السَادة الجُدُدْ

عملاء النفوذ وكيف سيطرت اليابان
على النظام السياسى والاقتصاد الأمريكي

هذه ترجمة أمينة لكتاب

AGENTS OF INFLUENCE

بقلم

PAT CHOATE

الصادر فى أمريكا عام ١٩٩١ عن دار نشر

TOUCHSTONE
Simon & Schuster Building
Rockefeller Center
1230 Avenue of the Americas
New york, New york, 10020

بـات شـوت

السَادة الجُدُد

عملاء النفوذ وكيف سيطرت اليابان على النظام السياسى والاقتصاد الأمريكي

إشراف : رفعت سيد أحمد

تعريب :
د. أحمد عبد الله كساب
طلعت غنيم حسن

مكتبة مدبولى

الطبعة الأولى

١٤١٥هـ - ١٩٩٥م

مكتبة مدبولي MADBOULI BOOKSHOP

٦ ميدان طلعت حرب - القاهرة - ت: ٥٧٥٦٤٢١ 6 Talat Harb SQ. Tel: 5756421

قالوا عن الكتاب

« هناك إشادة قوية بهذا الكتاب .... ذلك أن الصورة التى يرسمها كتاب «السادة الجدد» تتناول فى شموليتها توصيفا دقيقا ووافيا عن سطوة المال اليابانى فى الحياة الأمريكية . ولقد قام السيد بات تشوت المؤلف بعمل رصد تام ووافر لكل نواحى المشكلة بما فى ذلك الأسلوب الذى يفكر به اليابانيون حول تأثير المال على السياسة داخل مجتمعهم الخاص ... إن هذا الكتاب يستحق المناقشات الواسعة وإننا لعلى يقين من أنه سوف يثير عاصفة هوجاء » .

— « النيويورك تايمز بووك ريفيو »

« حدث داخل واشنطن أن تولدت حالة من الذعر والخوف استمرت عدة أشهر أثناء انتظار نشر كتاب «السادة الجدد» .... والحق أن كتاب «السادة الجدد» لمؤلفه بات تشوت لهو وثيقة أكبر من أن تكون مجرد رصد دقيق لحركة ونفوذ رأس المال اليابانى الذى تحول من مجرد أداة اقتصادية إلى أداة ووسيلة فعالة فى الضغط السياسى . ويمكن القول بأن هذا الكتاب عبارة عن محاولة لكشف المدى الذى صارت فيه حركة الأعمال الدولية والاقتصادية ، والمنافسة التجارية من القوة بحيث صارت تؤثر على مجريات الأمور السياسية فى واشنطن ، ثم كيف أن النتيجة فى أغلب الأحوال تضر بالولايات المتحدة الأمريكية » .

— « البيزنيس وويك »

« إن هذا الكتاب يعد بالنسبة إلى اليابانيين عبارة عن درس موضوعى قوامه أن المال يستطيع شراء السطوة والنفوذ والقوة وقوانين السوق الاقتصادية إلى حد ما ، إلا أنه يخفق فى شراء الاحترام أو المحبة والوئام . وبوسع اليابان أن تخفض وتبطىء من انطلاقها الاقتصادى العملاق لأنه من مصلحتها ، وتعكف على دراسة ماهية

مطالبها الحقيقية والواقعية من الولايات المتحدة والعالم ».

— « ال فار ايستيرن إكونوميك ريفيو »

« فى الوقت الذى تغذى إلهامات هذا الكتاب حملات النقد ضد اليابانيين ، إلا أن الأمر المزعج للغاية من وراء كتاب «تشوت» هو أنه بمثابة مظاهرة تبين وتدين النفوذ الأمريكى الذى يتعرض لسطوة رأس المال اليابانى الذ جعل يشترى ويبيع فى مقدرات أمريكا ومصالحها القومية العليا » .

— « ال بووك ليست »

وجهة النظر اليابانية :

« إن النفوذ داخل واشنطن عبارة عن سلعة للبيع ، شأنه فى ذلك شأن النفوذ فى إندونيسيا » .

— « اليابان ايكونوميك ورلد »

وجهة النظر البريطانية :

« تمتلك الولايات المتحدة أكثر الصناعات المتقدمة حول العالم جلبا للقوة والنفوذ. غير أن ثقافة واشنطن واعتقادها فى إمكانية تأجير وبيع نفوذها يجعل من هذا النفوذ عرضة للشراء والبيع لمن يستطيع دفع الثمن مهما كان المشترى من الداخل أو من الأجانب » .

— « الإيكونوميست »

وجهة النظر الأمريكية :

« إن الفضيحة الشائنة فى واشنطن ليست هى مايتم اقترافه بالمخالفة للقانون وانتهاك حرماته ، وإنما تتجسد الجريمة فى كل ما يتم فعله بصورة تبدو قانونية وهى فى ذات الوقت جنائية » .

— « ذا يتوريببليك »

وجهة النظر الألمانية :

« إن الشطر الأعظم من المشكلة هو أنه من الممكن شراء الأمريكيين بكل سهولة »

— الكاتب الألمانى « كاريل فون فولفيرين »

المحتويات

الخلاصة

كلمة أخيرة

الملحق (أ) المسئولون الفيدراليون السابقون الذين مثلوا فى وقت لاحق المصالح الأجنبية .

الملحق (ب) عملاء اليابان المسجلون كأجانب فى الولايات المتحدة

ملاحظات ومراجع

ديباجة

تشن دولة اليابان حملة سياسية دائبة فى أمريكا كما لوكانت حزبا سياسيا كبيرا إلى جانب الحزبين الجمهورى والديمقراطى . فهى تنفق على الأقل مائة مليون دولار سنويا لاستئجار وشراء ذمم المئات فى واشنطن العاصمة ، وكذلك شراء أصحاب النفوذ والضغط وكبار المحامين وكبار المسئولين الحكوميين السابقين ، وأخصائيى العلاقات العامة ، والمستشارين السياسيين ـ حتى الرؤساء السابقين . كما تنفق ثلاثمائة مليون دولار أخرى كل عام من أجل تشكيل الرأى العام الأمريكى من خلال شبكة الساسة المحليين المتناثرين فى كافة أرجاء الدولة .

وتعد هذه الحملة التي أجاد اليابانيون تمويلها والتوسيع من مداها وفعاليتها ، أفضل من أى حزب من الحزبين السياسيين الأمريكيين الكبيرين ، كما تعد أحسن من أى صناعة أو نقابة عمالية أو أى جماعة من جماعات المصالح الخاصة ، وتؤدى هذه الحملة خدمة كبرى وذات شأن وأهمية قصوى لصالح اليابان ، فهى تؤثر على نتيجة القرارات السياسية فى واشنطن العاصمة المتحدة إزاء المصالح الاقتصادية اليابانية والشركات الكبرى الأنتاجية فى اليابان ، والتى تستهدف أساسا التأثير تأثيرا مباشرا على مقدرات اليابان .

ومن خلال معرفة اليابانيين لهذه القرارات مسبقا ، وقبل أن تدرى بها كبرى الشركات والمشروعات التجارية والصناعية المنافسة داخل أمريكا ، باستخدام الشبكة المحكمة المؤلفة من العالمين ببواطن الأمور وأصحاب النفوذ والضغوط داخل واشنطن العاصمة ، صاروا ـ أى اليابانيون ـ قادرين على استخدام النفوذ السياسى المشترى فى الولايات المتحدة كعنصر حرج ومؤثر لصالح استراتيجياتهم القومية والاقتصادية . كما يؤثر اليابانيون على نوعية التغطية الصحفية للقضايا والموضوعات الاقتصادية عن طريق شراء الصحفيين الأمريكان ، وكذلك عن طريق

ممارسة « اللوبى » أى الضغوط على قادة الرأى فى الجامعات ومعا
البحوث والرأى العام .

وتستمر اللعبة السياسية بصفة مستديمة ويوميا ، وظلت هكذا على
كاملين من الزمان . إن الانتصارات التى حققتها اليابان تشمل الأ
والأجهزة الكهربائية المنزلية ، وأجهزة الحواسب الألية العملاقة ، والا
والمحركات والرولمان بلى ، والألياف البصرية ، والأقمار الصناء
والتكنولوجيا الحيوية والنقل الجوى والأتصالات السلكية واللاسك
المواصلات والخدمات القانونية والمالية ، بالأضافة إلى عشرات الإنجازات
شتى المواقع والمجالات . وبالتالى صارت جميع أنواع الصناعات الأمر
النظر عن مدى أهميتها أو خطورتها عرضة للخطر اليابانى القادم .

وعلى الصعيد السياسى كما هو الحال فى الاستراتيجيات الاقتصا
استراتيجية اليابان تتبع نمطا بسيطا ويمكن التنبؤ به : قم بحماية الس
الخاص ببلادك من الاختراق والاستيلاء الأجنبى كلما استطعت ، وضد
الخارجية المحتملة . ولقد نجحت الاستراتيجية اليابانية بدرجة كـ
الاختلافات السياسية الجذرية بين اليابان وأمريكا .

واليابان على سبيل المثال لاتتسامح ابدا مع كبار مسئوليها الد
أصبحوا مصادر ضغوط فى أيدى الأمم الأخرى ، أما أمريكا فتتسامح .

واليابان لاتسمح لسياسييها أو أحزابها السياسية بقبول التبرعات م
أجنبية أو مصدر أجنبى أو منظمة يسيطر عليها الأجانب ، أما أمريكا فتس

واليابان لاتبيح للمصالح الأجنبية بشن حملات سياسية مدبرة وخ
ظهرانيها وبين مواطنيها ، أما أمريكا فتبيح .

واليابان لاتعتمد على الأمم الأخرى لتمويل الفكر والتخطيط الخاص

فى اقتصاد العالم ، أما أمريكا فتعتمد .

واليابان لاتسمح للأمم الأخرى بتضليل مناهج التعليم التى تلقى على طلاب مدارسها الابتدائية ومرحلة التعليم الأساسى والمدارس العليا والكليات والمعاهد ، أما أمريكا فتسمح .

باختصار ، تبيح أمريكا التدخل الأجنبى فى شئونها الداخلية ، ولكن اليابان لاتفعل ذلك . إن هذا الاختلاف السياسى والأساسى عبارة عن سبب كبير من الأسباب المؤدية إلى نجاح المفاوضين التجاريين اليابانيين وشركاتهم ، فى حين يكون من نصيب أمريكا الفشل . وهذا يعكس القرارات المهيأة والشخصية المتراكمة التى يضعها مئات الأمريكيين الذين يشكلون شريحة هامة من الطبقة الحاكمة لهذه الدولة .

حينما استقال « ماينارد كينز » من وزارة الخزانة البريطانية عام ١٩١٩ بعد أن لعب دورا محوريا فى المفاوضات حول معاهدة فرساى ، تعرض لمشكلة كيف يعيش ويكسب رزقه . لقد كان راتبه الحكومى السابق حوالى ١٢٠٠ جنيه استرلينى سنويا . وعرضوا عليه رئاسة البنك البريطانى للتجارة الشمالية ، وبمرتب ٢٠٠٠ جنيه استرلينى سنويا على أن يحضر البنك مرة واحدة فى الأسبوع . لكنه رفض وقال لأبيه « أنهم فعلا بحاجة إلى ولكننى لاأقبل أن يستخدمونى وخبراتى الحكومية لصالح الأجانب » . واليوم ، فى واشنطن يعيد التاريخ نفسه . ويصف هذا الكتاب الرذائل المنحطة التى تعكس الضعف الأمريكى . وليس عيبا على اليابانيين أن يفعلوا مايفعلون ، وإنما الخطأ كامن فى أمريكا .

فاليابانيون يستخدمون الفرص المتاحة أمامهم داخل أمريكا لتعظيم الميزات الأقتصادية والسياسية التى ينشدونها داخل الولايات المتحدة . وأى سخط ناتج عن النفوذ الأجنبى غير السوى ضد الشئون الداخلية الأمريكية ، يجب أن ينصب بالتالى

على أولئك الأمـريكيين الذين سـاندوا وعملوا على تـرخيص قـيمـة بلادهـم ، وكـذا التقليل من قـيمة خدمـاتها القومـية ، تلك الأمور التى كـانت نبراسـا نسـتـرشد به فى حياتنا العامة .

فكان من الطبيعى أن الكثيـرين من هؤلاء الذين خـدمـوا كـعـمـلاء لليـابانيين ومصـالحـهم الأجنبية - وخصـوصا أولئك الذين خدموا ذات مـرة فى حكومة الولايات المتـحـدة - يعـتـرضـون ضـد أى تفـتـيش لما يفـعلونه ويقـومـون به الآن والتـحـرى عن عواقبه .

وتشاركـهم فى اعتـراضـاتهم الـكثير مـن الحكومات والشـركات الأجنبـية ، ويتـخذ انتـقـاد هؤلاء أشكالا ثلاثة . الأول إنهم يزعـمـون أن التـحـرى حـول الـنفـوذ الأجنبى المؤثر على النظام السياسى والاقـتصادى الأمريكى مصـدره هـو « الماكـارثية » غير أن القضـيـة ليست تتعلق بالوطنية أو الأيدلوجـية . إنها خاصة بالفسـاد المنظم والمعروف والخبيث الذى أصاب المسئولين فى واشنطن .

ثانيا : يدعى المنتقدون أن تحليل السياسة اليابانية وأسـاليبها فى الضـغط والدعاية داخل أمريكا تشكل بدرجة أو أخرى « الضـرب اليابانى أو ربما العنصـرية » وبالطبع ، ثمة أمـريكيون يتـصـفـون بأنهم عنصـريون وتحـدث عمليـات ضـرب يقوم بـها بعض الأمـريكيين ضـد اليـابان . غـيـر أن الأغلبـية الـعظمى من هذه الاتهـامـات بالعنصـرية وضـرب اليـابان عـبـارة عن منـاورات سـاخـرة من أجل تشـويه الاهـتـمـام الأمـريكى المشروع وفرض الرقابة .

ولقد ضمنا هذا الكتاب الجـهود السياسية اليابانية بدرجة أسـاسية . لأن اليابانيين يمتلكون أعظم آلة اقـتصـادية - سـياسـية ناجحة تتـصف بالفـخـامة والتقـدم والتعقـيد داخل الولايات المتـحدة . أمـا الدول الأخرى فـتـقـوم بتقليـد اليابان عن طريق تأسـيس وإقامة شبكات نفوذ إخطبوطية نفوذية مماثلة لتلك اليابانية داخل أمريكا .

أخيرا ؛ ثمة قوم يحتجون على الفحص والاختبار والتحرى حول مصادر الضغط (اللوبى) والمحاولات السياسية والمناورات الدعائية التى يقوم بها اليابانييون داخل الولايات المتحدة بحجة أن المصالح اليابانية والأجنبية الأخرى «إنما تعمل وفقا للقانون والقواعد الأمريكية» وإننى لاأقول ، إن القضية الخطيرة هى أن هذه «اللعبة» مضرة بالمصالح الأمريكية وتحتاج إلى إصلاح جذرى .

إن المصالح الأجنبية يحق لها التمثيل داخل واشنطن بأية درجة تنشدها وإلى أى مدى تستطيع الوصول إليه ، ولكن فى حدود عدم إلحاق الإضرار بالأمن القومى الأمريكى . والأمر الذى سوف نناقشه ههنا هو طبيعة وشكل هذا التمثيل .

إن أى إصلاح « للعبة » ، وبخاصة أنواع الإصلاح التى اقترحتها فى نهاية الكتاب وفى الفصل الختامى ، يجب أن تكون قابلة للتطبيق بنفس القدر والمساواة على المصالح الأجنبية والداخلية الأهلية .

إن إفساد المبادىء السياسية الأمريكية عن طريق المصالح الأهلية لهو أمر أقل تدميرا عن المفاسد التى تجلبها المصالح الأجنبية الدخيلة ، ولذلك لم تعد هذه الأخيرة مرغوبة .

إن القضية الحقيقية هى التى تتعلق بالسؤال عما إذا كان تضليل النظام السياسى والاقتصادى الأمريكى من جانب المصالح اليابانية أو الأجنبية قد وصل إلى منتهاه وإلى النقطة التى تهدد سيادتنا القومية والوطنية ومستقبلنا أم لا .... وإذا كانت الأمور قد وصلت إلى منتهاها ، فماذا نحن فاعلون وكيف ندرء المخاطر ونتحاشاها ؟

المقدمة

يعتبر « نادى الفالفا » واحدا من أكثر منظمات واشنطن خصوصية وقلة فى الشهرة . إن الغرض الوحيد من هذا التجمع غريب الاسم الذى يلتقى فيه مشاهير رجال أمريكا وأصحاب السطوة والنفوذ (وهم من الرجال فقط) ، هو الالتقاء مرة كل سنة فى أحد فنادق واشنطن على عشاء رسمى يتم أثناءه تبادل الآراء والنكات والدعابات الساخرة ووجهات النظر السياسية .

وكان من هؤلاء الذين حضروا فى حفل العشاء السنوى السادس والسبعين من الرجال البالغ عددهم ٢٧٠ رجلا . الرئيس جورج بوش ، ونائب الرئيس دان كويل ، وقضاة المحكمة العليا (الذين لم يتخلف منهم سوى ساندرا داى أكتور) ورجال حكومة بوش ، وأركان الحرب المشتركة الأمريكية ، وزعماء الكونجرس ، وعظماء المال والتجارة والأعمال ، والمسئولون الفيدراليون السابقون وعشرات الساسة والمبرزين من كافة رجال الحظوة والنفوذ فى واشنطن .

أما السيناتور لويد بينتسين رئيس اللجنة المالية التابعة لمجلس الشيوخ الأمريكى ورئيس نادى الفالفا لعام ١٩٨٩ ، فقد انفجر ضاحكا ضحكة لافتة جذبت أنظار السادة المجتمعين فى ذلك اللقاء الهام . وكان بينتسين يتحدث ويسرد قصة حول رد فعل زوجته فى ذلك اليوم حينما أفضى إليها بأنه سوف يتوجه للاجتماع مع عظماء وسادة السياسة والإقتصاد والمال الذين يمسكون فى أيديهم بمستقبل أمريكا ، إذ قالت فى تلقائية وبراءة : « أوه .. هل سوف تتوجه إلى طوكيو ؟ » .

فى الحقيقة لم تكن القصة التى سردها « بينتسين » مجرد نكتة . ذلك أن أمريكا بصدد بيع اقتصادها إلى اليابان والاستسلام إلى السيطرة والتحكم الاقتصادى اليابانى الذى دائما يصاحب مثل هذه الملكية . إذ إنه بين عامى ١٩٨٠ ؛ ١٩٨٨ ، زاد الاستثمار اليابانى المباشر داخل الولايات المتحدة بما يزيد عن ١,٠٠٠ فى المائة ،

وكان اليابانيون أصلا يمتلكون الآتى :

- ٢٨٥ مليار دولار من الأصول المباشرة والسندات والأوراق التجارية فى أمريكا .
- ويتحكمون فيما يزيد عن ٣٢٩ مليار دولار من الأصول المصرفية للولايات المتحدة (وهى نسبة تكافيء ١٤ بالمائة من السوق الأمريكى الإجمالى) .
- يتحكمون فيما يزيد عن ٢٥ بالمائة من الأصول المصرفية فى كاليفورنيا و ٣٠ بالمائة من قروضها البارزة .
- يمتلكون المزيد من العقارات والأراضى فى الولايات المتحدة بأكثر من ممتلكات المجموعة الأوربية متحدة (مجتمعة) .
- يشترون بصفة روتينية من ٣٠ ـ ٤٠ بالمائة من الأوراق المالية التى تصدرها وزارة الخزانة الأمريكية .
- يتاجرون فى حوالى ٢٥ بالمائة من الحجم اليومى للبورصة الأمريكية فى نيويورك .
- ينتجون حوالى ٢٠ بالمائة أشباه الموصلات المباعة فى الولايات المتحدة وأكثر من ٣٠ بالمائة من السيارات ، وحوالى نصف المعدات والآلات ، وأغلبية الأجهزة الألكترونية المنزلية وغير المنزلية إلى جانب عشرات السلع والخدمات الأخرى .

وبالطبع ، كان الأجانب قد انخرطوا منذ عهد بعيد فى عمليات الأستثمار داخل الولايات المتحدة . وفى القرن التاسع عشر ، ساعد رأس المال البريطانى على تطوير وتنمية أمريكا ، ولايزال المستثمرون البريطانيون والهولنديون والكنديون يمتلكون المقتنيات والعقارات الأمريكية الكبرى . ولكن فى الثمانينات من هذا القرن اتسعت

استثمارات اليابان فى أمريكا بدرجة سريعة لاتقارن بأية دولة أخرى . وبحلول عام ١٩٩٥ ، سيصبح لليابان منزلة أعظم دولة أجنبية استثمارية فى أمريكا . أما بحلول ١٩٩٩ ، فسيصبح المستثمرون اليابانيون مالكين لإمبراطورية واسعة من الممتلكات الأمريكية بأزيد من ممتلكات البريطانيين ، والهولنديين والكنديين (مجتمعة) .

ومن أجل حماية وترقية الاستثمارات ، فإن الملاك اليابانيون ينشئون البنية التحتية المعقدة ، لاكتساب النفوذ والفعالية السياسية عبر الولايات المتحدة قاطبة ، وتشمل التأثير على الساسة ، وتشكيل الرأى العام والعملات المالية والسياسية ، وإسكات أو عزل المنتقدين والساخطين ، ودفع الموالين إلى أرقى المناصب الفيدرالية وأرفعها .

ومنذ وصول المواطن « جبيت » عام ١٧٩٣ ، كانت المصالح الأجنبية تسعى بصفة دورية ومنتظمة الى التأثير على الساسة والرأى العام فى الولايات المتحدة . إن اللوبى اليونانى على سبيل المثال كان قادرا على تخريب علاقات الولايات المتحدة مع تركيا ، وهى الدولة المجاورة والمنافسة لليونان . وعلى مدار السنوات العديدة ، استطاع اللوبى التابع ل « تشيانج كاى شيك » السيطرة على التفكير الأمريكى حول الصين . واللوبى الإسرائيلى يتمتع بالصوت القوى والعالى فى صنع القرار السياسى الأمريكى الخاص بالشرق الأوسط .

ولكن اليابان تتفهم أفضل الفهم القوة السياسية لأمريكا وكيف أنها سلعة ممكن اكتسابها عن طريق المزايدات ودفع أكبر قدر ممكن من الثمن . وكانت اليابان بخلاف جميع بلدان العالم على استعداد لدفع أبهظ الأثمان لتشكيل اتجاهات وأفعال أمريكا . إن اليابان بخلاف شتى بلدان العالم تسوس بنجاح أفخم قوة ضاربة حول السياسات التجارية والأقتصادية الأمريكية . ولقد تنجح اليابان على خلاف بلدان العالم الأخرى أعظم نجاح فى استخدام القوة السياسية فى أمريكا من أجل الحصول على المنافع

الاقتصادية لنفسها .

ويرجع السبب فى اكتساب اليابان لهذا الوجود السياسى الرائد داخل الولايات المتحدة إلى أنها قامت بشراء الكثير من أصحاب النفوذ واللوبى الأمريكيين والمستشاريين السياسيين وممثلى العلاقات العامة . وفى حين أن بريطانيا واليابان وهولندا وكندا ـ حسب هذا الترتيب ـ تعد من كبرى أربع دول مستثمرة فى الولايات المتحدة ، نجد أن اليابان فى عام ١٩٩٠ تشغل مرة ونصف ضعف عدد رجال الضغط (اللوبى) والعلاقات العامة الذين تعتمد عليهم واشنطن ، وذلك من أجل أن يتحدثوا نيابةعنها ويبلغ الرقم حوالى (٩٢) ، وبالنسبة إلى كندا يبلغ الرقم (٥٥) ، وبريطانيا (٤٢) وهولندا (٧) .

وتتباين جهود اليابان السياسية فى أمريكا تباينا شاسعا فى المدخل عن الأمم الأخرى . إن الآلة السياسية الأمريكية التى يمتلك زمامها اليابان عبارة عن مشروع مستمر ومتسع باستمرار إلى أقصى الساحل الآخر . ويعتمد أساسها على الدبلوماسية وعمليات ممارسة (اللوبى) الضغوط وصنع السياسة الصائبة وأعمال الدعاية والأعلام ـ وكلها مهارات صيغت بكل دقة ونظام وتم إدماجها مع العمليات الأخرى . وعلى النقيض من ذلك ، نجد أن كندا وأمم أوربا الغربية لاتزال تعتمد بكثافة على الدبلوماسية التقليدية من أجل ممارسة النفوذ على السياسات التجارية والاقتصادية للولايات المتحدة .

وفى حين أن اليابانيين يتمتعون بالوصول غير المعاق والاطلاع اليسير على النظام السياسى والاقتصادى لأمريكا ، نجد أن نظامهم يظل مغلقا بدرجة كبرى وقاصرا عليها وموصدا أبوابه أمام الأمريكان . وعلى سبيل المثال ، يستطيع مسئولو التجارة الأمريكية ممارسة اللوبى على أى إنسان سواء كان من الأهالى أو الأجانب . ولكن المسئولين السابقين بالحكومة اليابانية غير مستعدين ببساطة للعمل من أجل

أية شركة أو مصلحة أمريكية .

وثمة أمر آخر على نفس القد ر من الأهمية والشأن الا وهو أن اليابانيين عازفون عن انتقاد حكوماتهم أمام الأجانب . ويقول فى ذلك « بول كروجمان » رجل الاقتصاد الدولى اللامع الذى يعمل فى معهد « ماساشو سيتس » للتكنولوجيا أن أى إنسان يعرف السياسات التقييدية الاقتصادية اليابانية حول الأرز لسوف يجد أن أسعاره غالية ومكلفة بالنسبة إلى المستهلكين « وإننى أعرف شخصيا بعض الاقتصاديين اليابانيين العاملين فى القطاع الخاص ، ويرفضون الاعتراف بأن أسعار الأرز مرتفعة ومكلفة ، حتى في أثناء المحادثات غير الرسمية » .

وفى حين تزعم اليابان أن سوقها مفتوح ، فإن الأجانب يبيعون قدرا ضئيلا نسبيا . أما الواردات اليابانية من السلع المصنعة بالنسبة إلى إجمالى الناتج القومى فتصل الى نصف الواردات الأمريكية ، وأقل من ثلث الواردات الألمانية والاعضاء الآخرين فى المجتمع الأوربى . كما تزعم اليابان أن اقتصادها مفتوح على مصراعيه أمام الاستثمار . وفى الواقع العملى يجابه المستثمرون الأجانب عقبات لانهاية لها . وأقل من ثلاثين شركة يابانية هى فقط التى يتم بيعها للأجانب سنويا ، ومعظمها صغرى ، أو غير ذات شأن ، أو تعانى من المتاعب الجمة .

وعلى الرغم من أن اقتصاد أمريكا يبلغ ضعف اقتصاد اليابان إلا أن الاستثمار المباشر فى اليابان أقل من ١٧ مليار دولار ـ أى حوالى خمس مقدار الاستثمارات اليابانية المباشرة داخل الولايات المتحدة .

باختصار ، بوسع الشركات اليابانية أن تستثمر وتبيع فى الولايات المتحدة ، ولكن الشركات الأمريكية تجد من العسير عليها أن تستثمر أو تبيع فى اليابان . وتستطيع الشركات اليابانية المشاركة بنشاط فى السياسة الأمريكية ، ولكن الشركات الأمريكية غير قادرة على فعل نفس الشىء فى اليابان . إن اليابان

بمقدورها شراء ذمم الأمريكان بدلا من انتقاد سياسات الولايات المتحدة علانية ، ولكن اليابانيين غير مستعدين أن يفعلوا نفس الشيء أمام الأجانب حتى لو كان ذلك فى الأحاديث الخاصة وعلى انفراد أو سرا .

ونتيجة لهذا ، تمتلك اليابان كلا من المميزات الاستراتيجية الاقتصادية والمميزات الاستراتيجية السياسية بالتفوق على الشركات الأمريكية .

إن الغرض من وراء آلة اليابان السياسية داخل أمريكا هو الحفاظ على هذه الأمتيازات . وتبلغ أهدافها ستة أضعاف أهداف أمريكا ، وهى كالأتى :

* الحفاظ على السوق الأمريكية مفتوحة أمام الصادرات اليابانية .
* تمهيد الطريق أمام المشتريات اليابانية الإضافية من الأصول الأمريكية الأساسية
* إعاقة وتفادى اكتشاف أو انتقاد الممارسات اليابانية التجارية العدائية .
* تحييد المعارضة السياسية للمنافسين الأمريكيين ضد اليابان .
* التأثير على السياسات التجارية لأمريكا إزاء اليابان ، وكذلك سياساتها صوب اوربا والأمم الأخرى حيث تكون لليابان المصالح الاقتصادية الهامة .
* الدمج القسرى والتكامل القهرى بين الاقتصاديات الأمريكية واليابانية إلى الحد الذى تصبح معه أمريكا عاجزة عن مجابهة السياسات التجارية اليابانية .

ولقد اقتفى أثر السياسات اليابانية الناجحة كل من الكوريين والتايوانيين ؛ والعديد من البلدان الأوربية وأصبح كل منها الآن يشيد آلته السياسية الخاصة به داخل أمريكا . إن هدفهم هو ترقية مصالحهم فى أمريكا ومواجهة النفوذ اليابانى المتنامى ضد حكومة الولايات المتحدة .

وعلى الرغم من أن الآلة السياسية الأمريكية تجرى لصالح طوكيو ، إلا أن معظم هيئات العاملين بها والرجال هم فى أغلبيتهم الطاغية من الأمريكان . وتبلغ التكلفة

مـايزيد عن ٤٠٠ مليـون دولار سنويا ـ وهو مقـدار من المال يكافىء تقـريبـا إجمـالى نفقـات الانتخابات الأمـريكية لمجلس النواب ومـجلس الشيوخ الأمـريكيين مـجتـمعين التى جـرت عــام ١٩٨٨ . وهـناك ١٠٠ مليـون دولار عـلى الأقل من الناتج السـيـاسى اليـابـانى توجـه إلى اللـوبى الأمـريكى فى واشـنطن وكـبـار المحـامين والمسـتـشـارين السـياسيين . والنسـبة الباقية وهى ٣٠٠ مـليـون دولار يتم إنفاقـها على توسـعة الدولة المؤيدة لليابان وشبكتها السياسية المحلية داخل دولة الولايات المتحدة الأمريكية .

وهـذه الأمـوال تنفق من أجل تمـويل مـجـموعة متنوعة من الأنشـطة التى تسـتـهدف تشكيل اتجـاهـات الشـعب الأمـريكى وأفـعـال حكومـاتهم . وفـى مـحـاولة من اليـابان لصياغة تفكير قادة الغد من الأمريكان ، تقوم المؤسـسات اليابانية بتمـويل مسـاعدات التـعليـم والتـدريب والمواد التـعليـمـيـة وتوزيعـهـا للاسـتـخـدام داخل مـئـات المدارس المتـوسطة والعـليـا الأمـريكيـة والجـامـعـات قـاطبـة من أجل تعليـم الطلاب الأمـريكان وإعطائهم الأنطبـاع الحسن عن اليـابان . ومعظم هـذه المسـاعدات مـاهـى إلا عبـارة عن دعاية يابانية .

وفى الفـتـرة الأخـيـرة اشـتـرت اليـابان خـمـسـة مـعـاهد فى أمـريكـا ـ وهـى كلية « ريجـيس » و كلية « لوريتـو هـايتس » فى كـولـورادو ، و كليـة « وارينر باسـيـفـيك » وكلية « سـالم » وجامعة طوكيو الدولية فى أويجـون ـ وأنشأت كلية سـادسة فى إحدى ضـواحى الـعاصـمـة واشنطن . وبعد عـشـرة أو عـشـرين عـامـا من الآن ، سـوف يـصـبح خريجـو هـذه الكليات والجـامعـات اليابانية مدراء ويديرون الأصـول الاقتصـادية التى تكتسبها اليابان الآن فى أمريكا على صعيد المال والتجارة والأعمال فى نشاط منقطع النظير .

ومن أجل أن تؤثر اليابان على المناقشـات العلنية حـول السـيـاسـات الأمـريـكية إزاء اليـابان ، نجـد أن اليـابانيين يمولون عـددا مـتنامـيـا مـن المعـاهد والمعلمين والـعلمـاء

المختصين بصنع السياسة ، والذين سوف يمدون المسئولين الأمريكيين المعينين والمنتخبين بالأفكار والمراكز السياسية . واليابان كانت أصلا تمول بالفعل جميع البرامج الدراسية الأمريكية حول اليابان والتى تديرها وتشغلها الجامعات الأمريكية ومعاهدها ومراكز بحوثها . وفى نفس الوقت ، تقوم بمهاجمة كل من جاهر بأى انتقاد لمراكزها التجارية وكذا الموقف المهنى الخاص بالنقاد أنفسهم كأشخاص .

ولكى تشكل مراكز المؤسسات والمنشآت التجارية الأمريكية ، انضمت الشركات اليابانية إلى العشرات من هذه المنظمات ، وتقوم الآن كأمر طبيعى بوضع سياساتها وجداول أعمالها ومصادر «اللوبى» والضغط . بالأضافة إلى ماسلف ، يقوم اليابانيون بصفة دورية بتشغيل الجماعات الأمامية التى تناصر المواقف المساندة والمؤيدة لليابان ، فهم يتحكمون فى عمليات هذه التآلفات والائتلافات السياسية المشكوك فيها ، والتى تعمل فى الظل عن طريق شبكة واسعة من الموزعين والموردين والمقاولين والشركاء المحليين الأمريكيين . إن الشركات الأمريكية التى تحتاج إلى الوصول إلى الأسواق اليابانية يطلب منها فى طوكيو أن تقوم بعمل استعراض وعرض علنى بتأييد مواقف اليابان فى أية شهادة يدلون بها أمام الكونجرس الأمريكى أو فى أى موضع آخر .

وتقدم اليابان الرواتب لزعماء كل من الحزب الجمهورى والديمقراطى الأمريكيين ولكثير من المستشارين السياسيين الكبار والمبرزين للرؤساء الأمريكيين وأعضاء الكونجرس والمحافظين والعمد بهدف التأثير على السياسة القومية الأمريكية . وتقوم الشركات اليابانية الآن بمساعدة وتمويل كل من الحزبين الديمقراطى والجمهورى . كما تقدم التبرعات إلى مرشحى الكونجرس . كما تقوم الشركات اليابانية بفرض مذاهبها وأيديولوجياتها على موظفى الولايات المتحدة وتوجههم إلى انتخاب أشخاص معينة فى الانتخابات وتشجعهم على ممارسة الضغوط على الكونجرس من أجل مراعاة المصالح اليابانية داخل أمريكا .

إضافة إلى ذلك ، يوجد لليابان ستة عشر قنصلية ومكتبا تجاريا لها موقعها الاستراتيجى عبر الولايات المتحدة . وفى استجابة لإصرار الحكومة اليابانية ، تقوم الشركات اليابانية بالتبرع بمئات الملايين من الدولارات للمشاريع المحلية والمدنية والمنافع الاجتماعية كوسيلة للتأثير على الكونجرس من خلال الناخبين والمقيمين فى دائرة انتخابية معينة والأصدقاء والمؤيدين المحليين .

وتقوم اليابان بالتهديد بحجب التمويل عن العجز الضخم فى الحكومة الفيدرالية الأمريكية وذلك إجحافا بالقرارات التجارية والاقتصادية لرئيس الولايات المتحدة . وفى عام ١٩٨٩ ، صار هذا الابتزاز واضحا لدرجة أن الرئيس جورج بوش حذر علانية الأمريكيين من الشكوى بصوت عال ضد الاستثمار والممارسات التجارية اليابانية خشية أن تقوم اليابان بحجب الأموال الجديدة .

كما تقوم اليابان بتسخير جيش من مئات الرجال أصحاب النفوذ والضغوط (اللوبى) بهدف السيطرة على صناع القرار السياسى فى واشنطن . ومعظم هؤلاء الرجال كانوا فى الماضى مسئولين فيدراليين ، كما هى الحال مع العديد من أصحاب المناصب الفيدرالية الحاليين ... كلهم كانوا فى وقت أو آخر من رجال اللوبى اليابانى. إن المال الذى تنفقه اليابان سنويا على المجهود الأمريكى يتجاوز فى زيادته الميزانيات المتكاملة لغرفة التجارة الأمريكية ، والهيئة القومية للصناعة ، والمائدة المستديرة لرجال الأعمال ، ولجنة التنمية الاقتصادية ، والمؤتمر الأمريكى للأعمال ، والمنظمات الأمريكية الأكثر نفوذا للأعمال التجارية .

إن الاختراق اليابانى للنظام السياسى الأمريكى هو الآن عميق جدا لدرجة أن خطورته صارت تهدد الأمن القومى للولايات المتحدة . وداخل بلادهم ، يسمى اليابانيون هذا النوع من سياسات المال بأنه « الفساد الهيكلى » . وفى هذه الحالة ، فإنه يعنى أن الكثير من مناصرى الموقف اليابانى متورطون فى عملية صنع القرار

لدرجة أن النتيجة النهائية صارت منحازة أو لصالح اليابان .

وتحتل اليابان الآن المزيد من السلطة السياسية فى أمريكا على قدر استطاعتها في الاحتلال ، وتستطيع فعليا الاعتراض على الكثير من التشريعات التى تكرهها . وتستطيع تقريبا تجاهل أى قانون أمريكى أو سياسة تجدها غير لائقة . كما تستطيع أن تقهر سياسيا أى تجمع أو اتحاد للشركات الأمريكية أو الاتحادات أو مصالح أخرى تعارضها .

واليوم تلعب اليابان دورا رئيسيا فى تشكيل السياسة العامة الأمريكية حول كل شىء . بدءا من معدل فرض التعريفة الجمركية وحتى حشد المساندة أو التأييد الفيدرالى للتكنولوجيات العالمية مثل أشباه الموصلات والتليفزيونات عالية التقدم . وبالفعل تلعب اليابان دورا حاسما فى تقرير السياسات التى سوف تحدد شكل الصناعات الأمريكية التى سوف يكتب لها الحياة أو تلك التى لن يكتب لها الحياة ، وأى وظائف ستبقى وأيها سيفنى .

وفى حين لايوجد أحد يشك فى أن اليابانيين والمصالح الأجنبية الأخرى لها حق التمثيل فى واشنطن ، يمكن للمرء أن يثير بعض الأسئلة حول طبيعتها وشكلها .

* هل يسمح لكبار مسئولى الولايات المتحدة السابقين ـ الذين هم على أدق اطلاع على التفاصيل الحساسة لاستراتيجيات واشنطن الاقتصادية والتجارية بأن يمارسوا الضغوط (اللوبى) من أجل صالح اليابانيين والمنافسين الاقتصاديين الآخرين ؟

* هل يسمح للشركات اليابانية والشركات الأجنبية بتشغيل لجان العمل السياسى وتورط أنفسها فى تمويل أو حتى توجيه الانتخابات الأمريكية ؟

* هل يسمح لليابان بإجراء برامج دعاية سرية فى أمريكا ؟

* هل أصبح الكونجرس حساسا جدا للضغوط السياسية وعرضة للتأثر بها ؟ تلك الضغوط التى تولدها الشركات اليابانية ؟

* ماهى درجة تغلغل التأييد والمساندة المالية التى تقوم بها اليابان لمعاهد ومراكز الأبحاث الأمريكية ، وما هى درجة الدعم المالى اليابانى للعلماء والمفكرين الذين يولدون الأفكار للمرشحين السياسيين فى أمريكا ، وكذا المسئولين المنتخبين وصناع القرار السياسى ؟

* هل يتهدد الاستثمار والضغط واللوبى وعمليات صنع القرار السياسى والدعاية اليابانية ، هل يتهدد كل أولئك السيادة القومية للولايات المتحدة ؟

فمهما كانت الإجابات على هذه التساؤلات ، فإن القضية المحورية لهذا الكتاب هى أن المسئولية العليا عن أى تحول داخلى للقوة السياسية من الأيدى الأمريكية إلى الأيدى الأجنبية التى تقيم بين الأمريكيين ، لا تقع على كاهل اليابانيين أو أى أمة أخرى .

فلو أن معايير التشغيل الحكومى للمسئولين الكبار تسمح بالفساد الدوار الذى هو مؤذ وضار بالمصالح الأمريكية ، إلا أن المسئولية النابعة عن تغيير هذه المعايير تقع على الشعب الأمريكى ، وليس على المصالح الأجنبية التى تستنفع منهم.

وإذا كانت انشطة هؤلاء الذين يتلقون الأموال من المصالح الأجنبية ، خفية جدا ، نجد أن المسئولية عن إلقاء الضوء أمام جماهير العامة على مايفعله هؤلاء المنحرفون ، تقع على كاهل وسائل الإعلام الأمريكية والحكومة الأمريكية وأجهزة تحقيقاتها ، والجمهور الأمريكى اليقظ .

ولو أن الأمة تستثمر القليل فى تعليم طلاب المدارس والمراحل الأساسية والثانوية الأمريكية المعلومات النافعة عن تاريخ العالم ، وجغرافيته ولغاته ، واقتصاده ، نجد أن العيب لايقع على اليابانيين الذين يقومون بملء الفراغ الناشب بيننا ، وإنما تقع

المسئولية علينا نحن الأمريكيين لأننا سمحنا بذلك .

ولو أن العجز الضخم فى الميزانية الفيدرالية الأمريكية يكره أمريكا على إقتراض واستدانة المزيد ، وأن تبيع الكثير من أصولها الانتاجية ، إذن فالعبء الناتج عن إصلاح الميزانية يقع على صناع القانون ورجال الأعمال ودافعى الضرائب الأمريكيين ، وليس على المقرضين ولا المستثمرين الأجانب .

ولو أن الأعمال التجارية والحكومة الأمريكية منفصلة عن بعضها البعض بحيث لايستطيع المستثمرون ولا المنافسون الاقتصاديون الأجانب استغلال الفراغ السياسى الناتج ، إذن فالمسئولية عن إقامة علاقة وثقى وتعاونية ، تقع على كاهل الشركات الأمريكية والمسئولين الأمريكيين ، وليس على الحكومات الأجنبية أو شركاتها .

وخلاصة القول ، فإن هذا الكتاب ليس كتابا عن اليابان أو أى مصلحة أجنبية أخرى . إنه كتاب عن المشكلة الجذرية والأساسية المتعلقة بالحكومة الأمريكية - إحدى المشكلات التى تبيح للمصالح الأجنبية أن تضطلع وتقوم بلعب دور كبير وخطير فى السياسة الأمريكية وعملية صنع القرار السياسى الأمريكى من خلال التلاعب والتضليل السياسى .

إن المسئولية عن تصحيح هذه المشكلة تقع على كاهلنا نحن الأمريكيين خاصة . وبعد كل شىء وعلى أية حال ، فإن أمريكا وحكومتها تنتمى إلينا .

ولو شئنا استذكار النصيحة التى أسداها « دييب ثرووت » حول كيفية حل ألغاز ووترجيت لوجدناها كالآتى : « اتبع المال حيث كان » . وهى ليست بالطريقة السيئة لفهم النفوذ السياسى المتنامى لليابان فى أمريكا .

وفى الباب الثانى من هذا الكتاب ، نجد أنه يتتبع المال اليابانى المتجه إلى المطلعين على خبايا واشنطن والعالمين ببواطن الأمور فيها والمسئولين السابقين . وفى الثانى

والثالث ، يدرس الكتاب كيف تقوم اليابان الآن بكفالة الهيئات التجارية الأمريكية والائتلافات الجبهوية ، وتساعد على تمويل كل من الحزبين السياسيين الكبيرين فى الولايات المتحدة وهما الحزب الجمهورى والحزب الديمقراطى . أما الباب الرابع ، فيكشف كيف أن اليابان تمول برنامج دعاية اقتصادى واسع المدى فى أمريكا ، ويشمل الجهود التى تكشف الطريقة التى يقوم بها المعلمون فى آلاف المدارس الأمريكية بتعليم طلاب المدارس الأولية والثانوية وتلقينهم القدر الوافى عن اليابان .

إن اليابان تحصل على القيمة الكافية من المال السياسى الذى تنفقه فى أمريكا . ومن أجل توضيح هذه القضية ، فإن الباب الأول يبدأ بالحديث عن الانتصارات السياسية التى حققتها اليابان فى واشنطن .

النفوذ اليابانى

الفصل الأول

إنتصارات اليابان السياسية

هل تنجح الأعمال والمشروعات التجارية الأمريكية فى شق طريقها فى الأسواق العالمية التنافسية القاسية لعالم اليوم عن طريق تقديم منتجات ذات أعلى جودة وأقل سعرا ، ثم تسويق وخدمة هذه المنتجات تسويقا جزئيا ناجحا ؟

للأسف كلا . ذلك أنه بالنسبة إلى تلك الشركات التى تنشد النجاح فى عقد التسعينات من هذا القرن ، صار إنتاج المنتج الأفضل غير كاف ، ولم يعد ناجحا فى حد ذاته .

إضافة إلى ذلك ، نجد أن الاستراتيجيات الاقتصادية الكلاسيكية الخمس وهى: السعر ، الجودة ، والابتكار ، والتسويق والخدمة ـ قد أضيفت إليها استراتيجية سادسة ألا وهى السياسة . وفى إطار اقتصاد اليوم ، فالشىء الذى لايمكن اكتسابه أو الفوز به فى ميدان السوق والتسويق ، فيمكن اكتسابه عن طريق السلطة السياسية الغاشمة وراء كواليس الحكومة .

وفى أمريكا المعاصرة ، ليس ثمة نقص فى فرص الحصول على المكانة العليا فى الاقتصاد وتحقيق اليد الطولى الاقتصادية عبر المناورات السياسية . والأمر الذى يدعو إلى الدهشة هو أن مجموعة ضئيلة فقط من الشركات الأمريكية هى التى تكرس الانتباه الجاد إلى البعد السادس من هذه المنافسة . وأقل من ٣٠ بالمائة من كبرى شركات أمريكا البالغ عددها ١٥٠ شركة هى التى تحاول التأثير على التجارة الدولية والسياسات الاقتصادية الخاصة بحكوماتها . وفى الحق ، ليس هناك من يكرس اهتماما أو عناية إلى السياسات الاقتصادية والتجارية للدول الأجنبية التى تعمل فيها .

وعلى النقيض فإن كبار التنفيذيين للشركات الأوربية واليابانية الكبرى يبدون كما لوكانوا ينفقون نصف أو ثلاثة أرباع وقتهم لتشكيل السياسات الدولية والداخلية التى تؤثر على أعمالهم . ونتيجة لذلك ، صارت شركاتهم قادرة على

التأثير ـ مالم نقل فرض وإملاء ـ السياسات الاقتصادية والتجارية لحكوماتهم الخاصة . وحيث إن هذه الشركات تزيد من وجودها فى السوق الأمريكى ، نجد أنها تنشد وتسعى إلى النفوذ النسبى عند الحكومة الأمريكية .

إن الشركات الأجنبية تجلب لأمريكا تفهما للصلة الخاصة بين النفوذ السياسى والمميزات الاقتصادية .

ولقد استأجرت هذه الشركات الأجنبية بالتعاون مع حكوماتها الأصلية الوطنية آلاف الرجال من أصحاب النفوذ والضغوط الأمريكيين ورجال الجامعات والأكاديميين والمستشارين السياسيين ومستشارى العلاقات العامة ، وكبار المسئولين الحكوميين السابقين لمساعدتهم على تحويل أكثر السياسات التجارية الأمريكية خطورة لصالحهم ولصالح امتيازاتهم .

وهناك ١٦١ شركة توظف حوالى ٣,٥٠٠ عميل أجنبى مسجلين فى واشنطن ـ وهم أغلبية يعملون فى مجالات التجارة والشئون التجارية . ويبلغ عدد هؤلاء ضعف عدد أصحاب النفوذ اللوبى غير المسجلين . وبوسع أولئك الذين ينشدون معرفة الحقيقة التيقن من أن المنتفعين من المصالح الأجنبية موجودون الآن فى كل ركن وموضع حصين من أركان المؤسسات السياسية الكبرى فى واشنطن . وثمة قدر عظيم من السطوة السياسية فى الولايات المتحدة تتحول من الأيدى الأمريكية الى ماسواها أى إلى ايدى الأجانب .

إن الآلة السياسية الأمريكية التى تدين بالولاء لليابان لهى أعظم فى الكوادر بدرجة عالية وأكثر تنظيما واضخم تمويلا من أية دولة أخرى . وطبقا للسجلات العامة تقوم ١٤٠ وكالة وشركة حكومية يابانية بتشغيل واستعمال شركات الدعاية واللوبى الأمريكية ، وبرز هذا جليا عام ١٩٩٠ .

إن هذا النوع من النفوذ السياسى ذو منافع عديدة . إذ إنه بمرور الوقت ، تمكنت

المصالح اليابانية من تضليل وخداع سياسات حكومة الولايات المتحدة من أجل صالحهم الخاص ، وعلى الرغم من الخراب والدمار الذى لحق بالعمال الأمريكيين والصناعات الأمريكية ، وثمة أربعة نماذج حديثة توضح النفوذ السياسى اليابانى المتناهى فى أمريكا .

انتصار رقم ١ : سيارات الشحن الكبيرة

هزم اليابانيون فى عام ١٩٨٩ من الناحية السياسية فورد وكريزلر وجنرال موتورز بالنسبة لسيطرة التعريفة الأمريكية الأساسية . انتصار اليابان يحرم الخزانة الأمريكية الآن من أكثر من خمسمائة مليون دولار أمريكى سنويا فى الرسوم ، ويضيف عجزا إلى عجز الميزانية الفيدرالية (وهو بالتحديد ضعف ماتم إقراره عام ١٩٩٠ ـ وهى الوسيلة الأساسية التى بها تساعد واشنطن أولئك العمال والجماعات التى فقدت الأعمال فى مجال الواردات) .

حددت الحكومة اليابانية « الكميات الأختيارية » على عدد سيارات الركاب الذى يمكن لأصحاب المصانع تصديره إلى أمريكا . لكن مثل تلك الكمية غير قائمة بالنسبة للصادرات من سيارات الشحن الكبيرة . فيمكن لأصحاب المصانع اليابانيين أن يرسلوا أى عدد يودونه من سيارات الشحن الكبيرة إلى الولايات المتحدة . العقبة الوحيدة : هناك اختلاف كبير فى رسوم التعريفة الجمركية الأمريكية بين سيارات الركاب (٢,٥ ٪) وسيارات الشحن الخفيفة (٢٥ ٪) . كان أصحاب المصانع اليابانيون راغبين تماما فى دفع رسوم أعلى بالنسبة للصادرات من سيارات الشحن الكبيرة خلال أوائل ومنتصف الثمانينات ؛ ومع كل ماسبق كانت كميات صادراتهم من السيارات كاملة . كانت المصانع اليابانية للسيارات والتى زرعت فى أمريكا فى عام ١٩٨٧ تنتج كثيرا جدا من السيارات فى الولايات المتحدة مما كانت هناك حاجة ضئيلة أمام اليابانيين لشحن سيارات إضافية . كان ذلك يعنى أن كميات السيارات

المصدرة ضئيلة . عثر اليابانيون على فكرة إعادة تصنيف سيارات الشحن الخفيفة بمثابة سيارات ركوب لاستغلال فارق سعر التعريفة الجمركية .

إنه فى ربيع ١٩٨٨ عندما صار سوء استخدام قواعد التعريفة الجمركية الأمريكية واضحا . بدأت إدارة الجمارك عملية مراجعة مما شجع التعليقات من جانب الأطراف المعنية . فصعد اليابانيون بسرعة حملة مكثفة للتأثير على مجلس الشيوخ.

وفى صيف ١٩٨٨ صارت هذه الحملة علنية عندما قام عضوا الكونجرس جيمس إينوف (ممثل - نائب أوكلاهوما) ووليام دانماير (نائب كاليف) بتحرير خطاب «لزميل عزيز» ليرسل الى وليام فون راب ، مفتش الجمارك آنذاك . حث الخطاب على ألا تكون هناك رسوم فى لائحة الجمارك تؤثر على استيراد سيارات الشحن الأجنبية ، ومعظمها طبعا السيارات اليابانية . إنه فى يوليو ١٩٨٨ قام ثلاثون عضو من مجلس النواب وأحد عشر سيناتور (من مجلس الشيوخ) بالتوقيع على الخطاب وإرساله إلى فون راب .

لكن إينوف ودانماير لم ينتهيا عند هذا الحد بل استدعيا فون راب إلى كابيتول هيل ليشرحا له سبب قيامهما بالبدء فى عملية المراجعة وذلك فى المقام الأول . كان جون ريم موجودا فى الاجتماع بمباركة الأعضاء ، وكان المستشار العام للإدارة الخاصة بالمفاوضات التجارية فى البيت الأبيض إبان حكومة جونسون . كانت مؤسسة ريم القانونية تمثل أصحاب السيارات اليابانية والأجنبية الأخرين ، بالإضافة إلى مستوردى السيارات الأمريكيين ، قام إينوف ودانماير معا بحث فون راب على عدم اتخاذ شيء بشأن قضية إعادة التصنيف . لكن فون راب رفض أن تكون له الأولوية فى عملية صنع القرار الرسمى فى إدارة الجمارك .

كان أحد ردود اليابان هو توسيع فريقهم من مجلس الشيوخ . ففى اكتوبر على سبيل المثال قامت سوزوكى باستئجار روبرت طومسون ، نائب جمهورى وثيق

الصلة ، وكان أحد مساعدى نائب الرئيس جورج بوش فى الثمانينات .

أعلنت الجمارك فى الرابع من يناير عام ١٩٨٩ أن سيارات الشحن الخفيفة لايمكن تصنيفها كسيارات ركوب . كما يشير فوب راب :

تلك المركبات تم بناؤها عل هياكل شاحنات . لها مواصفات سيارة الشحن الكبيرة . تم صناعة معظمها فى أقسام سيارات الشحن الكبيرة . فى مصانع سيارات الشحن الكبيرة . وتم الإعلان عنها كسيارات شحن كبيرة ، مركبات الطرق البعيدة ، «فان» أو مركبات يمكنها حمل بضائع . يشهد اليابانيون لسنوات بأنها سيارات شحن كبيرة عندما توردها إلى الولايات المتحدة . حتى أن جدتى يمكنها الذهاب إلى مكان تجمعها وتقول الفرق بين سيارات الركوب وسيارات الشحن الكبيرة . فتلك هى سيارات شحن كبيرة .

كان رد فعل اليابانيين سريعا . ففى أثناء لقاء يناير ١٩٨٩ لوزراء مالية الدول الصناعية الكبرى السبع فى العالم أقنع وزير المالية اليابانى نظيريه الألمانى والبريطانى التقارب مع وزير الخزانة الأمريكى ، نيكولا برادى ، وطلب إعادة نظر منه . (إنه من السخرية أن أولى الشكاوى التى تم ذكرها من قرار فون راب كانت منسوبة إلى وزير المالية الألمانى ، ولو أن اليابان ـ القوة الرئيسية خلف الاعتراض ـ كانت المصدر الأول فى توريد سيارات الشحن الكبيرة إلى الولايات المتحدة) استجاب برادى بسرعة . وخلال تسعة أيام من إعلان الجمارك تم تعليق الإعلان .

إنه لقتل الإعلان تماما ، التقت مجموعة من مجلس الشيوخ الأمريكى المساندة لليابان ومندوبين من الحكومة اليابانية مع مسئولين من مكتب التمثيل التجارى الأمريكى ، بالبيت الأبيض الأمريكى ، ومن إدارة الخزانة الأمريكية ، ومن إدارة الخزانة الأمريكية . قام صناع السيارات اليابانيون بتمويل حملة علاقات عامة فى واشنطن وفى كل أنحاء البلاد تزعم أن إعلان فون راب سوف يضر ضررا بليغا

المستهلكين الأمريكيين برفع أسعار التجزئة لسيارات الشحن الكبيرة . (لم يتأثر فى الواقع سعر سيارات الشحن الكبيرة الأمريكية الصنع) . تدفقت خطابات الغضب من مستوردى السيارات على الكونجرس . مسئولو السفارة اليابانية لهم أصدقاء من مجلس الشيوخ فى الحكومة والكونجرس . ألحت الحكومة اليابانية إلى أن أى إعلان سلبى من الممكن أن يضر ضررا كبيرا بالعلاقات الأمريكية ـ اليابانية على المدى الطويل .

إنه فى مشهد نادر من مشاهد الوحدة السياسية قام رؤساء كريزلر وفورد وجنرال موتورز ـ لى أياكوكا ودونالد بيترش وروجر سميث ـ بإرسال خطاب مشترك للرئيس الأمريكى والكونجرس يناشد بالحفاظ على إعلان الجمارك . القادة الثلاثة قاموا بمناقشات مماثلة فى إعلانات الصحف وفى لقاءاتهم مع كبار مسئولى الحكومة . قام مساندوهم بمناشدة كل عضو فى الكونجرس يراهم . بعث كل المتعاملين معهم بآلاف الخطابات إلى كابيتول هيل . لكن جهودهم ضاعت هباء منثورا .

كان لليابان قوة سياسية زائدة فى واشنطن أكثر من فورد وكريزلر وجنرال موتورز وعملائهم التجاريين متحدين معا . إنه خلال خمسة وأربعين يوما من إعلان فوب راب أسقطت إدارة الخزانة قرار إدارة الجمارك وأعادت تصنيف واردات سيارات النقل الخفيفة بمثابة سيارات ركوب .

قامت الحكومة الأمريكية علاوة على ذلك بعمل تنازل أخر هام لليابانيين . فقد وافقت على تصنيف تلك السيارات للشحن كسيارات ركوب لغرض تقييمات التعريفة الجمركية ، ثم أعادت تصنيفها بمثابة سيارات شحن كبيرة للبيع وقت أن تكون داخل الولايات المتحدة . كان غرض هاتين الخطوتين البيروقراطيتين المحكمتين هو تمكين المركبات من الوفاء بمستويات كفاءة ـ الوقود لوكالة حماية

البيئة التى هى أقل بالنسبة لسيارات الشحن الكبيرة من التى بالنسبة لسيارات الركوب . ولا تلك المركبات التى يتوجب عليها أن تفى بمستويات الانبعاثات الفيدرالية ومتطلبات الأمان بالنسبة لسيارات الركوب ، التى هى أيضا أقل بالنسبة لسيارات الشحن الكبيرة من التى لسيارات الركوب .

تفادت اليابان فى النهاية أكثر من خمسمائة مليون دولار سنويا فى الرسوم الجمركية للواردات . وإن الأكثر أهمية بالنسبة لليابان هو أنها لم يتم طلب منها أو إجبارها على عمل أى تنازل تجارى من جانبها .

الانتصار رقم ٢ : الأمن القومى

هزمت اليابان فى عام ١٩٨٨ الجهود الأمريكية لمعاقبة واحدة من كبريات شركاتها لقيامها ببيع تكنولوجيا عسكرية محظورة للاتحاد السوفيتى .

ففى السبعينات وأوائل الثمانينات كانت الولايات المتحدة قادرة على تعقب الغواصات السوفيتية بوضع أجهزة سمعية فى قاع محيطات العالم . تمتعت الولايات المتحدة نتيجة لهذا بقدر كبير من الميزة الاستراتيجية ولو أن ذلك سرا . ثم قام الجواسيس السوفييت بما فيهم عائلة ووكر سيئة السمعة بالحصول على تفاصيل فنية كشفت عن حدود تلك الأجهزة . أدرك السوفييت أنهم فى حاجة إلى تزويد غواصاتهم برفاصات (مراوح) صامتة .

إلا أن السوفييت احتاجوا إلى تكنولوجيا كتم صوت الرفاص وكان باستطاعتهم الحصول عليها من شركة توشيبا اليابانية ومن الشركة النرويجية كونجسبيرج فابنفا بريك . تلك التكنولوجيا تسمح منذ ذلك الوقت بانتاج غواصات صامتة لأقصى درجات الصمت . تلك الغواصات السوفيتية المحملة بصواريخ متعددة الرؤوس النووية المتعددة يمكنها الآن أن تزحف دون اكتشافها بالقرب جدا من الساحل الأمريكى مما يمكنها من تدمير معظم الترسانة الأمريكية الاستراتيجية

قبل أن يستطيع الأمريكيون إطلاقها . يعتقد خبراء الدفاع أن تكاليف إصلاح الخسارة التى تقع لدفاعات أمريكا من الغواصات سيزيد على الثلاثين مليارا من الدولارات .

عندما تم الكشف عن هذا الصدع الأمنى فى عام ١٩٨٧ ، قوبلت توشيبا وكونجبيرج بعاصفة سياسية نارية فى الولايات المتحدة . تم إدانة توشيبا بصورة عريضة وانتقاد الحكومة اليابانية بشدة لفشلها فى تنفيذ الاتفاقيات الدولية التى تمنع مبيعات التكنولوجيات العسكرية الهامة إلى السوفيت .

قام أعضاء الكونجرس المحافظون بتحطيم جهاز كاسيت من صناعة توشيبا بمطرقة ثقيلة على أرضية الكابيتول ـ وهو حدث تكرر كثيرا مع جهاز تليفزيون يابانى « لسحق اليابانى » .

طلب العشرات فى الكونجرس بأن تدفع اليابان خسائر أمن الولايات المتحدة . ظهرت أغلبية فى الكونجرس بوضوح تؤيد حظرا كاملا على مبيعات توشيبا فى الولايات المتحدة . صوت مجلس الشيوخ فى يونيو ١٩٨٧ بمقدار ٩٢ صوتا الى خمسة أصوات على فرض عقوبات كجزء من مشروع قانون تجارى أكبر . صوت المجلس التشريعى على حظر بيع منتجات توشيبا فى مخازن التبادل العسكرى الأمريكى والاستعداد لمنع منتجات توشيبا فى أمريكا كلها .

استجابت الحكومة النرويجية عن طريق فرض إعادة تنظيم كونجسبيرج وتحديد نشاطاتها المستقبلية للمنتجات العسكرية بالنسبة للحكومات الغربية . كانت الاستجابة اليابانية أكثر تواضعا . استقال كل من رئيس مجلس إدارة شركة توشيبا ومديرها ، وقامت المؤسسة بإرسال خطابات اعتذار مبدئية للمسئولين الأمريكيين . لكنه لم يكن هناك تفكير فى تقديم أية مدفوعات لأية خسائر للأمن الأمريكى .

قامت اليابان وتوشيبا علاوة على ذلك بتصعيد حملة مكثفة لإخماد العقوبات

الوشيكة . حذرت حكومة اليابان من أن أية عقوبات من شأنها أن تضر ربما بصورة لا رجعة فيها وعلى المدى الطويل بالعلاقات الأمريكية ـ اليابانية . (كما سنرى تقوم اليابان بنفس الشىء وقتما تتهددها مبيعات أى من الشركات الأمريكية البارزة) . إستأجرت توشيبا جيشا صغيرا من داخل واشنطن ، وهم ساسة بارزون لمحاولة كسب التأييد لصالحها . كان من بينهم : ليونارد جارمنت مساعد نيكسون السابق ، وأعضاء الكونجرس السابقين جيم جونز (عن أوكلاهوما) وبيرتون وايدز محامى بالهيئة التشريعية ، وكان كبير مساعدى السيناتور إدوارد كنيدى (عن الكتلة الديمقراطية) . قام جونز وجارمنت طالبا توشيبا بما يقدر بأكثر من خمسمائة دولار بمعدلات منتظمة كل ساعة وقد كشفت عن ذلك وسائل الإعلام مؤخرا .

بينما عملت مجموعة التأثير فى واشنطن بصورة مباشرة لأجل اليابانيين فى هذه القضية ، تم أيضا مناقشة قضية توشيبا ـ وإن كانت بصورة أكثر دهاء ـ من جانب المسئولين المحليين . وإنه بناء على طلب توشيبا قام العمد ومسئولو الدولة والمحافظون مع تسهيلات الشركة فى نطاق سلطتهم بالتأثير على نواب الكونجرس لمعارضة العقوبات .

أخبرت توشيبا موظفيها الأمريكيين البالغ عددهم أربعة آلاف بأن تصرف الكونجرس من الممكن أن يعرض وظائفهم للخطر . سرعان مابدأ الكونجرس فى تلقى آلاف الخطابات من عمال توشيبا وعائلاتهم يناشدون بعدم فرض تلك العقوبات على صاحب العمل .

استخدمت توشيبا أيضا مساعدة الشركات الأمريكية التى تستخدم مكونات توشيبا فى منتجاتها الخاصة بها . عمل فريق تجارى أمريكى من المؤثرين من تكترونكس ، وأبل كمبيوتر ، وصن ميكروسيستمز ، وهيوليت باكارد وأميريكان تليفون أند تليجراف ، وكومباك وذلك للتخلص من أى حظر على مبيعات المنتجات

التى تستخدم مكونات توشيبا . هناك فريق أخر يرأسه أندرو ماناتوس ، مساعد وزير التجارة فى حكومة كارتر ، عمل على الحصول على إعفاء مماثل بالنسبة للمنتجات التى صنعتها توشيبا ، لكنه تم بيعها وعليها بطاقات بيانات أمريكية ، مثل الات النسخ وتليفونات السيارات .

يشرح أحد كبار التنفيذيين من شركة أمريكية كبيرة ساند توشيبا بأن قال :

لقد ثرنا مما قد فعلته توشيبا وقد أخبرنا القائمين عليها بذلك .

احتوت نصف منتجاتنا على مكونات توشيبا .

كانت المصادر البديلة فقط يتم صنعها بشركات يابانية فى اليابان .

بحثنا بهدوء عن موردين أخرين فى اليابان ، ولكن ما من أحد ابتاع لنا .

وكان علينا أن نقوم بالتأثير ضد العقوبات ، سواء أردنا ذلك أم لم نرد .

وإلا كنا قد خرجنا من الأعمال التجارية .

لكن أقوى حليف لتوشيبا كانت حكومة ريجان التى قامت بقتل العقوبات مما كان أحد أولوياتها التشريعية فى عامى ١٩٨٧ و ١٩٨٨ . أخبر مسئولو الحكومة أحد أعضاء الكونجرس وغيره أن العقوبات تضر ضررا هائلا على المدى الطويل بالعلاقات اليابانية ـ الأمريكية .

إنه بعدما أعلنت الحكومة معارضتها لعقوبات توشيبا ظهرت بسرعة مفاجآت جديدة حيال توشيبا . قامت وكالة المخابرات الحربية ، ووكالة المخابرات المركزية فى سبتمبر ١٩٨٧ بإخبار الكونجرس عن ثلاث مبيعات من توشيبا إلى كتلة الدول السوفيتية .

أصبحت تلك الحالات معروفة بسرعة ، بمثابة توشيبا ٢ وتوشيبا ٣ وتوشيا ٤ . كانت توشيبا ٢ مبيعات ١٩٧٩ إلى تشيكوسلوفاكيا ـ ثم الممر الرئيسى لشحن

تكنولوجيا غربية إلى السوفيت ـ وهى مصنع لتصنيع رقائق ـ كمبيوتر كاملة . توشيبا ٣ كان صفقة ١٩٨٦ المزعومة إلى ألمانيا الشرقية لخط تجميع رقائق ـ الكمبيوتر المتطورة . توشيبا ٤ كانت اتفاقية ١٩٨٧ من جانب كبار مسئولى توشيبا لبيع تكنولوجيا شبه موصلة متطورة إلى ألمانيا الشرقية .

إتهم أعضاء الكونجرس توشيبا بالتضحية بالولايات المتحدة وبالأمن القومى اليابانى لأجل مكاسب سريعة . واجهتهم توشيبا بوصف منتقديها « عنصريين » و « ساحقى اليابان » . وتم اتهام وكالة المخابرات الأمريكية بانتهاج الثأر ضد اليابان .

حاول مسئولو حكومة ريجان إقناع الصحافة بأنه ما من حادثة من تلك الحوادث قد حدثت . وأعلن مساندوها :

— توشيبا ٢ كانت صفقة قانونية لمصنع ترانزستور إلى تشيكوسلوفاكيا فى عام ١٩٧٩ .

— توشيبا ٣ لم تحدث أبدا .

— توشيا ٤ ـ التى كانت قانونية ـ كانت مجرد صفقة مقترحة لمصنع لوحة دائرة الطباعة إلى ألمانيا الشرقية . ثم التخلى عن الفكرة بسبب الضجيج السياسى الذى أحاط بتوشيبا ١ .

دنكان هانتر عضو الكونجرس (جمهورى عن كاليف) وأخرون قالوا : إن توشيبا ومؤيديها كانت تكذب . أعد هانتر لأن يقوم جاى ديبوا ، الذى كان رئيس قسم تحويل التكنولوجيا بوكالة المخابرات الأمريكية ، بإطلاع الكونجرس على الأمر . قدم ديبوا مايقوله هانتر والآخرون بأنه «دليل مقنع» حيال صفقتا توشيبا . فكثير من كبار الأعضاء قد تم الضغط عليهم منذ ذلك الحين وبشدة لمعارضة عقوبات توشيبا ، وكانوا قد رفضوا حتى الحضور لاستماع ماتذكره المخابرات .

حيث إن التصويت على العقوبات اقترب ، بدت توشيبا وأنها متيقنة من مواجهة شكل ما من أشكال العقوبة . وتراجعت حكومة ريجان لأنها اشتمت رائحة الهزيمة . حاولت أن تؤكد على أن أية عقوبات مفروضة بصورة نهائية ستكون تافهة فى تأثيرها . بعث ريتشارد أرميتاج ، مساعد وزير الدفاع ، فى أوائل فبراير ١٩٨٨ بخطاب إلى الكونجرس معلنا أنه من الصعب تقييم « الخسارة الفعلية » التى سببها تحويل توشيبا . حاول أرميتاج تقليل آثار أفعال توشيبا بأن قال أن السوفيت « بدأو أر ، دى (R,D) من تصميمات الرفاصات البحرية المتقدمة بين الفترة ١٩٧٩ ـ ١٩٨٢» وقتما أعطت الشركة من جانب مساعدتها طاقة إنتاج الى السوفيت . إن الذى لم يقله أرميتاج هو أن السوفيت كانوا يفتقرون إلى طاقة إنتاج لاستغلال هذا البحث ـ حتى باعتها توشيبا اليهم .

إنه رغم جهود الإدارة الأمريكية فإن الغالبية فى الكونجرس مازالت تفضل ردا قويا . لذلك لعبت الحكومة الأمريكية فى التاسع والعشرين من مارس بالكارت الأخير لديها . تلقى الكونجرس خطابا من جورج شولتز وزير الخارجية الأمريكى ووليام فيريتى وزير التجارة ووليام هـ . تافت نائب وزير الدفاع جاء فيه أن أية عقوبة لتوشيبا « سيكون لها آثار وخيمة على التعاون الممتاز الذى نحصل من حكومتى اليابان والنرويج فى كشف التحولات الماضية ووقف الصادرات غير القانونية » .

إنه بمعنى آخر ، أن الكونجرس لو قام بمعاقبة توشيبا فربما اليابان تسمح لصادرات غير مشروعة أخرى إلى السوفيت .

مجموعة المؤثرين لصالح توشيبا ودبلوماسية اليابان ومعارضة الحكومة الأمريكية قد هزمت الجهود لمعاقبة المؤسسة بأية طريقة ذات معنى بينما كان فرع الأدوات الميكانيكية التابع لتوشيبا على وشك منعه من بيع أية منتجات فى الولايات

المتحدة لفترة عامين تبدأ فى أغسطس ١٩٨٨ إختلفت إدارتا ريجان وبوش حيال تنفيذ الحظر . لذلك فإن مبيعات توشيبا إلى الحكومة الفيدرالية كان حظرها سيتم أيضا ، ومبيعات منتجات توشيبا التى لم يتيسر الحصول عليها من مصادر أخرى مازال السماح بها يتم ، كان ذلك يسرى أيضا على مبيعات المكونات من توشيبا ـ وهى أجزاء يتضمنها العديد من مشتريات البنتاجون من منتجات توشيبا .

إنه بسبب المنافذ فى القوانين الفيدرالية التشريعية فإنه ما من أحد يعرف بالتحديد ما المبلغ الذى قد تم إنفاقه للتغلب على العقوبات . هناك مجموعة من كبار أعضاء الكونجرس الذين تابعوا معركة العقوبات قدروا أن اليابانيين رصدوا مايقدر بعشرين مليون دولار والشركات الأمريكية بثلاثين مليون دولار أخرى . تكشف السجلات العامة أن المؤسسات القانونية التى قدمت إلى توشيبا خدمات النواب السابقين وليام ووكر ـ مادج ، روز ، جونرى ، الكسندر وفيردون ـ وخدمات ليونارد جارمنت وجيم جونز ـ ديكستين ، شابيرو ومورين ـ قد تم دفع أكثر من اثنى عشر مليون دولار لهم للعمل فى قضية العقوبات والشئون التجارية .

إنه بصرف النظر عما إذا كانت الفاتورة الإجمالية خمسين مليون دولار أو خمسمائة مليون دولار ، كان الثمن صفقة رابحة بالنسبة لتوشيبا التى كانت مؤهلة لأن تخسر ثلاثة مليارات دولار فى صفقات الولايات المتحدة مدة كل منها ثلاث سنوات . كان انتصار توشيبا هو حظ سعيد أيضا بالنسبة لدافعى الضرائب اليابانيين ، حيث إن تكلفة إصلاح خسائر نظامى الكشف عن الغواصات الأمريكى واليابانى سوف يتحمله دافعوا الضرائب الأمريكيين .

انتصار رقم ٣ : الأرز

يتم إنتاج الأرز فى سواحل اليابان على الأقل سبع مرات أكثر من الأرز الذى يتم حصاده فى الولايات المتحدة . تمنع اليابان مع ذلك وبشدة الواردات من الأرز

الأمريكي خلال موانع قانونية منظمة مربكة .

يقدر زارعوا الأرز الأمريكيون أن بإمكانهم الاستيلاء على مليارين من الدولارات كحد أدنى من السوق اليابانية بأقل مجهود لو تم تخفيف موانع الاستيراد اليابانية . إنه بموجب قانون التجارة الأمريكي يستطيع منتجو الأرز الأمريكيون ضمان المساعدة الفيدرالية فى فتح السوق اليابانية بالبدء فى عملية من ثلاث خطوات . الخطوة الأولى هى بالنسبة للصناعة الأمريكية بأن يتم حفظ اى شكوى تدعم مذهب حماية الإنتاج الوطنى الأجنبى . الخطوة الثانية هى بالنسبة للحكومة بأن تستخدم تلك الشكوى كأساس لإجراء تحقيق . الخطوة الثالثة - إذا كشفت الدراسة عن أن مذهب حماية الإنتاج الوطنى الأجنبى قائم - وهى بالنسبة للحكومة أن تتفاوض بشأن تخفيض تلك الحواجز التجارية أو الرد لوباء هذا الأمر بالفشل .

إنه فى عام ١٩٨٦ وثانية فى عام ١٩٨٨ ، قام المتعاملون مع الأرز الأمريكيون باتخاذ الخطوة الأولى فى هذه العملية وحفظ شكوى مع مندوب التجارة الأمريكى التى تدعم بالوثائق إقصاء واردات الأرز بالنسبة لليابان . بعث زعماء الحزب الديمقراطى الليبرالى الحاكم فى اليابان بعد حفظ أول شكوى مباشرة بخطاب إلى الرئيس يقولون فيه إن تصرفات الولايات المتحدة من شأنها أن تهدد العلاقات الأمريكية - اليابانية على المدى الطويل . تكهن المشرعون اليابانيون أنه لم تم مناقشة الأمر فى محادثات بين البلدين .

فإن مشاكل سياسية خطيرة ستنشب وتسبب قلقا خطير وارتباكا بين الشعب اليابانى . علاوة على أننا نخشى من أنه لو حدث هذا فإن الصداقة طويلة الأمد بين الولايات المتحدة واليابان قد تضعف بصورة خطيرة .

تحركت فى نفس الوقت الجمعية العملاقة اليابانية للتعاونيات الزراعية - نوكيو - مع ذلك التصرف .إن نوكيو هى مؤسسات أعمال زراعية بدخل سنوى واحد وخمسين مليار دولار . وتمتلك أحد أكبر بنوك العالم وواحدة من كبريات شركات

التأمين فى العالم . قامت زينشو المركز المنسق السياسى لنوكيو NOKYO باستخدام مؤثرين فى واشنطن لمناهضة شكوى أصحاب مضارب الأرز .

صعدت النوكيو أيضا حملة علاقات عامة مع الصحافة الأمريكية والهيئات الزراعية .

رسالة النوكيو الى حكومة ريجان : إن أية مناقشة بشأن تجارة الأرز ستنتهك الحاسبات الثقافية الأساسية فى اليابان ، حيث إن فلاحة الأرز تلعب دورا جوهريا فى الثقافة اليابانية . أوضحت النوكيو ثانية وثانية أن اليابان بالفعل « سوق مستقرة جدا ، واكبر عميل لمنتجات المزارع الأمريكية » .

تم تحذير منتجى القمح وفول الصويا والمحاصيل الأخرى فى الولايات المتحدة من أن عملاءهم اليابانيين ربما ينظرون إلى مكان أخر إذا تم إجبار اليابان على فتح سوقها أمام مصدرى الأرز الأمريكيين .

الرسالة : حث الكونجرس التحرك ببطء . الهيئات الزراعية الأمريكية الكبرى لم تساند فى النهاية طاحنى الأرز . زعماء الحركة الزراعية الأمريكية ، ولجنة قمح شمال داكوتا ، واللجنة الإدارية لقمح كولورادو عارضوا فى الحقيقة علانية شكوى ضاربى الأرز .

نجحت مجموعة التأثير المعاونة لليابان والساسة . فرفض مندوب التجارة الأمريكى فى عامى ١٩٨٦ و ١٩٨٨ البدء فى تحقيق فى إقصاء اليابان لزراعة الأرز الأمريكى . وحيث إن مندوب التجارة الأمريكى رفض التصرف فإن القضية قد أقفلت .

ومما زاد الطين بلة ، أن اليابان لن تسمح للأرز الأمريكى بالظهور أمام المستهلكين اليابانيين .

قامت الحكومة اليابانية فى معرض الغذاء الدولى فى مارس ١٩٩٠ خارج طوكيو بإجبار المسئولين الأمريكيين على إزالة الأرز الأمريكى المعروض فى موقع مجلس الأرز الأمريكى . العذر فى ذلك : هو أن المسئولين اليابانيين قالو أن عرض الأرز فى الموقع المخصص للولايات المتحدة فى المعرض ينتهك القوانين المنظمة للتجارة والغذاء فى اليابان .

الانتصار رقم ٤ : التشييد

رغم أن عمال البناء الأمريكيين من بين أشد المنافسين فى العالم إلا أن اليابان جعلتهم خارج سوقها المزدهر للتشييد ، وأغرقت جهود الشركات الأمريكية للحصول على مساعدة لفتح سوق وذلك من حكومتهم .

وضحت ممارسات اليابان للاقتصاد عام ١٩٨٧ عندما رفضت السماح للشركات الأمريكية ، وهى أكثر المشيدين للمطارات خبرة فى العالم ، بأن تشارك فى مشروع مطار كانساي وقيمته ستة مليارات دولار . السيناتور فرانك موركوفسكى (جمهورى - الاسكا) وعضو الكونجرس جاك بروكس (ديمقراطى - تكساس) ردا بتقديم مذكرة لمنع شركات التشييد اليابانية من العمل فى مشروعات التشييد التى يتم تمويلها فيدراليا ، طالما أن الشركات الأمريكية تم إقصاؤها من اليابان .

إن التشريع المقترح حث على فيض جديد من المفاوضات الأمريكية - اليابانية . وإنه فى وسط تلك المحادثات فإن مالكولم بالدريدج وزير التجارة الذى رأست وزارته فريق التفاوض الأمريكى قد لقى مصرعه فى حادث روديو غريب . أثناء الارتباك الذى أحاط بتعيين خلف لبالدريدج فإن اللوبيين اليابانيين الذى لهم علاقات قوية بالبيت الأبيض استخدموا نفوذهم لمنع ترقية مايكل فارين مسئول بوزارة التجارة إلى وكيل وزارة للشئون الدولية ، وكان يقوم بتدبير مفاوضات التشييد . استقال فارين عشية الجولة الأخيرة من المفاوضات . إن رحيله ألقى بالجهد الأمريكى إلى

الفوضى . أخبرت اليابان بهدوء الحكومة بأن التصرف الأمريكى من جانب واحد ربما يضر بالعلاقات الأمريكية ـ اليابانية على المدى الطويل .

إن صيغة الدبلوماسية المألوفة هذه والتأثير مكنا اليابانيين من التهرب من (تفادى) أى تحد خطير لممارساتهم الاقصائية . ولو أن الحظر على المشاركة اليابانية فى مشروعات التشييد التى يتم تمويلها فيدراليا يتضمنه قرار استمرار المخصصات فى أواخر ١٩٨٧ والذى تم توقيعه فى أغسطس ١٩٨٨ إلا أنه قد تم تنفيذه لأقل من سنة . بيد أن الشركات اليابانية تم منعها من التقدم إلى أعمال التشييد فى المطارات الأمريكية والتى يتم تمويلها فيدراليا لمدة خمس سنوات ، إلا أن هذا الحظر رفعته كارلاهيلز ممثلة التجارة الأمريكية فى ربيع ١٩٩٠ .

وعدت اليابان بأن تسمح للمقاولين الأمريكيين بالدخول فى عروض لسبعة عشر مشروع تشييد . هذا فى سياق الكلام لايعنى شيئا . تمنح اليابان تقريبا ألف عقد للأشغال العامة كل عام . الحقيقة أن سبعة عشر من تلك المشروعات التى ستكون مفتوحة أمام مقدمى العروض الأمريكيين هى غير ذات أهمية : لم تقدم اليابان ضمانات بأن التعاقدات سيتم منحها للمؤسسات الأمريكية ، حتى ولو قدمت أفضل وأقل العروض . قامت الحكومة اليابانية بعد عامين من وعدها بإصدار تراخيص التشييد لست وعشرين مؤسسة أجنبية فقط . ثلاثة وعشرون منها لها روابط مع الشركات اليابانية ـ ولو أن حفنة منها فقط لديها فى الواقع تعاقدات . وإن التعاقدات التى لديها يتوجب أن تتقاسم مع شركاء يابانيين . تستمر الشركات اليابانية فى نفس الوقت فى العمل خلال الولايات المتحدة بدون قيود فعلية .

حققت اليابان عشرات من الانتصارات المشابهة فى الثمانينات (١٩٨٠) ـ فى الكمبيوترات السوبر ، والآلات الميكانيكية ، وكراسى التحميل للاسطوانات ، الألياف البصرية ، الأقمار الصناعية ، التكنولوجيا الحيوية ، النقل الجوى ، الإتصالات

اللاسلكية ، المشروبات الكحولية ، شبه الموصلات ، الخدمات القانونية والمالية ، وتحويل التكنولوجيا التنقيحية الممثلة فى الطائرة المقاتلة إف إس إكس .

يظهر شريك قوى مألوف فى كل من تلك الانتصارات . عندما يكون لليابان بضاعة أو خدمة منافسة . تقوم اتحادات المنتجين التى لها إجازة من الحكومة بتدمير منافسيهم الأجانب بوضع تعريفة قاتلة . هذه التعريفة المفترسة تعاونها ترتيبات اتحادات المنتجين ، بتحميل المستهلكين ضعف سعر عبر البحار لنفس السلعة وأحيانا بتوجيه رد فعل سرا وغير قانونى للمستوردين الأمريكان .

عندما تقوم المؤسسات الأمريكية بتقديم سلعة أو خدمة تنافسية مثل الاتصالات اللاسلكية أو التشييد فإن السوق اليابانية تظل مغلقة تماما . لو احتجت شركة أمريكية فإنه يتم إرهابها . لو تحرك الكونجرس للتصرف ، فإن اليابان تجعل القضية اختبارا للعلاقات الأمريكية ـ اليابانية . يمكن التوقع لوزارة الخارجية أن تقر موقف اليابان فى المجالس الداخلية فى واشنطن لأسباب سياسية خارجية ؛ مجلس الأمن القومى بالنسبة لأسباب سياسة جغرافية ؛ مكتب الإدارة والميزانية ؛ مجلس مستشارى الاقتصاد ، وزارة العدل ، وزارة الخزانة لأسباب اقتصادية وايديولوجية.

لو أن هناك مفاوضات تجارية ثنائية فإن اليابان تتأخر طويلا بالمواربة أو الحيلة بما فيه الكفاية لكى تسود صناعاتها . إنه فى كل مثال حقيقى تستخدم اليابان مسئولين سابقين بارزين من الحكومة الأمريكية وسياسيين أمريكيين قياديين للدفاع عن قضيتها مع أصدقائهم فى الحكومة والصحافة.

الآن هذه هى صيغة قديمة . لاتزال ناجحة بالنسبة لليابان . إن أحد أفضل إجراءات نجاحها هو حقيقة أن الأمم الأخرى تتبناها .

مامن صناعة أمريكية ـ بصرف النظر عن أنها منافسة ـ تكون آمنة . إن لم يتم تغييرات كبيرة فى الحالة الأصلية الكاملة والأسبقيات وعمليات صنع السياسة

التجارية الأمريكية - وإن لم يتم عملها فى أقرب وقت - فإن اليابان وأمما أخرى متأكدون من تحقيق عشرات الانتصارات الإضافية فى التسعينات (١٩٩٠) .

الفصل الثانى

أمريكا الطرف الضعيف

إن مئات من «صفوة القوة» فى واشنطن تعمل لأن تتقدم مصالح اليابان السياسية والاقتصادية فى أمريكا. ما من شىء مشابه يوجد فى عاصمة أى دولة أخرى. إن أيا من الصفوة فى اليابان وكوريا وفرنسا والمانيا أو بريطانيا الذى يفعل نفس الشىء سوف يعتبر وتتم معاملته بمثابة المنبوذ إجتماعيا.

كيف حدث هذا؟ لماذا الكثير جدا من أفضل وألمع من فى أمريكا يأتون إلى واشنطن ليقاتلوا من اجل قضايا تقليدية أو ليبرالية يمكثون بغية عمل خدماتهم العامة لمصالح عبر البحار؟ علاوة على انه كيف يبررون العمل لحساب البلدان الاجنبية فى تلك الحالات . حيث يكون من الواضح أن انتصاراتهم يمكن أن تحدث فقط من خلال الخسائر الأمريكية؟ الإجابة: المال والأيديولوجية.

هناك مثال واضح عن «أخلاق واشنطن» فى التصرف تتضمنه فى فضيحة هزت وزارة الإسكان وتطوير المدن فى أواخر الثمانينات (١٩٨٠).

كشفت ذلك فى أوائل عام ١٩٨٩ جلسات الاستماع فى الكونجرس بشأن الفترة السابقة، فكثير من مال وزارة الاسكان وتطوير المدن المتاح لإسكان منخفض الدخل قد تم تخصيصها على أساس صلات القرابة. كان الأسلوب الفنى بسيطا. فاللوبى أو المستشار الذى له علاقات خاصة بحكومة ريجان أو الحزب الجمهورى أو مسئول كبير بوزارة الإسكان وتنمية المدن يمكن أن يطلب من الوزير أو كبار مساعديه أسبقية التمويل. إنه بمجرد الموافقة على المشروع فإن المتجول المؤثر سيتم دفع اتعاب ضخمة له.

أن مجموعة الفكر الأخلاقية فيما بين كثير من المطلعين وضحت فى الردود على فضيحة وزارة الإسكان وتنمية المدن. إنه على سبيل المثال، فى يوليو ١٩٨٩ تم إثارة النقطة الهامة فى حفل عشاء خاص فى حديقة كليفلاند الأنيقة فى واشنطن. كان من

بين الضيوف محامو واشنطن اللوبى البارز والعديد من المؤثرين الآخرين وقريناتهم، وعضو فى الكونجرس سابقا، ورئيس مجلس إدارة تنفيذى.

أدان احد الضيوف العمل اللاأخلاقى للمطلعين المؤثرين فى وزارة الإسكان وتطوير المدن الذين قد نقلوا المال المخصص لإسكان الفقراء . وسخر أخر من نفاق جيمى وات وزير الداخلية السابق المغالى فى التحفظ ، والذى شجب علانية نشاطات وزارة الإسكان وتنمية المدن إلا أنه أخذ اربعمائة ألف دولار لاستخدام صلاته السياسية للحصول على ثلاثة مشروعات ممولة من وزارة الإسكان وتنمية المدن.

كان المحامى عضو اللوبى له منظور مختلف إلى حد ما. قال : «أرغب فقط لو كنت قد حصلت على اتفاق. إن كل ما فعله وات والآخرون كان مشروعا. وإنه بقدر اهتمامى ان كان هذا قانونيا، فالأمر حسن».

هذا اللوبى تحسس فعلا نبض واشنطن: «لو أن هذا قانونى، فهو حسن»، وهذا هو المعيار الأخلاقى السائد الآن.

إن أكثر من مائة من كبار المسئولين الفيدراليين بما فيهم العديد من أعضاء الكونجرس قد تم إجبارهم فى التسعينات (١٩٩٠) على الخروج من المنصب لتورطهم فى نشاطات مشكوك فيها اخلاقيا. تم استجواب أخرين كثيرين. ادين البعض. وذهبت حفنة إلى السجن.

إن كل اولئك الذين أدينوا أو طردوا قد تم عقابهم لتلوثهم بالرشوة أو التلاعب بالتشريعات. هناك شخص واحد فقط تم إدانته بانتهاك قوانين الحكومة للأخلاق - اسقط اتهامه فى عام ١٩٨٩.

إن طبيعة تلك القوانين توضحها الحقيقة بأن مسئولى الفرع التنفيذى ممنوعون من قبول أكثر من مشروب خفيف من أى شركة أمريكية أو جماعة مصالح. ولو أن القانون يسمح لنفس هؤلاء المسئولين بقبول الخمر والعشاء من اليابانيين

وحكومات أخرى حتى وقت اتخاذهم كمؤثرين. إنه على افتراض وجود منافذ، ليس هناك قواعد بعد الحكومة بالنسبة لأولئك الذين فى الكونجرس أو هيئاته.

حتى أخر عام ١٩٨٩ أعفى الكونجرس نفسه من معظم التشريع الأخلاقى المطبق على الفروع الأخرى من الحكومة ـ مثلما أعفى الكونجرس نفسه سابقا من القوانين الخاصة بالسلامة المهنية، ومعايير العمل العادلة، والحقوق المدنية.

إن غياب قوانين أخلاقية فيدرالية متشددة وقوانين الاستخدام بعد الحكومة فإن الأخلاقيات السائدة فى واشنطن هى أخلاقيات المهنة القانونية. إن لعبة التأثير تلعبها قوانين «المحامين» بدرجة كبيرة . لأن الكثير إن لم يكن معظم أفراد جماعات التأثير البالغ عددهم أربعين ألف شخص فى واشنطن ـ وأكثر من ثلث الكونجرس ـ هم محامون.

ذكر محامى فى واشنطن أن المشكلة الأساسية للأخلاقيات المشروعة ، خاصة المطبقة على التأثير يمكن تتبعها حتى النفوذ الفاسد للنظام غير الملائم للقانون . ويشرح المحامى:

رغم أن قليلا جدا من المحامين يمارسون المهنة ممارسة فعلية فى المحكمة، فإن إجراء الخصم هو السياق الذى فيه يتم تطبيق القانون برمته. فإنه على سبيل المثال، انت تنصح عميلك حيال أمور الضرائب ليعمل ما يظنه أنه بإمكانه الإفلات من دعوى قضائية. لذلك فإن محامى الضرائب قد لا يدخل المحكمة أبدا، ويضع دائما عينه على اجراء الخصم الذى يعطى الخط الإرشادى.

إنه فى إجراء ما كان دور المحامى هو أن يمثل عميله/ عمليته تماما لمساعدة العميل على الفوز. حتى ولو أن عميل المحامى يقوم فى الحقيقة ببيع منتج معيب لا صلة له بالأمر. ان تلك الأمور برمتها هى أن يستطيع الادعاء أو المدعى الإثبات لاقناع المحكمة (أو القاضى) بأنه المدعى عليه «مذنب» أى بيع منتج به عيب ويقوم بذلك وهو

يعرف.

ويلاحظ نفس المحامى:

الحقيقة لا صلة لها فى المحكمة. إذا كانت الحقيقة غير ملائمة للعميل (الزبون)، فإن المحامى ممنوع أخلاقيا من كشف الحقيقة لأى أحد أو لمعظم المحكمة. إن كل شيء يقوله المحامى له صلة بعميله يكون لذلك تشويها. إن التزام المحامى يتطلب منه أن يصمت حيال بعض الأشياء ويتحدث عن أشياء أخرى. ومن ثم يتم نسج الحقيقة.

إنه فى نظام قانون الخصومات فى أمريكا أن مثل التشويهات تلك تكون متوقعة. إن الإجراء الهيكلى فى المحكمة يقدم كل جانب فيه حالته. يمكن ان يتم تحدى التشويهات والدفاع إزاء ذلك. العملية تسمح من حيث المبدأ لقاضى محايد أو محلف للوصول إلى الحقيقة.

ما من هيكل مماثل لأجل الوصول الى الحقيقة موجود بالنسبة للتأثير. «القاضى» هو عضو بالكونجرس أو عضو فى هيئة الكونجرس أو مسئول فيدرالى. غالبا لا يكون هذا القاضى محايدا أو حسن الاطلاع بشأن قواعد اللعبة ـ وهو كل واحد يشوه ـ ـ (يقوم بالتشويه) ان الغياب المادى لأى جانب معارض يسمح للتشويهات بأن تمر دون تحديها. علاوة على ذلك، فالكثير من المحامين لا يكشفون عمن يتحدثون نيابة عنه.

إن علاقة العميل ـ المحامى لاجراء المحكمة الخصوصى تتوحد بعلاقة العميل ـ اللوبى. إنه فى العملية كثير من المؤثرين ـ المحامون تعلموا التمسك بالمستويات الخصوصية لقاعة المحكمة. ويستمرون كما لو أنهم لديهم مسئولية ائتمانية وأخلاقية لمساعدة عميلهم على الفوز بأى ثمن، حتى عند الفوز بالنسبة لشركة أجنبية أو حكومة مضادة لمصالح الأمة.

يلاحظ محامى واشنطن «أن شعورى الحدسى هو أن معظم هؤلاء مؤثرين المحامى لا يضرون بالبلد فقط ، بل يشعرون أنهم ملزمون مهنيا أو أخلاقيا بالقيام بهذا سعيا وراء مصالح عميله».

المكافآت الضخمة تعزز بالطبع تلك المواقف ـ وهى مكافآت مالية واجتماعية وسياسية. إنه فى هذا الصدد، واشنطن مثل وول ستريت منذ أكثر من قرن مضى عندما حاول جاى جولد وجيم فيسك حصر السوق فى الذهب مما عجل فى النهاية بذعر مالى. إنه فى تحقيق بالكونجرس فى عام ١٨٧٠ بعد عام من محاولة فيسك وجولد غير المتوقعة تم طلب رأى شاهد رفيع المستوى عن وطنية المشاركين أجاب الشاهد بأن فيسك وجولد ومتآمريها فى حكومة جرانت كانوا «كلهم على ما يبدو وطنيين جدا، لكن معظمهم أراد جمع المال».

حيث إن ريتشارد هاروود فى واشنطن بوست يلاحظ أن «واشنطن لديها فكرتان كبيرتان متسلطتان: الهنود الحمر والمال. إن أكثر من تريليون دولار تدخل سنويا ليتم إعادة توزيعها عن طريق رجال السياسة، مما يسبب نظرة خنزيرية دائمة فى عيوننا».

يضيف هاروود : «إن الهنود الحمر تقلقنا بصورة غير مألوفة على مستوى شخصى كذلك. لم نصبح أغنى عاصمة فى العالم بالنسبة لطابع الغذاء والملابس المستعملة».

حيث إن وول ستريت قد حولته أفعال الملوك المضطلعين بالأمر والممولين البارعين الباحثين عن الدولار السريع، وفيض مال التأثير غير واشنطن من مدينة جنوبية ساحرة إلى قلعة الاستهلاك الشخصى الواضح. النتيجة هى ثقافة جشعة حيث السلوك الشاذ يكون جائزا، وحيث تتراجع المستويات الأخلاقية بوضوح وحيث تتوسع الحدود المقبولة للتأثير باستمرار.

انه من ١٩٧٩إلى ١٩٨٤ على سبيل المثال، المحامى مايكل أبل قاد جهود وزارة العدل لتسليم مهربى المخدرات المزعومين والمجرمين إلى الولايات المتحدة. ذهب ليعمل مع زعماء اتحادات الكوكايين فى كولومبيا وذلك بعدما ترك منصبه منذ ستة شهور.

كان عمل أبل الجديد هو استخدام اتصالاته ومهاراته ومعرفته لجعل مهربى مخدرات كالى بعيدين عن أن يتم تسليمهم. لكن أبل فعل أكثر من هذا لأجل عملائه. فقد سعى للتأثير على الكونجرس ونقابة المحامين الأمريكيين لإضعاف معاهدات التسليم الأمريكية. حاول ترتيب اتفاق مع وزارة العدل لعملائه الكولومبيين. شهد كخبير شاهد فى المحاكم الأسبانية ضد طلب من وزارة العدل الذى تولاها سابقا لتسليم زعيم الاتحادات المحتجز إلى امريكا لمحاكمته.

لازال أبل غير مرتد. واصبح الموقف السائد فى واشنطن «كل واحد يعمل هذا الشىء» ـ كل واحد يترك عمله/ عمله الحكومى القديم ويبيع معلوماته/ معلوماتها الداخلية واتصالاته/ اتصالاتها إلى أعلى مزايد. الأساس المنطقى الآن (الحالى): و«لماذا أنا لا؟!

الفراغ الذى أوجدته الغايات المتداعية للخدمة العامة والفضيلة المدنية ملأته السخرية المنتشرة . يرى الكثير الآن الخدمة العامة أنها لا تزيد عن صاروخ دافع لرحلة بلا عودة للثروة والسلطة كمتطلع فى واشنطن. وإن أحد أسرع الطرق لعمل ثروة ضخمة هو تمثيل المصالح الأجنبية.

الهيئة العامة للمحاسبة فى دراسة لها عام ١٩٨٦ كشفت عن ان ستة وسبعين مسئولا فيدراليا صاروا عملاء أجانب مسجلين. كان من بينهم ثمانية مساعدون خصوصيون للرئيس، وخمسة مساعدون للرئيس، ونائبان لمساعدى الرئيس ، ومستشار للرئيس، ونائب السكرتير الصحفى للبيت الأبيض، ورئيس الهيئة

الخاصة بنائب الرئيس، ورئيس ونائب الرئيس للجنة التجارة الدولية الأمريكية، ونائبان لممثلى التجارة الأمريكية، وستة من مجلس الشيوخ، وتسعة نواب، واثنا عشر من كبار هيئة مجلس النواب، وخمسة من كبار هيئة البيت الأبيض، وأربعة جنرالات متقاعدون.

إن هؤلاء المسئولين السابقين يمثلون مائة وستة وستين عميلا أجنبيا من اثنين وخمسين دولة ووحدتين عالميتين. ثلثهم تقريبا ذهبوا للعمل مع اليابان.

لكن هذا هو فقط تلميح إيسبيرج. مئات من الأمريكيين الآخرين يقومون بالتأثير وينغمسون فى السياسة ويقومون بالدعاية لصالح اليابان والمصالح الأجنبية الأخرى. فتقرير الهيئة العامة للمحاسبة على سبيل المثال لا يتضمن أولئك الذين ضغطوا للتأثير لاجل الشركات المحلية التابعة للشركات الأجنبية، حيث انهم معفون من التسجيل فى وزارة العدل. ولا يتضمن المحامين المعفيين أيضا اذا كان عملهم يتم تفسيره كجزء من ممارسة القانون ـ حتى ولو أن تلك النشاطات التى يقوم بها غير محامين تتطلب التسجيل. إن المستشارين والمساعدين الذين لا يضغطون للتأثير معفوون أيضا من متطلبات التسجيل.

تعترف الهيئة العامة للمحاسبة أن استعراضها مبنى على سجلات أفراد فيدراليين غير كاملة. لذلك فالتقرير يصور صورة جزئية.

إنه لملء فجوة المعلومات هذه بصورة جزئية فإن الملحق لهذا الكتاب يتضمن تكملة ـ وأيضا لا ينضب ـ لمائتى مسئول ذهبوا للعمل مع اليابان ومصالح أجنبية أخرى بين ١٩٨٠ و١٩٩٠ ويحدد المناصب الحكومية السابقة لهؤلاء المسئولين السابقين، وموظفيها الحاليين وعملاءهم الأجانب. طالما أن السجلات المتاحة تسمح، فإنها تدرج أيضا مدى ما كان سيتم دفعه إلى هؤلاء الموظفين السابقين (أو مؤسساتهم).

حيث أن تلك الاعداد تنوه الى روح واشنطن الجشعة والأنانية الشخصية فقد نتج إطار ضخم من المتجولين المؤثرين ذوى الصلة الوثيقة المتلهفين الى بيع أى أحد، اجنبيا أو محليا، أى مساعدة يحتاجونها ـ طالما أن السعر ملائم.

أمريكا مكشوفة بصورة متزايدة ـ سياسيا واقتصاديا ـ لقدرة اليابان المتزايدة ـ وبصورة إرادية ـ لإجبار الأمريكيين ليقوموا بالتأثير لها. تتصرف اليابان فى بعض الأحيان بدهاء. وأحيانا لا تفعل ذلك.

إن أكبر مصدر تأثير لليابان على أمريكا هو اعتماد الأمة على التمويلات اليابانية لتمويل عجز الميزانية الفيدرالية.

قبل أن يغادر مباشرة الرئيس بوش إلى طوكيو فى فبراير ١٩٨٩ لحضور جنازة الإمبراطور هيرو هيتو، تم توجيه سؤال إليه عما سيقوله الى اولئك الأمريكيين المعنيين بأن اليابانيين «يشترون ويملكون الكثير جدا من اقتصاد الولايات المتحدة». وكان ردبوش :

لا تقلق جدا بشأن الملكية الأجنبية لدرجة أنك تقوض أسواق السندات المالية فى هذا البلد. فلدينا عجز رهيب، ورأس المال الأجنبى ينضم لرأس المال المحلى فى تمويل ذلك العجز.

كان الرئيس يكرر علنا وفقط ما يقوله دبلوماسيو اليابان وسياسيوها بصفة سرية لسنوات: سوف ترفض اليابان تمويل عجز الميزانية الفيدرالية الرهيب لأمريكا إذا اتخذت الحكومة الأمريكية خطا متشددا حيال التجارة مع اليابانيين.

إن تمويل عجز الميزانية الفيدرالية الأمريكية هو الطريق الوحيد من عدة طرق تستعرض به اليابان عضلاتها السياسية والاقتصادية فى امريكا. إن اعتماد المؤسسات الأمريكية المتزايد على مكونات التكنولوجيا اليابانية المتطورة هو طريق اخر.

ان السياسى اليابانى شينتارو إيشيهارا وزير النقل السابق فى وزارة ناكاسونى يفسر هذه الأعمال فى كتاب «اليابان التى يمكنها أن تقول لا» وهو الكتاب المثير للجدل وشاركه فيه رئيس مجلس إدارة سونى، اكيو موريتا. يقول إيشيهارا : إن الخبرة الأمريكية بينما يمكنها أن تطور التكنولوجيات المتطورة فإن أمريكا لا يمكنها استخدام خبرتها الخاصة بها، لانها ببساطة تفتقر إلى طاقة الانتاج المتقدم. يقول إيشيهارا : إن طاقة الإنتاج فى اليابان.

إيشيهارا يؤيد استخدام طاقة إنتاج تكنولوجيا عالية يابانية كقوة سياسية ضد أمريكا. ويكتب إيشيهارا:

لو باعت اليابان، على سبيل المثال، رقائق (معامل صغير) الى الاتحاد السوفيتى وتتوقف عن بيعها الى الولايات المتحدة، فإن هذا سوف يقلب الميزان العسكرى برمته.. كلما زاد تقدم التكنولوجيا كلما تصبح الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى معتمدين على مبادرة الشعب اليابانى. شديد الحماسة الآن . لكن النقطة واضحة.

النقطة واضحة حقا.

عندما درس الكونجرس العقوبات ضد توشيبا فى عام ١٩٨٨، على سبيل المثال، فإن الشركات الأمريكية تلك التى كانت معتمدة على الأجزاء المكونة من توشيبا ـ شبه الموصلات ـ كان أمامها ببساطة خيار سياسى لأن تجعل: التأثير فى الكونجرس لصالح توشيبا أو المغامرة بالخروج من الأعمال التجارية.

أصحاب مصانع شبه الموصل اليابانيين بالمثل استخدموا نفوذهم الاقتصادى فى ١٩٨٧و١٩٨٨ لتقويض الاتفاقية الامريكية ـ اليابانية لشبه الموصلات. وافقت حكومة اليابان فى عام ١٩٨٦ أنه فى عام ١٩٩١ أصحاب مصانع شبه الموصلات الأجانب سيتم السماح لهم لأن يكون لهم اكثر من عشرين بالمائة قليلا كحصة فى الأسواق اليابانية التى اغلقت فيما سبق. ووعدت حكومة اليابان أيضا لإنهاء

الممارسات غير المشروعة لصناع الرقائق اليابانيين.

قام اليابانيون فى العام التالى نفسه بعمل نقص عالمى فى رقائق الكومبيوتر. فجأة تعثر توافرها وارتفعت الأسعار. الآن وولف مستشار جمعية صناعة شبه الموصلات الأمريكية يذكر فى تقريره أن كثيرا من الشركات الأمريكية كانت على حافة الغرق لأنها لم تكن قادرة على الحصول على الرقائق التى احتاجتها لتصنيع منتجاتها.

أن القدرة على التحكم فى الأسعار والتيسير أعطت أصحاب المصانع اليابانية السلاح الذى احتاجوا إليه لتفتيت الدعم الامريكى لاتفاقية شبه الموصل. إن ما فعلته اليابان بمهارة هو إيجاد واستغلال شقاق جوهرى داخل صناعة الإلكترونيات الأمريكية ـ بين منتجى شبه الموصلات والمستخدمين (شركات الكومبيوتر).

إنه بسبب سيطرتها على السوق كان لدى اليابان القوة على المؤسسات الأمريكية ذات الذراع القوية لعمل اتفاقيات تجارية طويلة الأجل وإلا سترفضها.

كثير من الشركات الأمريكية التى شعرت بصدمة نقص الرقائق سعت إلى مساعدة الكونجرس قال السيناتور بييت ويلسون (نائب كاليفورنيا) إن الموردين اليابانيين عرضوا بيع (رقائق مدخل الذاكرة غير المنهجية الديناميكية) إلى المؤسسات الأمريكية فقط لو تقوم الشركات بتحويل «تكنولوجيتها المملوكة» (البراءات بصفة عامة وأسرار التصنيع الأخرى) الى المصنعين اليابانيين لرقائق مدخل الذاكرة غير المنهجية الديناميكية.

أعلن ويلسون فى مارس ١٩٨٨ أن وزارة التجارة الخارجية والصناعة اليابانية قد اقتربت من أحد مصنعى الرقائق الأمريكيين وعرضت للمؤسسة مدخلا مضمونا للسوق اليابانية المغلق. كان الشرك هو أن المؤسسة الأمريكية تخرج على الملأ مع شجب لاتفاق شبه ا لموصلات الثنائى.

إنه بمجرد أن كشف ويلسون عن هذا المشروع (الخطة) تكهنت وزارة التجارة الخارجية والصناعة اليابانية أن النقص سوف يختفى. واختفى النقص فى اقرب وقت. إلا أن الحكومة الفيدرالية ـ التى انغمست أنذاك فى معارضة العقوبات المحتملة ضد توشيبا ـ لم تقم بعمل المتابعة ضد اى من اليابان أو صناعتها للرقائق.

إن ت. بون بيكنز، مقاول تكساس المتوهج، شعرمؤخرا بضربة قوة السياسة لليابان. اتحاد بنك كاليفورنيا أعرب فى اواخر ١٩٨٨ عن اهتمامه فى تمويل شركة بيكنز، ميسا، بخط ائتمانى قدره خمسون مليون دولار دون قيد. (اتحاد بنك كاليفورنيا يمتلكه بنك طوكيو).

تقابل اتحاد بنك كاليفورنيا ومسئولو التنفيذ لمؤسسة ميسا فى أوائل أبريل عام ١٩٨٩ فى دالاس وعقدوا اتفاقا. قام أحد التنفيذيين من اتحاد بنك كاليفورنيا بإطلاع ميسا على ان مكتب دالاس للبنك كان مرتاحا إلى الاتفاق وأوصى بالموافقة على مشاركة البنك لمكتب كاليفورنيا.

حيث إن مفاوضات اتحاد بنك كاليفورنيا ـ ميسا قد تمت أعلن بيكنز أن شركته بدون قد اشترت عشرين بالمائة حصة فى شركة كويتو للتصنيع، احد اكبر منتجى أجزاء السيارات فى اليابان. حيث إن بيكنز أكبر مساهم فى شركة كويتو فقد طلب ثلاثة مقاعد فى مجلس مديريها. اجابت كويتو برفض الطلب واستأجرت محققين لكشف المعلومات عن تعاملات بيكنز الخاصة.

اختفى فجأة خط الائتمان من اتحاد بنك كاليفورنيا لبيكنز. يقول مسئولو ميسا إنه فى اواخر أبريل دعى احد المسئولين فى البنك المحرجين ليقول إن الاتفاق تم الغاؤه بسبب «صوت يابانى فى كاليفورنيا اعترض على مشاركة اتحاد بنك كاليفورنيا فى خط ائتمان ميسا . بسبب نشاط الاستثمار الأخير لشركة بون فى اليابان».

هناك حساب أساسى لانكشاف أمريكا المالى أمام الابتزاز الاقتصادى. الميزانيات الفيدرالية للثمانينات أكثر من ثلاثة أضعاف الدين القومى، من أقل من تسعمائة وخمسين مليار دولار فى عام ١٩٨٠ الى ٣,١ ترليون دولار فى عام ١٩٩٠ إنه منذ ١٩٨٧، المقرضون الأجانب - خاصة اليابانيون - قاموا بتمويل حجم العجز فى الميزانية. ولطالما أن ذلك العجز مستمر فإن تعرض أمريكا للنقد السياسى للمقرضين عبر البحار يمكن أن يزداد.

البنوك اليابانية فى كاليفورنيا تمتلك بالفعل خمسة وعشرين بالمائة من الأصول البنكية للدولة ، وثلاثين بالمائة من جميع القروض غير المدفوعة. يقدر الاقتصادى ديفيد هيل من «خدمات كمير المالية» أن البنوك اليابانية يمكن أن يكون لها حصة مماثلة فى السوق فى أرجاء الدولة فى منتصف التسعينات.

إنه بالسيطرة على النظام المالى الأمريكى - أو تولى منصب كبير فيه على الأقل - يكون اليابانيون فى موقع يعرفون فيه أكثر الخطط عمقا لغالبية المؤسسات الأمريكية. وسيكون لهم أيضا نفوذ كبير على الشركات التى تحصل على مال والتى لا تحصل. سيعطى هذا الأمر اليابان نفوذا أكبر خلف الكواليس.

نفوذ اليابان الاقتصادى والسياسى سيتم ممارسته من خلال وزارة المالية اليابانية القوية. كأمر روتينى، اجتمع ستة من أكبر بنوك اليابان - داى إيشى كانجيو، سوميلومو، فيوجى، ميتسوبيشى، سانوا، ميتسو - بصفة منتظمة مع مسئولى وزارة المالية. إنه وفقا لما ذكرته فار إيسترن ايكونوميك ريفيو يتضمن جدول تلك اللقاءات «وضع معدلات الودائع وكثير من الأمور البنكية». كانت اللقاءات سرية «لتجنب العمل المضاد للثقة من جانب لجنة المعرض التجارى اليابانية».

المقرضون الأجانب يتولون الآن الكثير جدا من الدين الفيدرالى، ويتولى الملاك الأجانب الأن الكثير جدا من الأصول الأمريكية التى يريدونها ويتوقعونها، وهو قول

حول اقتصاد امريكا والتجارة وسياسة الأمور السياسية. كلما أوغلت أمريكا فى الدين، وكلما زادت من بيع الأصول، كلما ارتفع وزاد هذا الصوت إصرارا.

إن اعتماد الحكومة الفيدرالية على رأس المال الأجنبى يفسر قدرا كبيرا من موقف بوش القلق تجاه اليابانيين الذين يمولون الآن سنويا ثلث عجز الميزانية الفيدرالية. إذا توقفت بنوك وحكومات اليابان وأوروبا عن تمويل هذا العجز فإما يكون الرئيس مجبرا على أن يطلب من الكونجرس ضرائب أعلى أو يكون مطالبا بخفض النفقات غير الشعبية.

طالما أن الرئيس والكونجرس غير راغبين فى عمل قرارات متشددة حيال الميزانية الفيدرالية فإن اليابان وأوروبا سيكون لديهما نفوذ سياسى هائل على أمريكا.

الأيديولوجية هى مصدرهام لتعرض أمريكا للهجوم. حتى وقت قريب جدا كانت المؤسسة الأمريكية يتسلط عليها فكرة معاداة الشيوعية. ومازالت متمسكة بخط متشدد فى التجارة الحرة. قلة التبصر هذه إعترفت بشرعية التضحية المستمرة بالمصالح الاقتصادية الأمريكية باسم السياسة الخارجية واعتبارات دفاعية ، التى غالبا لها معظم الصلات الخاصة باحتواء وصد الشيوعية.

هناك دول أخرى خاصة اليابان على وعى تام بعادات أمريكا الأيديولوجية. يعرفون علاوة على ذلك كيف يحولون تلك العواطف إلى مصلحتهم. إن دراسة معهد المشروعات التجارية الأمريكى عام ١٩٨٨ عن العلاقات الأمريكية اليابانية يذكر ملاحظة كانجى نيشيو بأن تسلط فكرة الحرب الباردة على أمريكا سمحت لليابان أن تنتهج دبلوماسية تستغل وتستخدم تماما الولايات المتحدة حتى ولو طلب من اليابان بالاضطلاع ببعض المسئولية فإنه يمكن الإفلات بتجنب ذلك ومتابعة مصالحنا الاقتصادية الخاصة بنا، وبصورة بسيطة التجارة الحرة هو الطريق النموذجى لتوسيع التجارة العالمية. إن الاسواق الحرة وتخصيص الموارد غير

المركزية هى دون شك أكفأ السبل لتنظيم الإنتاج والتوزيع. نظريا، إن مفاهيم المنافسة التامة والفائدة المقارنة تترجم إلى نظام اقتصادى عالمى . ما من شركة تستطيع فيه احتكار أسعار العالم وما من حكومة تستطيع تحسين الرخاء التام لمواطنيها عن طريق التدخل فى الإنتاج ، وتخصيص البضائع والخدمات. نظريا، لو تتدخل اى حكومة فى التجارة ـ ربما فى الدعم أو مساعدات الحماية ـ ربما يضر هذا فعلا برخاء مواطنيها.

بينما توجد هناك نظرية، فإن هناك حقيقة أيضا. وإن حقيقة التجارة العالمية هى أن الأخرين خاصة اليابان رفضوا تبنى نموذج التجارة الحرة. نتيجة لذلك فإن هناك فجوة واسعة بين كيفية ضرورة قيام ا لعالم بالعمل تحت نظرية التجارة الحرة وكيفية القيام بالعمل فعلا. يبدو الآن وعلى سبيل المثال أن كثيرا من التوسع العالمى بعد الحرب ربما يدور بصورة أقل عن طريق التجارة الحرة وبصورة أكبر عن طريق الحقيقة بأن الولايات المتحدة تخفض وبصورة ثابتة حواجزها للواردات الاجنبية وبمعدل اكثر سرعة من الدول الأخرى التى خفضت حواجزها. علاوة على أن الادراك المؤخر يوضح لنا أن التوسع العالمى يرجع أيضا بصورة جزئية إلى تحول المساعدة الأمريكية المالية والتكنولوجية التى عجلت من إعادة بناء الاقتصاد الاوروبى والاسيوى المهلهل. الحواجز التجارية الأقل والتحولات التكنولوجية المستمرة شغلت برنامج مساعدة أجنبية مكثف وغير مناسب.. وهذا فى واقع الأمر. إنه فى الثمانينات (١٩٨٠) كان الأساس الفكرى «للمتعاملين فى التجارة الحرة» المتشددين ـ الفكرة أن التجارة الحرة تفيد الأمة بصرف النظر عما إذا كانت عادلة أو غير ذلك ـ قد اهتز عن طريق أحداث لا يمكن تفسيرها بالأفكار التقليدية. نظرية التحدى اليابانية: قيدت علانية الواردات، دعمت الصادرات وأصبحت أغنى دولة صناعية. دول أخرى مثل كوريا وتايوان تتخذ نفس المسلك وبادئه فى الاستفادة وفقا لذلك.

لازال بعض أكثر الاقتصاديين تأثيرا يرفضون الأمرين وهو ما يحدث ، أو ذاك

الذى يوجد الاختلاف. إنه اثناء مناقشة منتصف الثمانينات حول السياسة الصناعية على سبيل المثال كتب تشارلز شولتز رئيس مجلس المستشارين الاقتصاديين فى حكومة كارتر «لا تدين اليابان بنجاحها الصناعى لسياستها الصناعية. الحكومة غير قادرة على أن توصى بهيكل صناعى فائز».

هيربرت شتاين رئيس مجلس المستشارين الاقتصاديين فى حكومة نكسون كتب فى عام ١٩٨٩ أن أمريكا يجب أن تنسى عجزها التجارى لأن ذلك لا يضر بنا. قال شتاين أيضا . «إن تدفق رأس المال وامتلاك الأجانب للاصول فى الولايات المتحدة ليس سبب الاعتماد الخطير الذى هو خطر سياسى أو أمنى لنا». وخطى شتاين خطوة اخرى فى عام ١٩٩٠ فى مقال فى صحيفة وول ستريت جورنال حيث ناقش فيه أن هذا الأمر لا عقلانى لو أصبحت أمريكا قوة اقتصادية رقم ٢ فى العالم.

تظهر الآن فقط نظرية تجارية جديدة تفسر المنافسة التامة الواضحة غير موجودة. إنه فى العالم الحقيقى يمكن للاحتكار - أو عدد صغير من المؤسسات العاملة بمثابة احتكار القلة - ان يقيد الإنتاج، ويرفع الأسعار وأن ينتج مكاسب أعلى. ثم يمكنهم استخدام مستويات الربح المرتفعة لكسب السيطرة الدائمة والعالية على أى صناعة. الأرباح المرتفعة تأتى بالطبع على حساب المستهلكين الاجانب والمنافسين. علاوة على أن طريق أى دولة مجاورة فقيرة إلى الرخاء القومى يمكن أن ينجح، وينجح اقتصاديا وسياسيا كذلك.

إن بول كروجمان من وزارة التجارة الخارجية وهو اقتصادى عالمى بارز والمهندس الأساسى لنظرية التجارة الاستراتيجية الجديدة يلاحظ أن هذا الفكر الجديد يفتح «إمكانية أن تدخل الحكومة فى التجارة عن طريق قيود الاستيراد ومساندات التصدير، وهكذا، ربما يمكن تحت ظروف ما أن يكون للصالح القومى برغم كل شىء».

بينما هذا الفكر الجديد عن التجارة قد يعكس حقيقة كيف يعمل العالم فى الواقع ويقدم أيضا قدرة ضخمة للإساءة. إنه من السخرية أن مذهب التجارة الحرة يمثل قوة هائلة جدا ونفعية بسبب محافظته على النهم القوى للمصالح الخاصة مكبوحا.

علاوة على ان هذا المعتقد يكبت أى مناقشة علنية حيال السياسة التجارية الاستراتيجية. إن الانحرافات عن النظرية الاقتصادية الكلاسيكية الجديدة حتما يتم الاستهزاء بها «كسياسة صناعية» أو «انتقاء الرابحين والخاسرين» ان منتقدى نظرية التجارة الحرة يتم وصفهم بصورة ثابتة بأنهم «المؤيدون لحماية الإنتاج الوطنى» إنه فى العملية تحل الشعارات محل الفكر ، والمذهب يحل محل السياسة.

تتطلب أمريكا فكرا جديدا عن كيفية ضرورة أن تتم مراجعة نموذج التجارة الصحيح بصورة عامة ليعكس موقفا دوليا متغيرا بوضوح. إن الإخلاص الأمريكى الرسمى - لسوء الحظ - للنظرية الاقتصادية التقليدية يعطى اليابان وآخرين فرصا لا تحصى لرفض النقد المشروع وإعادة أيديولوجية أمريكا إلى مفاوضيها.

عندما تحركت الولايات المتحدة لمواجهة اليابان فى عام ١٩٨٩ لمنع بيع (صفقات) الأقمار الصناعية الأمريكية والكومبيوترات السوبر والخشب، وأعلن شيجيو موراكا نائب وزير التجارة الخارجية والصناعة اليابانى أن بلده كانت تدرس فقط شكوى بموجب ا لاتفاقية العامة للرسوم الجمركية والتجارة «لأن تصرف الولايات المتحدة يضر روح التجارة الحرة ضررا «بليغا». إن مناورة موراكا أربكت المبادرة الأمريكية مما أجبر كارلا هيلز ممثلة التجارة الأمريكية على تفسير السبب بصفة متكررة فى أن الأعمال الأمريكية لا تنتهك مبادىء التجارة الحرة. إن الصفوة الأمريكية اليوم كالمشلول من جراء التفكير القديم فى التجارة لأن الصفوة اليابانية قد أصابت القوى السياسية المحلية لهم بالشلل . أمريكا نتيجة لذلك غير قادرة على تكيف سياساتها التجارية مع النظام التجارى العالمى المتغير.

هناك سبب هام أخر لانكشاف أمريكا وهو حقيقة أن اليابان ومصالح أجنبية أخرى لها فرص واقعية غير محدودة للتأثير فى صنع السياسة التجارية للبلد لأنه جزئيا الكثير من المؤسسات الأمريكية والشعب متورطون.

إنه فى الفرع التنفيذى يكون صنع القرار التجارى مقسما بين مكتب التمثيل التجارى الأمريكى ومكتب الإدارة والميزانية ومجلس المستشارين الاقتصاديين ووزارة الخزانة ووزارة الخارجية ووزارة التجارة واثنتى عشر وكالة كبيرة أخرى. حوالى ستة آلاف بيروقراطى فى أواخر الثمانينات (١٩٨٠) كان لديهم بعض القول بشأن أمور التجارة.

هناك انشقاق مواز للسلطة فى الكونجرس. إنه قبل التصويت النهائى فإن قانون التجارة والمنافسة لسنة ١٩٨٨ الجامع الشامل يورط مائتى عضو من الكونجرس من اثنين وعشرين لجنة منفصلة ولجنة فرعية. وتتألف الوثيقة النهائية من حوالى ألف وثلاثمائة صفحة.

إن الكفاح من أجل السلطة هو كفاح مرير. تريد وزارة الزراعة أن تتفاوض بشأن التجارة الزراعية. وأن تتولى وزارة المواصلات التعامل مع اتفاقيات الطيران والنقل الدولى.. تتولى وزارة الدفاع اتفاقيات الإنتاج المشترك. تصر وزارة الداخلية على قيادة المفاوضات التى تخص الصفقات الخارجية للفحم الفيدرالى. وزارة الخزانة لديها سلطة وحيدة للتعامل مع التغيرات فى معدلات سعر الصرف. وزارة التجارة مسئولة عن تنمية الصادرات الأمريكية. يقرر بنك التصدير والاستيراد عند تقديم تمويل بفائدة منخفضة للصادرات. شركة الاستثمار الخاص عبر البحار تختار عند ضمان الاستثمارات فى الخارج.

المعركة المستمرة للسباق السياسى بين تلك الوكالات تعطى اليابان فرصا غير محدودة للفوز بأساليب مريبة. يقول سليد بريستو فيتنر، المستشار السابق لوزير

التجارة، إن مكتب مندوب التجارة الأمريكية تردد فى أول الامر ليساند قضية شبه الموصلات ضد اليابان لأنها ستعطى القوة لدور وزارة التجارة فى الأمور التجارية الامريكية. عندما فشلت شركة نيبون للتلغراف والتليفون فى أن تظل موجودة حتى اتفاقيتها عام ١٩٨١ لزيادة تدبير السلع الأجنبية فإن ممثل التجارة الأمريكية ضغط بشدة لأجل اهداف محددة للشراء التجارة عارضت السياسة. عندما انتهى الأمر قامت شركة نيبون للتلغراف والتليفون بزرع مسئول التجارة المهمين حيث استمر البعض فى جدول رواتب اليابان عندما تركوا الحكومة.

ليس لامريكا سياسة تجارية واحدة: إن لها عشرات السياسات، كل منها تعكس اهتمامات بيروقراطية محدودة لوكالات فيدرالية كل منها على حدة. إن مكتب ممثل التجارة الأمريكية من حيث المبدأ مسئول عن تجميع استراتيجية تجارية شاملة للولايات المتحدة وتنسيق المفاوضات التجارية الأمريكية. إلا أنه لديه سلطة قليلة لفرض عمل ثابت أو حتى مساند من جانب الوكالات الاخرى.

علاوة على ذلك فإن مكتب التمثيل التجارى الأمريكى يتم تمويله بصورة سيئة وهيئة محدودة جدا. ففى عام ١٩٨٥ كان غير قادر على دفع خمسة وثمانين دولار قيمة الاشتراك الشهرى فى جريدة يومية باللغة اليابانية يحتاجها أعضاء المكتب لمتابعة الأحداث فى طوكيو. أرسل الناشرون اليابانيون الصحيفة مجانا لأنهم اعتقدوا أن المفاوضين التجاريين الأمريكيين يجب ان يعرفوا ما يكتبون عنه فى الجريدة. لازال ممثل التجارة الأمريكية لديه مركز ونصف مركز مدفوع الأجر طوال ونصف الوقت لهيئة تركز على القضايا التجارية الأمريكية واليابانية الثنائية. إن مجموع الهيئة مائة وأربعون.

عندما تحاول الحكومة الفيدرالية خلق وتنفيذ سياسة تجارية قومية فإن المفاوضات المضنية المستهلكة للوقت تقيدها، وتقيدها أعداد زائدة من التصنيفات

للسلع التى يتم الاتجارفيها وإجراءات الترخيص الثقيلة ونزعة تجاه المقاضاة.هذا يؤدى عمليا إلى البيروقراطيين ، وإلى المزيد من المحامين والمدافعين والمزيد من القواعد وإلى عمل أبطأ.

إن العمليات المعقدة والهيكل المفتت الذى من خلاله تدير أمريكا سياساتها التجارية تعطى اليابان ثغرات لتؤثر على صنع القرار الأمريكى. يمكن أن توقف وتعطل عمل الحكومة عادة مع حصانة. الوضع الحالى سائد. وإن استمرار الوضع الحالى للأسواق الأمريكية المفتوحة نسبيا والأسواق الأجنبية المغلقة نسبيا هى احد الاهداف السياسية الرئيسية لمعظم الشركاء التجاريين الأمريكيين.

إن قوانين أمريكا المعادية للكآبة والإعانة المالية الحكومية هى إداة قوية لمواجهة الممارسات الأجنبية المعادية للتنافس. إلا أن تلك لأدوات تعمل فقط لو تم تطبيقها فى أسلوب موقوت.

حتى أنه بعد ممر انسيابى فعال تكون تلك العلاجات مستهلكة للوقت جدا، ومكلفة وغير مؤكدة بأنها تستخدم بمثابة الملجأ الأخير اليائس.

الشركات الأمريكية بموجب القانون الحالى مخول لها أن تستنجد بالإعانة لو أن الصادرات من جانب المنافسين الأجانب تساندها حكوماتهم، أو أن أصحاب المصانع الأجانب يبيعون سلعهم فى الولايات المتحدة بسعر أقل من قيمة السوق المتفق عليه. (فى الحالة الأخيرة يقال عن المؤسسة الأجنبية أنها «تغرق» السوق الامريكى ببضائعها).

أى صناعة امريكية لتمارس حقوقها يجب عليها حفظ شكواها الموثقة مع وزارة التجارة. إذا استنتجت الوزارة . إن دراسة الحالة تستحق ذلك فإن لجنة التجارة الدولية تقوم بالدراسة. إذا رأت لجنة التجارة الدولية اولا ان المعونات المغدقة أو الحكومية قائمة، وثانيا، إن الصناعة الأمريكية أضيرت بتلك النشاطات، فهى ترسل

النتيجة الإيجابية ثانية إلى وزارة التجارة. تقرر وزارة التجارة عند تلك النقطة إما أن تفرض رسوما جمركية لإرباك هذا الإغراق أو تقدم المعونة. إذا اختارت فرض رسوم جمركية يجب عليها أيضا حساب المقدار الذى سيتم تجميعه. أخيرا هيئة الجمارك الموجودة فى وزارة الخزانة تجمع تلك الرسوم الجمركية.

قام عضو «لوبى» سابق بتلخيص حالة صنع السياسة التجارية الأمريكية والإدارة:

إن ما نريده نحن اللوبيون هو شيىء معقد واستهلاك الوقت والتجرد. وهدفنا هوإعلان الساعات أفضل من صنع سياسة وطنية منطقية. هذا هو عمل الحكومة نحن نحب الهياكل والعمليات الحالية.

وربما أضاف: كذلك يفعل المنافسون الاجانب لأمريكا.

الفصل الثالث

العقلية السياسية اليابانية

إن أسرع طريق لفهم النشاطات السياسية لليابان فى أمريكا هو تعلم كيفية ممارسة اليابانيين للسياسة فى وطنهم.

المعلم الماهر لذلك التعلم هو شيجزو هاياساكا. كان المستشار الحميم لكاكى تاناكا رئيس الوزراء السابق، «ملك الأصوات» فى اليابان والسياسى البارع، لمدة عقدين من الزمان. هاياساكا - الذى عمل كسكرتير لتاناكا وكمدير سياسى ومتحدث رسمى - يقول : إنه «رأى أشياء لا يجب أن تتم مشاهدتها وسمع أشياء لا يجب سماعها».

كانت إحدى مسئوليات هاياساكا هى جمع وتوزيع الأموال لأجل مؤيدى تاناكا. يقول : إن أى عضو جدد فى الحزب الديمقراطى الليبرالى الحاكم يجب أن يجمع مائة مليون ين على الأقل سنويا (ستمائة ألف دولار) من خلال مساهمات بصورة شخصية ليتم الدفع للهيئة ودفع النفقات السياسية الأخرى. الأعضاء الأكثر أقدمية مطالبون بمائتى مليون ين (١,٢ مليون دولار). زعماء مثل تاناكا يضمنون ولاء اتباعهم بمساعدتهم فى جمع ذلك المال. يذكر هاياساكا الذهاب بين مؤيدى تاناكا بحقيبة مليئة بالين اليابانى - تحتوى على ما يعادل ١,٥ مليون دولار - وقام بتوزيع النقد. يقول إنه أثناء الانتخابات الملتهبة كان بعض متسلمى المال ممنونين جدا «والدموع فى عيونهم» من أين يأتى هذا المال؟

يتدفق معظمه من الشركات اليابانية والمصالح الزراعية والنقابات التجارية خاصة كيدانرين (اتحاد الهيئات الاقتصادية اليابانى). إن المبالغ التى تساهم . بل تلك المجموعات هى مبالغ مذهلة. تعطى كيدانرين وحدها الحزب الديمقراطى الليبرالى حوالى مائة مليون دولار سنويا . إن شركاتها الأعضاء تقدم أكثر من هذا .إنه فى انتخابات ١٩٩٠ جمع الحزب الديمقراطى الليبرالى أكثر من مليار دولار من

كيدانرين والمؤسسات التجارية الأخرى.

توضح التقارير الرسمية من الحكومة اليابانية أنه بين ربيع ١٩٨٨ وربيع ١٩٨٩ المساهمات من رجال الأعمال والأفراد إلى المسئولين اليابانيين السياسيين تزيد على مليارين من الدولارات. يقول المراقبون المطلعون اليابانيون : إن المبلغ الحقيقى كان ضعف ذلك المبلغ إنه فى الولايات المتحدة كان النقيض بعدد سكانها الذى يبلغ ضعف عدد سكان اليابان كانت تكاليف انتخابات الرئاسة عام ١٩٨٨ والشيوخ والنواب ثمانمائة وثلاثة ملايين دولار. إنه على اساس دخل الفرد يتم إنفاق عشر مرات المبلغ على الانتخابات الوطنية فى اليابان أكثر منه فى أمريكا.

واضح أنه حتى أربعة مليارات دولار تكون أحيانا غير كافية فى السياسات اليابانية. إنه فى انتخاب ١٩٩٠، اقترض الحزب الديمقراطى الليبرالى مائة مليون دولار من البنوك اليابانية. إنه فى ا لطوارىء النقدية يسعى السياسيون أيضا إلى منح الأسهم، وهبات رأس المال، والمعاملة المميزة حيال بيع وشراء الأراضى . ماذا يشترى كل هذا المال؟ ماذا ينتظر مساهمو الحزب الديمقراطى الليبرالى فى المقابل؟

شيىء بسيط. يريدون أسواقا مغلقة ، وحماية البيروقراطيين اليابانيين الأقوياء، ونفوذ مع الحكومة ، ومعلومات عن سياسات الحكومات الأجنبية المتنبأ بها.

إنه بسبب سياساتها المالية فإن اليابان لديها أكثر النظم السياسية فسادا فى العالم. اهتزت الحكومة اليابانية خمس مرات منذ الخمسينات (١٩٥٠) من جراء مفاجآت دفع الرواتب والفضائح. رغم أن رؤساء الوزراء مثل تاناكا ـ ونوبورو تاكشيتا ـ قد أحرجهم الكشف الشعبى لهم وأجبرتهم معارك الحزب الديمقراطى الليبرالى الداخلية، واستمرت السياسات المالية اليابانية دون تغيير. الممارسات الضرورية لأجل البقاء فى النظام اليابانى تشكل المواقف السياسية لقادة الأعمال التجارية اليابانيين . ليس بمفاجأة أنهم جلبوا تلك المواقف معهم إلى أمريكا. تجاربهم

فى طوكيو تساعد على تفسير سبب رغبتهم فى إنفاق مال كثير فى واشنطن، وسبب استخدامهم الكثير جدا من المطلعين فى واشنطن ليمثلوا مصالحهم. يرى اليابانيون السياسيات بمثابة جزء متكامل من الأعمال التجارية. شراء النفوذ والمعلومات بالنسبة لهم هو ببساطة ثمن القيام بالأعمال. وبالمقارنة بين الأسعار فى طوكيو وشراء النفوذ فى واشنطن فهى صفقة.

إن فضيحة التجنيد التى أجبرت نوبورو تاكشيتا على الاستقالة عام ١٩٨٩ تعطى لمحة داخلية نادرة فى داخل السياسات المالية لليابان. تكشف الكثير عن مجموعة الفكر السياسى الذى احضرته المؤسسات اليابانية إلى أمريكا. وتوضح أيضا المسافات التى اليها تذهب الشركات اليابانية للفوز باليد العليا فى النزاعات الاقتصادية.

إن مسألة التجنيد ـ مع أعمال الأخيرة للمؤلفين كارل فان وولفرين، جيمى فالوز، سليد بريستوفيتز وتشالرز جونسون ـ تكشف أيضا عن نظام سياسى مشلول جدا لدرجة أنه لا يستطيع أن يقدم تبادلا تجاريا حقيقيا إلى دول أخرى حتى لو أرادت ذلك. فقامت الحكومة والشركات اليابانية بدلا من ذلك أن تستخدم اللوبيين الأمريكيين ومؤسسات العلاقات العامة والزوغان من النقد الأمريكى حيال أسواق اليابان المغلقة ، وتحويل أى رد سياسى له معنى جانبا. الشركة التى تقوم بالتجنيد كانت شركة اتصالات سلكية ولاسلكية يابانية طنانة، تحدد الوظائف المناسبة وتنشر المتنوعات. كان رئيسها ـ هيروماسا ايزاو ـ دخيلا (غريبا) فى مجتمع مطلع جدا. اشترى طريقه إليه. التجنيد الذى ينشر لإرشادات للباحثين عن وظائف أرشت مسئولين من وزارة العمل لاستمرار القواعد المقيدة حيال كيفية امكانية الشركات أن تعلن عن الفرص الملائمة للعمل مما يخلق سوقا لمطبوعاتها. التجنيد زعم أنه أرشى هيساشى شينتو رئيس مجلس ادارة نييون للتلغراف والتليفون ـ أكبر شركات العالم ـ للحصول على دوائر تليفونية خاصة، تم تجنيد بعض منها بعد ذلك وبيعها

إلى المعنيين الاخرين.

لكسب تأييد الصفوة الحاكمة فى اليابان بذر إزاو فى هدايا رهيبة من النقد والأسهم على مئات السياسيين اليابانيين والبيروقراطيين. منح الأسهم والمال للصحفيين والمعلقين السياسيين. أعطى اذا وببذخ تلقى تاكشيتا رئيس الوزراء أكثر من مليونين من الدولارات. حقيقة كثير جدا من السياسيين فى الحكم الديمقراطى الليبرالى أخذ المال والأسهم من إزاو حيث إن الحزب كان لديه مشكلة رهيبة وهى العثور على شخص لم تفسده أموال التجنيد ليحل محل تاكشيتا.

إن الشيء غير العادى عن مسألة التجنيد هو أن إزاو لم يشتر النفوذ: حقيقة كل الشركات اليابانية فعلت ذلك. التجنيد غير عادى لإن إزاو أعطى الكثير جدا إلى الكثيرين لدرجة أن رشوته أصبحت فضيحة علنية . إنه فى العملية اوضحت المسألة بصورة فريدة مال اليابان الممزوج والسياسة والنفوذ التافه والرشوة والعلاقات الداخلية.

كانت أكثر مفاجآت مسألة التجنيد أهمية هى مدى بقاء اليابان مجتمعا مطلعا.

الآن، مثلما كان فى القرون الماضية، يستورد اليابانيون أفضل المنتجات، والتكنولوجيا والأفكار من العالم الخارجى . بينما تقوم بإقصاء الأغراب ذاتهم. القادم الجديد ـ سواء أجنبيا أو رجل أعمال يابانى مثل إزاو ـ يجب أن يذهب إلى مسافات غير عادية ليتسلل إلى الحرم الداخلى لأولئك الذين يحكمون اليابان ويتحكمون فى الترخيصات الكثيرة، والتصريحات والموافقات الضرورية للقيام بالأعمال. إن حقوق بناء قرية، قبيلة، زمره . أكاديمية أو حزب سياسى هى حقوق اساسية.

إن دراسة شبكة الأسرة والحزب السياسى والأعمال تسيطر على صناعة التشييد اليابانية. أن اصغر بنات تاكشيتا رئيس الوزراء السابق متزوجة من رئيس إحدى أكبر ست شركات مقاولات البناء اليابانية. وأكبر بنات تاكشيتا متزوجة من ابن

رئيس زوكو للبناء وهى مجموعة من أربعين سياسيا يابانيا لهم نفوذ مع روابط وثيقة مع صناعة البناء. الأخ غير الشقيق لتاكشيتا متزوج من ابنة مؤسس شركة فوكودا للبناء، وهى واحدة من كبريات شركات المقاولات فى اليابان. نائب سكرتير الوزارة اليابانية السابق إيشرو أوزاوا متزوج من الابنة الاخرى لمؤسس فوكودا للبناء. ابنة رئيس الوزراء السابق ياسوهيرو ناكاسونى متزوجة من وريث كاجيما للبناء وهو أكبر مقاولى اليابان.

الأمر الذى يدهش بشدة هو أن صناعة البناء الأمريكية من الصعب عليها اختراق هذه الشبكة المميزة.

العلاقات العائلية المدهشة ، وتوجد فى صناعة البناء ليست فريدة، فهى الطريقة اليابانية وتنتشر فى الاقتصاد اليابانى برمته.

إن معظم السياسيين اليابانيين والبيروقراطيين وزعماء الأعمال لهم أيضا صلة من خلال إحدى الهيئات التنفيذية جدا فى العالم: وهم متخرجون من جامعة طوكيو (توادى) إن اكثر من ٨٨٪ من كبار البيروقراطيين فى وزارة المالية اليابانية القوية هم خريجو توادى، كما أن ٧٦٪ فى وزارة الخارجية و٨٪ فى وزارة النقل هم خريجو توادى أيضا. الأعمال التجارية يديرها أيضا بصفة كبيرة خريجو توادى. إنه فى منتصف الثمانينات (١٩٨٠) كان أربعمائة وواحد من أكبر المؤسسات اليابانية البالغ عددها ألف وأربعمائة وأربع وخمسون من خريجى توادى، ومائتان واثنا عشر أخرون كانوا خريجى جامعتى كيرتو أو هيتو تسوباشى. إنه بمثل لمح البصر فى التاريخ الأمريكى كان لدى تحالف إيفى ذلك الطوق على المؤسسة والقوة الحكومية.

هناك درجة من الحركة غير العادية داخل الصفوة اليابانية بين الأعمال والحكومة وبين السياسة. ففى الحكومة إن «قمة الطبقة» فقط (أولئك الذين ظلوا ليصبحوا نائب وزير أو نائب وزير للشئون الدولية) تقاعدت فى منتصف الخمسينات من

عمرهم. والباقى تقاعدوا بصورة أسرع ـ منتصف الأربعينات أو أوائل الخمسينات من عمرهم. إنه بمجرد أن يتقاعد المسئولون الإداريون يذهب الكثيرون إلى العمل كتنفيذ بين كبار فى المؤسسة فى الصناعات التى كانوا يشرفون عليها فيما سبق. يسمى اليابانيون هذا الأمر «الهبوط من السماء» يرى البيروقراطيون اليابانيون طبيعيا صلة وثيقة بين رخائهم الخاص بهم وذلك الخاص بمصالح مؤسسة اليابان.

إن مسألة التجنيد كشفت أيضا المدى الذى وصلت إليه الصفوة التى تحكم اليابان ينحصرون فى مثلث ذهبى. إن ساقا واحدة تتكون من كبار الإداريين الذين يراقبون الوزارات الحكومية المتعددة. هناك ساق أخرى وهى الحزب الديمقراطى الليبرالى الذى يسيطر على المجلس التشريعى اليابانى منذ منتصف الخمسينات (١٩٥٠) الساق الثالثة هى الأعمال التجارية اليابانية.

إنه داخل هذه القوة الثلاثية ساد نزاعان. أحدهما داخلى فى كل من السيقان. فوزارة الخارجية على سبيل المثال، تقاتل غالبا وزارة الصناعة والتجارة الخارجية لأجل السيطرة على السياسة التجارية، مثل وزارة البناء غالبا تقاتل وزارة النقل للسيطرة على مشروعات الطرق العامة. الأحزاب العديدة التى تؤلف الحزب الديمقراطى الليبرالى تتنافس مع بعضها البعض للسيطرة على الحزب. علاوة على أن الهيئات الاقتصادية اليابانية غالبا فى نزاع مع بعضها البعض فى محاولة لكسب النهاية السياسية فى تنافسها الاقتصادى.

هناك نضال أخر دائم يدور بين البيروقراطيين والسياسيين وهيئات الأعمال التجارية. طبيعة هذا النزاع فى الستينات قد تحولت بالظهور السياسى لكاكى تاناكا. كان تاناكا دخيلا تماما . لم يتعلم فى إحدى جامعات الصفوة. كان سياسيا بطبيعة الحال ، والذى فهم كيف يجمع ويستخدم المال لاجل ميزة سياسية.

قاد تاناكا الحزب الديمقراطى الليبرالى. لم يكن مزدحما بمجموعة المعتقدات

السياسية مثل معظم الأحزاب وأقل المعتقدات السياسية من المجموعة القيادية التى تتنافس للسيطرة على الحزب. كان دور تاناكا الرئيس كزعيم حزب هو جمع المال لزملائه وزيادة نفوذهم فى المجلس التشريعى.

ابتكر تاناكا طريقة جديدة لتحقيق كلا الغايتين .. حث مؤيديه البرلمانيين أن يطوروا المعرفة المتخصصة فى منطقة السياسة ، واقامة روابط وثيقة مع البيروقراطية . إن ثمرة هذه الاستراتيجية هى زوكوجين وهى مجموعات من رجال المجلس التشريعى للحزب الديمقراطى الليبرالى الذين لهم أو كان لهم سلطان قضائى رسمى على المناطق السياسية ، والذين يحتفظون بروابط قوية مع وكالة البيروقراطيين المتصلة بالأمر. باستخدام قاعدتهم السياسية فى المجلس التشريعى فإن جماعات زوكو جين يتم إمدادها بالمعلومات والتأييد السياسى عن طريق البيروقراطيين. باستخدام روابطهم الوثيقة للمسئولين بالوزارة ، فإنهم قادرون على الحصول على التأييد من الوكالات لأجل مؤيديهم من القطاع الخاص.

طور حزب تاناكا العلاقات الوثيقة أولا مع صناعة البناء وبعد ذلك فى وقت سريع مع قطاعات البريد والاتصالات السلكية واللاسلكية، والتجارة والصناعة والمالية. هناك أحزاب أخرى داخل الحزب الديمقراطى الليبرالى سرعان ما نسخت فنون تاناكا ، وتدفق المال بسرعة إلى خزينتهم السياسية كذلك.

إن ما يعطى مجموعات زوكو جين ذلك النفوذ هو حقيقة أن كثيرا من «رؤساء زوكو» يسيطرون الآن على مفتاح اللجان السياسية داخل مجلس أبحاث الشئون السياسية المؤثر للحزب الديمقراطى الليبرالى الذى يقدم النصيحة إلى زعامة الحزب الديمقراطى الليبرالى بشأن أمور السياسة والأمور السياسية. رؤساء تلك اللجان لديهم معرفة متخصصة غالبا تنافس أو تفوق المعرفة التى لدى هيئة البيروقراطيين. لأنه فى النظام البرلمانى اليابانى تصبح مقترحات الحزب الديمقراطى الليبرالى قانونا

مع معارضة بسيطة، وتكون قرارات اللجان السياسية للحزب الديمقراطى الليبرالى لها نتيجة هائلة بالنسبة للأعمال.

لماذا يكون النظام السياسى اليابانى معرضا للفساد ونفوذ الأعمال المفرط؟ تكمن الإجابة فى التكلفة الهائلة لجمع الأصوات والحاجة الناتجة للسياسيين اليابانيين لجمع تمويل خاص ـ ليس لأجل الأغراض السياسية فقط ، وإنما لأجل تنفيذ واجباتهم الرسمية أيضا.

الحكومة اليابانية على سبيل المثال، تعطى كل عضو من أعضاء المجلس التشريعى أموالا كافية لاستئجار موظفين أو ثلاثة . حيث إن معظم أعضاء المجلس التشريعى يحتاجون ستة عشر أو ثمانية عشر شخصا كهيئة إضافية . فمن ثم هم مجبرون على البحث عن المال من المتبرعين بصفة خاصة.

انه عن طريق المقارنة، نفترض أن رجال الكونجرس الأمريكى لا يجمع فقط أموال حملتهم من لجان العمل السياسى الخاصة وإنما تعتمد أيضا على الهيئات الخاصة لدفع رواتب هيئتهم الرسمية. هذا هو الوضع الحالى بالضبط فى اليابان. المهنة تشترى المؤيدين بإمداد السياسيين اليابانيين بالأموال التى يحتاجونها لتمويل حملاتهم واستئجار افراد الهيئة.

رغم أن المؤسسات الأمريكية تساهم بثقل للمرشحين السياسيين. فإن جهودها ضعيفة بالمقارنة بما تعطى الشركات اليابانية لسياسييها. فى يوليو ١٩٨٧ على سبيل المثال، أقام الرئيس ريجان حفلا جمهوريا لجمع المال الذى بلغ خمسمائة ألف دولار. كان من المعتقد أن ذلك نجاح كبير. إنه فى نفس الليلة فى طوكيو استضافت وزارة البناء اليابانية احتفالا لرئيس الوزراء تاكشيتا وحزبه الديمقراطى الليبرالى حيث تم جمع أربعة عشر مليون دولار.

حصلت الشركات اليابانية أيضا على نفوذ مع حكومتهم من خلال الهدايا

للسياسيين والبيروقراطيين . إنه مثلما يفسر أحد السياسيين اليابانيين: «اليابان مجتمع إعطاء الهدايا. إذا أدى أحد لك معروفا حينئذ تكون مضطرا أن تسدى له معروفا فى المقابل. يسمى اليابانيون هذا : «هدية الصداقة» المسئولون الحكوميون المتقاعدون غالبا يتم تقديم هدايا نقدية إليهم عن طريق الشركات اليابانية . يذكر فان وولفرين أنه «حتى المسئولين الأدنى مثل الموظفين فى مكتب محلى للمكتب الإقليمى للبناء ربما يتلقون أكثر من مليون ين، والمسئولين الأعلى ربما يتلقون مبالغا مذهلة.

يعتبر هذا فى أمريكا رشوة على صعيد حر. أحيانا يرسم اليابانيون خطا بين جمع المال والفساد الشخصى. هناك مسئولان كبيران من البيروقراطية اليابانية غير قابلين للفساد المزعوم قد تم القبض عليهما مؤخرا لاخذهما مالا من التجنيد بينما هما فى المنصب. تاكاشى كاتو النائب السابق لوزير العمل تم اتهامه بقبول خمسة وخمسين الف دولارا ، بالاضافة إلى اثنين وسبعين ألف دولار قرضا لشراء أشخاص على اساس معلومات مطلعة.

الخط بين الهدايا والرشاوى فى اليابان هوخط مشوش فى أحسن الأحوال. رئيس الوزراء السابق ناكاسونى، على سبيل المثال اعترف بتسلمه ثلاثمائة ألف دولار هدايا من التجنيد. اعترف خلفه نوبورو تاكشيتا قبوله أكثر من مليونى دولار. ولم يتم القبض على أى منهما مع ذلك أو اتهامهما، حيث إن المبالغ قد تم اعتبارها مساهمات سياسية. إنه بالمقارنة، الرئيس السابق لشركة نيبون للتلغراف والهاتف واثنان من البيروقراطيين تم ذكرهما أعلاه قد تم القبض عليهما واتهامهما لقبول نفس النوع من الهدايا. إنه فى قضيتهما قيل ان الهدايا هى رشاوى.

إن الرشاوى إلى المسئولين غالبا تأتى بعدما يقمون الخدمات بمدة طويلة - والتى يسمونها الأمريكيون «تعويض مختلف» ذكر المدعون اليابانيون أن التجنيد قدم

رأس المال إلى نائب الوزير كاتو بعد عام ونصف العام من منع مرور قواعد كانت الشركة قد عارضتها. زعم المدعون أن رأس المال لكاتو كان «مقصودا وتم تسلمه» كدفعه عن عمله السابق.

ممارسة اليابانيين لعملية المدفوعات المؤجلة للمسئولين عن الخدمات أثار أسئلة خطيرة عن فعالية قوانين الأخلاق الأمريكية، التى تسمح لمسئولى الحكومة السابقين الدخول فى تنوع واسع من الترتيبات المالية مع اليابانيين الذين يوشكون على ترك المنصب حالا.

كشيىء طبيعى، سيحاول اليابانيون عمل هدية صداقة «معصية حرة» للمستلم وإنه بسبب إعطاء نقد للمسئولين الراحلين من الحكومة الأمريكية هو أمر غير شرعى، فإن «الهدايا» اليابانية غالبا تأتى فى صورة عقود مرة واحدة للاستشارة والتأثير، وكتابة التقرير أو القاء خطاب - أى شيىء فى الحقيقة - بعد ترك المسئولين المنصب فى أقرب وقت.

إنه خلال العقدين الماضيين كان اليابانوين يعطون هدايا الصداقة بصفة روتينية إلى المسئولين الأمريكيين السابقين وأعضاء اسرهم. ان معظم مستلمى الهدايا كانوا على غير وعى بأن هدية صداقتهم هى دفعة تعويض لأجل ما يراه اليابانيون بمثابة خدمات مسبقة.

ربما اشهر هدية صداقة كانت رحلة رونالد ريجان للتخاطب إلى اليابان حيث تم دفع مليونين من الدولارات إليه ليلقى خطابين مدتهما عشرون دقيقة ويظهر فى بعض الأحوال. أن تعليق الحد السياسيين اليابانيين يلخص الموقف اليابانى السائد.

قام الرئيس رونالد ريجان بحماية اليابان من مؤيدى حماية الإنتاج الوطنى فى الكونجرس وسمح لنا بالتصدير إلى السوق عندكم. وهو يميل إلى الشعب اليابانى ونريده أن يعرف مدى تقديرنا لما قد فعله لأمتنا.

يعرف رؤساء الوزارة اليابانيون أنهم سيكونون غير قادرين على الفاظ على وعودهم العلنية بفتح الأسواق اليابانية . يدركون أنه لوكانت اليابان تقدم تبادلا تجاريا حقيقيا للأمم الأخرى فإن كثيرا من مجموعات الشركات القوية ستتحد معا لخلعها أو على الأقل سيختل الميزان الدقيق للقوة بين وكالة البيروقراطيين اليابانيين والسياسيين وهيئات الأعمال . المفاوضون التجاريون اليابانيون نتيجة لذلك لايمكنهم الاستجابة لأمتيازات تجارية لبلد أخر طريقه ذات معنى .

تنتشر فى اليابان قوة لدرجة أنه مامن رجل ـ أو جماعة صغيرة من الرجال ـ يمكنه عمل قرار ملزم .علاوة على أن أى موقف تتخذه مجموعة (أو حزب) من شأنه أن يدمر الأخر هو أمر غير مقبول . إنه بسبب الشلل السياسى الداخلى لاتستطيع اليابان عمل شىء تقريبا لكسر ولعها بسياسات حماية الإنتاج الوطنى وحوافز التصدير النضالية ، بصرف النظر عن الضرر بعيد المدى لعلاقتها مع الولايات المتحدة وأمم أخرى . يلاحظ كارل فان وولفرن أنه :

رغم أنه مامن سبب مقنع للشك فى أن الإداريين استنبطوا خطة أساسية كبيرة لأجل السيطرة الصناعية على العالم ، فإن مايقومون به له نفس الأثر كما لو أن هناك مثل تلك الخطة .....

تناضل اليابان من أجل السيطرة الصناعية لأن السلطة هى الضمان الوحيد للأمان .....

ومن ثم فهناك فهم مستمر لحصص السوق الأجنبية والتكنولوجيا الأجنبية .

الروح التجارية اليابانية ممكنة بسبب تسامح ومساندة الحكومة الأمريكية . حقا، مهم المجموعة الأوربية وأمم أسيوية أخرى حثت الولايات المتحدة للانضمام اليهم فى إجبار اليابان على تقديم امتيازات تجارة تبادلية فإن الولايات المتحدة ترفض باستمرار .

إنه بدل عمل إصلاحات سياسية داخلية وتقديم تجارة تبادلية حقيقية لأمم أخرى قامت اليابان بإطلاق دعاية هجومية وسياسية عالية مكثفة . الهدف : هو صد النقد (الإنتقاد) الأجنبى وعزل اليابان عن الضغوط الأجنبية ، والحفاظ على الميزان السياسى المحلى الدقيق للقوة ، ولدعم القوة اليابانية والهيبة فى الخارج .

إن الطريق الوحيد لتستطيع اليابان تحقيق تلك الأهداف هو الوصول إلى سيطرة سياسية فعالة على الولايات المتحدة . هذا هو السبب فى أن اليابان تنفق كثيرا جدا لشراء أفضل المواهب القانونية والمؤثرة فى أمريكا ، لتقدم وظيفة بعد العمل الحكومى لأصدقائها السياسيين الأمريكيين ، ولتمويل منطقة عريضة من المدافعين ـ بعض الأيدولوجيين ، وبعض الأكاديميين ، وبعض المسئولين السابقين ، وبعض البنادق السريعة للاستئجار .

الاستراتيجية السياسية اليابانية حتى الأن ناجحة بصورة غير عادية . إنه لمدة أربعة عقود استخدمت اليابان الولايات المتحدة كدرعها السياسى ضد العالم حتى ولو قامت الصناعات اليابانية بتخريب منافسيهم الأمريكيين . ضمنت اليابان معظم ميزات الأمر الواقع لمواطنية الولايات المتحدة لشعبها وشركاتها رغم حقيقة أن الحقوق التبادلية ترفض الأمريكيين فى اليابان كان من السهل أن تفعل ذلك .

عندما أتت الأعمال اليابانية إلى أمريكا فى فترة مابعد الحرب . وجدوا نظاما سياسيا مفتوحا إلى حد بعيد وأقل بيزنطية بدرجة كبيرة وأقل تنافسية من نظامهم . إكتشفوا أيضا صفوة بيروقراطية حاكمة أقل عالمية من نظرائهم اليابانيين .

اليابانيون كدخلاء مستعدون لبذل مجهود غير عادى مطلوب من الوافدين الجدد فى مجتمعهم الخاص . كانوا قادرين على شراء المواهب والعلاقات مع كبار المسئولين الأمريكيين السابقين ليمثلوهم فى واشنطن . تعلموا أن ثمن كونهم مطلعين فى أمريكا هى صفقة بسعر ملائم بالمقارنة بنفس التكاليف فى اليابان .

حيث إن اليابانيين طوروا عشرات المنتجات فى وطنهم ثم عدلوها للتصدير للبلدان الأخرى ،قاموا أيضا بإعادة تعديل أسلوبهم السياسى المحلى للإستخدام فى أمريكا بطرق ممتعة .

استحوذت فكرة المخابرات السرية على اليابانيين . السرية والخداع والتمويه والخيانة هم ذلك الجزء الكامل من السياسات اليابانية والأعمال التى يضطلع بها المشاركون بصفة عامة حيث يمكن أن يكون هناك اختلاف شاسع بين «القصة الرسمية» و «الحقيقية» . إنه لحماية أنفسهم فى اليابان تستأجر الشركات آلاف من الناس لجمع وتحليل المعلومات عن كل شىء متصل بالشبكات السياسية والاقتصادية المتصلة بأعمالهم .

أحضر اليابانيون معهم فكرتهم المتسلطة عن المخابرات إلى أمريكا . النفوذ السياسى والاقتصادى اليابانى بناء عليه فى أمريكا ـ مثلما هم فى اليابان ـ تدعمه معلومات ممتازة . إنه مثلما تلتقط وكالة المخابرات المركزية كل ماتستطيع عن نوايا الدول الأخرى . فإن الحكومة اليابانية وشركاتها تلتقط كل شىء تستطيعه عن الولايات المتحدة ونواياها . إن قدرا كبيرا من المعلومات التى يجمعونها هى معلومات عامة. بعضها خاص . وبعضها سرى .

لجمع وفهم هذه المعلومات تزود اليابان جهازها السياسى الأمريكى بالاف المحللين والمستشارين وجامعى المعلومات ، كثير منهم أمريكيون . إن أكثر هذا التجمع العقلى الاستخبارى تقوم به الشركات اليابانية . هربرت إ. ماير ، نائب رئيس مجلس المخابرات الوطنى أثناء حكومة ريجان ، يقول : إن الشركات التجارية اليابانية أوجدت نظام جمع المعلومات عبر البحار وهو نظام شاسع . إنه وفقا لماير :

إن كل مكتب فرعى لكل شركة تجارية يعمل كمكنسة معلومات ، تمتص المعلومات ....حتى القيل والقال .... بعض عمليات الشركة التجارية هى عمليا ت

أساسية ؛ إن هيئة استخبارات ميتسوبيشى تشغل طابقين بالكامل فى سكاى سكريبر فى منهاتن (ناطحة سحاب) .

يقول ماير : إن هذه المعلومات يتم « نقلها يوميا ـ أحيانا كل ساعة أو حتى كل دقيقة ـ إلى اليابان » .يتقاسم تلك المعلومات التنفيذيون للشركات التجارية ، وشركاء الأعمال ، والحكومة .

أحيانا يتم تصنيف تلك المعلومات بدرجة عالية . يذكر بوب وود وارد فى كتابه «الحجاب» : أنه فى سنة ١٩٨٢ اكتشفت وكالة الأمن القومى أن شركة ميتسوبيشى كانت ترسل إلى طوكيو وثائق أمريكية مصنفة عن الشرق الأوسط والتى حصلت عليها من مؤسسة استشارية أمريكية . لم تتم مقاضاة ميتسوبيشى أبدا .

يقول مدير تنفيذى أمريكى سابق لشركة مالية يابانية كبيرة : إن الأمريكيين يثقون جدا ببساطة ان جمع المعلومات كانت مسئولية مكتب نيويورك الأساسية حيث عمل فيه وكان رؤساؤه فى طوكيو يطلبون منه بصفة منتظمة الحصول على معلومات تفصيلية وخاصة عن الشركات الأمريكية . للقيام بهذا الطلب يتم إرسال أحد ما لزيارة المؤسسة الأمريكية بحجة أنه يعد تقرير بحث لأجل أصحاب الأسهم اليابانيين . كان الغرض الحقيقى هو التجسس الصناعى . أى معلومات يتم الحصول عليها كانت تقدم إلى طوكيو حيث يتم إعطاؤها إلى الشركة اليابانية المنافسة للشركة الأمريكية ـ وغالبا يتم إعطاؤها إلي وزارة التجارة الخارجية والصناعة كذلك .

طبيعيا ، سيقوم اليابانيون بتخصيص ثلاث أو أربع مؤسسات لتحليل مشكلة واحدة أو قضية . يتم الطلب من كل مؤسسة أن تنتج تحليلها هى . علق كثير من المراقبين الأمريكيين بأن هذه الوفرة تعكس عدم الكفاءة أو الاستغلال من جانب مستشارى واشنطن . يسعى اليابانيون حقيقة إلى الأراء المتعددة حتى يمكنهم

التمييز بين الرسمى والقصة الحقيقية .

إن جامعى المعلومات الأمريكيين لهم يعطون اليابانيين رأيا واضحا (فكرة واضحة) عن الأعمال الداخلية لكل وكالة فيدرالية كبيرة ،ولكل لجنة من لجان الكونجرس وتكون هامة ، والحزبين السياسيين ، ومعظم النقابات التجارية ، وحقيقة كل مستودعات الفكر الأمريكية المؤثرة . وهم يقدمون أيضا معلومات داخلية متقدمة وبانتظام عن الشخصيات والعلاقات والتحالفات والنزاعات والهيئات التى تشكل الأحداث والآراء عبر أمريكا .

إنه فى عام ١٩٨٨ أثناء المفاوضات النهائية بشأن إصلاح قانون التجارة تلقى عضو من لجنة الوسائل والموارد التابعة لمجلس النواب استدعاء من السفارة اليابانية بخصوص أحد مواد مشروع قانون تم تمريره بمجلس الشيوخ من مدة وجيزة . وتم مناقشته فى اليوم التالى من جانب لجنة الوسائل والموارد . لم يتسلم أى من أعضاء اللجنة نسخة من التشريع النهائى لمجلس الشيوخ ـ ولو أنه من الواضح أن اليابانيين كان لديهم . كان لدى السفارة نسخة كانت قد سلمت لأحد رجال الكونجرس .

كان هناك توقع كبير فى أواخر ١٩٨٨ بمن سيتم تعيينه لمنصب مندوب التجارة الأمريكى . رغم أن اسم كارلا هيلز لم تذكره الصحافة الأمريكية أبدا . خلال هذه الفترة عرف اليابانيون أنها المرشحة الأولى قبل تعيينها بأسابيع . إنه بعد أسبوع من تعيينها تفاخر مسئول يابانى لصديق أمريكى بأن « السيدة » التى ستكون مندوبة التجارة الأمريكية هى « مقبولة للغاية » لدى اليابان . الرئيس بوش قبل أن يعلن تعيين هيلز بيومين نقلت صحيفة يابانية القصة فى طوكيو .

إن ماتوضحه تلك الأمثلة هو أن اليابان قد يكون لديها أفضل نظام معلومات سياسى فى أمريكا . إنه من المؤكد أنها تنافس جهود جمع المعلومات للمخابرات

السوفيتية كى . جى . بى . فهو شامل ونظامى يستخدم آلاف الأمريكيين ، كثيرا منهم لهم طريق مباشر لأكثر المعلومات السياسية الجوهرية لكل هيئة هامة فى الحقيقة أو شبكة فى هذا البلد .

هذه المخابرات تمد اليابان بأداة سياسية قوية . إنها تعين اليابانيين على معرفة متى وكيف ومع من تتعامل . وهى سبب الكثير من النجاح السياسى لليابان فى أمريكا فى السنوات الأخيرة .

إن كثيرا من الإنجاز السياسى لليابان فى الولايات المتحدة راجع أيضا إلى نجاحها فى الوصول إلى الأمريكيين البارزين لتولى قضيتها .

إن كثيرا من المتحدثين الأمريكيين بأسم اليابان هم أكاديميون يعتمدون على المال اليابانى ، وهم الطريق إلى المؤسسات اليابانية لمساندة أعمالهم . الآخرون هم رجال أعمال أمريكيون ، محافظون ، ومسئولون حكوميون ومحليون الذين يحاولون التملق لكسب التأييد والإستثمارات بتأييد مواقف اليابان ـ أو بمهاجمة منتقديها . إن معظم المدافعين عن اليابان هم محامون أمريكيون وجماعات التأثير . إن عشرات هؤلاء الرجال والنساء كانوا ذات مرة مسئولين بالوزارة ، مفاوضون تجاريون أمريكيون ، مسئولون عسكريون ، أعضاء فى الكونجرس ، ومسئولون بالكونجرس إن « لوبى اليابان » فى واشنطن ـ محامون كبار (سوبر) ، مستشارون فى العلاقات العامة ، متخصصون فى التجارة الدولية ، مستشارون سياسيون ، مستطلعون لرأى الجماهير ، متخصصون يابانيون ، أكاديميون ، يتجولون لهم نفوذ ـ هو لوبى عريض الآن ومنظم بصورة جيدة جدا مما يشكل حكومة ظل حقيقية .

باستئجار الكثير جدا من الأمريكيين البارزين فإن اليابان لديها طريق جاهز واستثنائى لأفضل الخبرات فى أى أمر من الأمور يأتى أمام الحكومة الأمريكية . المصالح اليابانية الآن أقامت علاقة مالية مع كل من أكبر المؤسسات القانونية فى

واشنطن المتخصصة فى الأمور التجارية . لأن كثيرا من هؤلاء المرافقين مدفوعى الأجر وهم مستشارون أيضا للرئيس والوزراء والكونجرس . تأكد لليابان أن جدول أعمالها يفكر دائما فى التشاورات السياسية الفيدرالية .

إن توظيف الكثير جدا من الأمريكيين البارزين يعطى اليابان مصداقية جارية بالنسبة لكثير من مواقفها . قليل من الناس لديهم، على سبيل المثال ، دائما القليل من اللباقة للتنويه بأن الموقف السياسى لمندوب التجارة الأمريكى ومدير وكالة المخابرات المركزية السابقين ، أو وزير الخارجية ، قد لايكون أكثر من رقاقة مدفوعة ثمنها .

إن تأجير اليابان للأمريكيين يعطيها عزلا سياسيا فعالا ضد الانتقاد . حيث أن كثيرا من الأكاديميين غير راغبين فى المغامرة بفقد التمويل أو الطريق الحيوى عن طريق تقديم إنتقاد حقيقى فإن كثيرا من الناقدين الأمريكيين للوبى يميلون إلى أن يلطفوا من تعليقاتهم لأنهم يخشون أن يتحدوا رجال البنوك الأمريكيين البارزين الأقوياء وثيقى الصلة ، والأكاديميين والسياسيين الذين هم ممثلوا اليابان .

اليابان بالمثل أسكتت الانتقاد الموالى لنشاطاتها السياسية بنشر المال بسخاء بين الجمهوريين والديمقراطيين . السياسيون الذين يستفسرون عن ممارسات وتحركات اليابان وخاصة اللوبى اليابانى . إنهم يتحدون بصورة أوتوماتيكية القادة المهمين داخل حزبهم هم ـ حفنة فقط كان لديهم الشجاعة للقيام بهذا .

تنفق اليابان الأن الكثير على جماعات التأثير والمستشارين والاستشاريين مما يغير حقيقة مناهج العمل بعد ترك الحكومة لكثير من المسئولين الفيدراليين . هناك مفاوض تجارى أمريكى طرحها ببساطة :

عندما يستعد الناس الحكوميون لترك أماكنهم فإنهم يعرفون أين يكون المال .

إنه مع اليابانيين . مامن أحد ينظر إلى فرصة ما لعمل مائة ألف دولار أو أكثر فى

عام ممثلا شركة يابانية فإنه لايخرج عن خطهم ليضرهم وهو فى منصبه .

إن ذلك السخاء اليابانى « للأصدقاء » السياسيين لايمر دون ملاحظة من جانب مسئولين كثيرين مازالوا فى مناصبهم . اللوبى اليابانى له اسم بالنسبة لذلك «الدليل الثابت» .

رغم نفقات اليابان وهى أربعمائة مليون دولار سنويا على جهازها السياسى الأمريكى تكون ضخمة فى مدد مطلقة ، فهى تافهة عند المقارنة مع الخمسين مليار دولار سنويا . الفائض التجارى الذى تحافظ عليه اليابان مع الولايات المتحدة . ترسل الشركات اليابانية ثلث صادراتها لأمريكا . يمتلك مستثمروها أكثر من ٢٨٥ مليار دولار فى الأصول الأمريكية وبمعدلات الاستثمار الحالية ، سوف يمتلكون خمسة أو عشرة أضعاف ذلك المبلغ خلال عقد من الزمان . تعتمد اليابان على أمريكا لتمويل دفاعها الوطنى ولأن تكون حاميها السياسى . إن النفوذ السياسى الذى تشتريه مقابل أربعمائة مليون دولار سنويا سيكون صفقة بعشرة أضعاف السعر (الثمن) .

يلعب اليابانيون السياسة إلى الأبد . إنهم يطاردون ويرهبون ويلطخون منتقديهم الأمريكيين . يذكر سليدبريستوفيتز أنه نشر كتابه عن العلاقات الأمريكية ـ اليابانية التجارية ، أماكن التجارة ، قال له مستضيفوه فى خمس مدن مختلفة إن القنصل العام اليابانى المحلى أعاقهم من دعوته ليتحدث فى برامجهم .

هناك ناقد آخر الذى انتقد بشدة التخويف اليابانى هو حاليا شريك متقاعد فى شركة بناء أمريكية كبيرة . خدم فى سنة ١٩٨٦ كرئيس اتحاد البناء والصناعة والتجارة . شهد أمام مجلس الشيوخ الأمريكى وحث الأعضاء على إمرار تشريع يجعل سوق اليابان للبناء المغلق مفتوحا . تصدت اليابان لشركته على الفور .

كان لشركة هذا الرجل علاقة عمل طويلة وحسنة مع شركة يابانية كبيرة . إنه

فى وقت شهادته كانت الشركتان منخرطتين فى مشروع مشترك فى أمريكا اللاتينية . بعدما قدم شهادته ضغطت حكومة طوكيو سياسيا على الشركة اليابانية. يقول المدير التنفيذى الأمريكى « شريكنا اليابانى أخبرنا أنه فى خلال أسبوع من الشهادة تم استدعاؤنا عن طريق مسئول كبير من الحكومة اليابانية وسأل عن سبب مشاركة المؤسسة اليابانية مع المؤسسة الأمريكية التى تنتقد سياسات اليابان حول البناء . المقاولات العامة فى اليابان هى جزء منتظم من نظام أعمال السلب والنهب . لذلك فإن الحكومة اليابانية تمتلك قوة الحياة والموت . على شركات البناء اليابانية .

شريك كبير آخر فى شركة بناء أمريكية عقد معه اليابانيون عقدا . رد هذا الرجل بسؤال زميله أن «يهدأ» وهو معناه بالطبع أن يسكت عن الكلام . معظم التنفيذيين فى صناعة البناء الأمريكية عرفوا سريعا الحادث . قصة رد اليابان سرعان ماهزت التأييد العام لصناعة البناء الأمريكية بالنسبة للتشريع المقترح .

كان هدف اليابان بالطبع هو إخماد النقد الأمريكى .

حيث إن مساعدا كبيرا فى الكونجرس يلاحظ : «تعرف الحكومة اليابانية أنه لو جاء العقاب مبكرا فإنه يتم تطبيقه بشدة ويتم نشره ، مما يسكت بفاعلية معظم الناقدين الأمريكيين » .

هناك تنفيذى آخر يفسر ذلك بطريق آخر : « من الصعب عمل تعليق نقدى عن اليابان دون ارتكاب انتحار تجارى » . هذا يفسر سبب تراخى مجموعة الأعمال التجارية الأمريكية فى اليابان فى انتقاد أسواق اليابان المغلقة .

يستأسد أيضا اليابانيون على منتقديهم بحملات للتلطيخ . لديهم وخزات الضمير على سبيل المثال حيال رفع أمر الجنس مهما تم انتقادهم . حقا إنه فى انفجار ملحوظ فى ابريل ١٩٨٨ قام هاجيم تامورا وزير التجار ة الدولية والصناعة اليابانى القوى ـ صنف علنا قانون التجارة الذى تولاه السيناتور لويد بنتسين

ورجل الكونجرس دان روستنكوفسكى (ديمقراطى إلينوى) (وبالتوريط بنتسن و روستنكوفسكى نفسيهما) « العرقية » . يعرف اليابانيون أن الأمريكيين مدركون للعرقية تماما ، وأن أسهل طريق لضمان تجاهل الجدل والنقد والناقد هو إلصاق تهمة التعصب العرقى .

اليابانيون والمدافعون عنهم هم مسرعون فى تشويه سمعة مناوئيهم بمثابة «ساحقى اليابان» . إنه بينما يستخدم بعض الأمريكيين المصطلح بأسلوب هزلى يقصد به « الناقد » ، المفاهيم فى اليابان « عنصرى » و « عدو » أو « متطرف » . إنه كلقب يتم استخدامه بصورة متزايدة كأسلوب غير بارع جدا لتكذيب النقاد وتجاهل نقدهم . المتحدثون الرسميون اليابانيون بما فيهم أمريكيون لايعون . قد بدأوا يساوون انتقاد اليابان بالمكارثية .

التخويف نجح .. تشويهات العنصرية ، سحق اليابان والمكارثية هى تهديد فعال لمعظم الناس المفكرين الذين يفرضون شكلا ضارا من الرقابة الذاتية . هؤلاء النقاد الذين يتكلمون يتم عزلهم بسرعة . تتراخى الشركات فى البحث عن مساعدة حكومتهم حتى ولو تم انتهاك حقوقهم . يخشى المسئولون العموميون أنهم لو تشددوا على اليابانيين لحساب المصالح الأمريكية سوف يفقدون فرصة عمل مال ضخم لأجل لوبى اليابان . ربما يجدوا أنفسهم فى حالة تجنب من الموظفين الأمريكيين الأقوياء الذين يخشون من احتمال إساءتهم للعملاء اليابانيين باستئجار «ساحق اليابان» .

اليابان ، من كل الأمم ، هى أكثر الأمم مهارة فى الدبلوماسية الاقتصادية . فهى تنجح جزئيا . لأن كثيرا جدا من كبار المعينين السياسيين الأمريكيين قليلوا الخبرة جدا . لكن نجاح اليابان منسوب أيضا إلى الميل الخاص للرؤساء الأمريكيين بالنسبة «للدبلوماسية الشخصية» .

المساعد السابق لتاناكا ، شيجزرهاياساكا ، يلاحظ أن « الرؤساء الأمريكيين يبدو أنهم غير قادرين على فهم مدى قلة القوة التى لدى رؤساء الوزارة اليابانيين بالفعل عندما تحصل الدبلوماسية الشخصية على امتيازات هامة لليابان ، أعتقد أنها قامت بما هو قليل جدا للولايات المتحدة . سوف تنشغل طبيعى بالدبلوماسية الشخصية طالما أن الولايات المتحدة راغبة فى ذلك » .

أثناء نسبة كبيرة من السنوات الثمانية لحكم ريجان كانت الدبلوماسية الاقتصادية لليابان تسير ببراعة خاصة . كانت مبنية على أساس الصداقة الوثيقة بصورة غير عادية التى طورها رئيس الوزراء ياسوهيرو ناكاسونى مع الرئيس رونالد ريجان ـ وهى علاقة وثيقة جدا لدرجة أنها أصبحت مشهورة بعلاقة « رون ـ ياسو » .

سأل ياسو ، مرة ثانية ، صديقه رون بالنسبة لخدمات ـ اقتصادية . ففى عام ١٩٨٣ على سبيل المثال قامت شركات صناعة أدوات الآلة الأمريكية بتقديم شكوى مع لجنة التجارة الدولية للولايات المتحدة تزعم بأن اليابانيين كانوا يبيعون أدوات ماكينة تشغيل الكومبيوتر فى أمريكا بسعر منخفض بصورة غير منصفة ، وهو عمل ممنوع بموجب اتفاقيات التجارة الدولية . قامت لجنة التجارة الدولية بالتحقيق ووجدت أن اليابانيين مذنبين وفق التهمة وأوصت بأن يفرض الرئيس عقوبات جمركية شديدة على أدوات الآلة اليابانية المستوردة .

لذلك اتصل ياسو بالرئيس رون . طلب منه أن يرفض التخفيف عن صناع أدوات الآلة الأمريكيين . وافق رون على رغبة ياسو ، وسمح لمنتجى أدوات الآلة اليابانيين بأن تقوى سيطرتهم على السوق الأمريكية .

قامت وزارة المواصلات عام ١٩٨٦ بإصدار أمر يطالب الخطوط الجوية اليابانية أن تقدم بيانات عن حمولة رحلاتها إلى الولايات المتحدة . والإخفاق فى الانصياع إلى

ذلك يمكن أن يتسبب فى غرامات أو حتى حظر القيام بأعمال فى الولايات المتحدة .

صدرت قواعد يابانية مستبدة طالبت الخطوط الجوية الأمريكية التى تحمل بضائع بين اليابان وأوربا الغربية أن تفرغ نصف جمولتها فى مرفأ أو تحمل حمولة وقود منخفضة التى تجبرهم أيضا على التوقف فى المرفأ . إن كلا من الطريقتين كان بالغ الأثر من حيث ضمان استغراق وقت أطول بالنسبة للطائرات الأمريكية للوصول إلى جهاتهم النهائية . حيث أن المطالب المتبادلة لم يتم فرضها على الخطوط الجوية اليابانية من جانب حكومة الولايات المتحدة كان لدى طائرات البضائع اليابانية ميزة تنافسية قوية . لذلك ردت وزارة النقل الأمريكية بطلبات بيانات طائرات البضائع .

اتصل ياسو هاتفيا فى ابريل ١٩٨٦ بالرئيس رونالد ريجان . تلقى دونالد ريجان رئيس هيئة الرئيس رونالد . ياسو طلب من ريجان أن ينهى موضوع الخط الجوى . ناقش ريجان القضية مع وزير الخارجية جورج شولتز حيث طلبت هيئته بعد ذلك من وزارة النقل إنهاء التحقيق على أساس « سياسة خارجية » . وافقت وزارة النقل صاغرة .

على النقيض من ذلك ، عندما طلب رون من ياسو خدمات بشأن التجارة ، وكان كل ماحصل عليه سبعة « اتفاقات فتح السوق » أوجدت قدرا هائلا من الشعبية ونتائج غير رائعة .

نفس العام منع المنتجون الأمريكيون والأوربيون لوثبة التزحلق من تقديم منتجاتهم فى اليابان ، لأن اليابان لها ثليج « مختلف » .. المخلفات الأمريكية ظلت بعيدا عن السوق اليابانية عام ١٩٨٧ لأن اليابان لها نظام صرف « مختلف» .. الواردات أيضا من البيف الأمريكى فى ذلك العام كانت محدودة لأن الأمعاء اليابانية أطول من أمعاء شعب آخر . حاولت اليابان فى عام ١٩٩٠ منع صادرات الخشب

المنشور الأمريكية بزعم عدم تحمل الخشب للزلازل اليابانية ـ التى « تختلف » هنا عن الأخرى . تفوقت اليابان أيضا فى نشر معلومات معاكسة . فقصة الطائرات إف إس اكس FSX هى مثال واضح . وافق البنتاجون ووزارة الخارجية فى عام ١٩٨٨ على إعطاء اليابان تكنولوجيا متقدمة تستخدمها فى بناء نموذج معدل من المقاتلة إف ـ ١٦ ، وهى الدعامة الأساسية للقوات الجوية الأمريكية . إنه فى المقابل ، إتمام بعض العمل بمعرفة جنرال داياميكس .

أوضح الناقدون أن اليابان لديها فائض تجارى هائل مع الولايات المتحدة وتستطيع شراء إف ـ ١٦ معدلة بثلث سعر تكاليف بناء إف إس إكس . آخرون ومنهم روبرت موسباتشر وزير التجارة إعترضوا على الترتيب لأن معظم التكنولوجيا المحولة إلى اليابان يمكن أن تسرع من دخولها إلى صناعة تصنيع طائرات الركاب ـ وهى إحدى المجالات حيث لاتزال الشركات الأمريكية صاحبة الريادة فيها .

كان رد اليابان هو الإعلان ، منذ بداية مفاوضات إف إس إكس ، بأنها تفضل الاستمرار وحدها والاضطلاع بالترتيب لأصرار حكومة الولايات المتحدة . المدافعون الأمريكيون عن الصفقة رددوا هذه الرسالة . تصاعدت مع ذلك معارضة الكونجرس لصفقة إف إس إكس .

ظهر فى ربيع ١٩٨٩ أن المناوئين لمشروع إف إس إكس لديهم أصوات كافية فى مجلس الشيوخ لقتله ؛ أعلنت اليابان بسرعة أن كونجرس الولايات المتحدة لو رفض اتفاقية إف إس إكس سوف تحاول نفس الإتفاقية مع المنتجين الأوربيين . إن ماكشفه هذا الأمر كان بالطبع أن اليابان أرادت بشدة أل إف إس إكس . أرادت الكنولوجيا وهى فى حاجة الى الخبرة التى لدى مؤسسات الفضاء الأمريكية . حيث التكنولوجيا عديمة النفع بدون الخبرة . كانت اليابان تلعب لعبة مألوفة لكل طفل أمريكى « لاتلق

بى فى منطقة الورد البرى » !

اليابان ماهرة بقدر متساو فى جعل الأمريكيين أن يكذبون اولئك الذين ينتقدون اليابان . يعيد سليدبريستوفيتز إلى الأذهان أنه فى صيف ١٩٨٩ اقترب من دبلوماسى يابانى الذى لاحظ مدى الحزن من أن بريستوفيتز وصف بأنه «ساحق اليابان » نوّه المسئول أن بريستوفيتز حاول نشر الاتهامات بكتابة مقال ينتقد آراء الصحفى الهولندى كارل فان وولفرن ، وهو مؤرخ آخر لأحداث التوترات التجارية بين أمريكا واليابان . عرض المسئول اليابانى أن ينشر المقال ، وأرسل بالفعل محرر أخبار إن . إتش . كى وهى على غرار ال بى . بى . سى لمقابلة بريستوفيتز . أخبر بريستوفيتز الصحفى انه لاعلاقة له بفن فرق ـ تسد .

آلان ويبر فى ذلك الصيف ، وهو مدير التحرير فى هارفارد بيزنيس رفيو تقابل مع مسئول أمريكى فى طوكيو الذى يأسف لمدى قيام « عصابة الأربعة » بتدمير «العلاقة» الأمريكية ـ اليابانية . اقترح المسئول الأمريكى أن نشر ويبر هو السعى وراء هؤلاء المخربين اليابانيين ـ وقال : إن شيئا كان من الواجب الورقة الدبلوماسية الرابحة لليابان هى اهتمام أمريكا المفرط بالعلاقة الأمريكية ـ اليابانية . رفع اليابانيون بصورة متكررة قضايا ثنائية لتمر باختبارات صلاحية « الصداقة » . قامت الولايات المتحدة بصورة متكررة بعمل تنازلات سياسية واقتصادية للحفاظ على « الصداقة » . إنه نوع يابانى (شكل يابانى) مزيد من أشكال الاقتراب . وعندما تنسجم أمريكا مع اليابانيين « تماما » فإن أمريكا تكون عيناها مطروفتين . عكس ذلك فليس هناك دليل على أن اليابانيين قد قاموا بما هو أكثر من تنازل اقتصادى رمزى لأجل « الصداقة » .

وزارة الخارجية الأمريكية التى اضطلعت بدور حارس الصداقة تقف إلى جانب اليابان فى عدم الموافقات التجارية والاقتصادية بين دولتين ، وذلك بصفة منتظمة .

ولهذا وبصفة منتظمة يتم التضحية بالمصالح الاقتصادية الأمريكية على أساس «السياسة الخارجية» . إن مايجعل الدبلوماسية الاقتصادية هذه خطيرة جدا بالنسبة للأعمال الأمريكية هو نطاق حرية العمل الممنوح لمسئولى فرع التنفيذ لصنع القرارات ـ بما فى ذلك السلطة ـ للدخول فى اتفاقيات تجارية سرية . تلك الاتفاقات السرية التى تسمى عادة « خطابات جانبية » أو « اتفاقات جانبية » لايتم التقرير بها إلى لجان الكونجرس المسئولة لمراجعتها على الأقل .

مع أن تلك الاتفاقيات السرية يمكن أن تكون ذات نتيجة هائلة للصناعة الأمريكية . عقد اتفاق خاص فى حكومة نكسون مع اليابان بخصوص المنسوجات . وفى حكومة كارتر كانت هناك اتفاقية تجارية سرية حددت بشدة الأعمال الأمريكية ضد منتجى التليفزيون اليابانى الذين كانوا يخربون المنتجين الأمريكيين ، واتفاقية أخرى رفضت مكاسب ضريبية ضخمة للمصدرين الأمريكيين وأخيرا طالبت بمراجعة جوهرية لقوانين الضرائب الأمريكية على التجارة . كانت هناك تعاقدات سرية إبان حكومة ريجان فى اتفاقية شبه الموصلات مع اليابان ومواد سرية فى اتفاقات التزوير والقرصنة الموقعة بسنغافورة وكوريا فى أواخر الثمانينات.

ظلت تلك الاتفاقيات محجوبة عن رجال الأعمال الأمريكيين والكونجرس والصحافة والشعب الأمريكى ، ولم يتم حجبها عن الشركات الأجنبية التى تستفيد منها .

عمليا ، إن الدبلوماسية المغطاة ، والمفاوضين الأمريكيين غير البارعين ، ورغبة المؤسسات الأجنبية فى استئجار مسئولين سابقين يمكن أن يكون تشويشا للأعمال التجارية الأمريكية .

الدعاية الاقتصادية هى عنصر مركزى لبرامج اليابان التجارية . حقا إن إحدى المسئوليات الأساسية لمسئولين على مستوى عال فى وزارة التجارة الخارجية

والصناعة اليابانية هى إيجاد « تغطية » تبرر إقصاء المنتجات الأجنبية من السوق اليابانية .

إن بعض الدعاية الاقتصادية اليابانية يكون مضحكا بصورة بسيطة . رفضت الحكومة اليابانية فى عام ١٩٧٨ السماح للواردات من أجهزة تحليل الدم أمريكية الصنع لأنها أكدت على أن اليابانيين لديهم دم « مختلف » . إنه فى عام ١٩٨٦ لم يكن الأجانب مسموحا لهم بالمشاركة فى استصلاح الأراضى فى جزء من مشروع مطار كانساى لأن اليابان لها تربة « مختلفة » . حاولت وزارة التجارة الخارجية والصناعة فى أن يتم عمله من جانب الإعلام المسئول . إن « عصابة الأربعة » بالطبع كانت بريستوفيتز ، وفان ، وولفرن ، وكذلك تشالمرز جونسون من جامعة كاليفورنيا ، مؤرخ وزارة التجارة الدولية والصناعة وسياسة التجارة اليابانية ، والكاتب جيمس فالوز فى أتلانتيك الشهرية ومقرها فى طوكيو آنذاك الذى انتقد مؤخرا سياسات اليابان الصناعية فى مقالات وأحاديث .

إنه بمعنى أن اليابانيين مهرة (بارعون) فى السياسات كما أنهم بارعون فى منتجات البناء على الصعيد العالمى . مهاراتهم السياسية تم شحذها فى مناخ تنافسى ضار ، حيث يستخدم المتنافسون بصورة نظامية النفوذ السياسى ، للحصول بصورة فاسدة على الحد الاقتصادى . وقد جلبوا تلك المهارات والمواقف معهم إلى أمريكا . الفصول التالية سوف توثق تلك المهارات والفساد الذى ينتجونه باستمرار لأنها لاغنى عنها لنجاح اليابان الاقتصادى كنوعية لمنتجاتها .

السياسة المالية اليابانية تنجح جدا فى أمريكا لأن الكثير جدا من «الواشنطنيين» البارزين يمكن استئجارهم بسهولة جدا . وإن كل مايطلبونه فى المقابل هو أن الناس لايعيرون انتباها كثيرا جدا إلى مصدر رخائهم .

وما هو ذلك المصدر ؟ الأفراد والمؤسسات الأمريكية دافعوا الضرائب بالتأكيد .

الكثير يتدفق بصورة متزايدة من الشركات الأجنبية التى تستخدم الآلاف من مجموعات الضغط والتأثير ، والمستشارين . ففى عام ١٩٨٧ وحدها ذكر رسميا أن المجموعات الأجنبية المؤثرة المسجلة قد تسلمت دفعات أكثر من أربعمائة واثنين مليون دولار من عملائهم الأجانب . إن المبلغ الفعلى هو دون شك يفوق ذلك مرات عديدة. المال السياسى الأجنبى هو الآن قوة رئيسية فى اقتصاد واشنطن .

الجزء الثانى

أساليب الضغط اليابانية

الفصل الرابع

الباب الدوار لواشنطن

تذكرنا واشنطن اليوم بلندن فى الثلاثينات . الكاتب البريطانى روبرت بيرون أفسد كثيرا من علاقاته الاجتماعية لأنه عارض بشدة سياسة ألمانيا النازية . نظر بيرون إلى رجل فى حفل عشاء أنيق فى لندن كان يحاول الدفاع عن السياسة الاسترضائية لحكومة تشامبرلين وسأل بصوت جهورى واضح :

« هل تدفع لك ألمانيا ؟ »

رغم أن دعوات العشاء إلى بيرن نضبت إلا أن المبدأ الاجتماعى فى وقته ثابت . حيث أنه كان من السخف التنويه بأن جنتلمانا بريطانيا يكون فى خدمة الألمان ، وكان يعتبر من السخف أيضا أن منصب شخصية سياسية أمريكية متميزة أو صحفى أو أكاديمى أو مسئول فيدرالى سابق قد يعكس الحقيقة بأنه فى خدمة اليابانيين أو الكوريين أو اليونانيين أو الفرنسيين أو أى مؤسسة أجنبية أخرى . كما قال أحد مواطنى واشنطن :

« إننا نفضل حفلات العشاء الأنيقة » .

بناء على ذلك ، تعلمت واشنطن أن تعيش بقواعدها الخاصة ، وأحد أهم تلك القواعد هو ببساطة : أنه لايمكنك أن تفند الدافع وراء مناقشة أحد ما ، والمناقشة فقط فى حد ذاتها . إنه فى واشنطن اليوم يعتبر الأمر سيئا وحتى سخيفا أن ترتاب فى مناقشة أحد ما على أساس وظيفته أو وظيفتها

إنه باستئجار أمريكيين بارزين تقوم المؤسسات الأجنبية بشراء مصداقية عاجلة بالنسبة لتلك المناصب . حيث إن الأطفال يميلون لتصديق الرياضيين الذين يقرون طعام الحبوب ، يميل المسئولون العموميون إلى الاعتقاد فى (تصديق) زملائهم السابقين . بينما يعرف البالغون أن الرياضيين مدفوع لهم لتشجيع المنتجات فإن أولئك الذين فى السلطة غير واعين فى الغالب أن كلمات المسئولين السابقين هى

كلمات أكثر من بارعة بقليل ، ومن الباطن مدفوع لها جيدا من جانب المؤسسات الأجنبية .

حفلات العشاء لسوء الحظ لم تكن مناسبات فقط حيث الدوافع السياسية والتوظيف تسيران دون تطابق . أولئك الذن يمثلون مصالح أجنبية بموجب القانون يجب أن يسجلوا أنفسهم فى وزارة العدل . ويجب أن يرفقوا نسخة من أخر بيانات التسجيل لأى شهادة يعطونها أمام الكونجرس . هناك دراسة لإدارة غير رسمية لتكشف أن أقل من ٢ ٪ يفعلون ذلك فى الواقع .

إن قبول واشنطن الكامل لتصريحات مسئول سابق يعطى ميزة سياسية قوية للمصالح الأجنبية التى يعملون لأجلها . يسمح لهذه المصالح أن تحيط أى قضية بالضباب وتثير الشكوك وتؤجل التغييرات وحتى تمنعها وهى تغييرات فى السياسة التجارية الأمريكية ـ بما فيها تلك التى واضحة فى الصالح القومى لأمريكا .

المناصب الحكومية تُملأ الأن بكادر من المطلعين وثيقى الصلة الذين يتحركون جيئة وذهابا باستمرار بين طبقة الموظفين وحياة أكثر ربحا كعملاء أجانب مسجلين . الخدمة العامة نيابة عن المصالح الأمريكية هى ببساطة أجازة للراحة من عملهم الدائم كعملاء للمصالح الأجنبية .

هؤلاء المسئولون السابقون مؤثرون بدرجة عالية فى تمثيل موكليهم الأجانب لأنهم يملكون معرفة خاصة عميقة بالأعمال الداخلية للتجارة والاستثمار الأمريكى والاستراتيجيات الاقتصادية المتعلقة . لهم أيضا وسيلة مميزة للوصول إلى الأصدقاء والزملأء السابقين والتابعين السابقين الذين مازالوا يتولون منصب حكومى عال .

هؤلاء المسئولون السابقون غالبا يمدون عملاءهم الأجانب بتبصر نفيس أثناء المفاوضات التجارية . هم أيضا أكثر نفعا كعملاء نفوذ عندما يكون المفاوضون

التجاريون الأمريكيون غير واعين بأنهم منخرطون فى عملية المفاوضات . إنه خلال المفاوضات الأمريكية الكورية بشأن تجارة الاتصالات السلكية واللاسلكية عام ١٩٨٩ فى سيول ، على سبيل المثال ، وجد المسئولون الأمريكيون بمحض الصدفة أن محادثات الحكومة إلى حكومة كوريا قد تم التقاطها سرا عن طريق المحامى الأمريكى تيرانس ج . فورشن ، حتى عام ١٩٨٣ كان المستشار القانونى لوزارة الخارجية وهو الأن مستشار المصالح الكورية . خلال توقف فى المحادثات غادرت المفاوضة الأمريكية جوردانا إيرب الغرفة لتبحث عن مكتب خالٍ لتجرى مكالمة هاتفية . وجدت بدلا من ذلك فوشن فى مكتب مزود بمرآة باتجاه واحد تكشف غرفة المفاوضة . اكتشفت أيضا أن الكوريين كانوا يسجلون الجلسات على شرائط من نفس الحجرة .

حيث إنه بسبب خبرتهم فالمسئولون السابقون تسعى وراءهم وسائل الإعلام حيث يمكنهم تحسين مواقف عملائهم بكتابة مقالات والظهور على شاشة التليفزيون ومناقشة الأمور السياسية عندما يقومون بذلك فإنه يتم تحديدهم بمسئولين حكوميين سابقين اطلاعهم حسن ـ قلما يتم الدفع لهم كعملاء أجانب .

هناك مثال مختصر . عندما ظهر إليوت ريتشاردسون فى برنامج تليفزيونى وطنى « إنه شأنك » فى إبريل ١٩٨٨ ، كان يخاطب خلال العرض « بالسيد السفير » تعليقاته على كثير من فوائد الاستثمار الأجنبى المتزايد فى هذا البلد كانت تلائم احترام من كان سفيرا لدى بريطانيا العظمى الذى تولى ثلاثة مناصب وزارية وخدم فى عشرات المناصب الحكومية الكبيرة الأخرى . فضلا عن ذلك أن ريتشاردسون يمثل الآن مصالح أخرى مختلفة جدا ـ لأتحاد الاستثمار الدولى الذى كان مستشارا عاما له .

ما من أحد تساءل بجدية عما إذا كان المسئولون السابقون أو غيرهم لهم الحق فى التأثير أو إذا كانت المصالح الأجنبية لها الحق بأن يتم تمثيلها فى واشنطن من عدمه .

القضية الحقيقية هى طبيعة هذا التمثيل وآثارها على صنع السياسة الأمريكية والاستقلال السياسى . إنه فى النهاية فالقضية هى نفس القضية التى أوردها جيمس ماديسون فى صحيفة فيدرالست فى العدد العاشر توضح خطر « شرور الأحزاب » ـ جماعات منظمة مشاعرها المشتركة « مخالفة لحقوق المواطنين الآخرين أو للمصالح الدائمة جميعها للأمة » .

إنه فى وقت ماديسون أتت شرور الأحزاب أساسا من المصالح المحلية . تأتى الآن من عبر البحار كذلك .

خبراء أمريكا الدوليين والتجاريين يصبحون كبار مستشارى الأمم الأخرى . اثنان من ستة وزراء خارجية سابقين يعملون بالفعل لأجل مصالح أجنبية بعد ما تركوا مناصبهم . إدموند موسكى وزير الخارجية فى حكومة كارتر قام بالتأثير لحساب عملاء كنديين وبريطانيين . هنرى كيسنجر وزير خارجية سابق يترأس مؤسسة استشارية دولية قدمت النصيحة لرجال أعمال من اليابان ، ومؤسسة دايوو الكورية العملاقة ، وشركة فيات الإيطالية ، وشركة ديلاوارى المتحدة المسجلة التى تقوم بالاستثمارات فى الصين ، وهم من بين كثيرين أخرين . (أيا كان السبب يحتفظ كيسنجر بقائمة عملائه بصفة سرية للغاية) .

كثير من كبار المسئولين السابقين الأخرين من وزارة الخارجية هم أعضاء الآن فى الجهاز السياسى الأمريكى لليابان . حقيقة كل أولئك الدبلوماسيون الذين تحولوا إلى عملاء أجانب وصلوا إلى منصب عام خلال السياسيين الموالين ـ حملة العمل ، المساهمات المالية ، أو كلاهما ، القليل نسبيا يصل خلال صفوف الخدمة الخارجية . (انظر الملحق أ) .

وزارة الدفاع تم انتقادها لسنوات عديدة لسماحها للباب الدائر أن يعمل بين العسكرية ومقاولى الدفاع الأمريكيين . إن الأمر الذى لم يتلق انتباها تقريبا هو

العدد المتزايد لمسئولى البنتاجون السابقين الذين تم تعيينهم كمستشارين والمسجلين كعملاء أجانب لليابان والبلدان الأخرى .

إنه لمدة الست سنوات التى كان ريتشاردبيرل فيها مساعد وزير الدفاع للشئون الدولية كان له نفوذ هام على المساعدة العسكرية الأمريكية لتركيا حيث تلقى ستمائة مليون دولار سنويا فى تلك المساعدة .

وفى مايو ١٩٨٨ بعد عام من تركه المنصب تقابل بيرل مع رئيس الوزراء التركى وتفاوض معه بشأن عقد لشركة جديدة يفكر فيها ، شركة المستشارين الدولية . العمل : مساعدة تركيا على اكتساب مساعدة عسكرية واقتصادية أمريكية . كانت أتعاب شركة بيرل ثمانمائة وخمسة وسبعين ألف دولار سنويا لمدة عامين على الأقل.

الأدميرالات والجنرالات المتقاعدون يتسابقون أيضا عبر الباب الدائر بين الخدمة العامة ومجموعة الضغط والتأثير الأجنبية . كان من بينهم : أدميرال دانيال مورفى ، رئيس هيئة نائب الرئيس جورج بوش ، قام بالضغط والتأثير لأجل تركيا والمغرب . جنرالات القوات الجوية السابقون كيلى بورك ، جاى هيكر وتوماس ستافورد كونوا مؤسسة ضغط وتأثير ؛ من بين عملائها مؤسسة سوميتومو الضخمة اليابانية . كان أحد الضباط العسكريين السابقين لهم صلات أفضل الذين أصبحوا مستشارين لليابان هو الجنرال وليام دايك قائد جيش الولايات المتحدة فى اليابان حتى عام ١٩٨٨ . كانت زوجة دايك مستشارة الأمن القومى للرئيس بوش عندما كان نائبا للرئيس . هى الآن أحد أعضاء هيئة البيت الأبيض بمجلس الأمن القومى . بعدما تقاعد دايك عام ١٩٨٨ قامت صناعات ميتسوبيشى الثقيلة باستئجاره (شركة رائدة للدفاع فى اليابان) ونيسان . يقول تنفيذيو ميتسوبيشى إنهم يعولون على دايك لإعطاء « النصيحة العامة » بشأن مختلف الأمور . فى أواخر ١٩٨٩ ، الصحفية جين

مارلو ذكرت أن نيسان قد استأجرت دايك لمساعدتها للحصول على طريق إلى التكنولوجيا لأجل نظام صاروخى متعدد الانطلاق طورته مؤسسة إل تى فى الأمريكية .

طبيعى ، اليابان ومصالح أجنبية أخرى معظمهم يريدون المسئولين التجاريين السابقين ليقدموا النصيحة ويمثلونهم فى الأمور التجارية . نتيجة لذلك فإن الباب الدائر دار بسرعة جدا وباستمرار وبتلك القوة التى مكنت الوكالات من أن تفيض بهؤلاء المسئولين السابقين .

نظريا ، مكتب التمثيل التجارى الأمريكى مسئول عن تطوير وتنسيق سياسة التجارة الأمريكية ولقيادة المفاوضات التجارية . ويوجد فى المكتب التنفيذى للرئيس حيث يستطيع هيئته تنسيق النشاطات التجارية للوزارات الأخرى للحكومة الفيدرالية . ومع أن المكتب مليىء بمتخصصين تجاريين فإن المعنيين السياسيين يترأسونه ـ مندوب التجارة الأمريكية وثلاثة نواب ومستشار عام . إنه منذ بداية المكتب فى أوائل الستينات فطبقته الأولى (فالصف الأول به) يستنفذها الباب الدائر بصفة منتظمة .

فى الفترة بين ١٩٧٣ و ١٩٩٠ ، غادر ثلث مسئولى مكتب التمثيل التجارى الأمريكى الذين تولوا مراكز تجارية رئيسية ليكونوا عملاء أجانب مسجلين . معظمهم يعمل لحساب اليابان . نصفهم (أربعة من ثمانية) الذين خدموا كممثلين للتجارة الأمريكية أصبحوا فيما بعد جماعات ضغط وتأثير للمعنيين الأجانب . ثلاثة منهم رحلوا ليعملوا لأجل اليابان . جميعهم ماعدا اثنين منهم ممن خدموا كمستشار عام للمكتب ثم استئجارهم كعملاء أجانب عندما رحلوا عن المنصب . ثانية ، معظمهم عمل لليابان .

ثلاثة مناصب تجارية أمريكية كبيرة فى سنة ١٩٨٩ ـ ممثل التجارة الأمريكية

ونائبان كبيران لممثل التجارة الأمريكية ـ ذهبت إلى الناس الذين كانوا يعملون للمصالح اليابانية والأجنبية الأخرى . كل منهم كان مسئولا فيدراليا كبيرا . كل منهم مثل مصالح عبر البحار بعد ترك الحكومة .

كل إستدار دورة كاملة للدخول ثانية لوظيفة عامة . إذا كان التاريخ مرشدا فإن واحدا أو أكثر من ثلاثة سوف يمثلون ثانية مصالح أجنبية عندما يتركون الوظيفة العامة .

كارلا هيلز ، وهى اختيار الرئيس لتكون كبيرة المفاوضين التجاريين الأمريكيين، كانت مساعد المحامى العام فى حكومة نيكسون وعملت وزيرة للإسكان وتطوير المدن تحت حكومة جيرالد فورد . إنه فى منتصف الثمانينات عملت كوكيل أجنبى مسجل لشركة دايو الكورية التى تصنع السيارات والصلب والسفن والألكترونيات والآلات الثقيلة وتقوم بتشغيل بنك كبير وشركة بناء . وعملت هيلز فى أواخر الثمانينات أيضا لحاب شركتى أخشاب كنديتين . كانت قبل دخول العمل كممثلة للتجارة الأمريكية تقدم النصيحة التجارية والقانونية لشركة ماتسوشيتا اليابانية . زوجها رودريك هيلز الذى مثل سى . إيتوه إحدى أكبر الشركات التجارية اليابانية ، عندما عملت فى شئون توشيبا .

أختار الرئيس بوش جوليوس كاتز ليكون واحدا من نائبين كبيرين لممثل التجارة الأمريكية . قبل أن يتم تعيين نائب هيلز ، كاتز ، المساعد السابق لوزير الدولة للشئون الاقتصادية فى حكومة نيكسون كان رئيس مؤسسة أبحاث الحكومة وثيقة الصلة . وهى مؤسسة للشئون العامة ومقرها واشنطن حيث يتضمن عملاؤها الحكومة اليابانية وهيتاشى وتويوتا .

وكنائب ثان لممثل التجارة الأمريكية من واشنطن اختار بوش لين ويليامز المستشار العام السابق لشركة استثمارية خاصة عبر البحار للتركيز على التجارة

الأمريكية ـ اليابانية . كان منصبه السابق مباشرة هو تمثيل عملاء يابانيين كشريك افتتح مكتب طوكيو لجيبسون ودان وكروتشر ، أحد أكبر المؤسسات القانونية فى لوس أنجلوس والمؤسسة الهامة التى تمثل المصالح اليابانية .

الباب الدائر هو أحد الطرق العديدة الذى به يكتسب اليابانيون ومصالح أجنبية أخرى روابط شخصية مع مكتب مندوب التجارة الخارجية .يحتفظون أيضا بروابط (علاقات) هامة من خلال المطلعين السياسيين . ستانتون أندرسون ، على سبيل المثال ، كان مسئولا كبيرا بالبيت الأبيض ووزارة الخارجية الأمريكية فى السبعينات. أصبح ، بناء عليه ، أحد أكبر أفراد مجموعات الضغط والتأثير لليابان . قام بإدارة قسم الاقتصاد لفريق التحويل الذى ملأ حكومة ريجان ، وذلك بعد انتخاب عام ١٩٨٠ .

إنه فى يوليو عام ١٩٨٥ بعدما تم تعيين كلايتون يوتر مندوب التجارة الأمريكية ، كانت مجموعات الضغط والتأثير مع الروابط الأجنبية مسئولة عن تنظيم مكتب مندوب التجارة الأمريكية واختيار أعضاء هيئته . فريق التحويل الذى يتألف من ثلاثة أشخاص هم جوليوس كاتز وجيمس ليك ووليام ووكر . كان كاتز فى نفس الوقت مستشار أعمال دولية . ليك ، اللوبى الجمهورى البارز ، كان المستشار الصحفى لحملة ١٩٨٤ لريجان (كما كان فى ١٩٧٦ و ١٩٨٠ ، والذى كان أيضا لجورج بوش فى عام ١٩٨٨ . ووكر ، وهو لوبى أخر مشهور ، كان نائب مندوب التجارة الأمريكية للرئيس فورد . إنه أقل من شهر بعدما استعاد الجمهوريون البيت الأبيض فى ١٩٨١ ، تم تسجيل ووكر كعميل أجنبى . كان من بين العملاء الذين مثلوا توشيبا ، شركة صناعات الألكترونيات اليابانية ، وزارة التجارة فى هونج كونج ، مؤسسة الحديد والصلب الكورية ومؤسسة استيراد وتصدير المنسوجات الوطنية الصينية ، واتحاد الألومنيوم اليابانى .

بدأ فريق كاتز ـ ليك ـ ووكر فى منتصف ١٩٨٥ .

مهمته بشأن تحديد الناس الذين سيقوم يوتر بتعيينهم لمناصب سياسية كبيرة . وقاموا بإجراء مقابلات لهؤلاء الأفراد الذين يقومون بالتفاوض بالفعل وأفراد هيئة المناصب . اقترحوا إعادة تنظيم المكتب الذى سيتخلص حقيقة من هؤلاء الناس جميعا ممن كانوا من المتشددين حيال اليابان ، إلا أن البيت الأبيض اعترض على هذا التحرك المثير للخلاف . نظر الفريق فى نفس الوقت نظرة عميقة إلى الفكر الأعمق وصناعة الاستراتيجية والتعرض للهجمات والانتقادات (النزاعات الشخصية مثلا) بالنسبة لوكالة التجارة الأمريكية الكبيرة .

يذكر موظف سابق لدى مندوب التجارة الأمريكية : « الطريقة التى تم بها تناول التحويل كانت غير مريحة جدا بالنسبة لنا جميعا . عرفنا أن قراراتهم ستؤثر فى حقول نشاطاتنا . إنه بسبب صداقتهم مع كلايتون ، عرفنا أيضا أنه سيتم إجبارنا على رؤية هؤلاء اللوبيين ثانية مرات عديدة بعدما ينتهى التحويل » . كم كان محقا .

خفض ووكر منافع الخدمة مع فريق يوتر للتحويل . أخبر بلتيمور صن أن هذا «لاصلة له لأى تعاملات قد قمت بها مع مكتب التجارة . كان لدى طريق إلى كلايتون لمدة خمس سنوات ، بالتأكيد هى ميزة .... مثلما مع أى شىء فى واشنطن ، إذا كنت تعرف الناس فمن السهل القيام بعمل معهم » .

إنه على العكس من ذلك تكلم ليك مع ستيوارت إيرباخ من واشنطن بوست فى عام ١٩٨٦ عن ميزات مدخله إلى يوتر : سعى اليابانيون إلى طردى . هل ظننت ذلك غريبا؟ لا . عرفوا أننى صديق لكلايتون يوتر . يعمل اليابانيون بجد لمعرفة من له مدخل ومن يستطيع توصيل آرائهم » . الآراء التى اختارها للاتصال كانت آراء ميتسوبيشى وسوزوكى ، ومؤسسة صناعات أجزاء السيارات اليابانية ، ومؤسسة التبغ اليابانية .

صرح ليك باتصاله الى يوتر . عمل الاثنان معا لسنوات كثيرة . والأكثر أهمية ، ليك هو أوثق أصدقاء ومستشارى كلايتون يوتر .

وتكشف دفاتر المقابلات والتليفون تكشف أن الرجلين تكلما هاتفيا معظم الأيام فى السابعة والربع صباحا . قال مسئول بمكتب مندوب التجارة الأمريكية : إن « الهيئة كان عليها أن تقاتل باستمرار ضد ليك . كان كلايتون دائما يقول : لكن جيم يقول هذا ، أو جيم يقول ذلك » . ويضيف المسئول أن ليك كان منخرطا جدا فى العمل مع ممثل التجارة الأمريكية الذى « كان كمن لم يتم الدفع له » .كانت المشكلة بالطبع أن ليك تم الدفع له ـ لكن من جانب اليابانيين .

اجتاز المنجل اليابانى لجنة التجارة الدولية ، معروفة قليلا لكنها وكالة تجارية هامة . لجنة التجارة الدولية تنصح الرئيس والكونجرس حول إغراق السوق بالسلع للتغلب على المنافسة والمساعدات الأجنبية والنتائج الاقتصادية لمختلف الخيارات السياسية . تساعد أيضا وزارة التجارة فى حساب مستوى التعريفات الجمركية المفروضة على الواردات المعانة والواردات المباعة فى الولايات المتحدة الأقل من سعر إنتاجها عبر البحار .

كثير من لجان التجارة الدولية خلال الحقبتين الماضيتين صارت عملاء أجانب . أكثر الحادثات رؤية تضمنت دانيل مينشيو ، رئيس لجنة التجارة الدولية خلال أواخر السبعينات . بينما كان يخدم فى لجنة التجارة الدولية ، منتشيو ، لوبى سابق لحكومة اليابان ، تفاوض بشأن عقد لتمثيل المصالح التجارية اليابانية . أقام اليابانيون هيئة خاصة لاستئجاره . مهنة منتشيو ، لسوء الحظ ، كعميل أجنبى انقطعت عندما أودع السجن لجرائم تم ارتكابها بينما كان يعمل لحساب السيناتور هيرمان مادج .

إنه بالرغم من الصفعة العلنية بشأن منتشيو والباب الدائر ، هناك لجان التجارة

الدولية الأخرى استمرت لتصبح عملاء أجانب . مثلا ، بين ١٩٧٣ ، ١٩٩٠ ، ستة من لجان التجارة الدولية البالغ عددهم ثلاث عشرة لجنة الذين تركوا الوكالة الدولية شبه القضائية المشتقلة للعمل كعملاء أجانب أو مستشارين للشركات الأجنبية . ثلاثة منهم ذهبت للعمل لمؤسسات تمثل اليابانيين . (أنظر الملحق A) . الباب الدائر سبب خسارة معينة لمصداقية وزارة التجارة . بينما مندوب التجارة الأمريكية هو مسئول عن صياغة وتنسيق سياسة التجارة الأمريكية ، وإدارة التجارة الدولية بوزارة التجارة هى مسئولة عن إدارتها . حسنت إدارة التجارة الدولية الصادرات الأمريكية ، وقدمت معظم البيانات الأساسية المستخدمة فى صنع السياسات الفيدرالية بشأن الأمور التجارية ، وساعدت الشركات المحلية التي أضيرت بالواردات.

يرأس إدارة التجارة الدولية وكيل وزارة . إنه فى الثمانينات ، اثنان من أربعة يمسكون بمركز التجارة الأساسى هذا ذهبا للعمل من أجل اليابانيين بعد تركهما منصبيهما . روبرت هيرزشتان الذى خدم فى حكومة كارتر تم استئجاره بعد ذلك كمحام من جانب كوماتسو ، شركة معدات البناء اليابانية العملاقة . ليونيل أولمار الذى خدم فى أول حكومة لريجان ، تم أخذه فيما بعد كمستشار اقتصادى وسياسى لشركة نيبون للتغراف والهاتف . هيرتزشتان وأولمار مهنتيهما بعد خدمتهما فى فى الحكومة كانتا استثناء بالنسبة لمسئولين كبار من إدارة التجارة الدولية . تسعة من كبار مسئولى إدارة التجارة الدولية ، البالغ عددهم تسعة عشر وتركوا الإدارة فى الثمانينات ، تم تسجيلهم كعملاء أجانب . استأجرت اليابان سبعة منهم (انظر الملحق A) .

مسئولوا إدارة التجارة الدولية السابقون هم مكاسب ثمينة للمؤسسات الأجنبية. إنهم يتولون الخبطة المعيارية ومفاتيح المدخل للمسئولين السابقين ، ويملكون أيضا فهما عميقا خاصا لأعمال واستراتيجيات الصناعة الأمريكية . يتلقى مسئولو إدارة التجارة الدولية التحليلات الخاصة للصناعة لوزارة التجارة ، والتقارير السرية

لمجالس الصناعة الاستشارية ، ويصنفون المعلومات من وكالات المخابرات . إنه فى المفاوضات المعقدة التجارية بعض الشركات تشارك خططهم السرية مع مسئولى إدارة التجارة الدولية .

إن حركة مسئولى إدارة التجارة الدولية عبر الباب الدائر إلى جداول الرواتب تتغير بسرعة بصورة مزعجة . أولمار فى أوائل الثمانينات كرئيس لإدارة التجارة الدولية قاد جهودا أمريكية لفتح سوق المواصلات السلكية واللاسلكية اليابانية أمام الموردين الأمريكيين . إنه أفضل من أى مسئول آخر فى الحكومة الفيدرالية عرف قدرات واستراتيجيات الشركات الأمريكية للاتصالات السلكسة واللاسلكية . ترك أولمار إدارة التجارة الدولية فى ربيع عام ١٩٨٥ . أصبح مستشار الرئيس نيبون للتغراف والهاتف ، وهى الشركة التى تسيطر على سوق اليابان المغلقة للاتصالات السلكية واللاسلكية .

وليام موريس أيضا فى أوائل الثمانينات كان السكرتير المساعد فى إدارة التجارة الدولية المسئول عن زيادة الصادرات الأمريكية . إنه بعد تركه المنصب بسرعة تم تعيين موريس رئيسا لشركة جلوبال الأمريكية ، وهى شركة تكونت حديثا تمثل العديد من الشركات اليابانية الكبيرة . بينما كان يمثل المصالح اليابانية خدم أيضا فى لجنة الرئيس ريجان الخاصة بالمنافسة الصناعية حيث تولى رئاسة فريق العمل الخاص بسياسة التجارة .

وولتر ليناهان فى ١٩٨٦ ، المفاوض الأساسى فى وزارة التجارة فى مفاوضات المنسوجات الجارية ، استقال يوم الجمعة السابع من فبراير . يوم الاثنين ، العاشر من فبراير تم إدراجه فى جدول رواتب مدج ، روز ، جوثرى ، الكسندر وقيردون - المؤسسة القانونية التى مثلت هونج كونج فى نفس تلك المفاوضات .

ففى عام ١٩٨٦ وعام ١٩٨٧ ، إحدى المفاوضات التجارية الأساسية بين اليابان

والولايات المتحدة تناولت زيادة مشتريات اليابان من مكونات «الأوتوموبيل» من الموردين الأمريكيين . وكان أحد المفاوضين الأمريكيين الرئيسيين فى هذه المسألة هو هـ . ب . جولد فيلد السكرتير المساعد لتنمية التجارة الداخلية والخارجية الذى كان مسئولا عن تلك المحادثات الخاصة بمطار كانساى فى عام ١٩٨٦ . ترك جولد فيلد منصبه فى منتصف المفاوضات . وذهب فيما بعد للعمل مع مؤسسة قانونية حيث أصبح عميلا أجنبيا للمصالح الكورية .

إنه بمجرد أن غادر جولد فيلد ، فإن قيادة المحادثات ذهبت إلى نائبه . كان نائب السكرتير المساعد للتجارة روبرت واتكنز الذى قاوم بتكرار ضغط الكونجرس ليتخذ طريقة صارمة فى تلك المحادثات . التمس حقيقة ، وفيما بعد ـ واتكنز عملا من مصنعى أجزاء السيارات اليابانيين بينما كان أيضا مدرجا فى جدول رواتب الحكومة الأمريكية . كانت محاولة واتكنز للذهاب عبر الباب الدائر قد تم اكتشافها وإدانتها بصورة واسعة واستقال . أصبح أيضا فيما بعد مستشارا لصانعى السيارات الكوريين مدفوع الأجر . هناك مسئول كبير آخر من وزارة التجارة ـ كليرانس («بَدّ») براون ، نائب الوزير وعضو الكونجرس سابقا وهو جمهورى من أوهايو ـ أصبح «لوبيا» لمؤسسة هوندا فى ربيع ١٩٨٩ .

مثلما يلاحظ سليدبريستوفيتز تلك المحاولات المتهورة للحاق باليابانيين : «تلك أمثلة على اللعبة التى يتم لعبها أحيانا بدهاء شديد حتى على مستويات أعلى من أجل حصص أعلى وتدر ربحا بصورة كبيرة ».

الباب الدائر يهدد تماسك المؤسسات الحكومية وقابلية نمو اتفاقات الحكومة . أحد مثل تلك الاتفاقات هو علامة مميزة لاتفاقية التجارة الحرة الكندية ـ الأمريكية الموقعة عام ١٩٨٨ .

إنه لمراقبة اتفاقية التجارة الحرة وحل أية نزاعات قد تنشب شكل البلدان لجنة ثنائية . أعدت اتفاقية التجارة الحرة ذاتها إجراءات لأجل حل معظم النزاعات وهو حل مؤقت وغير ملزم . إذا وافق الطرفان فإنه يمكن للجنة أن تسوس النزاع من خلال تحكيم ملزم . والشيء الهام للغاية أن المعاهدة (الاتفاقية) تقدم آلية للبلدين لتسوية نزاعات الرسوم الجمركية العادية لإغراق السوق والتعويض . الحقائق التى توصلت إليها اللجنة فى تلك الأمور ملزمة ولايمكن استئنافها .

هناك ملمحان رئيسيان لعملية تسوية النزاع . الأول : يجب أن تكون كل قرارات اللجنة جماعية . ثانيا : نتائج الجمعية «طبيعية» ليتم تأسيسها على نتائج أعضاء هيئة المستشارين الذين تم اختيارهم لمراجعة النزاعات . إن انتقاء هؤلاء المستشارين هو ذاو نتيجة هائلة لأولئك المنخرطين فى النزاع وأيضا لعمل الاتفاقية الأساسية . لذلك أوجد البلدان عملية انتقاء صارمة . هيئات المستشارين ستتكون من خمسة خبراء ، اثنان من المواطنين الكنديين واثنان يجب أن يكونا من المواطنين الأمريكيين . والخامس سيتم اختياره من جانب الأربعة الآخرين . جميع أعضاء هيئة المستشارين من المتوقع أن يخدموا فى حدود إمكانياتهم بمثابة « خبراء » وليس كمندوبى حكومتهم .

إنه فى ربيع ١٩٨٩ حددت الحكومة الأمريكية مجموعة من خمسة وعشرين خبيرا تجاريا أمريكيا منها يمكن انتقاء أعضاء هيئة المستشارين .

أربعة عشر من الخمسة وعشرين إما تم تسجيلهم أعضاء مجموعات ضغط وتأثير أجانب أو شركاء كبار فى المؤسسات القانونية التى تمثل مصالح أجنبية . إن الأربعة عشر خبيرا ومؤسساتهم معا مثلوا أربعين شركة أجنبية من سبع عشرة دولة ولجنة المجموعة الأوربية . إن من بين الشركات التى مثلوها شركتين أصحابهما كنديين ، ومعظم الأخريات تقوم بالأعمال فى كندا .

إن انتقاء مجموعة المستشارين تنوه بأن أمريكا لديها حفنة خبراء تجاريين ليسوا إلا أعضاء جماعة ضغط «لوبى» أو أولئك فى حدود رواتب أجنبية .

بيد أن كل رئيس يجلب معه إلى إدارته حفنة من الأفراد البارزين الكثيرين من وظائف الصف الثانى والثالث فى التجارة الفيدرالية ، مصنع السياسة الاقتصادية يتم ملؤه علي أساس المفاسد السياسية والعلاقات الشخصية . عدد كبير من المناصب على مستوى نائب الوزير ، وكيل وزارة ، مساعد الوزير ، ونائب مساعد الوزير تم ملؤها بالناس الذين لا خبرة لهم أو خرجوا من العمل فى طريقهم لشىء أفضل أو مرتبطين بالحكم على أسس أيدلوجية وذلك لمدة تزيد عن حقبتين . لم يعمل الكثير أبدا فى الحكومة أو الأعمال التجارية ، القليل انخرط فى مفاوضات من أى نوع . بينما كان البعض كفؤا ونشيطا فإن معظمهم ، مثل ريموند فيرنون الأستاذ بهارفارد يلاحظ « المبتدئون الذين يحتاجون كشفا أساسيا قبل أن يكون باستطاعتهم استغلال المكاتب الشاغرة ويؤدى عملهم إلى تدهور الوزارات التى يصادفونها عندما يتولون مهام مناصبهم » .

يقول أحد مطلعى واشنطن الأقل عطفا :

كثير من مسئولى التجارةالأمريكيين المعينين لم يهتموا كثيرا بجوهر السياسة والتجارة مثل اهتمام فانا وايت التى بدأت حل الألغاز فى « هويل أف فورشن » . إنها فقط تبتسم ، وتتصفح الخطابات ، وتأخذ المال . إنهم يبتسمون فقط ، ويقلبون صفحات مفكراتهم ، وينمون قائمة بالعملاء الأجانب المتوقعين .

إن متوسط مدة تولى هؤلاء المعينين سياسيا هو ثمانية عشر شهرا على الأرجح . معظمهم يخرج عن المسار قبل أن يتعلموا تعقيدات مناصبهم . وترحل نسبة جوهرية ليصبحوا جماعات ضغط وتأثير للمصالح الأجنبية . لم يأخذ كل المعينين

بالتأكيد هذا المسار المهنى . لكن المئات انتهجوا ذلك النهج ، والباب الدائر الذى من خلاله يرحلون قد دمر جدا السلوك والمصداقية لصنع السياسية التجارية الأمريكية . إنه من المضمون أن هناك ذاكرة قليلة أو لاتوجد ذاكرة مبدئية فى مؤسسات صنع السياسة التجارية الأمريكية . اليابان ودول أخرى تستغل هذا الجهل والافتقار الناجم إلى الاستمرارية والتماسك .

إن مايساوى فى الأهمية هو التحرك بين مكتب عام ومناصب خاصة حيث يقصر من المهن الحكومية بالنسبة للمفاوضين التجاريين الأمريكيين . القليل منهم لديهم الوقت لتطوير منظور بعيد المدى حيال السياسة الأمريكية . بينما كثير من الذين يتولون مناصب قصيرة المدى متلهفون على عمل اسم لأنفسهم قبل أن يذهبوا إلى شىء أفضل فإنه فى الواقع مامن أحد يبقى طويلا بما فيه الكفاية ليكمل مفاوضات تجارية دولية التى قد تمتد سنوات كثيرة .

عدم الصبر هذا يسمح غالبا لحكومات أخرى بانتزاع امتيازات لامبرر لها من نظائرهم الأمريكيين . إذا واجههم مفاوض أمريكى متشدد فإنهم ببساطة ينتظرون حتى يصل البديل . إنه مع التحول السريع فى المناصب الحكومية العالية فإن هذا الأمر بصفة عامة لايستغرق طويلا .

إنه فى منتصف الثمانينات على سبيل المثال اتفاقية شبه الموصلات الأمريكية - اليابانية التى تم الفوز بها بصعوبة ألزمت اليابان بزيادة حصة أسواق الرقائق الأجنبية من السوق اليابانية لأكثر من ٢٠٪ قليلا عام ١٩٩١ . لكن اليابان بمجرد أن وقعت الاتفاقية انتهى الضغط السياسى . جر اليابانيون أقدامهم لإتمام نصيبهم من الصفقة . إن ماعرفوه من سنوات الخبرة هو أن أولئك الذين تفاوضوا بشأن الاتفاقية سوف يتركون المنصب سريعا ، حتى أنهم قد يذهبون للعمل معهم ، ووجوه جديدة فى واشنطن يعنى إما سياسات جديدة أو نقص الحماس لفرض السياسات القديمة

التى فرضها أسلافهم .

سرعان ماتم مكافأة الاستراتيجية اليابانية . إنه فى اكتوبر ١٩٨٩ ألغت مندوبة التجارة الأمريكية كارلا هيلز اتفاقية شبه الموصلات فى أول رحلة رسمية لها إلى طوكيو . رغم أنها حثت اليابانيين على أن يتصرفوا وفق التزاماتهم لاحظت أنها لم تكن قد وقعت على الاتفاقية ولم تساند نموذج الأهداف التجارية من الناحية الفلسفية والتى دعت الاتفاقية إليها . صرحت علنا أيضا «أنه فى التفاوضات مع اليابان أهتمت الولايات المتحدة بالعملية لابالنتائج » .

الباب الدائر يخلق أيضا الشكوك حول الجدارة بالثقة لمسئولى التجارة الأمريكية وعمليات التجارة الأمريكية . يقول مسئول سابق بالسفارة اليابانية إنه عندما حضر مسئولون أمريكيون سابقون إليهم بحثا عن عمل فهم من المتوقع أن يثبتوا جدارتهم بإحضار « الكتل الذهبية » - إلى داخل المعلومات التى قد تكون ذات فائدة لليابانيين.

الصحفى جيمس فالوز يذكر أنه فى عام ١٩٨٩ ذهب اثنان من مسئولى وزارة التجارة تركا منصبيهما إلى طوكيو بحثا عن العمل . إنه لاقناع العملاء عرضوا مساعدة الشركات اليابانية على التغلب بالمراوغة على القواعد التى أعدوها بينما كانوا فى المنصب . حينما كتبوا عن عمد الفتحات إلى القانون توقعا لمكاسبهم المستقبلية المحتملة التى لايمكن معرفتها . لكن الحقيقة ذاتها هى أن هؤلاء المسئولين السابقين الذين قدموا أنفسهم إلى اليابانيين بهذه الطريقة مما يقوض الثقة الأمريكية فى تماسك صناعة السياسة التجارية الأمريكية والإدارة .

إنه بسبب هذا النوع من الحدث ، كثير من الشركات الأمريكية ، مثل تلك التى تعمل فى صناعة شبه الموصلات ، غير راغبة فى أن تتقاسم المعلومات مع حكومتهم خشية وقوعها فى أيدى المنافسين الأجانب .كثير من التنفيذيين من شركات أجزاء السيارات الأمريكية ، على سبيل المثال ، ظلت ساخرة لأن روبرت واتكنز المفاوض

الأساسى الأمريكى فى محادثات أجزاء السيارات الأمريكية ـ اليابانية عرض خدماته إلى اليابانيين حتى قبل اتمام المفاوضات . بعض الشركات التى تتقاسم امتلاك المعلومات عن خططهم مع اللجان الاستشارية الصناعية التابعة لوزارة التجارة تقول أنها لم تقم بهذا ثانية أبدا . هذا الفقد للثقة يشل نظام الاستشارية الصناعية الذى من المفترض أن تقدم لصانعى السياسة الفيدرالية المنظورات التى يحتاجونها لصياغة وإنجاز السياسة التجارية الأمريكية .

أخيرا خلق الباب الدائر إطارا من المسئولين أراؤهم عن الأمور التجارية قد تشكلت بدرجة كبيرة بدفاعهم لحساب اليابان ومصالح أجنبية أخرى . هارى ماكفرسون محامى واشنطن لمدة طويلة يفسر ذلك بصورة افضل : « معظم أعضاء جماعات الضغط لم يولدوا بموقف حيال المتحولين الحفازين . إنه فى تطوير المناقشة لأجل موقف العميل يقنعون أنفسهم بحقيقتها » .

إن نقطة ماكفرسون هى أن كثيرا من العملاء الأجانب يعتقدون فى الواقع أنه مايتم الدفع لهم هو لما يقولونه . ان مايجعل غواية الذات خطيرة جدا هو أن الباب الدائر صار دائرا دورة كاملة فى أمثلة كثيرة . حقا ، مثل وثائق الملحق A فكثير من المسئولين الحكوميين الذين حولوا العملاء الأجانب عادوا الآن إلى الحكومة ـ لكن هذه المرة مثل كبار صناع السياسة الأمريكية .

إنه باستئجار المسئولين السابقين تكتسب اليابان العديد من الميزات السياسية الهامة. واحدة من أهمها هى المدخل الدائم غير المقيد إلى القادة الأمريكيين . شبكة واشنطن للنفوذ مبنية على أساس رابطة أوراق الاعتماد الحرفية ، والتعيينات السياسية ، والعلاقات الاجتماعية ـ تتكون أساسا من المسئولين الحكوميين سابقين الذين يتحركون بدون مجهود بين المكتب العام والدفاع الخاص . إن الباب ر هو حصتهم فى التجارة : وهو سبيل الرزق .

معظمهم أعضاء فى شبكات متشابكة منها ترسم أى ادارة (حكومة) فريق صنع السياسة . وظائف السياسة الأجنبية الكبيرة على سبيل المثال يملؤها عادة ناس مقبولون من جانب مجلس العلاقات الخارجية . إن مجلس المستشارين الاقتصاديين يتم استخراجه من صفوف الاقتصاديين الأكاديميين عادة . كبار اللاعبين فى وزارة الخزانة يأتون من المجموعة المالية . جماعات الدفاع والعسكرية تقدم معظم المعينين فى البنتاجون . مسئولو التجارة يأتون من دائرة صغيرة من السياسيين والمحامين واللوبيين وخبراء التجارة . وزارة التجارة يرأسها غالبا سياسى جامع المال من أمريكا المتحدة .

شهدت المؤسسات الأجنبية قوة « المدخل الايجابى » فى فبراير ١٩٨٨ فى حفل عشاء اتحاد الاستثمار الدولى . المتكلم الرئيسى للحفل لم يكن سوى جيمس أ . بيكر الثالث ، الذى كان وزيرا للخزانة . بينما أحسن المجموعات التجارية الأمريكية الموجودة تفتقر إلى رعاية وزير الخزانة كرئيس مأدبتهم ، فإن ظهور بيكر فى مأدبة اتحاد الإستثمار الدولى عكس علاقته الطويلة الأمد مع إليوت ريتشاردسون ، مؤسس اتحاد الاستثمار الدولى : خدم بيكر تحت رئاسة ريتشاردسون فى حكومة فورد عندما كان ريتشاردسون وزير التجارة .

المصالح اليابانية والأجنبية الأخرى تسللت الى شبكات النفوذ فى واشنطن بطرق كثيرة . إن أسهلها وأكثرها شيوعا هى ببساطة الدفع لهذه الطريقة . الشىء الوحيد الذى يختلف فى تلك الترتيبات هو الصيغة التى فيها يتم قبول المال الأجنبى .

عموما ، يتم استئجار المطلع بمثابة لوبى . لرفع الإحراج عن الفرد وهو حرج ضرورة تسجيله « كعميل أجنبى » رسميا ، يمكن للمصالح عبر البحار استئجاره «كمستشار» بدلا من ذلك . وجد اليابانيون مؤخرا جدا طريقة أخرى حذرة لتحقيق نفس الهدف : وضع مطلعى واشنطن فى « المجالس الاستشارية » فى مؤسساتهم

والوكالات الحكومية .

تسلل اليابانيون أيضا إلى شبكات نفوذ واشنطن بوضع مطلعين أمريكيين فى مجالس تابعيهم والمؤسسات الأمريكية . طريقة جديدة لإعطاء المطلعين الأمريكيين وضعا منصفا فى اتفاق الأعمال التجارية ، أو الدفع لهم ليكون وسيط الإتفاق . لذلك تقايض اليابان الإنصاف بالنفوذ .

أدرج اليابانيون أيضا نقادا متمكنين فى جدول مرتباتهم . الكثير من المسئولين السابقين الذين لايعتبرون أبدا الضغط والتأثير أو إسداء النصيحة لليابانيين بشأن الأمور السياسية ، مستعدون للموافقة على نصيحتهم حول القضايا الناشئة من علاقات إدارة العمل إلى الفنون . ترتيبات مماثلة أعدت أحيانا من أجل الأزواج والأطفال . كل أولئك الناس غالبا يقومون بفتح الأبواب لأجل اليابانيين للأصدقاء الذين يخدمون فى الحكومة . لكن مايحققه هؤلاء الناس فى الواقع هو باستمرار أقل أهمية لليابانيين من الحقيقة أنهم فى جدول رواتب اليابان - وسيميلون إلى حفظ أى انتقادات عن اليابان قد يحصلون عليها لأنفسهم . واليابان باختصار تكافىء أصدقاءها وتحصل عن طريق الرشوة على «صمت» منتقديها .

اشترت اليابان « المدخل الأيجابى » فى واشنطن لدرجة أنها أصبحت قوة أساسية « كبيرة » فى ملء الفرع التنفيذى . مكتب أفراد البيت الأبيض يسعى بانتظام إلى النصيحة من الخبراء والأصدقاء السياسيين عمن يتم تعيينه فى المناصب المتنوعة . كثير من الناس الذين يسدون النصيحة إلى مكتب الأفراد « العاملين » مدرجون بجدول رواتب اليابان ، ومن الطبيعى توحى هذه العمليات لهم بأصدقائهم - كثير منهم هم جزء من شبكة نفوذهم - لأجل التعيينات المشتهاه .

إنه بسبب « المدخل الأيجابى لليابان فى واشنطن فإن لحكومة اليابان مخابرات متفوقة (معلومات متفوقة) عن نوايا أمريكا ، قوتها وضعفها واستراتيجيات

التفاوض .

أحد اللوبيين الأجانب يقدر أن ٨٠٪ على الأقل فعله وآخرون هو جمع وتحليل المعلومات لأجل رؤسائهم الأجانب . عمله مثل الآخرين هو تحديد الشيء الصحيح ليقوله إلى الشخص الصحيح « المناسب » فى الوقت المناسب .

يقول أنه وزملاءه :

يقدمون إجابات عن مثل تلك الأسئلة الأساسية مثل « من هم صانعو القرار؟ » ، « من هو مع أو ضد الخيارات السياسية المتنوعة؟ » ، « ماهى نقاط الضغط السياسى ، ومن يستطيع الضغط عليهم؟ » ، « ماهى التكتيكات والمناقشات التى يجب استخدامها ؟ » ، « متى يجب جلب مسئولين أجانب للحديث إلى المسئولين الأمريكيين؟ » ، « وما هى الطريقة الأكثر إقناعا بالنسبة لهم لمناقشة قضيتهم؟ ».

وإن مايجعل المسئولين السابقين أكثر فائدة فى جمع المعلومات هو نفاذ بصائرهم الفريد حيال الوكالات التى عملوا بها ذات مرة . حتى عندما لايستطيع هؤلاء المسئولون السابقون الحصول على معلومات مطلعة فإنه بإمكانهم إلتقاط فى الغالب نقاط كافية لأجل عمل تخمينات حسنة الاطلاع .

بدأت الشركات اليابانية مؤخرا جدا استئجار كثير من الخبراء الفنيين الكبار من الوكالات التجارية الأمريكية . لايزال هذا يقدم معلومات مفيدة بصورة أكبر ويلقى بالشكوك حول تماسك المفاوضين الأمريكيين .

إنه على سبيل المثال ، فى منتصف المحادثات الأمريكية ـ اليابانية عام ١٩٩٠ بشأن تجارة التكنولوجيا المتطورة ، قامت شركة فوجستو المتحدة وهى شركة الكترونيات يابانية باستئجار ديفيد أوليف الخبير الأساسى لوزارة الخارجية على أساس تلك المفاوضات . ساعد أوليف فى رسم أوراق موقف وزارة الخارجية وحضر لقاءات متبادلة ، وكان له مدخل إلى المعلومات السرية التى تتقاسمها الشركات

الأمـريكية ، وعـرف اسـتراتيـجية التـفاوض الأمـريكي . كأن عمل أوليف الجـديد هـو المركز الثانى فى مكتب فوجتسو بواشنطن حيث تابع القضايا التجارية والاقتصادية فى أمريكـا وكندا وأوربا الغربية . إنه وفقا لمسئول مطلع « عليم » بمندوبية التـجارة الأمـريكية الذى عـمل مـعه ، عـرف أوليف أدنى مـوقف تجارى للـحكومة بشـأن الصناعات التكنولوجية العالية جدا مثل شبه الموصلات والاتصالات السلكية واللاسلكية والكمبيوترات السوبر . د. مايكل جادبو ، محامى من واشنطن لصناعة شبه الموصلات أخبر واشنطن بوست بأن الشركات الآن « متراخية فى إعطاء حكومة الولايات المتحدة البيانات الأساسية لأنها سوف تذهب مباشرة إلى اليابانيين » .

لأنهم يستأجرون الكثير جدا من كبار المطلعين وينسقون مجموعاتهم من المعلومات ، فإن اليابانيين لديهم فى الواقع نظرة أفضل عما يحدث فى الحكومة الفيدرالية من الجميع إلا الحفنة التى تخدم فى الحكومة . رفع اليابانيون أيضا حد معرفتهم أكثر مما يقوم أى من أعضاء مجموعاتهم للضغط والتأثير ، والمستشارين ، أو الاستشاريين ، كل على حدة .

يسمح المسار الداخلى لليابان لمؤسساتها وهيئاتها بقطع دائرة قرارات الحكومة الأمريكية قبل أن يعرف معظم البيروقراطيين حتى أن هناك شيئا يجرى الإعداد له .

الفصل الخامس

اليابان تشترى واشنطن

بروز اليابان من كونها دولة مهزومة بعد الحرب العالمية الثانية وتحولها إلى قوة سياسية عظمى فى الولايات المتحدة ظهر على ثلاث مراحل مختلفة .

الأول كان متمثلا فى الأعمال التالية لانتهاء الحرب بصورة مباشرة عندما كانت تمثل المصالح اليابانية فى أمريكا أساسا من قبل قادة أمريكيين لهم علاقات وثيقة مع اليابان ووزارتى الخارجية والدفاع الأمريكية .

الثانى بدأ فى بداية السبعينات عندما بدأت اليابان فى الاستعانة بخدمات ذوى الصلة الوثيقة بواشنطن مثل رجال جماعات الضغط والمستشارين . المرحلة بدأت فى أواخر السبعينات عندما بدأت اليابان فى مراقبة الكونجرس ، والاستعانة بأعضاء سابقين بالكونجرس والعاملين معهم ، والبدء فى تشكيل الشبكة العريضة القاعدة لتأصيل الجذور السياسية .

ترجع جذور اللوبى اليابانى الحديث إلى الاحتلال الأمريكى ومجهودات الجنرال «دوجلاس ماك أرثر» لنزع سلاح اليابان وأضفاء الطابع الديمقراطى عليها . ولما وصل إلى اليابان سنة ١٩٤٥ ، وتخلص من العسكريين والمغالين فى وطنيتهم من بين صفوف الحكومة ، أعطى المرأة حق التصويت ، كتب دستورا يمنع الحرب، واستهل الحركة التى بقيت قليلا ، ولكن بالرغم من ذلك استمرت الحركة الاتحادية الحديثة.

وخلال أشهرمن وصوله، بدأ « ماك أرثر » برنامجا للتخلص من شركات Zaibat-su اليابانية ، ويعنى هنا العائلة التى تملكت الكتلة العليا التى سيطرت على اقتصاد ماقبل الحرب فى اليابان وأثارت الروح العدوانية العسكرية والطموح الإمبريالى . وقد أمر « ميتسوى » ، ميتسوبيشى «سوميتومو »، «وياسودا» (أعظم أعضاء هذه الشركات) بالاستعداد للتفرغ ، وقام بطرد عائلات « Zaibatsu » من شركتهم .

وأقام « ماك أرثر » محاكمات حربية ، وكجزء من هذه المسيرة ، تعرف فريقه على

رجال الأعمال اليابانيين الذين سيتم اتهامهم ومحاكمتهم لارتكاب جرائم حرب .

ومع ربيع ١٩٤٧ ، قام فريق «ماك أرثر» بالتحضير لخطة مثمرة لحل ٣٠٠ شركة يابانية كبرى تتحكم فى أكثر من ٧٥٪ من الاقتصاد اليابانى وتم إحالة ١٩٠٠ من منفذى الأعمال فى هذه الشركات للعقاب لارتكاب جرائم حرب . وكانت استراتيجية «ماك أرثر» تقوم على بناء مجتمع يابانى ديمقراطى ، رأسمالى ، عن طريق بيع شركات Zaibatsu للعاملين بها ، وبذلك يتم خلق ماكان يمكن أن يكون أكبر برنامج لتملك العاملين لأسهم الشركات فى التاريخ .

ولكن «ماك أرثر» أهمل أن يأخذ بعين الأعتبار البنوك التابعة للولايات المتحدة والشركات الأمريكية التى لها أسهم كثيرة فى اليابان . كما أنه نسى العلاقات العميقة بين الاقتصاد والنخبة المتحررة من الأحقاد القومية فى الدولتين . «ميتسوى» على سبيل المثال ، قام فى البداية ببدء عمله فى الولايات المتحدة عندما كان الرئيس هو «أوليس جرانت» . كما أن العديد من الساسة اليابانيين ورجال الصناعة عاشوا فى أمريكا وتعلموا فيها .

كانت البنوك الأمريكية قد قدمت قروضا قبل الحرب للشركات اليابانية ، وبعض الشركات الأمريكية كانت تدينها بتعويضات وضرائب . وقد رأى المستثمرون الأمريكيون فى ذلك فرصا للكسب بإعادة صنع اليابان «ورشة عمل أسيا» .

وكانت التعويضات ، الضرائب ، الاستثمارات ، خطط المستقبل ، وعلاقات العمل التى نشأت منذ فترة طويلة ، ستتعرض للتهديدإذا تم حل شركات Zaıbatsu وتم التخلص من نخبة العمل فى اليابان والعلاقات القديمة دمرت .

وفى أقل من ثمانية عشر شهرا بعد بدء الاحتلال ، تم تشكيل اتحاد كونفيدرالى حر يضم رجال البنوك الأمريكيين ، رجال الصناعة ، ومساندى اليابان القدامى فى وزارة الخارجية ، وانضموا جميعا لحلفائهم من الصفوة اليابانية وبدأوا هجوما على

إصــلاحـات «مـاك آرثر» المقـتـرحـة . والمنظمـة التى أظلت هذا المجـهـود هى المجلس الأمريكى لليابان (ACJ) ، الذى تم تشكيله بصـورة غيـر رسـمـية فى منتـصف سنة ١٩٤٧ وتأسس رسـمـيـا فى يونيـو ١٩٤٨ فى «نادى هارفـارد » فى «مـانهـاتن» وال ACJ قدم نفسه للحكومة الأمريكية كمجموعة من الأمريكيين ذوى العلم والقادرين على نصحها فى سياستها تجاه اليابان .

وكـان المؤسس الرئيسـى ل ACJ « هـارى ف. كـيـرن » المحـرر الأجنبى فى مـجلة «النيـوزويك » ، « وكـومـتـسـون باكنهـام » رئيس مكتب الـنيـوزويك فى طوكـيـو ، وجيـمس لى كـوفـمـان ، مـحـامى مـشـهـور فى نيـويـورك والذى كـان يمثل المصـالح الأمـريكيـة فـى اليـابان . وكـان « جـوزيف كـلارك جـرو » عـضـو مـؤسس آخـر ونال الرئاسة الـشـرفيـة للمجلس ، وقـد كان يعـمل سفـيرا لأمريكا لدى الـيابان من ١٩٣٢ حتى ١٩٤١ ونائب وزير الخـارجية فى نهـاية الحرب العالمية الثانية . وقـد كتب المؤرخ «هيـوارد شـونبـرجـر» أن اغلب مـؤيدي (ACJ) يعـملون بصـورة كـبـيـرة من خلف مسرح الأحداثِ وعادة بدون معرفة إنضمامهم إلى مجلس (ACJ) .

وكان يمكن ل «جرو» ، كـرن ، ومسـاعديهم الوصـول إلى الوجـوه القيادية فى إدارة « ترومـان» . وكان لـهم أيضـا صـلات هامـة مع الجـمعيـة الوطنيـة لأصـحـاب المصـانع والغرفة التجارية الأمريكية ، وهـما منظمتان من أكبر منظمات العمل فى أمريكا .

وبالنسبة لرجال «ACJ» كان النفوذ شيـئا هامـا . ولحسن حظهم كـان ذلك شىء مـؤكـدا بالـنسـبـة لهم . فى الـوقت الذى كـان يتم فـيـه تشكيل المجلس ، يتـحـكم فى السـيـاسـة الخارجـية الأمـريكيـة بعض الحلفاء المقـربين للـمـجلس : بعض الشـركـات الأمـريـكيـة التى تقـوم ببـعض المشـاريع الدولية ، بعض العـائلات الثـرية مـثل عـائلة هاريمانز ، وكـادر بسـيط من الرجال الأثريـاء من «وول سـتـريت» (البـورصـة) . كـان وزير التـجـارة أفـريل هـاريمـان شـيـئـا أسـاسـيـا فى شـركـة إخـوان براون ، وهـاريمان

للاستثمار . كان الشريك البنكى ل «هاريمان» هو روبرت لوفيت ، الذى كان أيضا نائب وزير الخارجية . كان وزير الدفاع «جيمس فورستال» وهو شخصية معروفة فى بنك استثمار « ديلون ريد» . وكانت أخت هاريمان ، مارى هاريمان رامزى ، مع «فنسنت أستور» ، أحد ملاك النيوزويك .

وباستخدام «كيرن» كصوت و «النيوزويك» كوسيط ، بدأ مجلس (ACJ) هجومه العلنى على خطط التصفية الاقتصادية « لماك آرثر » فى يونية ١٩٤٧ . وقد كتب كيرن موضوعا تم توزيعه على مدى واسع جاء فيه أن خطة «ماك آرثر» يمكن أن تقوض مبادىء الرأسمالية الأمريكية وتبعد من مكاتبهم هؤلاء « الموفدين» للتعاون مع الولايات المتحدة ضد تهديد الشيوعيين الداخلى والخارجى . مؤخرا ، قامت القوات الشيوعية بهزيمة القوات «الوطنية» فى الصين ، والحرب الكورية يمكن أن تكون عرضا منطقيا « للمسار المعاكس » ، دور اليابان يشير إلى تخفيض عدد الأمريكيين فى اليابان المحتلة فى مواجهة استهلاك الحرب الباردة . على أى حال ، فى البداية كان حافز المسار العكسى » الأساسى هو الاقتصاد ، الأعتبارات الأيديولوجية والسياسة الأخرى .

فى أواخر الأربعينات قام كيرن بترتيب جلسة للدبلوماسيين الأمريكيين ورجال الأعمال ليلتقوا بصفة خاصة مع كبار الساسة اليابانيين . وعندما عين « ترومان» جون فوستر دالاس «محامى البورصة» فى منصب سفير خاص للتفاوض على اتفاق السلام الرسمى مع اليابان ، قام كيرن وبعض مؤيدى مجلس(ACJ) بلقائه عدة مرات ، وخدموه كوسطاء خلفيين مع الصفوة فى اليابان .

ومع أن « ماك آرثر » قاوم بشدة محاولات (ACJ) للتقليل من شأن إصلاحاته ، إلا أنه كان غير قادر على التخلص من التأثير السياسى لهذا المجلس فى واشنطن .

وقد تبنت الحكومة الفيدرالية الأوراق الخاصة بالوضع السياسى لمجلس (ACJ)

بصورة حرفية تقريبا ، وأعطيت أوامر ل «ماك: أرثر» بتطبيق قرارات المجلس . بهذه الطريقة ، كان اللوبى اليابانى قادرا على وقف التخلص من كبار رجال الأعمال اليابانيين الذين ساندو الجيش اليابانى أثناء الحرب وإطلاق سراح هؤلاء الذين كانوا ينتظرون المحاكمة كمجرمى حرب . وقد يكون الأكثر أهمية هنا ، أنه كان قادرا على منع تصفية بنوك «ZAIBATSU» . وهذا سمح لشركات «ZAIBATSU» بإعادة تأسيس نفسها بتكوينها الحالى ـ «الكيريتو» . وهى مجموعة شركات متصلة من خلال بعض المساهمين فى الأسهم وأحد البنوك ، شركة تجارية ، وشركة تأمين فى المركز . ووزير المالية اليابانى يتحكم فى هذه البنوك من خلال التوجيهات الإدارية . وبدلا من أن تخلق اقتصادا أقل سيطرة .

فإن الإصلاحات حقيقة خلقت وضعا تفر ض فيه الحكومة سيطرة أعظم .

وقد اختفى المجلس ـ الذى استطاع إقناع الحكومة الأمريكية بإبداع تسوية سلمية تخول لليابان التخلص من عدد من إصلاحات «ماك أرثر» ـ بعد انتخابات عام ١٩٥٢ . وكمنظمة ، أصبحت معروفة عندما تم تعيين «جون فوستردالاس» ، المتعاطف مع أهداف المجلس ، وزيرا للخارجية . وقد ترك «كيرن» مجلة النيوزويك فى منتصف الخمسينات ليصبح وسيطا ذا تأثير بين رجال الأعمال الأمريكيين واليابانيين والسعوديين .

فى الخمسينات ، انتقلت مسئولية السياسة الأمريكية اليابانية من «ماك أرثر» ومجموعته من المصلحين إلى « دالاس» ووزارة الخارجية . وما ظهر نتيجة لذلك كان علاقة صداقة خاصة بين اليابان والولايات المتحدة . إنها علاقة أطلق عليها المؤرخ «كينيث بل» لم يسبق لها مثيل ، لايوازيها شىء وغير تافهة ـ علاقة قال عنها : « إن الأمريكيين رحبوا بالاذعان اليابانى ورحب اليابانيون بالأعتماد على الولايات المتحدة» .

والمخطط الرئيسى لهذه العلاقة المنفردة كان «شيجيروا يوشيدا» وقد كان وزيرا للخارجية اليابانية فى الفترة التالية للحرب ، وقد كان شديد الذكاء . وقد كتب «بيل» : أن يوشيدا وعى بصفة خاصة ، أنه مثلما كانت الولايات المتحدة يوما ما مستعمرة بالنسبة لبريطانيا العظمى ، ولكنها اليوم أقوى طرف ، فإنه إذا أصبحت اليابان مستعمرة للولايات المتحدة فسوف تكون أيضا هى الأقوى » .

كان هدف « يوشيدا كسب السلام من أجل اليابان . وجد له كان يقوم بملء الصراع الأمريكى ـ السوفيتى . أو أنه كانت : الأعمال اليابانية . أسلوبه كان : جعل اليابان محمية عسكرية تابعة للولايات المتحدة وفى إطار ذلك يتم كسب مدخل لايعترض سبيله إلى السوق الأمريكية الغنية .

وخلال مجموعة من المفاوضات المكثفة ، عقدت اليابان اتفاقا للأمن الوطنى ينص على أن تقوم الولايات المتحدة بالدفاع عن اليابان اذا قام أحد بمهاجمتها ، ولكن لايفرض الاتفاق أى التزامات يابانية تجاه الولايات المتحدة . فى مقابل الضمانات الأمريكية لأمن اليابان على المدى الطويل ، وافقت اليابان على إمداد أمريكا بقواعد عسكرية فى اليابان . وكجزء من هذه الترتيبات ، عملت الخارجية الأمريكية على الحفاظ على انفتاح الأسواق الأمريكية أمام الصادرات اليابانية ، شجعت الشركات الأمريكية على تسهيل حصول اليابانيين عل التكنولوجيا والمساعدات الأمريكية بأقل تكلفة ، وأعطت اليابان الحماية السياسية ضد منتقديها الأمريكيين .

استراتيجية « يوشيدا» ضمنت الأمن لليابان بدون أعباء تتعلق بالانفاق العسكرى الكبير . وقامت بتسهيل عملية البناء المتعجلة للصناعة اليابانية . وسهلت لليابان الحصول على مدخل لايعترضه شىء إلى أكبر سوق وأفضل تكنولوجيا فى العالم .

كان ذلك وحتى الآن روح «العلاقات الخاصة» بين اليابان والولايات المتحدة . وقد

أشار «جون ج.روبرتس» فى دراسته عن هذه الفترة :

«إن الأرباح التى كسبتها اليابان من تحول الأحداث كانت أعظم من تلك التى كان من المتوقع أن تحصل عليها إذا كانت قد انتصرت (فى الحرب) . حيث إن اليابان حصلت بعد ذلك على إطلاق يديها ، إقتصاديا ، فى أجزاء كبيرة من منطقة «شرق آسيا العظمى» التى هزمتها وضاعت ، وفى نفس الوقت مدخل غير معوق إلى السوق الأمريكية بالإضافة إلى المواد الخام فى أغلب الدول الغير شيوعية .

مع نهاية الستينات والسبعينات تغير الاقتصاد العالمى بصورة كبيرة . وكوسيلة لضبط الميزانية الأمريكية ، قامت إدارة نيكسون بتغيير القوانين المسيطرة على الرواتب والأسعار واتبعت سياسة تقويم سعر الصرف .

وبنفس الأهمية ، أدت الحرب فى فيتنام إلى تقويض مصداقية المؤسسات السياسية الخارجية الأمريكية ، وتغيير موقف الكونجرس تجاه تمييز الفرع التنفيذى . هذه المواقف المتغيرة هدأت بسببين : الأول قبل الثانى بشهور : الأول ، استقالة الرئيس نيكسون من منصبه ، الثانى : الموافقة على التغيير التجارى سنة ١٩٧٤ .

الموقف التجارى الجديد ، والذى يعد نقطة تحول فى التاريخ الحديث للسياسة التجارية الأمريكية ، أزال بعض الحرية التى كان يتمتع بها الفرع التنفيذى فى الشئون السياسية التجارية ، وقد أعطى ذلك الكونجرس المزيد من الاشتراك الشامل والمباشر فى وضع والأشراف على السياسة التجارية .

منذ عشرين عاما ، كان الاستيراد من اليابان ومن دول أخرى أدى إلى فرض ضرائب مبالغ فيها على كثير من السلع الأمريكية . فى أغلب الحالات ، كانت الشركات المحلية تخسر أمام السلع الأجنبية التى كانت ببساطة جيدة الصنع وذات سعر منافس . ولكن فى حالات أخرى ، وبنتائج هامةللصناعات الأمريكية ، كانت

الشركات الأجنبية تنتعش فقط عن طريق استخدام ممارسات غير شرعية ومضادة للمنافسة مثل استخدام سياسة بيع السلع فى الخارج بسعر أقل والرد بعنف على المستوردين الأمريكيين . وفى نفس الوقت ، بقيت الأسواق الأجنبية ، خاصة اليابان، مغلقة أمام المنتجات الأمريكية المنافسة .

أثر ذلك كان دمار سياسة البيع بالجملة للصناعات الأمريكية ككل .

إدراك مسئولى أمريكا للعلاقات اليابانية ـ الأمريكية الخاصة حرر اليابان من المسئوليات الدولية الطبيعية لأى دولة مستقلة ـ مسئوليات كان يمكن أن تتضمن تمويل دفاعها الخاص ، وضمان الانفتاح الاقتصادى مع شركائها التجاريين . هذه العلاقة الخاصة أصبحت سريعا ملائمة لصانع السياسة على الجانبين ليقال : إن الأمريكيين كانوا مرتاحين مع الإذعان اليابانى واليابانيين كانوا مرتاحين لاعتمادهم العسكرى ، والسياسى والاقتصادى على الولايات المتحدة . ولكن الشركات الأمريكية التى خربت بسبب سلب السياسات التجارية اليابانية لم تكن تشعر بالارتياح . ومقررا ، قدمت هذه الشركات والعاملين فيها التماسا للكونجرس والفرع التنفيذى لتطبيق القوانين التجارية الأمريكية بصورة أكثر إلزاما . فقد كانوا يريدون استخدام مدخل إلى السوق الأمريكى كوسيلة لفتح الأسواق الأجنبية بالقوة أمام الصادرات الأمريكية .

وقد طالبوا الكونجرس بأن يصبح أكثر نشاطا فيما يتعلق بالشئون التجارية .

وفى نهاية الستينات بدأت هذه المطالب فى إرسال صدمات سياسية عبر اليابان وبالنسبة لليابانيين ، كان رجل الكونجرس النشط يعنى أن الدبلوماسية والحماية السياسية لوزارة الخارجية لم تعد تتضمن أكثر من ذلك استمرار التسهيلات الأمريكية لممارستهم الاقتصادية .

وكان رد فعل اليابان ، ليس بفتح أسواقها أو تغيير أساليبها الاقتصادية ، ولكن

باستخدام عدد كبير (مدفوعي الأجر) من المسئولين الأمريكيين السابقين والمعروفين وكبار الساسة ـ وهو ما أسمته الصحافة اليابانية «دمغة رجال اللوبى» لتوطيد وضعها فى الكونجرس ، الوكالات التجارية والصحافة . أحد هؤلاء الذين ساندو اليابانيين بحرص فى محاولتهم كان «ريتشارد ف. آلان» .

وكان الطريق لتحول « ريتشارد آلن » من مسئول كبير إلى عميل أجنبى طريق شاق . وفى الحملة الرئيسية سنة ١٩٦٨ ، كان يعمل كرئيس للمستشارين لدى نيكسون فيما يتعلق بالسياسة الأجنبية والأمن الوطنى ، ولكن عندما تم انتخاب نيكسون ، قام بتعيين «هنرى كيسنجر» فى وظيفة مستشار الأمن القومى ووضع آلن فى عمل ثانوى . وخلال أشهر ، قام كيسنجر ، وهو أستاذ فى الحرب البيروقراطية ، أبعد آلان من طريق عمله . وانضم آلان بعد ذلك إلى مكتب آخر بالبيت الأبيض وعمل كنائب مساعد للرئيس فى السياسة الإقتصادية ،والتجارية الدولية .

وفى حين أن نشاطات «آلان» فى هذا المنصب مرت بدون لفت النظر لها فى ذلك الوقت ، إلا أنها أصبحت محل نقاش فى سنة ١٩٨٠ ، عندما كان آلان يعمل كرئيس للمستشارين للشئون الخارجية والأمن القومى فى حملة رونالد ريجان الانتخابية . فى الأيام الأخيرة من الحملة ، ظهرت بعض المقالات التى تتهم « آلان» باستخدام مركزه السابق فى البيت الأبيض فى إدارة نيكسون لمساعدة اليابان .

وطبقا لما ورد بجريدة «وول ستريت» ، كتب «آلان» سلسلة من الخطابات سنة ١٩٧٠ لصديقه «تاموتسوتاكاس» ـ مستشار للعديد من القادة السياسيين ، ورجال الأعمال وذوى النفوذ فى اليابان ـ ، وصف فيها عيوب الجهود اليابانية للتأثير على اللوبى فى واشنطن . وقد طالبت اليابان بخلق جهاز يضم رجال اللوبى بقيادة أمريكية ـ وهى نصيحة كانت ستمنح اليابان الفرصة التى تريدها خلال عام .

وكتب « جونان كويتنى » أيضا أن آلان قام بتهريب معلومات هامة لليابان : منها نسخة من إقتراح للحكومة الأمريكية بتشديد الموافقة على إعطاء تراخيص وبيع معلومات تكنولوجية عن الفيديو كاسيت . (وقد كانت هذه الصناعة فى وقتها تسيطر عليها الشركات الأمريكية) .

وقد أظهر «كويتنى» أن آلان فى رئاسة شخص معين بقيادة حملة التأثير اليابانى على اللوبى : وهو من رجال اللوبى فى واشنطن « ديفيد فلمنج» وقد عمل لشركة نيسان (التى كانت تسمى وقتها داتسون) بمرتب عشرة آلاف دولار شهريا وبعد أن حصل فلمنج على المبلغ من نيسان ، أرسل له «آلان» يطالبه بنصف مرتبه من نيسان . على أساس أنه كان السبب فى تقديمه إلى اليابان .

ذكر آلان بأن تلك الدفعة « يمكن أن تعتبر انتهاكا للقانون » . سيكون تعويضا مختلفا ، وهو أسلوب اليابان . رفض فليمنج الاضطلاع بدور فى مثل تلك الدفعة وحل محله فى الواقع آلان .

إنه بعد مقالة كويتنى مباشرة تقريبا أخذ آلان أجازة غياب من حملة ريجان الرئاسية . بعدما فاز ريجان قام الرئيس المنتخب باستعراض ادعاءات كويتنى واستنتج أن آلان لم يرتكب خطأ ، وقام بتعيينه فى منصب مستشار الأمن القومى .

قامت الشركات اليابانية والحكومة اليابانية فى بداية أوائل السبعينات باستئجار عشرات المسئولين البارزين السابقين للتعليم وتمثيلهم . إن من بين هؤلاء الذين خدموا فى أواخر السبعينات كان وليام إيبيرل ، الممثل التجارى الخاص فى حكومة نيكسون الذى ذهب للعمل مع نيسان مثل فليمنج . هناك آخر وهو وليام كولبى المدير السابق لوكالة المخابرات المركزية الذى صار مستشارا براتب جيد لمركز العلاقات العامة السياسية ، وهو معهد سياسى يابانى صغير لكن له اتصالات حسنة.

رغم أن اليابان استخدمت حفنة من «اللوبيين موسومى الاسم» بصورة مرئية فى أوائل السبعينات فإن معظم أعضاء صفوة السياسة التجارية الأمريكية مازالوا ينأون بأنفسهم عن العمل كعملاء أجانب .

لكن ذلك سرعان ماتغير . جاء ت نقطة التغيير فى منتصف السبعينات عندما عينت اليابان هارالد مالمجرين نائب ابيرل فى حكومتى نيكسون وفورد .

إن مالمجرين فى عيون الكثيرين هو سلطة أمريكا الأولى التجارية . كان مالمجرين ذكيا ومبدعا وداهية سياسيا ، وظل محترما على نطاق واسع فى الكونجرس وفى دوائر صنع السياسة . فبعد تركه منصبه بالبيت الأبيض بدأ سريعا فى العمل لعملاء أجانب يدفعون له جيدا . إن من بين جوائزه عقد قيمته ثلاثمائة ألف دولار لمساعدة مجموعة من منتجى التليفزيون اليابانيين الذين يمسكون بزمام إغراق السوق الأمريكية بأجهزة التليفزيون . وتلت ذلك عقود أخرى رابحة . ففى عام ١٩٧٩ تصيد عقدا قيمته تسعون ألف دولار مع المجموعة الأوربية . دفعت المجموعة الأوربية إلى مالمجرين لاستخدام مدخله غير العادى ونفاذ بصيرته للحصول على معلومات متقدمة عن كيفية قيام أمريكا بتنفيذ الاتفاقية التجارية متعددة الجنسيات الجديدة التى ظهرت من إتفاقية طوكيو العامة . الخاصة بمفاوضات الرسوم الجمركية والتجارة . إنه طبقا للعقد نفسه ، فإن خدمات مالمجرين للمجموعة الأوربية كانت «تبدأ من تاريخ إشعار الرئيس للكونجرس عن قصده للدخول فى اتفاقيات تجارية متعددة الجنسيات ، وتنتهى عندما تحول رسميا نسخ الاتفاقيات الموقعة إلى الكونجرس مع مسودات للتشريع التنفيذى » . معلومات مالمجرين وتبصره كانت المجموعة الأوربية تسعى إليها لمساعدتها بهدوء للضغط والتأثير على الإدارة الأمريكية حتى وهى تقوم برسم مسودة التشريع التى سيتم إرسالها إلى الكونجرس .

وقع مالجرين فى نفس تلك السنة عقدا قيمته اثنان وخمسون ألف دولار ليمثل شركة يابانية لصيد الحيتان ، أعضاؤها وقعوا تحت نقد متزايد لقتلهم أنواع نادرة دفعت الحكومة اليابانية له عشرة آلاف دولار أيضا لإعطاء معلومات عن «المشاكل التى من المحتمل مناقشاتها فى مؤتمر قمة طوكيو (١٩٧٩) والطرق الى تلك المشاكل التى سوف يتناولها المشاركون» . فهمت الحكومة اليابانية بالتأكيد مواقفها الخاصة وكان ما أرادته هو التبصر مسبقا بالطريقة الأمريكية .

إنه فى بتلك العقود عبر مالجرين خطين هامين فى وقت واحد . خط فصل الخدمات العامة ذات الأجر المنخفض عن الضغط والتأثير ذات الأجر المرتفع . كانت أتعاب مالجرين عالية ، حتى بين كبار أعضاء مجموعات الضغط والتأثير فى واشنطن . الخط الأخر فصل مصالح الأعمال التجارية الأمريكية عن تلك التى لمنافسيها الأجانب . مالجرين الذى قد مثل مؤسسات أمريكا الإقتصادية فى الخارج يقوم الأن بتمثيل المؤسسات التجارية الأجنبية فى أمريكا .

عقود مالجرين وأتعابه كانت مصدر الحسد وموضوعا هاما للمناقشة فى واشنطن فى أواخر السبعينات . بيانات تسجيل مالجرين بوزارة العدل تم نسخها وتوزيعها على نطاق واسع فيما بين الصفوة فى عالم أعمال واشنطن . مسئول تجارى سابق يتذكر أن نسخته من تسجيل مالجرين تم نسخها نسخا كثيرة حيث كانت غير مقروأة .

إن تحول مالجرين إلى جدول رواتب المصالح الأجنبية أظهر أولئك الخبراء التجاريين الذين مازالوا بالحكومة وكم من المال يمكن صنعه من الضغط والتأثير لأجل المصالح «المؤسسات» الأجنبية ، وقبوله المستمر فى صفوة الدوائر السياسية صنع تركات مهنية مماثلة تبدو محترمة بالنسبة لخبراء التجارة الأخرين .

إنه مع عشرات من الشركات الأجنبية والحكومات الذين توسعوا فى وجودهم

السياسى فى أمريكا كانت الفرص غير المحدودة متاحة لأولئك الذين كانوا راغبين فى أن يصبحوا عملاء أجانب . فيض من كبار مسئولى التجارة سرعان ماانضموا إلى ماالمجرين فى فيلق واشنطن الممتد لأجل اليابان . كتب ديفيد أوسبورن فى نيوزويك : إن «أفضل خبرائنا التجاريين صاروا أفضل أعضاء الضغط والتأثير» .

هذا الفيلق صار فيضانا فى عام ١٩٨١ ، بعدما رحلت حكومة كارتر وكثير من الديمقراطيين الأخرين من المنصب . السيناتور جون كالفار « ديمقراطى ـ أيوا» عمل مع تويوتا . السيناتور فرانك تشيرش «ديمقراطيى ـ أداهو» ، الذى كان رئيس لجنة العلاقات الخارجية فى مجلس الشيوخ ذات مرة ، عمل مع هيئة التجارة الخارجية لليابان . السيناتور إبراهام ريبيكوف (الديمقراطى) إستأجره مركز اليابان للمعلومات والشئون الثقافية . أخرون ممن أستأجرتهم المؤسسات اليابانية كانوا ستيوارت ايزنيستات « للعمل مع هيتاشى» ، رئيس المستشارين للسياسة الداخلية لكارتر ، وريتشارد ريفرز « للعمل مع فوجتسو» ، كان الاستشارى العام للتمثيل التجارى الأمريكى ذات مرة .

إنه فى منتصف الثمانينات ، ازداد الفيضان إلى معدلات كاسحة حيث أن الموجة الأولى من المعينين مع ريجان تركوا المنصب للتحول إلى الفائدة السريعة . (الملحق أ يقدم توثيقا لهؤلاء الذين تحولوا من الخدمة العامة إلى وكيل أجنبى).

إنه باستئجار الكثير جدا من المسئولين السابقين فإن اليابان لديها الآن القدرة على تجميع فرق من أعضاء جماعات الضغط والتأثير الذين تم توظيفهم ليؤثروا فى أعضاء الكونجرس كل على حدة . إنه فى أغلب الأحيان ، اللوبى الموكل إليه الاتصال بعضو سيكون أحد الأعضاء السابقين أو مساعد كبير للحملة .هم فى الواقع متأكدون من المدخل والاهتمام . لترك انطباع لدى أعضاء هيئة الكونجرس يقوم اللوبى اليابانى غالبا بإرسال مسئول سابق مشهور لمناقشة قضية ما معه . يقول

أحد المساعدين «سأقر بها . تم مداهنتي بأن مسئولا وزاريا سابقا يطلب تحديد موعد معى ، وجاء الى مكتبى ليناشدنى» . حفنة فقط من الشركات الأمريكيةتقوم بعمل اللوبى بهذه الطريقة المحنكة .

المنافسة الغيورة والمسعورة فى بعض الأحيان لخدمة اليابان بين المسئولين ومنظمات الضغط فى واشنطن بلورتها حادثة خلال زيارة عام ١٩٨٥ إلى واشنطن قام بها وفد من المجلس التشريعى اليابانى . تألف من مائتى عضو بالكونجرس من شمال شرق ووسط الغرب وجهوا الدعوة الى سوسومنيكايدو نائب رئيس الحزب الديمقراطى الليبرالى الحاكم فى اليابان ووفده الزائر لإجراء مناقشة على مأدبة صغيرة بشأن التجارة الأمريكية ـ اليابانية . كان مضيف نيكايدو هو روبرت دول(جمهورى ـ كانساس) ، الذى كان زعيم الأغلبية .

إتصل مندوب من الائتلاف بمكتب دول عما إذا كان السيناتور سوف يمد دعوة الائتلاف إلى نيكايدو من عدمه . خلال ساعة ، ستانتون أندرسون ـ مستشار سابق لنيكسون ، ومسئول بوزارة الخارجية ، ورئيس مؤسسة أندرسون للضغط والتأثير ، هيبى ونوهيم وبلير ـ طلبوا من ياور الائتلاف ليحدد غرض اللقاء والقضايا التى ستتم مناقشتها .

إنه خلال ساعة ونصف الساعة ، مندوب عن كيف وشركته ، شركة أخرى بارزة للضغط والتأثير باتصالات ديمقراطية قوية ، طلب منهم القول بأنهم مشغولون بزيارة نيكايدو وأن موعد مأدبة الإئتلاف ستكون يوم الثلاثاء الثامن من اكتوبر ، إنه بعد ذلك اليوم جراى وشركاه وهى شركة كبيرة لأعمال الضغط والتأثير يرأسها روبرت جراي (جمهورى بارز) ـ طلب منه القول انهم يقومون بالترتيبات لأجل وفد نيكايدو ، وأن المأدبة ستكون يوم الأربعاء فى التاسع من اكتوبر .اتصل مكتب اللائتلاف هاتفيا بالسفارة اليابانية وطلب من اليابانيين تنسيق مجريات الأمر .

تم ترتيب الوقت فى الواقع . إنه فى يوم المأدبة ، ريتشارد ماكلهنى نائب رئيس شركة جراى الذى تم تعيينه حديثا ، اتخذ مكانا لنفسه عند باب حجرة الاجتماع ، وبدأ يشكر أعضاء الكونجرس لمجيئهم إلى المأدبة . ماكلهنى ربما قد نسى أنهم الأعضاء ، وهذا الأمر فليست شركته التى قدمت مبادرة الاجتماع .

تعرف بعض الأعضاء على ماكلهنى بأنه ترك حديثا منصب السكرتير المساعد لوزارة التجارة للتنمية التجارية . إن ما أثار حمية عدد منهم هو أن ماكلهنى أجلس نفسه فى مكان الصدارة على المأدبة حيث ضمت منضدة السفرة ستة كراسى فقط ـ ثلاثة لأعضاء هيئة التشريع اليابانى وثلاثة لأعضاء الكونجرس المضيفين . أخذ ماكلهنى كرسى عضو الكونجرس المضيف . أرسل ماكلهنى بعد ذلك خطابا الى رئيس الإئتلاف بالمشاركة (جمهورى ـ نيويورك) قال فيه : أمل أن تغفر لى بمشاركتى إياكم والأعضاء الاخرين فى تصدر المنضدة خاصة أن هذا الحدث كان تحت رعاية الائتلاف .... أمل الا تشعر بأنى تجاوزت الحدود أثناء المأدبة ، وإذا حدث ذلك فإنى أعتذر بشدة بأن ذلك غير مقصود . « بينما عملاء ماكلهنى اليابانيين لم يفهموا زلته ، إنما شهدوا بالفعل مدى الاتصال الجيد لجراى وشركته مع الكونجرس فى الولايات المتحدة .

كان لدى اليابان صعوبات إيجاد جماعتى ضغط حسنى الاتصال أو مستشارين فى واشنطن ـ خاصة لأن هؤلاء المطلعين يسعون إلى اليابانيين . عضو كبير سابق من هيئة مكتب الولايات المتحدة فى وزارة الخارجية اليابانية يفسر كيفية العمل : لوبى جيد الاتصال سيقوم بدعوة واحد ما من السفارة أو تنفيذى من شركة يابانية على مأدبة الغذاء . أحيانا ، أثناء الوجبة يقوم اللوبى بذكر أنه الآن جاهز « للتمثيل » أو يقوم بتحويل التجارة أو مشكلة تجارية أخرى تكون شركته مجهزة تماما لتناولها جيدا على وجه الخصوص . يقول المسئول السابق : إنه كثيرا من طالبى الوظيفة سوف يثبتون جدارتهم بجلب « الكتل الذهبية » . يقول أيضا : إن المؤسسات

الأمريكية التى بالفعل مدرجة فى جدول الرواتب اليابانية تجلب دائما الأفكار اليابانية لأجل خدمات جديدة يمكن أن يقدموها . هدف تلك الشركات الأساسى ، هو بالطبع « تنمية حساباتها » . يقول هذا المسئول : إن أحد المهام السياسية الكبيرة لليابان هى الانتقاء من بين كثير من الناس ، والأفكار التى تقدم اليها .

حيث إن اليابان وسعت جهودها للضغط والتأثير ، إستوعبت بسرعة القوة والنفوذ « للفرع غير المرئى » من الحكومة الفيدرالية : هيئة الكونجرس . أولئك الذين يعملون فى كابيتول هيل هم الجلود المجعدة لعملية السياسة والتشريع - يقومون بالكثير من العمل الحقيقى ، ورؤساؤهم المنتخبون يستحوذون على الثقة . حيث إن القوة التقليدية وأصحاب امتيازات الأقدمية قد تم تأليههم فى عهد مابعد ووترجيت ، فقد قام أعضاء بتولى مسئوليات إضافية ، وفقد القليل الوقت فى التفكير فى كثير من القضايا التى أسندت إليهم . إن كل عضو من أعضاء الكونجرس يجلس الأن على ثلاثة لجان فى المتوسط . يجب على كل أن يصوت على مئات المبادرات التشريعية كل عام . يجب على كل رفع الصناديق الضخمة للحملة وخاصة فى البيت الأبيض ، وعلى كل أن يقوم بالحملة باستمرار .

كثير من أعضاء الكونجرس هم خبراء بالطبع فى موضوعات هامة محدودة - سيناتور سام نان الديمقراطى على سبيل المثال يعتبر سلطة فى أمور الدفاع . لكن أعضاء أخرين يهتمون قليلا بقضايا هامة ، ويعتنون كثيرا بانتخابهم وإعادة انتخابهم . كثير منهم تتسلط عليهم فكرة مكانهم فى هيكل سلطة الكونجرس ويمضون وقتا لانهاية له لاكتساب أندادهم فى الكونجرس . هؤلاء الأعضاء يشكلون مجموعة الكونجرس وما يتبقى لهم هو ببساطة بيانات . وإنه بالنسبة لهم تقوم الهيئة بتناول البيانات .

إنه عبر الحقب الماضية هناك اتساع شاسع فى عدد ونفوذ هيئة الكونجرس . إنه

فى الثلاثينات ، السيناتور هارى ترومان كان له عضوان فى الهيئة . وإنه فى الخمسينات ، هيئة السيناتور جون إف. كنيدى تتألف من تيودور سورينسين ومساعدين اخرين . اليوم كل سيناتور أمريكى له مابين خمسة عشر إلى ثمانين مساعدا .

هؤلاء المساعدون يقومون بالبحث والتشريع والتفاوض مع الدستوريين والمساهمين والمؤسسات الخاصة ، وإبرام الاتفاقات مع أندادهم فى الكونجرس والفرع التنفيذى . يتصلون أيضا بالصحافة وتحرير الخطب وإعداد أسئلة الاستماع وإسداء النصيحة لرؤسائهم بشأن كيفية التصويت . إنه فى العملية صار الكثير أقوياء أكثر من الأعضاء الذين يقومون على خدمتهم . ومن ثم حكم اللوبيين : اقنع الهيئة ، وأنت تربح تسعة أعشار المعركة التشريعية .

وجدت اليابان ثانية أن العقبة الأساسية التى تواجهها فى الكونجرس هى معارضة الهيئة . لذلك قررت اليابان فى الثمانينات أن توسع نفوذها مع هيئة الكونجرس . كنقطة بداية معهد الأبحاث اليابانى الهام قامت بنشر دراسة شاملة فى عام ١٩٨٤ عن دور ومهنة الشركاء البالغ عددهم ثلاثون ألف شخص الذين يشكلون هيئة الكونجرس .

التحليل كامل بصورة ملحوظة . الأمر يوضح كيف تتأتى للهيئة أفكار جديدة ، الشخص وعلاقات العمل هى بين لجنة الهيئة الأساسية ، وكيف تتوسط الهيئة فى التشريع مع بعضها البعض ، والعلاقة بين الهيئة ورؤسائهم فى الكونجرس ، وما يحفز الهيئة (المال ، الخدمة العامة أو الفرصة لشىء أفضل) ، الخلقيات التعليمية ، توزيع أعمارهم ، ومستوياتهم الفردية للنفوذ . وهذا يحدد أيضا حدود نفوذ الهيئة .

إضافة إلى ذلك ، تناقش الدراسة مايسميه اليابانيون « نقط المراقبة الأساسية » ، متضمنة عمل بعض كبار أعضاء الهيئة ، كيفية تحديد أفكار جديدة تجذب انتباه

أعضاء الهيئة (مايسميه التقرير أفكارا معقولة) ، والحاجة إلى تحديد بصورة مبكرة ائتلافات أعضاء الهيئة التى تكونت حول قطع محددة من التشريع .

إنه فى إحدى النقاط ، تؤكد الدراسة على حاجة اليابان لإيجاد هؤلاء الأعضاء الذين يبدون أنهم متجهون إلى أشياء أكبر . وتلاحظ الدراسة أن كثيرا من كبار المسئولين التجاريين الأمريكيين بدأو كمحامين شبان فى اللجنة المالية للشيوخ . من بينهم من تحدد بالاسم وقاموا بالتحويل ، وهم ريتشارد ريفرز وروبرت كاسيدى،ج ر واثنان صارا وكلاء أجانب بعد انحسارهم فى مكتب التمثيل التجارى الأمريكى .

أخيرا ، تلاحظ الدراسة أنه بينما بعض الناس يعملون لأجل الكونجرس طوال خدمتهم ، فإن الكثير من الاخرين إنضموا إلى الهيئة للحصول على الخبرة والسمعة أو أن يصبح الواحد منهم من اللوبى . إنه فى عام ١٩٨٨ إن بعض أشد المعارضة لتشريع إصلاح الأخلاقيات قد أتوا من كبار أعضاء هيئة الكونجرس الذين عارضوا القانون الذى من شأنه أن يفرض قيود التوظيف بعد المنصب الحكومى عليهم وعلى رؤسائهم ـ قيودا قد شملت مسئولى الفرع التنفيذى لبعض الوقت . إنه فى مناسبتين منفصلتين تقابل متولو المشروع مع العشرات من أفراد هيئة الكونجرس للحصول على أرائهم حيال الإصلاحات المقترحة . كانت المناقشات قاسية لدرجة أن اللقاءات أصبحت «تكاد تكون قريبة من مظاهرة لأعضاء الهيئة » . مثلما ذكرها عضو هيئة البيت الأبيض فى كلماته .

تساءل مساعد كبير فى الشيوخ « لماذا أعى واحدا ، من ناحية فكرهم ، يفكر فى أنه يعبر عل كل هذه الإساءة ، التفاهة ، المرتب المنخفض ، والعمل الشاق مالم استطع عمل مال حقيقى عندما أترك هذا العمل؟ » عند الحديث فى واشنطن ويرد ذكر ، « عمل مال حقيقى » فإن ذلك يعنى شيئا واحدا فقط : تصبح «لوبى» .

تفهم اليابان تلك المشاعر جيدا . أوردت صحيفة الأعمال اليابانية الكبيرة عام

١٩٨٨ ، وهى «نيهون كيزاى شيمبون» ، سلسلة من ثلاثة عشر جزءا عن كيفية قيام الكونجرس بالعمل : الشخصيات ، دور أفراد الهيئة ، نقاط الضغط الأساسية ، كيفية تشكيل الائتلاف ، وكيفية تقدم العمل أو توقفه . المؤلفان كازوتامى ياماتراكى وماساو كاناساشى توسعوا فى تلك المقالات لتكون كتابا تم استخدامه على نطاق واسع كمرشد لرجال الأعمال القادمين إلى أمريكا . تحاول اليابان الآن اكتساب هيئة الكونجرس بصورة نظامية . اختارت السفارة اليابانية أربعة مسئولين ليكونوا أصدقاء ويراقبوا أعضاء هيئة الكونجرس بشدة ـ لمعرفة مسئولياتهم ، وخلفياتهم وما يحبونه ومالايحبونه ، طموحاتهم الشخصية ، اتصالاتهم ، علاقاتهم مع رؤسائهم ومواضعهم فى السياسات .

قام اليابانيون أيضا بالإصرارعلى استمالة أعضاء هيئة الكونجرس . يقيم سفير اليابان حفلات كل عام يتم دعوة مائة أو أكثر من متخصصى الكونجرس فى التجارة إليها . المأدبات الصغيرة للغداء أو العشاء تسمح بالمزيد من تبادل الآراء بصورة مفصلة . أعضاء هيئة الكونجرس الذين يعملون فى التجارة وأمور أخرى لها أهمية لليابان تقدم إليهم دعوات لزيارة طوكيو مدفوعة التكاليف كاملة لتقصى الحقائق . انتهجت دول أخرى كثيرة نهج اليابان وتقدم الآن نفس «الفرص» .

عندما تعطى تلك التبادلات المسئولين الأمريكيين وهيئتهم منظورات واتصالات مقيدة ، فإنهم يعطون أيضا الكفلاء الأجانب فرصة فريدة مستمرة للتعبير عن رسالاتهم السياسية . لم تذهب تلك الفرص دون ملاحظتها . مسئول كبير سابق فى الكونجرس يذكر : « يمكننى تحديد مساعدين كبيرين من الإدارة فقط بخلاف شخصى ، لم يسافرا إلى اليابان أو تايوان أو كوريا على حساب تلك الحكومات» .

تحول الآن أعضاء هيئة الكونجرس إلى عملاء يابانيين بصورة متزايدة وإلى الشركات اليابانية بعد خدمتهم الحكومية . وإنه وفقا لوثائق الملحق (أ) إستأجرت

اليـابان أيضـا الكثـير مـن أعـضـاء هيـئة الكونجـرس السـابقين ليكونوا بمثـابة عيـونهم وآذانهم ومدافعيهم فى كابيتول هيل .

الفصل السادس

اليابان والتليفزيون

لاشك أن ارتفاع أسعار تكاليف الصناعات الأمريكية كان له أكبر الأثر على تسويق المنتج الأمريكى ، وخاصة بعد دخول صناعة التليفزيون اليابانى إلى الأسواق العالمية ، والتى أدت إلى إغراق الأسواق الأمريكية بتلك الصناعة ، ويرجع ذلك إلى قيام الحكومة اليابانية وجماعة (الكارتل) الصناعات اليابانية بإنشاء مايطلق عليه « كسر احتكار منافسة الكارتل التى تتزعمها الولايات المتحدة » ، كما قامت الحكومة اليابانية وجماعة الكارتل اليابانية بتقوية وتدعيم نفوذها عن طريق الوسائل الدبلوماسية المشروعة وغير المشروعة ، علاوة على استخدام نفوذ أعضاء الكونجرس الأمريكى الموجودين داخل وخارج واشنطن ، والذين قاموا بالهجوم المباشر على مستهلكى صناعة الألكترونيات الأمريكية وهو مايعد جريمة فى حق الشعب الأمريكى .

ففى مؤتمر التكنولوجيا الذى نظمته الأكاديمية الوطنية للعلوم فى اكتوبر عام ١٩٨٨ والذى حضره نوباتوشى أكاوا وزير الاقتصاد اليابانى بالسفارة اليابانية بواشنطن ، وإيريك اسبايتز المسئول التنفيذى لنائب رئيس مركز أبحاث التنمية فى طومسون بفرنسا . كان من المفترض أن يتم الحديث حول الأبحاث والتنمية فى إطار التعاون الدولى ، ولكن المناقشات سرعان ماأخذت منعطفا أخر ودار الجدل حول ما إذا كانت الولايات المتحدة سوف تأخذ بمستويات التكنيك اليابانية أو الأوربية وذلك فى مجال صناعة التليفزيون والتى يطلق عليها (إتش دى) وهو الابتكار الجديد الذى يعطى صورا دقيقة للغاية للفيلم ٣٥ مم وصوتا نقيا للغاية أيضا .والابتكار الجديد يعد ثورة حقيقية فى مجال صناعة التليفزيون فيما يتعلق بالصوت والصورة وذلك بين صناعة التليفزيون اليوم ، وما سيكون عليه الحال بعد تطبيق الابتكار الجديد فى عالم الغد .

فمن المتوقع مع ظهور التليفزيون الحديث أن يتم انتشاره بسرعة مذهلة داخل الولايات المتحدة التى تمتلك حوالى ١٦٠مليون جهاز على الأقل حيث يفترض

استبدالهم بالتكنولوجيا الحديثة خلال العشر سنوات القادمة ـ علاوة على ذلك سوف يتم انتشار تلك التكنولوجيا الحديثة فى مجال صناعة الفيديو أيضا سواء تسجيل الفيديو أو كاميرات تصوير الفيديو أيضا .

وهذا يعنى أن سوق الولايات المتحدة وحدها سوف تصل مبيعاتها من التكنولوجيا الجديدة إلى مايربو عن عشرين بليون دولار سنويا وذلك قبل نهاية التسعينات .

والتكنولوجيا الجديدة (إتش دى) تتمتع بتكنولوجيا عالية المستوى وبالغة الدقة فى الرقائق الألكترونية البالغة والمتناهية الصغر والدقة .وهذا يعنى أن مجرد وجود تلك التكنولوجيا فى الأسواق يعنى أنه سوف يكون لها السيطرة الكاملة على أسواق العالم دون منازع ، بل وأكثر من ذلك أن مالكى تلك الصناعة الحديثة سوف يسيطرون أيضا على إثنى عشرة صناعة أخرى مرتبطة كل الارتباط بصناعة التليفزيون الحديثة ومعتمدة عليها . ويتوقع المحللون الاقتصاديون أن من يمتلك تلك الصناعة القادمة سوف يسيطر على الصناعات الألكترونية خلال القرن القادم .

ويذكر أنه قد تغيب فى ذلك المؤتمر مايخص خطط صناعة التليفزيون الأمريكى وذلك لأمر بسيط وهو أنه لاتوجد صناعة تليفزيونية منافسة فى هذا الصدد . فعلى سبيل المثال إنه بحلول عام ١٩٩٠كان يوجد شركة واحدة لتصنيع التليفزيون الأمريكى وهى زينيت ولقد كانت تمر بظروف صعبة للغاية وضغوط شديدة . ولقد وقفت زينيت ، بمفردها فقط ، ويذكر أنه بين عامى ١٩٨٦ و ١٩٨٨ كان يوجد أسماء أمريكية لها سمعتها فى هذا المجال ومنها (فيلكو) و(سيلفانيا) و (إيمرسون) ،(موتورولا) و (آر سى إيه) و (وستنجهاوس) و (آدميرال) و (جى إيه) و (ماجنافوكس) وغيرها من الشركات .

ويرجع أسباب تدمير صناعة التليفزيون الأمريكية إلى الآتى :

* الهجوم المستمر والكاسح بواسطة مجمع الصناعات اليابانية والذى يعمل بمساعدة ومساندة الحكومة اليابانية .

* استخدام الطرق المشروعة وغير المشروعة من قبل المنتجين اليابانيين لدخول منتجاتهم للأسواق الأمريكية .

* الأتفاقات التجارية السرية التى تتم بين اليابان والحكومة الأمريكية ، والتى تأخذ فى الغالب الجانب اليابانى ضد الشركات الأمريكية المنتجة لنفس السلعة وضد العمال الأمريكان .

* التحول المقنّع للمعلومات الداخلية حول ردود الأفعال المقترحة بواسطة حكومة الولايات المتحدة .

* التحول الغريب لأكثر من عشرين مسئولا أمريكيا من أعلى المستويات فى مجال أعمال تكنولوجيا التليفزيون ، وعملهم لحساب الشركات اليابانية ضد الصناعة الأمريكية .

يبدأ الدور اليابانى فى اختراق الأسواق الأمريكية ، والقضاء على صناعة التليفزيون الأمريكى إلى عام ١٩٥٦ وذلك عندما كانت الصناعات اليابانية العملاقة التى تسيطر على حوالى ٩٠٪ من السوق المحلى وتشكل الثبات لأسواقها الداخلية .

ويتمثل هدف دخول مجمع (الكارتل) الصناعات اليابانية فى التصنيع التليفزيونى فى اتجاهين رئيسيين . الأول منها هو احتكار السوق الداخلية للمستهلكين من التليفزيون والراديو وبعض المنتجات الألكترونية المحلية ، إضافة إلى إستبعاد السلع الأجنبية من نفس النوع فى السوق المحلية .

والمجلس اليابانى الخاص باستقرار الأسعار يضع حدا أدنى لمستويات الأسعار للسلع المحلية من التليفزيون والراديو وهو يضع هامشا للربح لكل من بائع

التجزئة حيث يقدر بحوالى ٢٢٪ ويقدر لبائع الجملة بحوالى ٨٪ كما يقوم المجلس فى نفس الوقت بمقاطعة الشركات الغير أعضاء فيه ، وعدم السماح للشركات الأجنبية المنافسة للدخول للأسواق المحلية اليابانية بكافة الطرق المشروعة وغير المشروعة .كما يعمل المجلس أيضا مع الحكومة اليابانية لعمل حماية على المنتج اليابانى من التعريفات الجمركية التى قد تقف عائقا أمام تلك المنتجات فى الأسواق العالمية .

ولكن المجلس وأعضاءه من الشركات اليابانية يواجهون مشكلة واحدة وهى : لجنة التجارة العادلة ، والتى تم إنشاؤها بعد الحرب العالمية الثانية ، وذلك لحماية منتجاته أثناء الاحتلال الأمريكى لليابان .

وفى عام ١٩٥٦ وأيضا ١٩٦٦ أقامت لجنة التجارة العادلة العديد من الدعاوى القضائية ضد الشركات الألكترونية اليابانية ، ماعدا شركة سونى . وقد شملت تلك الدعاوى القضائية احتكار السوق اليابانية بطرق غير مشروعة ، وأيضا ارتفاع أسعار السلع الألكترونية . وعلى ذلك وضعت لجنة التجارة العادلة قوانين تعمل على استقرار ونمو السوق اليابانية والتخلص من الشركات التى تخالف تلك القوانين وذلك بغرض توسيع رقعة السوق المحلية والانطلاق للعالمية ، و أول خطوات الانطلاق للعالمية هو الحصول على التكنولوجيا المتطورة ، والتى كانت فى ذلك الوقت فى الولايات المتحدة . ففى الخمسينيات كانت تكنولوجيا صناعة التليفزيون الأمريكى فى مقدمة دول العالم . وحتى تتخلص من مشكلة وعبء التعريفة الجمركية . قامت الولايات المتحدة بتصنيع منتجاتها بأسعار أقل فى الأسواق الأوربية . وذلك لتصريف منتجاتها بأسعار أقل فى الدول الأوربية .

أما اليابان فقد رفضت فتح أسواقها للتكنولوجيا الأمريكية فى ذلك الوقت ، ولكن بعد محاولات عدة تم التوصل إلى قيام الشركات الأمريكية بمنح رخصة إنتاج أجهزة

التليفزيون لبعض الشركات اليابانية فى اليابان ، وذلك لتصريف المنتج الأمريكى داخل السوق الأمريكية ، وقد اعتبر هذا بعد ذلك نوعا من الحماقة الأمريكية ، ومن هذه الشركات التى منحت تراخيصها هى شركات (أر سى إيه) و (جى إى) و(وستنجهاوس) . ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد فقد قامت بعض الشركات بتحويل التكنولوجيا المتطورة لتلك الشركات .

وفى عام ١٩٦٢ قامت شركة (أر سى إيه) الأمريكية بإعطاء ترخيص بإنتاج التليفزيون الملون لليابان . وبمجرد أن حصلت اليابان على التكنولوجيا الأمريكية ، واصلت اليابان المرحلة الثانية الخاصة بالإنتاج الوفير ، والذى بدأ هجومه على كافة الشركات الأمريكية العاملة داخل اليابان ، بغرض القضاء على منتجاتها داخل السوق اليابانية .

وفى عام ١٩٦٣ أقامت مجموعة الشركات اليابانية المنتجة للتليفزيون بإنشاء هيئة تصدير التليفزيون ، والتى قامت بوضع سياسة احتكار السلعة داخل اليابان ، كما قامت بعد ذلك بإنشاء لجنة فحص الصادرات للتليفزيون ، وأول عمل قامت به هذه اللجنة هو ضرورة وضع كارت على السلعة يوضح جنسية الدولة المنتجة والشركة ، وذلك للتفرقة بين السلعة اليابانية وغيرها من السلع الأجنبية ، إضافة إلى ذلك طلبت لجنة الصادرات ضرورة معرفة موديل السلعة والكمية المنتجة واسم المستهلك (المشترى) وطالبت بضرورة وجود سجل لهولاء المشترين داخل اليابان والجهات العاملة من السلع الأجنبية ، وقد كان الهدف من وراء ذلك هو التخلص من الوجود الأمريكى فى الأسواق اليابانية .

من ناحية أخرى قامت مجموعة الشركات اليابانية المنتجة لأجهزة التليفزيون بأنشاء لجانها الخاصة التى تقوم بالتحقيق فى أية مخالفات تتعلق بعملية التصدير وإجراء الفحوص الخاصة بذلك على منتجات التصدير ، وقد تم توقيع غرامات باهظة

على من يخالف تلك اللوائح .ولقد عملت مجموعة الشركات اليابانية على حماية منتجاتها داخل اليابان من أية منافسة أجنبية ، وذلك بخفض أسعار المنتجات الوطنية عن غيرها من الأجنبية ، وقد كان ذلك يتم بطريقة سرية من بداية الأمر .

وحتى يتم ثبات الأسعار للمنتج ، قامت مجموعة الشركات المنتجة بتشكيل مجموعات ثلاث وهى مجموعة اليوم العاشر ، وهى تتكون من مجلس ، وأفراده من أعضاء مجموعة الشركات المنتجة ، وتجتمع هذه المجموعة مرة واحدة كل شهر، ويحدد الميعاد فى اليوم العاشر من الشهر ، وذلك لمناقشة جدول الأعمال والتفصيلات التكنيكية والأسعار ، وفى حالة عدم قدرة مجموعة اليوم العاشر عل حل المشكلات التى تعترضها ، فعليها تقديم هذه المشكلة الى مجموعةتتكون من أكثر من مدير تنفيذى من الخبراء العاملين فى مجموعة الشركات اليابانية ويجتمعون فى فندق القصر بطوكيو .

أما فى حالة عدم قدرة مجموعة القصر على حل المشكلة التى عرضت عليهم من مجموعة اليوم العاشر . فإن مجموعة القصر تحيل المشكلة إلى مجموعة أوكارا التى تجتمع فى فندق أوكارا . حيث إن مجموعة أوكارا تتكون من رؤساء مجموعة الشركات اليابانية ـ وهذه المجموعة لها القرار الأخير فى أى مشكلة تعترضها .

لقد وافق أعضاء المجموعة على ثبات سعر محلى ، إضافة إلى معدل إنتاج طبقا للسياسة المطروحة ، فى نفس الوقت وضعت المجموعة أسعارا أخرى ومعدل إنتاج محدد ، لتصديره للولايات المتحدة . مع ملاحظة أن بعض مسئولى الحكومة اليابانية يقومون بمساندة الأفراد الذين يعملون على تعطيل الصادرات الأمريكية إلى الأسواق اليابانية .

كما قامت جمعية الصناعات الألكترونية اليابانية بإقناع الموزعين اليابانيين للصادرات الأمريكية بعدم الاستمرار فى ذلك ـ مما أدى فى النهاية إلى تدهور

الصـادرات الأمـريكية لليابـان ، وعليه فـفى عـام ١٩٧٦ تم بـيع خـمسـمـائة جـهـاز تليفزيون أمريكى من مجموع خمسة ملايين جهاز أجنبى فى السوق اليابانية .

فى نفس الوقت يلاحظ أن سـعـر جهاز التليـفزيون فى اليـابان يقـدر على سبـيل المثال بحـوالـى ٧٠٠ دولار . بينمـا نفس الجـهـاز يبـاع فى السـوق الأمـريكـية بمبلـغ لايزيد عن ٣٥٠دولار فـقط . وذلك بفـرض غـزو أسـواق الولايات المتـحدة ، وطبـقـا لما أوردته إدارة القضاء الأمريكى أن المجموعة اليابانيـة تتعامل سـريا بسـعرين مختلفين، وذلك بالتعـاون مع ٨٠ مسـتـوردا أمريكيا للأجهـزة اليابانية ومن بين هؤلاء سـيراس والكسندر ، حـيث تقوم المجمـوعة اليابانيـة باعطاء عمـولة لهولاء الثـمانين مسـتوردا أمريكيـا تقدر بحـوالى ٤٠ دولارا عن كل جهـاز . وهذا الخصم يتم بوسـائل عـدة منها قيام المجمـوعة بوضعه فى بنوك سـرية فى سـويسـرا أو هـونج كونج أو اليابان ، أو يتم إرسـاله فى صـورة قطع غـيار للأجهزة ، أو فى صـورة البـيع على اقسـاط (ولـكن بدون فوائد) .

ولـعل الهـدف من ذلك هـو الـقـضـاء على الصـناعـة الأمـريكية ، وذلـك عن طريق تصـدير الأجهـزة بأسـعـار رخيـصـة جدا بالمقـارنة بالمنتج الأمـريكى . فى نفس الوقت ليس هناك أدنى فكرة لمعرفة خيوط تلك الجريمة التى تهدف إلى القضاء على السلعة الأمـريكية والتى يتحدد طرفاها فى المجموعة اليابانية والمستوردين الأمريكيين .

ولقـد أدى ذلك إلى خسـارة حـادة فى صناعـة التليـفزيون الأمـريكيـة ، وتأثر بذلك قطاع العمالة حيث انخفض معدل العـمالة بنسبة ٥٠٪ فى الفترة من ١٩٦٦ إلى عام ١٩٧٠ ، ثم انخفض أيضا بنسبة ٣٠٪ فى الفترة من ١٩٧١ إلى ١٩٧٥ ، ثم انحفض بنسـبة ٢٥٪ فى الفترة من ١٩٧٧ إلى ١٩٨١ .

وعندمـا أدركت الشـركـات الأمـريكية المصنعة لأجـهـزة التليـفـزيون مـاتقـوم به المجـمـوعـة اليابانيـة بالتـعاون مع المسـتـوردين الأمريكيين . قـامت برفع القـضـية إلى

القضاء الأمريكى .

وفى مارس عام ١٩٦٨ قامت لجنة التصدير الأمريكية للصناعات الألكترونية بطلب إلى الإدارة المالية لبحث أسباب تدهور صناعة التليفزيون الأمريكى ومدى الدور اليابانى فى ذلك .

وفى يونيو عام ١٩٦٨ بدأت إدارة المالية الأمريكية بعمل تحقيقات فى ذلك المجال، وبالفعل تم عمل استقصاء مع خمس شركات يابانية وهم سونى ، شارب ، ماتسيوشيتا ، توشيبا ، هيتاشى لمعرفة المبيعات الأمريكية .

كما تم استجواب المستوردين الأمريكيين للأجهزة اليابانية ومنهم : سيراس وبنى وسنجر حول اتفاقيات الاستيراد من اليابان ، ولكن كل من المجموعة اليابانية والمستوردين الأمريكيين تجنبوا الأجابة المباشرة حول الأسئلة التى وجهت إليهم وذلك خوفا من وقوع أى خطأ قد يؤدى فى النهاية إلى توقيع غرامة قد تصل إلى مئات الملايين من الدولارات - وبعد عام طالبت إدارة المالية الأمريكية بتوجيه مزيد من الأسئلة ولكن السفارة اليابانية تدخلت وطالبت بالمزيد من الوقت وهو مافعله المستوردون الأمريكيون أيضا من الذين طالبوا بمزيد من الوقت مما أدى إلى استياء الإدارة المالية من الشركات اليابانية والمستوردين الأمريكيين حيث قام البعض منهم بإقامة دعوى ضد الإدارة المالية الأمريكية وما تقوم به من تحقيقات ضدهم .

لقد ظل ازدواجية السعر الذى تقوم به المجموعة اليابانية للمستوردين الأمريكيين قائما دون معرفته أو الكشف عنه لمدة عشر سنوات . إلى أن قام مستورد أمريكى للأجهزة اليابانية (جاميلز) بدفع فاتورة الإستيراد الحقيقية . وبناء على ذلك قامت إدارة المالية الأمريكية بإثبات أن هناك ازدواجية فى السعر تؤدى إلى تدهور صناعة التليفزيون الأمريكى .

وفى مارس عام ١٩٧١ أى بعد ثلاثة سنوات أعلنت الحكومة الأمريكية رسميا أن

اليابان سعت لتدمير صناعة التليفزيون الأمريكية ، ولكن ذلك حدث بعد فوات الأوان حيث حدثت خسائر فادحة للصناعة الأمريكية فى ١٩٦٨ و ١٩٦٩ و ١٩٧٠ .

وبناء على ذلك قامت إدارة المالية الأمريكية بحساب الخسائر التى منيت بها الصناعة الأمريكية ، وقد تراوحت بين السعر الذى يباع به الجهاز فى السوق الأمريكية ، والسعر الذى يباع به فى السوق اليابانية ، إلا أن ذلك استغرق عدة سنوات قبل الحصول على الرقم المحدد لمعرفة تلك الخسائر التى منيت بها الصناعة الأمريكية.

وعلى صعيد أخر وبينما إدارة المالية الأمريكية تقوم بعمل التحقيقات ، قامت الشركات الأمريكية برفع دعوى قضائية فى ديسمبر ١٩٧٠ بواسطة مجلس الاتحاد الوطنى للألكترونيات ضد بعض المنتجين اليابانيين وشركاتهم ، وضد بعض المستوردين الأمريكيين .

ولقد اتهم مجلس الاتحاد الوطنى للألكترونيات الشركات اليابانية والمستوردين الأمريكيين بالمؤامرة للقضاء على صناعتهم . وطالببتعويضات عن الأضرار التى لحقت بها .

وفى عام ١٩٧٤ قامت زينيت برفع دعوى قضائية ضد شركة ماتسيوشيتا ، وذلك بالتعاون مع الشركات الأمريكية الأخرى ، وقد اتهمت الحكومة اليابانية بدعمها للتصدير ، مما يؤدى إلى تدمير المنتج الأمريكى فى أسواقه المحلية ، حيث إن الجكومة اليابانية تعيد قيمة الضرائب على التصدير إلى شركاتها مرة أخرى فى الخفاء ، وهذا مايجعل السلع اليابانية أقل من نظيرتها الأمريكية بنسبة تتراوح مابين ١٣٪ إلى١٥٪ ، وقد طالبت زينيت برفع الضريبة على السلع اليابانية حتى تتساوى مع السلع الأمريكية داخل الأسواق المحلية الأمريكية .

إن الالتماس الأول الذى رفعته زينيت للإدارة المالية الأمريكية أبرز مشكلة محيرة

للإدارة . فبالرغم من أن خصم الضرائب كان مطابقا لاتفاقيات التجارة الدولية ، بحيث تسمح بدفع ضريبة الاستهلاك على السلع المصدرة - ومع ذلك فإن المحكمة العليا إكتشفت أن تلك الضرائب مدعمة من الحكومة ، وهذا ما أكدته زينيت ، وطالبت بضرورة أخذ رد فعل ضد هذا الدعم من حكومة اليابان ، وبالتالى لم تجد الإدارة المالية الأمريكية من ضرورة أخذ رد فعل إزاء ، ذلك وإلا أصبحت كل السلع المستوردة من اليابان سوف تمر فى ذلك التيار مما ينتج عنه إغراق السوق الأمريكية بالسلع اليابانية ، ومع ذلك فإن الإدارة المالية فضلت عدم الدخول فى حرب تجارية مع اليابان ، وأثرت الدخول فى المفاوضات لفض الاشتباك مع علمها بأنها لن تستطيع تحقيق شيئا يذكر .

وفى هذا الصدد يقول أحد رجال الحكومة السابقين : أنه فى أواخر الستينات وأوائل السبعينات . أن الحكومة الأمريكية تركت الباب مفتوحا للتجارة الخارجية وخاصة فى عهد الرئيس ريتشارد نيكسون ومساعد الأمن القومى هنرى كيسنجر اللذين لم يكن لهما أى اهتمام بالتجارة الخارجية إلا فيما يتعلق بالسياسة الخارجية، ولعل أهم الأحداث التى تدل على ذلك الموقف هو محاولة اتخاذ موقف من صادرات المنسوجات اليابانية للأسواق الأمريكية حيث طالب نيكسون بضرورة خفض كمية المنسوجات المستوردة من اليابان . وقد اطلق كيسنجر على هذا الحدث بأنه كان بمثابة مشاجرة النسيج مع اليابان ، وذلك فى عام ١٩٦٩ عندما طلب الرئيس نيكسون من هنرى كيسنجر عقد اتفاق مع اليابانيين فى مواضيع ثلاثة هى : نشر الأسلحة النووية ، عودة أوكيناوا ، ثم خفض صادرات المنسوجات اليابانية الى الولايات المتحدة . الا أن كيسنجر قال فى ذلك الوقت : إنه لم يكن يفضل الربط بين مشكلة صادرات المنسوجات وبين أوكيناوا حيث إن كيسنجر كان يرى أن مشكلة المنسوجات ماهى إلا قضية تجارة تتعلق بالشئون الداخلية . ومع ذلك فقد قام كيسنجر بعمل مباحثات سرية مع المبعوث اليابانى ، وهو رئيس الوزراء إيزاكو

ساتو وبالفعل تم توقيع اتفاق سرى بين الاثنين يقضى بتخفيض كمية المنسوجات المصدرة الى الولايات المتحدة ، وقام نيكسون وساتو بالتصديق على هذا الاتفاق فى البيت الأبيض فى نوفمبر عام ١٩٦٩ إلا إنه لم يعلن عنه وظل الاتفاق سريا خاصة وأن ذلك تم نتيجة قيام الولايات المتحدة بعقد اتفاق مفاده تبادل أوكيناوا بصفقة المنسوجات .

وعلى الرغم من ذلك كانت هناك مشاكل من قبل المصدرين اليابانيين الذين رفضوا الانصياع لصفقة الحكومة اليابانية ، وظلت المباحثات مستمرة لأكثر من عامين ، وبلغت أشدها ووصلت إلى أعنف صورها الى أن جاءت انتخابات عام ١٩٧٢ عندما أعلن نيكسون أنه فى حالة عدم موافقة اليابان فإنه سوف يستخدم قانون التجارة الخاص بعام ١٩١٧ والذى يستخدم ضد الأعداء مما يعنى القضاء كليا على التجارة مع اليابان ، وقد أدى ذلك إلى موافقة اليابانيين على خفض كمية المنسوجات المصدرة للأسواق الأمريكية . ويلاحظ أن اليابانيين لازالوا يتذكرون أزمة المنسوجات بين نيكسون واليابان عام ١٩٧١ .

ومع علم اليابانيين بحلول انتخابات الرئاسة الأمريكية ، وأن نيكسون يود الظهور قويا أمام الشعب الأمريكى فى الداخل والخارج فإن اليابان إقترحت تأخير مباحثات التجارة بين البلدين حول بعض الموضوعات ومنها أزمة التليفزيون ، ولقد كان يرى الساسة اليابانيون أن التأخير لمدة عام سوف يكون فى صالحهم ، وقد يؤدى إضعاف الجانب الأمريكى ، وبالفعل وافق نيكسون على ذلك .

ولكن فى مايو ١٩٧٢ أعيد فتح ملفات قضية زينيت والتى بدأت فى عام ١٩٧٠ .

وفى يوليو عام ١٩٧٢ طلب رئيس الوزراء اليابانى الجديد كاكيوى تاناكا عقد اجتماع مع الرئيس نيكسون لبحث المشاكل التجارية بين البلدين ، وإعادة صفحة جديدة فى العلاقات التجارية بين البلدين ، وبالفعل وافق الرئيس نيكسون على

الإجتماع فى أغسطس ١٩٧٢ أى قبل الانتخابات الأمريكية بنحو شهرين ، وعلى أثر ذلك سافر هنرى كيسنجر إلى اليابان لبحث إجراءات عقد القمة كما سافر أيضا بعض المفاوضين الأمريكيين إلى طوكيو للإعداد للقمة بين البلدين .

وقد اختتمت القمة بين نيكسون وتاناكا بأن اليابان سوف تشترى بما يعادل بليون دولار من السلع الأمريكية مقابل التقليل من العوائق التى تقابل المستثمرين اليابانيين بالولايات المتحدة والسماح للتكنولوجيا اليابانية بدخول أمريكا أيضا مساندة واشنطن لليابان فى مفاوضات اللجان القادمة - إلا أن توصيات مؤتمر القمة لم تشر إلى أى شىء يتعلق بصناعة التليفزيون الأمريكية .

وهنا يعتقد بعض المحامين وممثلى صناعة التليفزيون الأمريكية أن نيكسون قد وقع اتفاقا سريا مع اليابان يتم بمقتضاه وقف أى إجراء يتخذ ضد مجموعة الصناعات اليابانية المنتجة للتليفزيون . وقد علق على ذلك بعض المقربين من الرئيس نيكسون بأنه كان ينظر إلى أزمة التليفزيون الأمريكى على أنها ليست من الأمور المستعجلة كما أنه أى نيكسون كان مشغولا بفضيحة ووترجيت .

وعلى أية حال فإن ادارة الرئيس نيكسون والرئيس فورد من بعده لم تفعل شيئا يذكر لحماية صناعة التليفزيون الأمريكية من خطر المجموعة اليابانية ، ويذكر أنه فى مارس عام ١٩٧٦ عندما بدأت الإدارة المالية إعادة التحقيقات فى قضية صناعة التليفزيون الأمريكى فإن إدارتى التحقيقات القضائية لكل من نيكسون وفورد كانتا سلبيتين إزاء ذلك .

وفى الخامس من يناير عام ١٩٧٦ أعلنت إدارة المالية الأمريكية رفض الدعوى التى أقامتها زينيت ضد المجموعة اليابانية .

ويذكر فى هذا الصدد أنه فى شهر مايو عام ١٩٧٤ تم بيع شركة موتورولا إلى

شركة ماتسوشيتا اليابانية ، كما تم بيع شركة ماجنا فوكس إلى شركة فيليبس الهولندية .

بينما شــركة واريك للألكترونيات وهى أكبر شركات القطاع الخاص لانتاج التليفزيون الأمريكى قد تم بيعه لشركة سونى اليابانية ، وفى أقل من عام تم بيع ثلاث شركات أمريكية تنتج التليفزيون .

ومن الجدير بالملاحظة أنه فى عام ١٩٦٨ كان يوجد بالولايات المتحدة ٢٨ شركة أمريكية لإنتاج التليفزيون ، ولكن بنهاية عام ١٩٧٦ لم يوجد منهم سوى ستة فقط ظلت تقاوم المنتجات اليابانية داخل الأسواق الأمريكية .

وعندما تولى الرئيس جيمى كارتر الرئاسة فى عام ١٩٧٧ كانت هناك مشاكل لاحصر لها حول قضية تدمير صناعة التليفزيون الأمريكى بواسطة المجموعة اليابانية .

إضاف إلى كل من زينيت وإمرسون قامت كل من (جى تى إى) وسيلفانيا بمقاضاة المجموعة اليابانية بتدمير صناعاتها . هذا بالإضافة الى بعض إتحادات الغرف التجارية الأخرى طالبت الإدارة المالية الأمريكية بوضع ضوابط مشددة على الصادرات اليابانية ، هذا بالأضافة الى اتحاد صناعة التليفزيون الأمريكى الملون طالبت الحكومة الفيدرالية الأمريكية بإصدار تعليمات مشددة على الصادرات اليابانية للتليفزيون الملون .

وقد ساعد على ذلك بنود قانون التجارة الأمريكى ، وأيضا قوانين الجات التى تحمى الصناعات الوطنية من أى عدوان خارجى . وفيما يتعلق بازدواجية الأسعار ، ففى مارس ١٩٧٦ تم عمل تحقيق سرى حول الخصم الذى تقوم به المجموعة اليابانية لمستورديها ،فى نفس الوقت قامت إدارة القضاء الأمريكية بعمل تحقيق أخر حول نفس الموضوع . وبذلك واجهت اليابان عاصفة أمريكية جديدة . وهنا ظهر

هارولد مالجرين أحد أعضاء الكونجرس الأمريكي الذي عقد اتفاقا مع اليابانيين . ومن الجدير بالملاحظة أن هارولد مالجرين هو النائب الخاص للرئيس نيكسون وفورد في مجال التجارة الخارجية والذي على علم كاف بمشكلة التليفزيون بين واشنطن وطوكيو .

وفي عام ١٩٧٧ قامت خمس شركات يابانية بتدخل هاولد مالجرين لحل هذه المشكلة والشركات هي : هيتاشي ، ميتسوبيشي ، إلكتريك ، سانيو ، شارب ، وتوشيبا .

وقامت الشركات الخمس اليابانية باستئجار هارولد مالجرين ليعمل لحسابها حتى يتم حل الأزمة مع الشركات الأمريكية . وبالفعل وخلال ثلاثة شهور استطاع مالجرين أن يتصل بجميع الأطراف المتنازعين واستطاع بالفعل التوصل إلى إتفاق بين مصدري التليفزيون الملون الياباني للأسواق الأمريكية وبين الشركات الأمريكية المنتجة لنفس النوع ، وقد أطلق على هذا الاتفاق (اتفاق أورديرلي للتسويق) .

وقد نص هذا الاتفاق على تحديد حجم الصادرات اليابانية للولايات المتحدة بما لايزيد عن ١,٧٥ مليون وحدة سنويا لمدة ثلاث سنوات . ولكن سمح لليابانيين باستغلال الإمكانيات الأمريكية الحديثة في حالة زيادة الطلب .

ولقد اعتبرت الشركات الأمريكية التي حصلت على تصريح بالإنتاج مع اليابانيين وهي (جي إي) و (أر سي إيه) إن هذا الاتفاق جيد بالنسبة لهم ، بينما زينيت والاخرين من الشركات الأمريكية رفضت هذا الاتفاق . وبالفعل تم فرض اتفاق مالجرين .

ولكن أكثر من ذلك الاتفاق قد تم في فترة رئاسة كارتر الذين عين روبرت شتراوس كممثل للتجارة حيث إن شتراوس كان يعمل رئيسا سابقا للحزب الديمقراطي . ولكن شتراوس كان يعترف بأنه لايعرف الكثير عن المفاوضات

التجارية ، وهذا ماصرح به فى مارس ١٩٧٧ لمجلة نيوزويك وهذا ماحدث بالفعل عندما وقع روبرت شتراوس على اتفاق سرى مع اليابانيين تضمن الآتى : الحد من اجراء التحقيقات الخاصة بازدواجية الأسعار للأجزة التليفزيونية ، ثم استئناف ضد الحكم الصادر من محكمة الجمارك ، والذى حكم لصالح زينيت . أيضا إلْغاء الحكم الذى أصدرته الإدارة المالية بخصم الضرائب الاستهلاكية على المصدرين اليابانيين ، ثم تجاهل تضييق السوق الأمريكية ضد السلع اليابانية والسماح لها بالمنافسة ، أيضا إبلاغ الحكومة اليابانية عن أية نتائج تسفر عنها التحقيقات الأمريكية ضد المجموعة اليابانية المنتجة للتليفزيون .

ولقد كان ذلك خطأ فادحا وقع فيه روبرت شتراوس عندما وقع على تلك الاتفاقية السرية بين البلدين .

وبالفعل قامت الحكومة الفيدرالية الأمريكية بتنفيذ بنود اتفاقية شتراوس كما كان لها أبعد الأثر على تدمير الصناعة الأمريكية للتليفزيون ، وذلك نتيجة مساندة الجانب اليابانى ضد الصناعة، الوطنية الأمريكية .

كما قامت الحكومة الفيدرالية بالتخلص نهائيا من الحكم الذى صدر فى صالح زينيت ضد المجموعة اليابانية حيث أعلنت الإدارة القضائية أنه لم يتم العثور على أية دلائل تشير إلى إدانة المجموعة اليابانية .

ويذكر أنه أثناء فترة رئاسة كل من نيكسون وفورد كان اليابانيون يرفضون الإنصياع لعمليات التحقيق التى كانت تجرى حول الازدواجية فى أسعار الواردات للسوق الأمريكية ، ولكن فى أواخر عام ١٩٧٧ أدركت الخدمات الجمركية الأمريكية (التى لم تكن تعرف شيئا عن الاتفاق السرى بين شتراوس وبين اليابانيين) إن هناك طريقا محددا ودقيقا للوصول إلى تلك الحسابات بدقة ، حتى ولو بدون تعاون اليابانيين ، وذلك عن طريق معرفة السعر الذى وضعته الحكومة اليابانية كأساس ثم

السعر الذى وضعته الجمارك الأمريكية لنفس السلعة . خاصة وأنه مسموح قانونا لإدارة الجمارك أن تستخدم كافة السبل القانونية فى هذا الصدد .

وفى ديسمبر عام ١٩٧٧ بدأت الخدمات الجمركية مشروع أوميجا الخاص بهذه الحسابات ، وفى أوائل مارس عام ١٩٧٨ تم التوصل إلى حساب الفاتورة والتى قدرت بحوالى ٣٨٢ مليون دولار غرامة جمركية وذلك عن الفترة من يناير ١٩٧٢ وحتى إبريل عام ١٩٧٧ فقط ، وعل أن تسدد تلك المصروفات فى ٣١ مارس عام ١٩٧٨ .

وفى ٢٠مارس عام ١٩٧٨ أرسلت الخدمات الجمركية الأمريكية خطابا الى مكتب رئاسة الخدمات الجمركية على أن يظل الأمر سريا ، ولكن الوقت كان متأخرا حيث قام روبرت هانديم القنصل العام للإدارة المالية بإبلاغ الحكومة اليابانية حول الفاتورة التى ستقوم بها الحكومة الامركية . كما قام مساعد هاندهايم (جوردان ليوك) بالذهاب إلى السفارة اليابانية وطلب من ممثل المجموعة هناك أن يحصل على قرار من المحكمة الجمركية قبل حلول موعد سداد الفاتورة، وفى نفس الوقت علمت المجموعة اليابانية بتفاصيل الخطة وذهب مندوبها إلى الإدارة المالية الأمركية ، وتم محاصرة الموقف فى حينة، ولكن فى نفس الوقت لم يعلم الكونجرس الأمريكى بأى شىء من هذة التفاصيل ، ولم تعلم ايضا الشركات الامريكية المنتجة للتلفزيون .

وبعد عشرة أيام من الواقعة تقدمت الحكومة اليابانية بشكوى للحكومة الأمريكية ، وطلبت عقد اجتماع عاجل مع المسئولين من الإدارة الأمريكية ومحامى المجموعة اليابانية ، وتم عقد الاجتماع فى أقل من ٢٤ ساعة وقد حضر الاجتماع عشرون من أعضاء المجموعة اليابانية مع بعض أعضاء السفارة اليابانية .

وفى ٣٠ مارس اجتمع السفير اليابانى مع ماندهايم ووزير المالية الأمريكى بيت أندرسون لتدارس موقف الحكومة اليابانية لهذا الحدث . فى نفس الوقت تعالت أصوات المستوردين الأمريكيين . وأمام كل ذلك اضطرت ا الإدارة المالية إلى

الاستسلام ووافقت على إعادة النظر فى المبلغ المطلوب من المجموعة اليابانية وتم الاتفاق على خفض هذا المبلغ إلى ٤٦ مليون دولار جمارك عن الفترة من ابريل ١٩٧٢ وحتى يونيو ١٩٧٣ ومع ذلك لم يعلم الكونجرس بهذا كله إلا فى نهاية الحدث . ومن هؤلاء علم اثنان من الكونجرس ذائعى الصيت وهما : تشارلز فانيك عن ولاية أوهايو والثانى دان روستنكو فيسكى عن ولاية الينوى ، ولقد حاولوا لعدة سنوات الضغط على الإدارة المالية ومسئوليها لأخذ موقع سريع ضد المجموعة اليابانية ، ولكن لم يحدث الكثير ـ وفى عام ١٩٧٨ كان التحدى الحقيقى هو ضمان حصول الخزانة على مبلغ ٤٦ مليون دولار الذى تمت الموافقة عليه . ولكن ماحدث هو أن قام اليابانيون بخلق المشاكل ، وإثارة العقبات داخل خدمة الجمارك ، وبعد أسبوعين من القرار الذى اتخذ فى ٣٠ مارس أرسل محامى الجمارك خطابا إلى رؤسائهم يطلب توضيحا لقرار إدارة المالية ، حيث أن اليابانيين ماطلوا فى ذلك، وادعوا أن مثل هذا القرار هو سياسيا بالدرجة الأولى ، وليس هناك مايلزم الدفع ، وإنه سوف يلتزم تسوية هذا الموقف بطريقة غير رسمية بين حكومتى البلدين ، وبين المجموعة اليابانية وإدارة المالية الأمريكية .

ولعل ماأزعج محامى الجمارك هو ماأعلنه هاندهايم فى خطابه المصدر بتاريخ ١٧ مارس ، والذى يلغى فيه التسوية .

وهنا تبادر إلى الذهن أن محامى الجمارك لم يكن لديهم أى معرفة بما يدور حولهم ، بينما اليابانيون كانوا يعلمون بكل مايدور فى أعلى المستويات من الإدارة المالية الأمريكية .

بعد إعلان مارس مباشرة استجابت إدارة المالية للضغوط السياسية التى فرضتها اليابان ، ووافقت على إعادة النظر فى الضرائب الجمركية التى فرضت مسبقا . ولكن لم يعرف أحد خارج تلك الدائرة تحديد المبلغ المقترح ـ وبينما كانت الإدارة

المالية تبحث عن كيفية تحديد المبلغ المقترح كانت المجموعة اليابانية والمستوردين الأمريكيين وغيرهم ممن يتعاملون مع الشركات اليابانية كانوا يبحثون عن كيفية إنهاء التحقيقات التى تجريها الإدارة القضائية .

وفى عام ١٩٧٨ حاولوا عمل قانون معدل يعطى الحصانة بأثر رجعى للمستوردين الأمريكيين من اليابان الذين قاموا بتزوير المستندات الجمركية . ولقد تم صياغة القانون الجديد بواسطة الشركة القانونية التى يمتلكها بيكر وماكنزى ، ومجلس ميتسوبيشى للألكترونيات ، وتم تقديم القانون بواسطة أحد أعضاء الكونجرس الأمريكى جيم جونس . ولكن هذه الحصانة سرعان ماسقطت بمجرد أن تم نشر هذا القانون فى مجلة الواشنطن بوست .

وفى إبريل عام ١٩٧٨ قدمت اليابان باعتراض الخارجية الأمريكية ضد زينيت التى طالبت بتحصيل الجمارك وتعويضها عن الخسائر التى لحقت بها .

ولقد حذرت اليابان أنه فى حالة قيام المحكمة العليا بالحكم لصالح زينيت فإن ذلك سوف يؤثر على العلاقات التجارية بين اليابان والولايات المتحدة كما سيؤثر عكسيا على التجارة العالمية ، وقد حددت اليابان ذلك بأنه فى مثل هذه الحالة فإن النظام الخاص بالجات سوف يتأثر كثيرا وقد يؤدى ذلك إلى وقف المفاوضات .

وفى ٢٦ إبريل ١٩٧٨ عقدت المحكمة العليا جلسة خاصة للنظر فى قضية زينيت. وبعد مداولات كثيرة قامت المحكمة العليا بأخذ التصويت وكانت النتيجةتسعة أصوات مقابل لاشىء ضد زينيت ولصالح اليابان .

وفى نهاية عام ١٩٧٨ قام اليابانيون بضغوط سياسية لحل مشكلة إغراق الأسواق الأمريكية بالسلع اليابانية (التليفزيون) ، وقد قام رئيس الوزراء اليابانى تاكيوفوكودا بإرسال رسالة إلى الرئيس كارتر يحتج فيه على رد الفعل الأمريكى ضد الضرائب الجمركية الخاصة بالسلع التليفزيونية اليابانية بالسوق الأمريكية .

إن الشيء الذى لم تفعله المجموعة اليابانية والمستوردون الأمريكيون هو أنهم لم يقوموا بدفع الضرائب عن السلع التليفزيونية التى أغرقت الأسواق الأمريكية . وبحلول ربيع عام ١٩٧٩ قامت الجمارك بتحصيل ٥,٦ مليون دولار من مجموع ٤٦ مليون دولار ديون .

وطوال عام ١٩٧٨ قامت مجموعات العمل داخل الإدارة المالية والجمارك بالعمل بغرض الوصول إلى حل يرضى جميع الأطراف ، وفى ديسمبر من نفس العام توصلت وزارة المالية إلى الحل الأمثل ، ولكن العقبة التى واجهتهم هى : الكونجرس وفى نفس الشهر اجتمع ماندهايم وعضو الكونجرس فانيك بغرض الوصول الى اتفاق سريع .

فمن المعروف أن مصاريف الجمارك قدرت عن الفترة من ١٩٧٢ وحتى إبريل ١٩٧٧ بحوالى ٣٨٢ مليون دولار بالإضافة إلى ٢٠٠ مليون دولار حتى عام ١٩٧٩ ولكن ماندهايم طلب من فانيك إذا كان من الممكن إنهاء هذه المشكلة كلها مقابل ٥٠مليون دولار . كما طلب ماندهايم أيضا إذا كان من الممكن حل مشكلة التزوير مقابل ٥ الى ١٠ مليون دولار .

ولكن طبقا للاجراءات القضائية فإنه من الممكن تحصيل حوالى بليون دولار كغرامة تحصيل للضرئب .

ولكن رجال الكونجرس رفضوا بشدة اقتراح ماندهايم ، وعليه فقد عادت إدارة المالية إلى المفاوضات التقليدية مرة أخرى ، كما عادت مرة أخرى للبحث عن حل أخر والوصول إلى رقم يقبله جميع الأطراف ، ولكن هذه المرة اعتمدت على معلومات قدمتها المجموعة اليابانية .

ولكن فى ٢ مارس عام ١٩٧٩ تمرد محامو الجمارك على تلك الأحداث ، وقالوا فى هذا الصدد : أن الضرائب المفروضة على السلعة اليابانية يعتمد عليها ، ولابد من

الأخذ بها فى الحسابات . ولقد بنى مفهومهم هذا على أن الجماعة اليابانية لاتكذب على السلطات اليابانية ، ومن ثم فهى لاتكذب على سلطات الجمارك الأمريكية .

وفى أواخر عام ١٩٧٨ وأوائل عام ١٩٧٩ قامت الإدارة المالية بتكرار منح حرية الدفع ، وأعلنت أنها قبلت دفع ٢٥ ٪ نقدا والباقى بكمبيالات أو سندات إذنية .

وقد طالب كل من فانيك وروستينكوفسكى إدارة المالية بالإسراع فى تحصيل الضرائب حيث إن التأخير فى ذلك الصدد سيدمر الصناعة الأمريكية .

وفيما يتعلق برجال الكونجرس فقد كانوا يعلمون أنه بمجرد إنهاء مفاوضات الجات فإنهم سيفقدون كل ماتوصلوا اليه . ولتسهيل الحل من الناحية السياسية قامت المجموعة اليابانية وإدارة الرئيس كارتر باستخدام كافة السبل والحيل لحل الأزمة . وعليه تم إدخال نص قانونى فى اتفاقيات الإدارة الخارجية لعام ١٩٧٩ والتى تسمح لخدمة الجمارك بإعادة فتح باب الحوار حول مطالب الولايات المتحدة بحيث يتم ذلك خارج دائرة المحاكم على شريطة أن يتم ذلك قبل أول يناير عام ١٩٨٠ ، على أن يتم أيضا تحويل المنازعات بين الطرفين إلى الإدارة التجارية بدلا من الإدارة المالية.

وفى يوليو ١٩٧٩ قامت خدمة الجمارك بإنشاء وحدة خاصة متخصصة فى أجهزة التليفزيون اليابانى .

هذا . وقد وضع تيد هيوم أحد مساعدى ماندهايم مسئولا عن ذلك حيث بذل كل المحاولات للتوصل لحل هذه الأزمة قبل حلول رأس السنة لعام ١٩٧٩ .

وفى ٣١ اكتوبر ١٩٧٩ أصدرت خدمة الجمارك الأمريكية بيانا أعلنت فيه عن تصحيح الأوضاع طبقا لتقديرات ٣١ مارس ١٩٧٨ .

فى نفس الوقت قام كل من فانيك وروستينكوفيسكى بإقناع وزير المالية ولـيا م ميلر بعدا تخاذ قرا نهائى لحل الأزمة قبل نهاية العام ، وبالفعل حدث ذلك ، وفى

الثانى من شهر يناير تم تحويل القضية إلى الإدارة التجارية . ومن ثم أصبح الأمر ليس فى سيطرة الشركات الأمريكية ، وتحول الوضع لصالح المجموعة اليابانية وذلك على الرغم من أن الإدارة التجارية بوزارة التجارة لديها نفس قوة وصلاحية العمل مثل الإدارة المالية بوزارة المالية وأيضا نفس الأعضاء والأفراد تقريبا الذين كانوا يعملون بالإدارة المالية ، ولكن مع ذلك اختلف الوضع عن سابقه .

وفى ٣ يناير ١٩٨٠ كتب هيوم إلى أحد رؤسائه وهو روبرت كاسيدى جى أر وشرح له الوضع كله حول أزمة التليفزيون بين واشنطن وطوكيو .

وقد انتقد هيوم ماتم التوصل إليه حول الضرائب المفروضة على السلعة ، كما كتب حول عدم معرفة الحكومة الأمريكية عن قضايا الغش والتزوير التى تم رفعها إلى الإدارة القضائية ، كما أشار إلى عدم موافقة المستوردين الأمريكيين للضرائب المفروضة عليهم فى هذا الخصوص . كما أخبر هيوم رئيسه كاسيدى بأنه يمكن لوزير التجارة من خلال سلطاته حل هذه القضية . وطالب هيوم بضرورة التحرك السريع .

فى مارس عام ١٩٨٠ ذهب هيوم إلى طوكيو ليقابل المسئولين اليابانيين لمناقشة وبحث التوصل لحل هذه الأزمة .

وقد تحدث كل طرف حول رقم معين لحل الأزمة تتراوح مابين ٥٠ الى ١٠٠ مليون دولار وأخيرا تم التوصل لحل يرضى الطرفين ، ولكن السؤال كان حول كيفية جعل هذا الاتفاق مقبولا من الناحية السياسية للولايات المتحدة .

وفى ٢٨ ابريل عام ١٩٨٠ أعلن المجلس العام للتجارة الأمريكية أن المسئولين عن إغراق الأسواق الأمريكية بأجهزة التليفزيون مدينين للولايات المتحدة بـ ١٣٨,٧ مليون دولار وليس ٣٨٢ مليون دولار الذى أعلنته الإدارة المالية فى مارس ١٩٧٨ . وقال رئيس المجلس العام للتجارة الأمريكى هومر موير ... ان الحكومة الأمريكية

توصلت لحل المشكلة بمبلغ ٧٧ مليون دولار كحل نهائي على أن تقوم الإدارة التجارية بالتنازل عن الضرائب الجمركية للمدة السابقة ، والتي تبدأ من أول يوليو ١٩٧٣ ، كما أن الإدارة التجارية قامت بإلغاء كافة التحقيقات في هذا الخصوص .

وبناء على ماتقدم تبين أن المباحثات والمساومات كانت في صالح المجموعة اليابانية.

أما في فترة رئاسة الرئيس ريجان فقد كان الموقف في صالح اليابان أكثر مما كان في عهد شتراوس ، ولقد تم تحصيل حوالي ١٦ مليون دولار من إجمالي المبلغ المتفق عليه وهو ٧٧ مليون دولار ، ويذكر أنه لو لم توقع الولايات المتحدة اتفاقات سرية مع اليابان لكان بإمكانها تحصيل بليون دولار عل أقل تقدير .

إلا أن زينيت وكومباكت لم يستسلما لذلك ، وقاما برفع دعوى قضائية ضد هذا الإتفاق الذي وقعته إدارة التجارة ، وقد وافق على ذلك فانيك ، إلا أن الحكومة الأمريكية وقفت ضد كل من زينيت وكومباكت بطريقة عنيفة ، وكان الأولى أن تقف كذلك ضد المجموعة اليابانية . ولكن الإدارة القضائية تجنبت المجابهة المباشرة . ومن ثم ضغطت على زينيت وكومباكت ، ولكي تخرج زينيت من دائرة الاحتكام للقضاء قامت الإدارة القضائية بالزام زينيت بدفع ١١,٥ مليون دولار لزوم أمن ، ولكن المحكمة خفضت ذلك إلى ٢٥٠ ألف دولار .

وفي النهاية تعلقت قضية زينيت وكومبامكت على ما إذا كان من سلطة وزير التجارة حل هذه القضية .

في عام ١٩٧٩ قام الكونجرس الأمريكي بتحديد سلطة الرئيس في حل مثل تلك القضايا ، ومع ذلك لم يحالف الحظ كلا من كومباكت وزينيت خاصة بعد صدور حكم الاستئناف بعدم فتح ملفات القضية .

ومع ذلك لم تكن الحكومة مكتفية بهذا النجاح وأرادت أن تثأر لنفسها ، ومن ثم

قامت بمقاضاة زينيت بالمبلغ السابق وهو ٢٥٠ ألف دولار كتعويض عن الأرباح التى تم خسارتها ، وعلى النقيض لم تفعل الحكومة شيئا ضد المجموعة اليابانية التى لم تدفع أية أرباح أو مدفوعات الجمارك ، والتى تعادل عدة ملايين من الدولارات للشركات الأمريكية . إلا أن زينيت لم تقف مكتوفة الأيدى بل حاربت الحكومة داخل ساحة القضاء . وفى عام ١٩٨٦ صدر حكم محكمة التجارة الدولية لصالح زينيت وذلك بعد صراع استمر أكثر من ٢٠ عاما .

وفيما يتعلق بعمليات التحقيق فى غش وتزوير المستندات الجمركية قام محامو الادعاء فى عام ١٩٧٨ برفع دعوى قضائية ضد تجار التجزئة ، وتم مواجهتهم أمام هيئة المحلفين فى كل من لوس أنجلوس ، وشيكاغو ونورفوك وفرجينيا . وقد تم نشر أخبار تلك التحقيقات فى الصحف ، وخاصة نيويورك تايمز ، وطالب الكثير بتوقيع أقصى الغرامات على المستوردين الأمريكيين فى حالة التوصل إلى غش أو تزوير للمستندات الجمركية ، وقد توقع البعض أن تلك الغرامة قد تصل إلى بليون دولار على الأقل .

فى مارس عام ١٩٧٩ أسفرت نتائج التحقيقات عن إدانة شركة ألكسندر المساهمة ومدى تورطها فى مؤامرة التليفزيون اليابانية ، وتم توقيع غرامة عليها بلغت خمسة آلاف دولار فقط .

أيضا تم إدانة شركة سيراس الأمريكية ، وهى كبرى الشركات المستوردة للتليفزيون اليابانى ، وتم إدانة الإدارة القضائية ل ٣٥ شخصا أخرين بالتواطؤ فى هذه المؤامرة ، وهم : شركة توشيبا واحد عشر عاملا بها ، وشركة سانيو وستة من العاملين بها ، و١٨ شخصا من العاملين بشركة سيراس ، وبعض المحامين ، ولكنهم جميعا أنكروا ذلك .

وفى عام ١٩٨٠ وضعت قضية سيراس أمام محكمة كاليفورنيا والتى يرأسها

القاضى ريك والذى كان سيراس يعمل مساعدا له فى السابق . ومن ثم فقد أغلق القاضى ريك القضية ، إلا أن الإدارة القضائية طلبت الاستئناف ضد قرار القاضى . إلا أن القضى ريك أغلق القضية نتيجة لحدوث خطأ فى الإجراءات القانونية ، إلا أن الإدارة القضائية طلبت الاستئناف مرة أخرى فى عام ١٩٨٣ وطالبت بوضع قاضى أخر غير ريك ، إلا أن القاضى ريك رفع دعوى إلى المحكمة العليا مدعيا بها أنه لاينبغى أن يُنحى من نظر هذه القضية إلا أنه فى عام ١٩٨٦ رفضت المحكمة العليا ادعاء ريك ، ومع ذلك استمر ريك فى طلبه عدم إقالته عن القضية التى كان ينظرها .

وفى يونيو عام ١٩٨٧ تم إخطار القضى ريك بضرورة التنحى عن القضية وإلا تم معاقبته .

وفى يوليو من نفس العام عرضت القضية ونظرها القاضى أندروهوساك . وفى يناير ١٩٨٨ أعلن القاضى هوساك بغلق القضية لعدم كفاية الإدانة .

وفى سبتمبر عام ١٩٨٩ استأنفت الإدارة القضائية الحكم مرة أخرى ، ولكن هذه المرة حدث شيئ مختلف حيث توفى أحد الشهود الرئيسيين ، وبالتالى اغلقت القضية نهائيا .

وفيما يتعلق بالقضايا التى رفعت ضد كل من زينيت و(إن يو إ) والخاصة بكسر احتكار الشركات اليابانية تبين أنها تتحرك ببطء شديد مثما حدث مع سيراس . فلقد طالبت الشركات اليابانية بمقاضاة الشركتين الأمريكيتين بتعويض نتيجة لعدم انتشار السلع اليابانية داخل السوق الأمريكية ، وطالبت زينيث بتعويض يقدر بحوالى ١,٢ بليون دولار .

وفى عام ١٩٨٠ تم التوصل نهائيا لما يتعلق بهذا الصراع اليابانى الأمريكى حيث أعلن القاضى إسقاط كافة الادعاءات الخاصة باغراق السوق الأمريكية بالسلع اليابانية وبنى ذلك على أن هناك اختلافات تكنيكية بين أجهزة التليفزيون التى تباع

داخل السوق اليابانية ، ونظيرتها التى تباع داخل السوق الأمريكية . وبنى ذلك على قانون التجارة الخارجية الخاص بعام ١٩١٦ ـ كما أقر بعدم سماح أو قبول الدلائل التى عرضتها كل من زينيث و(إن يو إ) ولقد أعلن القاضى بعد الإستماع للنقاط التالية :

* ماأعلنته الإدارة المالية من أن اليابان متورطة فى إغراق الأسواق الأمريكية بمنتجات التليفزيون .

* ما أعلنته مأمورية الجمارك الأمريكية من أن المصانع الأمريكية المنتجة للتليفزيون قد أصابها الضرر من المنتج اليابانى .

* الأدلة التى تثبت أن هناك اختلافا واضحا بين أسعار جهاز التليفزيون داخل اليابان ونظيره فى الولايات المتحدة .

* ماتم إعلانه من أن هيئة التجارة اليابانية تعمل ضد المنافسة الشريفة داخل الأسواق .

ونظرا لعدم ثبوت الأدلة قامت محكمة كليفورنيا باغلاق ملف القضية .

ولكن شركتى (إن يو إ) وزينيت قامتا بالأستئناف إلى محكمة الاستئناف الأمريكية .

ولكن فى نهاية عام ١٩٨٣ تم إغلاق القضية بأغلبية عدد الأصوات لعدم كفاية الأدلة .

وفى تطور مفاجيء على عكس ماتتوقعه كل من زينيت و (إن يو إ) قامت الإدارة القضائية بعمل ملخص الدعوى (عن طريق مايطلق عليه بصديق المحكمة) وذلك بالنيابة عن مجموعة الصناعات اليابانية وكتب فيها أن القضاء وضع ثلاثة محاور :

الأول : يتعلق بأن الشركات اليابانية تصرفت تصرفا قانونيا وأن الأسعار المقارنة

بالانخفاض بنظيرتها الأمريكية قانونية ، ويجب أن توضع فى الاعتبار على أنها رد فعل مستقل عنها دون غيرها .

والثانى : يناقش فيها القضاء النشاط التجارى الأجنبى داخل الأسواق المحلية ، ويرى ان عمل المجموعة اليابانية داخل الأسواق الأمريكية هو عمل قانونى لأنه يستمد مشروعيته من الحكومة اليابانية ، لأنه فى ذلك تساوى مع الشركات الأمريكية التى تعمل فى الأسواق اليابانية .

اما الثالث فهو يبحث فى أنه لو تم مساندة الشركتين الأمريكيتين زينيث و(إن يو إ) فإن ذلك سيؤدى حتما إلى الأضرار بالمصالح الأمريكية فى الأسواق العالمية وخاصة فى استراليا وكندا وفرنسا وكوريا الجنوبية وأسبانيا وبريطانيا .

وبناء على ماتقدم أعلنت محكمة الاستئناف إسقاط القضية الخاصة باحتكار السلعة داخل السوق الأمريكية ، وأعلنت أنها دعوى غير واضحة المعالم .

وفى إبريل عام ١٩٨٧ أعلنت المحكمة العليا عن رفضها سماع الدعوى مرة أخرى. وعلى هذا أسقطت القضية عاما ، وبالتالى أصبح الموقف فى صالح المجموعة اليابانية

و بنهاية الثمانينات أصبحت اليابان مسيطرة على سوق التليفزيون داخل أمريكا.

وفى عام ١٩٨٩ أعلن كبار القضاة بنيويورك روبرت إبرامس بأنهما (بانا سونيك وتكنيك) وهما يتم تدعيمهما من شركة ماتسوشيتا اليابانية بأنها قد أعلنا عن أسعار سلعها التى ترتفع ارتفاعا تصاعديا ، كما أعلن إبرامس عن أنه فى الفترة من مارس عام ١٩٨٨ وأغسطس عام ١٩٨٩ أعلنت الشركات اليابانية عن عزمها على الضغط على مستورديها من الأمريكيين بوضع حد أدنى لأسعار السلع ـ ومن هؤلاء الموردين كل من :

مارت ، و مونتجمرى وارد ، وشركة سيرليت سيتى . وقد خصت هذه الأسعار ١٦ نوعا من منتجات باناسونيك وتكنيك .

ولقد قامت الشركتين برفع أسعارها مابين ٥٪ إلى ١٠٪ . وقامت باناسونيك وتكنيك باتخاذ التدابير اللازمة لتنفيذ برامجهما الخاصة بزيادة الأسعار .

ولكن السؤال الذى لم يظهر على الساحة إلا مؤخرا هو : هل باقى الشركات اليابانية كانت تعلم بما قامت به الشركة اليابانية ماتسوشيتا بالنسبة ل (باناسونيك وتكنيك) الخاص بتثبيت الأسعار - واذا كان ذلك بالإيجاب - فماذا اذا يعنى ذلك .

ويذكر إنه عندما واجه إبرامس كلا من باناسونيك وتكنيك فإنهما على الفور وافقا على تسوية المسألة دون اللجوء إلى المماطلة ، وذلك بأن يوقفوا تثبيت الأسعار ، وأن يدفعوا ١٦ مليون دولار لحوالى ٧٠٠ ألف مستهلك ، ثم دفع ٢ر٢ مليون دولار أخرى للدولة لتسوية المنازعات الإدارية .

وفى نهاية الثمانينات كان الأمل الوحيد المتبقى لصناعة التليفزيون الأمريكية هو الإسراع فى تنفيذ إنتاج الخط التليفزيونى المتطور والذى يطلق عليه (إتش دى تى فى) .حيث إن كلا من زينيث و (أر سى إيه) لديهما الأمل فى أن هذه التكنولوجيا المتطورة ، والتى تسبق الصناعات المحلية سواء فى أمريكا أو اليابان أو غيرها سوف يكون لها السبق فى التسعينات وهو ماسيكون بمثابة العودة مرة أخرى للصناعات الأمريكية لتجد نفسها على خريطة الأسواق العالمية مرة أخرى .

والملاحظ الآن أن كلا من اليابان والشركات الأوربية أدركت التكنولوجيا الحديثة ومدى سيطرتها مستقبلا ، وعليها فهم يسعون جاهدين الآن لإنتاج السلع المناسبة دوليا والتى بإمكانها المنافسة داخل الأسواق الأمريكية .

وفى هذا الصدد نذكر أنه فى عام ١٩٨٦ حدثت صدمة للشركات الأمريكية عندما طالبت الإدارة الأمريكية باتباع المستوى العالمى من تكنولوجيا اتش دى اليابانية .

كما حدث فى نفس العام (١٩٨٦) أن شركة جنرال اليكتريك قامت بشراء (أر سى إيه) ، كما قامت شركة جى إى ببيع (أر سى إى) إلى شركة طومسون ، وهى شركة فرنسية الأصل - واليوم شركة أر سى إيه يتم إدارتها بإحدى الشركات الأوربية . ولكن يلاحظ أن شركة زينيت التى تعمل فى حقل إنتاج التليفزيون وهى تمثل الولايات المتحدة فى هذا الفرع من الإنتاج وهى تمتلك حوالى ١٢٪ من الأسواق الأمريكية ، ولكن ذلك ليس مؤثرا بالمقارنة بالشركات اليابانية . وزينيت تسعى الآن لإدخال التكنولوجيا المتطورة ل (إتش دى) ولكن الحكومة الأمريكية لازالت تقف سلبية إزاء ذلك ولم تمد لها يد المساعدة بعد .

وبصفة عامة فإن صناعة التليفزيون الوطنية الأمريكية ترجع فى الأساس إلى عدم مساندة الحكومة لها من صناعة التليفزيون اليابانية التى توليها الحكومة اليابانية اهتماما كبيرا . وعندما حدث صدام بين الصناعة الوطنية الأمريكية والصناعة اليابانية المدعمة من قبل حكومتها ، قامت الحكومة الأمريكية بالضغط على شركتها الوطنية ، وهكذا استمرت الحكومات الأمريكية طوال فترة الصراع بالضغط على صناعتها الوطنية ومساندة الصناعة اليابانية . سواء ذلك عن طريق عقد اتفاقيات سرية أو غيرها كما حدث فى اتفاق شتراوس .

الفصل السابع

المصالح الدفينة

فى يوليو عام ١٩٨٩ قام مليونير تكساس لونى بيلجريم بمنح ١٠ آلاف دولار كهبة لنواب تكساس ، وذلك قبل إجراء التشريع الذى يتفق مع مصالحه . ولقد كتب بيلجريم الشيك إلى تسعة أعضاء من النواب البالغ عددهم ٣١ عضوا ولكنه لم يحدد الأسماء وترك مكانها على بياض . وقال بيلجريم إنه يقدم هذا الشيك كمساهمة سياسية ، وليس على سبيل الرشوة .

وكما يقول قاضى العموم الأعلى بتكساس رونى مايريل : إنه من الصعب وضع ذلك فى صورة رشوة ، لأنه من الصعب . بل والمستحيل أن يتم تقديم رشوة لأى موظف عام فى تكساس .

فعلى الرغم من أن القانون فى تكساس واضح وصريح تماما ، ومن الصعب التحايل عليه إلا إنه لازالت هناك بعض ثغرات فى القانون .

وعلى الرغم من أن قانون الانتخابات الفيدرالى يحرم العاملين الأجانب من تقديم مساهمات سواء مباشرة أو غير مباشرة للانتخابات الفيدرالية ، سواء على المستوى المحلى أو الولاية ، إلا أن نفس القانون يمنح الشركات الأجنبية العاملة بالولايات المتحدة بأن تعمل وتتحرك سياسيا ، وتقدم مساهمات فى الانتخابات الدائرة داخل الولايات أو خارجها لولاية أخرى ـ وهذا يعنى بالضرورة أن الشركات الأجنبية العاملة فى أمريكا تستطيع أن تقدم إعانات للناخبين الذين يمثلونها وذلك عن طريق استقطاع بعض الأموال من موظفيها العاملين بها . وهذا مايحدث بالفعل .

وفى منتصف الثمانينات قامت شركة سونى التى تعمل فى الولايات المتحدة بمنح ٢٩ ألف دولار إلى القائمين بوضع التشريعات القانونية فى كاليفورنيا على أن يقوم هؤلاء بإلغاء بعض بنود الضرائب المفروضة عليهم ، وقد كتبت فى هذا الصدد سوزان تولكين فى كتابه (اشترى داخل أمريكا) إن الشركات اليابانية جمعت أكثر

من ١٠٨ آلاف دولار للتحكم فى بنود التشريعات القانونية الخاصة بالضرائب قبل صدورها ، وقد ذكرت بعض التقارير من مجلس الانتخاب الفيدرالى أن الشركات الأجنبية قدمت مساهمات انتخابية تزيد عن ١,١ مليون دولار فى انتخابات ١٩٨٥ ـ ١٩٨٦ وأكثر من ٢,٨ مليون دولار فى ١٩٨٧ ـ ١٩٨٨ .

وفى حملة جورج بوش تقدمت شركات كثيرة ، ومنها شركة تعمل فى الشرق الأوسط ، كما تقدمت شركة أخرى من اليونان بمساندة مايكل دوكاكيس فى حملته الانتخابية .

ويذكر أنه فى انتخابات ١٩٨٧ ـ ١٩٨٨ (الدورة الانتخابية) تقدمت شركات أجنبية تابعة للدول التالية :

سويسرا ، بلجيكا ، المملكة العربية السعودية ، هولندا ، بريطانيا .

فبينما توجد لجنة العمل السياسى ، والتى تنظم الأموال التى تدفع للحملات الانتخابية أن هناك أموالا كثيرة تذهب مباشرة إلى الحملة الانتخابية دون المرور على اللجنة الخاصة بها .

ونظرا لوجود قوانين الانتخابات الفيدرالية الحالية فإنه من الممكن التهرب منها لوجود الثغرات بها ، وهذا ماتستطيع القيام به كل من الهيئات والاتحادات والأفراد الذين يستطيعون القيام بتمويل منتخبيهم سواء من الجمهوريين أو الديمقراطيين أو لأحزابهم .

ويذكر فى هذا الصدد أنه خلال حملة انتخابات عام ١٩٨٨ تم تجميع ٥٠ مليون دولار كنقود سائلة لايعرف عنها أحد إلا المبلغ الذى تم تقديمه من مجلس العمل السياسى ، والذى قدمته بعض الشركات الأجنبية ، وذكر على الورق .

ومثلما تفعل الشركات الأمريكية مع السياسيين الأمريكيين تفعل ايضا

الشركات الأجنبية العاملة فى أمريكا حيث تستضيف السياسيين الأمريكيين مقابل مكافأة نظير المشاركة فى مجلس الإدارة أو إلقاء حديث .

وهناك الكثيرون من السياسيين يقبلون ذلك .

والشركات الأجنبية تستطيع أيضا أن تساهم فى انتخابات المسئولين بطرق غير مباشرة ، مثل العلاقات العامة بالشركة أو خلال الاتصالات وقوانين الشركة الملزمة بذلك . ونتيجة لما تقدم فقد تم إنشاء مجلس العمل السياسى ، والذى يقوم بين مجموعة الشركات الأجنبية أو السائقين أو غيرهم أو المتعاملين فى تجارة السيارات حيث تقوم بعض هذه المجالس بتجميع ٢ دولار لكل سيارة يتم بيعها أو ٥ آلاف دولار كل عام .

وفى هذا الصدد يقول روبرت ماكيلوين رئيس جمعية تجارة السيارات الدولية الأمريكية : إن الشركات الأجنبية المنتجة للسيارات تعمل على تشجيع ذلك ، ولكنها ليس مجبرة على فعل ذلك ، ويذكر أنه خلال انتخابات عام ١٩٨٨ تم تجميع ٤,٥ مليون دولار من تجارة السيارات الأجنبية ومن ذلك ٢,٥٧ مليون دولار ذهبت كمساهمات سياسية أما الباقى فقد تم إنفاقه كتكاليف إدارية - ويرجع تأثير نفوذ هذه النقود على أعضاء الكونجرس ومنها على سبيل المثال أنه إذا اتخذ الكونجرس أى إجراء ضد تجارة السيارات فإن رد الفعل المباشر سيكون وقف المساهمات الدورية التى يقوم بها المجلس الخاص لصناعة وتجارة السيارات تجاه السياسيين وأعضاء الكونجرس فى هذا الصدد ، ومن ثم فإنها تصبح بمثابة ورقة ضغط عليهم . ففى عام ١٩٨٨ وأثناء الحملة الانتخابية لكل من بادى ماككيى عن الحزب الديمقراطى وكونى ماك عن الجمهوريين ، وقد كانا متقاربين تماما من حيث الأصوات إلا أن النهاية كانت فى صالح كونى ماك وذلك لأن المجلس الخاص بتجارة السيارات جمع أكثر من ٣٢٦ ألف دولار وتم إنفاقها على الحملة الانتخابية لكونى ماك حتى حقق

الإنتصار على ماككيى .

ولقد قام المجلس الخاص بتجارة السيارات بإنفاق حوالى ١,٤ مليون دولار أثناء حملة انتخابات ١٩٨٧ ـ ١٩٨٨ وذلك على سبعة أفراد من أعضاء الكونجرس ، نجح منهم ستة فقط ، وقد كان خمسة من هؤلاء الستة أفراد من الحزب الجمهورى بينما السادس كان من الديمقراطيين ، وهذا يعنى أن هناك إهتماما أكبر بالحزب الجمهورى ، وهذا ماقررته انتخابات ١٩٨٧ ـ ١٩٨٨ حيث حصل ٨٣٪ من الجمهوريين على الأموال المقدمة من مجلس تجارة السيارات ، بينما الباقى على ١٧٪ فقط . فى إبريل عام ١٩٨٩ أرسل كل من السيناتور ديفيد بورين من الحزب الديمقراطى عن ولاية أوكلاهوما والسيناتور بوب جراهام من الحزب الديمقراطى عن ولاية فلوريدا والسيناتور ريتشارد فيريان من الديمقراطيين عن ولاية نيفادا ثم السيناتور هارى ريد من الحزب الديمقراطى عن ولاية نيفادا ـ أرسل هؤلاء خطابا الى الإدارة القضائية يطلبون منها ضرورة إجبار مجلس تجارة السيارات على تسجيل نفسه كعميل تجارة أجنبية . إلا أن توم نيمت أحد التجار المستوردين للسيارات من اليابان ومؤسس مجلس العمل السياسى لتجارة السيارات الأجنبية يرفض مقولة إن مجلس العمل السياسى لتجار السيارات الأجنبية يعمل لحساب اليابانيين أو لحساب الحزب الجمهورى ، ويقول إن ذلك كلام ليس له مصدر من الصحة وهراء . ويذكر أنه بحلول خريف عام ١٩٨٩ أعلنت الإدارة القضائية عن رفضها الطلب الذى قدمه أعضاء الكونجرس من الديمقراطيين بتسجيل مجلس العمل السياسى لتجارة السيارات الأجنبية باعتباره وكالة أجنبية ـ إلا أن السيناتور براين من الحزب الديمقراطى ظل يعمل من خلال حملته الخاصة بضرورة تسجيل مجلس العمل السياسى لتجارة السيارات الأجنبية على انه وكالة أجنبية ، ولكن باءت المحاولات بالفشل ، وعلى مدار عشرات السنوات القليلة الماضية قامت مئات المجموعات بوضع تخفى وراءها المصالح التى تسعى من أجلها ،

ونتيجة لذلك وجد أعضاء الكونجرس ومسئولو الفيدراليات والصحافة أنه من الصعب تماما معرفة المسئول الذى يودون التحدث إليه . ومن الملفت للنظر أن هناك مجموعة أطلقت على نفسها أصدقاء الحرية نشرت إعلانا فى الصحف الأمريكية فى صيف عام ١٩٨٩ وعمل الإعلان على تمجيد العلاقات الأمريكية الأوربية ، وطالب القراء بتوسيع نطاق انتشار هذا الإعلان من خلال المقابلات والأحاديث حول العلاقات الأمريكية والأوربية ، ولقد ذكر الإعلان لكل من يريد الاتصال بهم على واشنطن ـ ولقد تبين بعد ذلك أن مصدر الإعلان هو ألمانيا الغربية .

ومن الجدير بالملاحظة أن الشركات الأمريكية غالبا ماتقوم بنفس الشىء ، ومثل ذلك ماحدث فى منتصف الثمانينات عندما قامت هيئة الطاقة الأمريكية بوضع ٣٠ مليون دولار لاستخدمها فى الحملات الإعلامية لتبنى مشروع استخدام الطاقة من المفاعلات النووية ، وقد لوحظ أن ٥٠ ٪ من هذه الحملة جاء من بعض الشركات العاملة فى ذلك القطاع .

ومع ذلك فيلاحظ أن اليابان هى أفضل الدول وأكثرها حساسية عند اللعب بطريقة الإعلان لتبنى فكرة ما . فاليابانيون يعلمون جيدا أن الشعب الأمريكى يقاوم أى تدخل أجنبى فى حياته السياسية ، وعلى ذلك فإنهم دائما مايتخفون وراء أسماء وأنشطة سياسية أو مؤسسات وجمعيات تجارية وغيرها ، وهذا يعنى أنهم بعيدون كل البعد عن تيارات السياسة الداخلية ولا يتورطون فيها .

فى عام ١٩٧٦ تم الكشف عن مجموعة الجبهة اليابانية العملاقة ، وذلك عندما قامت الإدارة القضائية بمناظرة دعوى ضد مجلس التجارة اليابانية الأمريكية، ومكتب تطوير نطاق التجارة اليابانية مع الولايات المتحدة . وقد مثل المجلس نفسه كجمعية تجارة مستقلة ، وقد عمل بطريقة مباشرة وغير مباشرة على سياسات الباب المفتوح وكانت ميزانيته السنوية تقدر بحوالى نصف مليون دولار . ولقد قامت

الإدارة القضائية بمقاضاة المجلس الذى ظل لمدة عشرين عاما على أنه جمعية تعمل بدون الحصول على ربح وأن أعضاءه من الأمريكيين كان هدفهم التجارة مع اليابان فقط . إلا أنه تبين أن هؤلاء كانوا يستخدمون هذا المسمى كواجهة لإخفاء طبيعة العمل التجارى بين الطرفين .

ومع مضى أقل من عامين على مقاضاة مجلس التجارة اليابانية الأمريكية قامت الولايات المتحدة واليابان بالتوقيع على مرسوم تراضى يتم خلاله إخبار جميع الأطراف بجميع أنشطة المجلس واعتباره كوكالة أجنبية ، وعلى ضوء ذلك أصدر مدير المجلس نويك هيمندينجر والسكرتير التنفيذى آلن تيلور بإصدار بيان يوضحان فيه نشاط المجلس وقالا فيه : ان المجلس منذ أنشائه فى عام ١٩٥٧ عمل كوكالة للحكومة اليابنية وإنه لم يكن ولن يكون جمعية تجارية، وإنه لم يتم السيطرة عليه بواسطة أعضائه . وإن اعضاءه لم يكونوا ولن يكونوا عاملين في الانشطة التجارية بل هم فقط يقومون بعمل الإصدارات والنشرات ، وإنه ليس لهم صوت في هذا الصدد ، وبالإضافة إلي ما تقدم فإن مكتب تطوير التجارة اليابانية ليس له أية أغراض أو مطامع تجارية وأن ما يقوم به لا يزيد عن كونه نقل عمليات التمويل بين السفارة اليابانية والمجلس وذلك لضمان عمليات الاتصال بين الحكومة اليابانية والمجلس .

في عام ١٩٨١ كشفت مجلة نيويورك تايمز في مقالها عن أن المصالح اليابانية أصبح لها صوت واضح في واشنطن ، وقد أطلق علي الجماعة التي تتولي المصالح اليابانية داخل الكونجرس اسم : «مستهلكي التجارة العالمية» وهي تعمل علي دعم ومساندة مصالحها.

ويذكر أنه في عام ١٩٨٠ قامت الشركات اليابانية الخاصة بصناعة السيارات بعمل عضوية جمعية مستهلكي التجارة العالمية وزلك من بين موظفيها من التجار

الأمريكيين والميكانيكيين وغيرهم .

ولقد دفعت شركة سوبارو اشتراكات العضوية المبدئيه والتي قدرت بحوالي ١٥ دولارا لكل عضو من الأعضاء البالغ عددهم ١٥٠٠ عضو جميعهم من الأمريكيين ، ويذكر أنه في وقت ما كان نصف عدد الجمعية من الاعضاء من شركة سوبارو .

كما قامت كل من تويوتا وبعض الشركات اليابانية الأخرى بالمساهمة فيها أيضا. ولقد اتجه الإعلام إليها أيضا وأخذ يمجد فى جمعية مستهلكي التجارة العالمية . ومنذ بداية الثمانينات والجمعية تعد من الجمعيات النشطة . خاصة فيما يتعلق بسياسية الباب المفتوح في التجارة الأمريكية ، وظلت تعارض أية سياسة تقف في وجه فتح باب التجارة العالمية ، وكانت تطالب بضرورة فتح باب التجارة داخل الأسواق اليابانية لنظيرتها الأمريكية . وفي عام ١٩٨٧ ساعدت علي تنظيم حملة ضد ما يطلق عليه بالجماعة التجارية .

وفي الفترة من ١٩٨٧ و ١٩٨٨ قام رئيس جمعية مستهلكي التجارة العالمية باعطاء سبعة عشر حديثا حول الأحداث التجارية .

وطول العقد الماضي والشركات اليابانية وخاصة المنتجة للسيارات اليابانية أعطت اهتماما كبيرا لهذه الجمعية - ولعل أهم ردود الفعل اليابانيةإزاء ذلك هو المساندة المالية لها . وفي السنوات الأخيرة اهتم الكثير من المحامين وجماعات الضغط التي تمثل الجانب الياباني بها ، بالإضافة إلي بعض المسئولين من الشركات المنتجة للسيارات وأيضا الجمعيات التجارية ، علاوة علي الدبلوماسيين من مختلف الحكومات الأجنبية وممثلين من تجار التجزئة الأمريكية الذين يعتمدون علي الواردات الأمريكية .

ولقد رأى اليابانيون أنه يمكنهم تكوين جماعة ضغط وذلك عن طريق الأمريكيين العاملين معهم مثل ماحدث بالنسبة لمنتجى الألكترونات الدولية والمستهلكين

الأمريكيين .

لقد حاول اليابانيون الاشتراك في كل جمعيات التجارة الأمريكية وزلك حتي يعطيهم دورا في المناقشة ، وأيضا في النواحي السياسية داخل المجتمع الأمريكي بينما علي العكس من ذلك نجد أن الشركات الأمريكية غير قادرة علي اختراق السوق اليابانية .

وتسعى اليابان دائما إلي إيجاد الطرق المختلفة التي تجعلها في الخلفية ، بحيث لا تكون ظاهرة بينما تجعل الأمريكيين هم المسئولين عن أى شىء قد يحدث ، وليس اليابانين ، وهي بذلك تقوم بصرف الأموال لخلق جماعات الضغط التابعة لها ، والتي تكون فى نفس الوقت هى المسئولة أمام الرأى العام الأمريكى . وفى نفس الوقت تكون مسئولة كجماعة ائتلافية وأيضا فى نفس الوقت كجمعية تجارية .

ومن الملاحظ أن من جماعات الضغط تعمل بها جماعات مؤيدة ومساندة للتجارة ـ وهى عبارة عن مجموعة مكونة من الأفراد الطبيعيين المؤيدين سياسيا للتجارة اليابانية ، وإضافة إلى ذلك توجد الوكالات العامة والتى تمثل المصالح اليابانية والتى يوجد بها من يتبنى المصالح اليابانية .

كما توجد بعض الجمعيات والهيئات التى لها اتصال مباشر بمنتجى الصناعات اليابانية .

إلا أنه فى نفس الوقت نجد أن الجماعات المؤيدة والمساندة للتجارة يوجد منها جماعات تمثل المصدرين الأمريكيين ، وأخرى للمستوردين ، وثالثة للمستهلكين ، ثم للتصنيع ، والزراعة ، وتجارة التجزئة ، والخدمات والمصالح المدنية . ولعل ذلك ماينشر عادة فى الصحافة حول الجماعات المؤيدة والمساندة للتجارة الخارجية ، إلا أن المشكلة تتمثل فى أن العضو المشترك فى أى من هذه الجماعات لايستطيع أن يحدد بالضبط مع أى من العملاء تتعامل معه جماعته ، كما أن القضية الحرجة سواء

كان ذلك فى أى من الجماعات المؤيدة هى وجهة النظر السياسية التى تتحرك فيها هذه الجماعة ، ومدى المجال الخاص بها خاصة فيما يتعلق بالنواحى السياسية .

ومن الملاحظ كما يرى أعضاء جماعات الضغط فى واشنطن أن هناك مجموعتين فى واشنطن ، المجموعة الأولى ، وذات الحجم الكبير وهى التى تكتب الخطابات بينما المجموعة الصغيرة هى التى توقع على تلك الخطابات .

ولكن الوضع يختلف فى حالة جماعة المؤيدين للتجارة . حيث إن الجماعة الصغيرة هى التى تكتب الخطابات ، بينما الجماعة الكبيرة هى التى توقع عليه .

فى الحقيقة أن الجماعات ذات النفوذ القوى من مؤيدى التجارة العالمية تتمثل فى جماعة سوبر ٣٠١ والتى لها نفوذ داخل الأسواق ، وجماعة ٢٠١ والتى تعمل فى مجال الاستيراد ثم جماعة (ضد إغراق الأسواق بالسلع الأجنبية) ـ وهذه الجماعة يرأسها محامون كبار لهم اتصالات واسعة النطاق فى واشنطن ، وهم يمثلون اليابانيين بالإضافة لبعض العملاء الأجانب ـ فعلى سبيل المثال يقوم بروس أنكين برئاسة لجنة ٣٠١ وهو يمثل حكومة اليابان ، وذلك فى قطاع استيراد السيارات الأمريكية ، ومن عملائه أيضا كل من شركات تويوتا ، وفولفو الأمريكية ، وساب ، وشركة إن إى سى الأمريكية .

ويذكر أنه فى صيف عام ١٩٨٩ أن يقول هيميندنيجر إنه هو الذى وضع الخطوط العريضة لجماعة مؤيدى التجارة الخارجية ، وهو رئيس مجلس التجارة اليابانية الأمريكية ، وهو يعمل كراع لمصالح العديد من الشركات اليابانية فى الولايات المتحدة .

ولقد تم انشاء جماعة مؤيدى التجارة العالمية فى أوائل عام ١٩٨٦ وذلك للإعراب عن مكاتب التجارة العالمية ، ويذكر أنه حاول بعض أعضائه انشاء جماعة ضغط داخل الكونجرس الأمريكى فى نفس العام ، ولقد كان الهدف من ذلك هو كسر

الجمود الذى حاق بقضية حماية المنتجات المحلية ، وذلك من خلال ائتلاف لتلك المجموعات .

وفى أوائل عام ١٩٨٨ قام ذلك الائتلاف بتنسيق أول هجوم عام على فاتورة التجارة الخارجية ، وبذلك عقد مؤتمرا صحفيا حضره عدد من الشركات لبحث قضايا التجارة الخارجية ، وقد طالبت هذه الشركات بضرورة أخذ موقف من الدول التى تغلق بابها أمام السلع الأمريكية ، كما طالبت هذه الشركات بتخويل الرئيس الأمريكى بعض السلطات ، ومنها السماح للرئيس بالمفاوضات فى جولة أورجواى الخاصة بمؤتمر الجات ، أيضا مايتعلق بالتعريفة الجمركية على السلع المصدرة ، أيضا إعطاء بعض التسهيلات على الصادرات ، أيضا وضع حماية أكثر على المنتجات ذات الطابع الثقافى .

ولعل ذلك ماقامت به بعض الحكومات وعلى رأسها حكومة اليابان ....

لقد شهد عام ١٩٨٨ صراعات حادة حول فاتورة التجارة الخارجية كما حظيت جماعة مؤيدى التجارة الخارجية بشهرة واسعة فى كابيتول هيل . حيث إنها لعبت دورا بارزا وناجحا من أجل إسقاط المطالب الخاصة بتسجيل الاستثمارات الخارجية ومنع الاستيراد من الشركات التى لاتحترم القوانين الأمريكية .

ويوجد الآن العديد من ملاك الشركات الأمريكية ، والكثيرون من رجال الاقتصاد المرموقين من يؤيدون اتجاه التجارة الخارجية ، بينما يوجد فى نفس الوقت العديد أيضا من رجال الاقتصاد المعروفين ، وبعض الهيئات والمؤسسات الاقتصادية الأمريكية التى تعارض اتجاهات جمعية مؤيدى التجارة الخارجية .

ولكن يلاحظ أن الأوضاع الخاصة بهذه المشكلة قد تكون غير مفهومة عند البعض .

فالملاحظ أن غالبية رجال التشريع ، والذ ين يعملون فى حقل القانون لايعلمون

فى الحقيقة أن اليابان تقوم بالدعم المالى وبعض الفوائد والمصالح الأجنبية لتلك الجمعيات حيث يتم ذلك خارج الحدود .

وإنه إذا قدر لرجال القانون معرفة حقيقة مايدور خلف الكواليس عليهم بعمل تحقيقات متأنية ، وليست سريعة ، وحتى يتم معرفة مايدور خارج وداخل هذه الجمعيات .

لقد تبين أن تلك الجمعيات تعمل بنفس الأسلوب السياسى الذى تعمل به السياسات المختلفة فى واشنطن .

الفصل الثامن

السياسى الداهية

يعتقد الكثير من اليابانيين أن الاستثمارات الامريكية تعطيهم الحق في الاشتراك في الانتخابات الامريكية . وهذا الاتجاه أوضحه الكاتب الاقتصادي كيتارو هاسيجوا في مقاله الذى نشر عام ١٩٨٨ تحت عنوان تشيوا كورون .

لقد كتب هاسيجوا فى مقاله أن اليابان الآن استثمرت الكثير في الولايات المتحدة ومن ثم فإن ذلك يجعلها تعرف من هى تلك الحكومات التي تمثل مصالحها وخاصة في انتخابات الرئاسة . وهذا ما يجعل اليابان تبرهن علي مساندتها ومساعدتها الواضحة للإدارة التي ستقود البلاد وتمثل في نفس الوقت دور الحفاظ علي المصالح اليابانية . ويقول هاسيجوا في مقاله: هذه الأساسيات والضروريات هى التى تجعل اليابان مضطرة إلي التورط في النشاطات السياسية المختلفة والتي لا تتوقعها اليابان في معظم الأحيان . ويتمثل ذلك في تجميع المدخرات الخاصة بتمويل الانتخابات . ففي عام ١٩٨٨ حيث كانت الانتخابات دائرة تبين أن اليابان كانت تخشي من أن إدارة دوكاكيس تحطم السنوات الهادئة في عهد «دون ـ ياسو» .

أيضا في عام ١٩٨٨ قام اليابانيون باستثمار أموالهم مباشرة في كل من الحزبين السياسيين الديمقراطي والجمهورى . ومن خلال المساعدة الأمريكية قامت الشركة اليابانية الألكترونية (إن إى سى) برعاية مشروع الضيوف الدوليين في الاجتماع الخاص بالحزبين الجمهورى والديمقراطي .

ويذكر أن تشارلز هانان رئيس المجلس القومى الديمقراطي في منتصف الثمانينيات وهو الآن يعمل كمستشار سياسي بواشنطن لشركة إن إى سى ، يذكر أن إن إى سى أعطت ٢٥ ألف دولار لكل من الحزبين الديمقراطي والجمهورى.

ويلاحظ أن لعضاء أى من الاحزاب مثل مانات نجد أنهم يعملون بكفاءة عالية لصالح الحزب ، ولصالح النفوذ الياباني خاصةلمعرفة الحقيقة واتصالاتهم القوية

داخل البيت الأبيض والكونجرس وباقي القوى الاقتصادية داخل البلاد وداخل الأجهزة الإعلامية السياسية .

كما أن هناك بعض قيادات الحزب يشكلون جماعات ضغط لصالح اليابان ، ومن هؤلاء فرانك فاهرينكيوف الذى يرأس المجلس القومي للجمهوريين في الفترة من ١٩٨٣ وحتي ١٩٨٩ ، ويذكر أنه في عام ١٩٨٧ حضر لعقد إجتماع خاص بشركة تويوتا مع كبار المسئولين في الإدارة الأمريكية .

وعندما عقدت الانتخابات في ربيع عام ١٩٨٩ لانتخاب رئيس جديد للمجلس الوطني الديمقراطي تبين أن كلا من المرشحين النهائيين كانا يعملان لصالح اليابان والشركات التابعة لها .

وفي هذا الصدد نجد ، أن جيم جونس وهو عضو بالكونجرس الأمريكي عن ولاية أوكلاهوما كان يمثل شركة توشيبا ، وأن شركته القانونية ديكستين وشابيرو وموربن كان لهما خمسة عملاء اجانب تعمل لحسابهم .

اما شركة براون القانونية وباتون وبوجس وبلو فهم يمثلون عميلين من الشركات اليابانية ، علاوة علي إحدى عشر شركة أجنبية أخرى يعملون لرعاية مصالحها داخل الولايات المتحدة .

وبصفة عامة نجد أن هناك العديد من المستشارين السياسيين الأمريكيين من كبار أصحاب النفوذ ويعملون لرعاية المصالح اليابانية .

وكما يقول هيدريك سميث في كتابه : لعبة القوى إن الحملات السياسيةأصبحت كالماكينة الدائرة التي لا تقف عند حد معين . وهي مثل السلسلة المتصلة والتي تدور دون توقف حيث إن المرتزقة من المستشارين يتبعون الفائزين حتي بلوغهم المكان الذى يسعون إليه .

ونظرا لأن غالبية القضايا السياسية التي يتم نظرها يتخذ القرار فيها على أساس سياسي ، وليس علي اعتبارات قضائية واضحة المعالم ، كما أن هؤلاء المستشارين لهم نفوذ كبير يتعدى في الكثير من الأحيان القرارات التي تتخذها الحكومة نفسها . ويعتبر هؤلاء المستشارين يمثلون بطريقة نموذجية مصالح الشركات الأجنبية والتي يتم عن طريقها الوصول إلي المنافذ الحقيقية التي تمثل مصالحهم . في نفس الوقت نجد أن المصالح الأجنبية تؤكد أنه عندما يتم اتخاذ قرار ما فإنه يراعى أن يرعي ذلك القرار مصالح تلك الشركات داخل الأسواق الأمريكية .

ومن الجدير بالملاحظة أن هؤلاء المستشارين هم بمثابة الجسر الذى تعبر من خلاله تلك الشركات الأجنبية إلي الوصول لمصالحها بكافة الطرق المشروعة وغيرها.

ومن الناحية القانونية يعد صحيحا تماما أن توضع هذه الشركات في إطارها الصحيح ، وهي الشركات الأجنبية سواء قبل أو اثناء أو بعد الحملات السياسية مباشرة ، ويلاحظ أن الكثيرين من تلك الشركات تتحرك في ذلك الإطار المحدد لها قانونا ، بينما البعض الآخر لها طرق ومسالك قوية تصل إلى أعلى المستويات السياسية داخل الادارة الأمريكية . وتعمل جماعات الضغط ليس فقط بعض الأعمال الإدارية ، وإنما يعمل أفرادها لتأسس علاقات داخلية وإجراء اتصالات غير ظاهرية مع بعض العناصر السياسية التي لها ثقل في صناعة القرار الأمريكي .

ولعل الأموال الكبيرة التي يحصل عليها أعضاء الجماعات الضاغطة تأتي في المقام الأول من خلال تلك الاتصالات ، وعلي رأسها اليابانيون والعملاء الآخرون من الأجانب الذين يعملون داخل الأسواق الأمريكية . ومن هؤلاء نذكر علي سبيل المثال وليس الحصر جون سيراس . الذى عمل كمدير لحملة انتخابات رونالد ريجان عام ١٩٨٠ ولكن بعد فوز ريجان استمر جون سيراس كأحد الأعضاء البارزين في الإخوان الجمهوريين أصحاب النفوذ.

كما تكشف حملة انتخابات جورج بوش ومايكل دوكاكيس للرئاسة الأمريكية في عام ١٩٨٨ كم كانت مصالح النفوز الأمريكى في هذا الصدد ؟ ، وكيف اخترقت تلك الجماعات صاحبة النفوذ الأجنبيي السياسة الأمريكية ؟. ويذكر علي سبيل المثال ستيورات سبنسر . الذى كان يعمل في المجال السياسى لنائب الرئس الامريكي دان كويل أثناء الحملة الانتخابية وكان يعد من كبار المستشارين السياسين المقربين للرئيس ريجان ـ كان سبنسر من كبار أعضاء جماعات الضغط التي تعمل للشركات الأجنبية ، هذا إضافة إلي أنه كان يمثل حكومة جنوب أفريقيا ، والتي كانت تدفع له حوالي ٣٥٠ ألف دولار مقابل الضغط علي الحكومة الامريكية لكي لا تأخذ موقفا خاصا بوقف ومقاطعة التجارة مع حكومة جنوب أفريقيا في عام ١٩٨٤ و ١٩٨٥ . ويذكر أيضا أن مانويل نورييجا رئيس بنما صاحبة حكومة المخدرات الفاسدة ، حيث شهدت تلك الفترة ما أعلنه السفير الأمريكى السابق لدولة كوستا ريكا ـ فرانسيس ماكينل والذى قال : إن الإدارة الأمريكية أدارت ظهرها لما يفعله نوريجيا في مجال تجارة المخدرات وذلك نظير ما قدمه نوريجيا من المساندة للحكومة الأمريكية أثناء حربها ضد نيكاراجوا .

وفي الفترة من عام ١٩٨٥ و ١٩٨٦ دفع قائد بنما حوالي٣٦٠ ألف دولار إلي سبنسر لكي يسانده في تدعيم مركزه وموقفه داخل وخارج بنما .

وفي إطار حرب الولايات المتحدة الغير معلنة مع نيكاراجوا وجد أيضا جول مالكيرى أحد أعضاء الخزانة بالحزب الديمقراطي السابقين والذى عمل مع جماعة سوير وميللر .

ويذكر أن ديفيد سوير وسكوت ميللر قد قاما بعمل الحملات الإعلانية بالتليفزيون الخاصة بحملة الرئاسة ل مايكل دوكاكيس ، وفي نفس الوقت أكدت بعض التقارير المسجلة بإدارة القضاء أن كلا من سوبر وميللر كانا نشيطين

كعملاء لوكالات أجنبية ، وأن شركتهما قد عقدت اتفاقا بمبلغ ٢ مليون دولار مع حكومة كولومبيا بالإضافة إلي عقد مع حكومة الفلبين وحكومة بنما في المنفي .

ويذكر أيضا ان سكرتيرة جورج بوش لشئون الاعلام شيلاتات كانت تعمل لصالح وكالة أجنبية فرنسية الأصل وهي وكالة طوسون وزلك بمجرد مغادرة نانسى ريجان البيت الابيض في فبراير ١٩٨٥ . وأثناء حملة بوش أيضا عمل ريتشارد فيربانكس لخدمة الرئاسة الأمريكية وهو فى الأساس يمثل إحدى الشركات اليابانية لتصنيع قطع غيار السيارات .

كما عمل أندرو ماناتوس فى حملة مايكل دوكاكيس ، وقد كان فى السابق يعمل مساعد سكرتير التجارة فى ادارة الرئيس كارتر ، ولقد كان ماناتوس أحد الأعمدة الرئيسية فى تجميع الأموال لحملة مايكل دوكاكيس ، ومع ذلك فقد كان ماناتوس يعمل لصالح حكومة اليونان .

وفى عام ١٩٨٠ تم تكوين شركة بلاك ومانافورت وستون والتى كانت فى الأصل عبارة عن مجموعة الاستشاريين فى حملة الرئاسة للجمهوريين ، فقد قام تشارلز بلاك بدور المدير السياسى لمجلس الرئاسة ، وقام بول مانافورت بحملة رئاسة الرئيس ريجان للقطاع الجنوبى ، وقام روجر ستون بإدارة الحملة لقطاع الشمال الشرقى للولايات المتحدة .

وبمجرد انتخاب ريجان لرئاسة البلاد قام الأفراد الثلاثة بالدور الرئيسى لتشكيل الإدارة الأمريكية . فقد قام مانافورت بدور المدير الشخصى للرئيس ريجان ، وقام ستون بدورنائب المدير السياسى للمكتب الشخصى للرئيس حيث قام كل منهما بعرض الأفراد المرشحين للإدارة الأمريكية ، فقد خدم بلاك كمستشار سياسى فى الإدارة الأمريكية ، ولايحتاج الأمر إلا القول بأن القليل من الأفراد هم الذين يعلمون من الذين كان يقع العبء عليهم لاختيار رجالات الإدارة الأمريكية .

وفى حملة انتخابات ١٩٨٤ قام كل من بلاك ومانافورت وستون مرة ثانية بالعمل فى حملة انتخابات الرئيس ريجان . فقد قام بلاك بدور المدير السياسى للحملة الانتخابية ، كما قام مانافورت بدور المدير السياسى للحزب الجمهورى ، أما ستون فقد قام مرة ثانية بدور مدير حملة الانتخابات لقطاع الشمال الشرقى للولايات المتحدة .

وبعد نجاح ريجان فى الانتخابات قامت الشركة التى يعمل فيها كل من بلاك ومانافورت وستون بتوسيع نطاق أعمالها ليعمل فيها بيتر كيلى رئيس القطاع المالى فى المجلس القومى الديمقراطى ، وجيمس هيلى من الحزب الديمقراطى .

وفى ديسمبر ١٩٨٤ قامت الشركة بتغيير اسمها إلى بلاك ومانافورت وستون وكيلى .

وفى عام ١٩٨٨ وأثناء حملة انتخابات الرئاسة عمل تشارلز بلاك «كبير المستشارين السياسيين» لجورج بوش والمفاوض فى اجتماعات الجمهوريين . كما قام بول مانافورت بعمل جدول حملة الإنتخابات ل جورج بوش . وروجر ستون قام بالحملة الانتخابية فى كاليفورنيا . كما قام أحد العاملين فى شركتهم ويدعى لير أتواتير بإدارة خملة بوش . بينما قام بيتر كيلى بالعمل على جمع الأموال الخاصة بمايكل دوكاكيس .

وفى عام ١٩٨٩ أعلن جورج بوش عن تعيين أتواتير كرئيس للمجلس القومى للجمهوريين ، بينما زملاء بلاك ومانافورت حصلوا على مكاسب أكثر من ذلك ، فقد استغلوا اتصالاتهم بالبيت الأبيض لعمل اتصالات أعلى مع عملاء أكثر ، وعلى ذلك أصبحت شركتهم صاحبة أعلى نفوذ على مستوى الهيئات والمؤسسات الأجنبية العاملة داخل الولايات المتحدة . ففى الفترة من عام ١٩٨١ وحتى ١٩٨٤ استطاعوا الحصول على العديد من العقود مع جمعيات ومؤسسات تجارية علاوة على عقود

بلغت أربعة مع شركات أجنبية عاملة داخل الأسواق الأمريكية ، ثم ست عشرة شركة أجنبية أخرى بعد نجاح حملتهم الانتخابية فى عام ١٩٨٨ ، ولعل أهم هذه العقود هو ماتم توقيعه مع حكومة نيجيريا حول صفقة الأسلحة مع وزير دفاعها . أيضا مع رجال الأعمال الفلبينيين وفرديناند ماركوس وحكومة باهاماس ، والمتمردين فى أنجولا بقيادة زعيمهم جوناس سافيمبى ، ثم حكومات كل من بيرو وكوريا والبرتغال ولبنان والصومال .

أيضا دور جيمس ليك ـ الذى كان يعمل مستشارا إعلاميا للرئيس بوش ، وفى نفس الوقت يرعى المصالح اليابانية وذلك فى عام ١٩٨٨ أثناء الحملة الانتخابية .

لقد كان ليك بمثابة ترس فى عجلة مستمرة الدوران أثناء حملات عام ١٩٨٠ و ١٩٨٤ و ١٩٨٨ ، هذا علاوة على علاقته الشخصية مع كلايتون بوتر ممثل التجارة الأمريكية فى الفترة من١٩٨٥ و ١٩٨٩ وهو الآن يعمل وزيرا للزراعة .

وفى عام ١٩٨٨ كتب أحد الصحفيين اليابانيين يقول إن أفضل وأسهل وأمن الطرق للحصول على نفوذ بوتير هو أن تستأجر جيمس ليك . ففى عام ١٩٨٧ قامت الشركات اليابانية باستئجار ليك فى مفاوضات قطع غيار السيارات . فقد عمل ليك بدأب بالغ ومن معه مع أعضاء مجلس النواب وإدارة التجارة . وذلك حتى يحقق النجاح للشركة اليابانية والمتمثل فى قيام حكومة الولايات المتحدة فى تبنى اقتراح (موس) الضعيف.

ويذكر إنه فى السبعينيات قامت شركة النظم الاندماجية ، وهى شركة صغيرة ذات طابع متطور فى التكنولوجيا الحديثة ، وهى تقع فى مدينة روك فيل بولاية ميرلاند ـ قامت هذه الشركة باختراع وإنتاج نوع فريد من الأجهزة الحساسة ـ ولكن شركة ميتسوبيشى قامت على الفور بمجهودات ضخمة بالاستيلاء على هذا الاختراع من شركة النظم الاندماجية ، وعلى أثر ذلك قامت شركة النظم الاندماجية

بطلب الحماية من الحكومة الأمريكية ، ولكن ليك تم استئجاره بواسطة شركة ميتسوبيشى اليابانية حتى لاتحصل الشركة الأمريكية الصغيرة على الحماية الأمريكية ، ويتمثل منتج شركة النظم الاندماجية فى أنه نظام إضاءة ذو طاقة عالية بالميكروويف وهو يستخدم فى المنتجات الصناعية ، والمهم جدا فى هذا الاختراع هو المصباح الخاص بالإضاءة ففى حالة تدمير المنتج بالميكروويف فإن أشعة المصباح تخرج نوعا خاصا من الأحبار وبعض المواد الأخرى ، ويلاحظ أنه فى الصناعات اليابانية نجد أن تجفيف هذا الغاز يحتاج الى مابين عشرين إلى ثلاثين ساعة ، بينما اختراع شركة النظم الإندماجية تستطيع أن تفعل ذلك فى ثوان معدودة ـ ولعل ذلك مادفع شركة ميتسوبيشى إلى الحصول على هذه التكنولوجيا أو التخلص منها . والمذهل هنا أن هذه الشركة الصغيرة استطاعت إنتاج سلعتها بأسعار تجارية رخيصة وفى أنواع متعددة وهى اليوم تستخدم فى منتجات أخرى عديدة منها : منتجات الفيبر وفنون الجرافيك والأفلام وغيرها ، وهى تستخدم داخل أسواق الولايات المتحدة ويصدر منها حوالى ٣٠ ٪ للأسواق الخارجية ، منها حوالى ٥٠ ٪ للأسواق اليابانية . وعلى ذلك استطاعت شركة ميتسوبيشى شراء المصباح من منتج شركة النظم الاندماجية فى عام ١٩٧٧ . وقامت بعد ذلك مباشرة شركة ميتسوبيشى بمحاولة السيطرة على الأسواق اليابانية لمنع منتج الشركة الأمريكية من الإنتشار داخل أسواقها .

ولقد استخدمت ميتسوبيشى مايطلق عليه بالمناورات اليابانية الشهيرة ، وهى التلويح ببراءة الاختراع داخل الأسواق اليابانية .

ولقد شرح هذه الطريقة عضو مجلس النواب مورين سميث فى يونيو ١٩٨٨ـ والذى كان يعمل نائب وزير التجارة الأمريكية حول كيفية المناورات اليابانية فيقول : من المعروف أن الشركات اليابانية تعلم أولا عن اختراع ما . خاصة التى تود الحصول عليه ، ثم تقوم بعد ذلك بالالتفاف حول ذلك المنتج بحيث تعطى الإيحاء بأن ذلك

الاختراع قد نتج عنها ، وقد يتم ذلك بصورة فردية أو حماية للشركة ، وقد يؤدى ذلك فى النهاية إلى أن صاحب الاختراع الأصلى قد يجد نفسه عاجزا عن مواجهة الشركة اليابانية وذلك لما تملكه من إمكانيات مادية ودعائية وغيرها ، وعندئذ تعرض الشركة اليابانية السعر على المخترع الأصلى ، وقد يتمثل السعر بصفة عامة فى الحصول على رخصة . بحيث تعطى الشركة اليابانية الحق فى استغلال الاختراع التكنولوجى .

وهكذا تتم هذه المناورات اليابانية مرة بعد أخرى لكى تضغط على الشركات الأجنبية لكى تستولى على مخترعاتها التكنولوجية ، وفى النهاية تترك هذه الشركات بدون شىء أكثر من حفنة قليلة من الأموال .

وفى الغالب عندما تقوم الشركة اليابانية بعمل ذلك فانها تسعى لكى يكون التعاقد سريا وممنوعا من النشر ، ومن ثم يصبح على الجانب الآخر عدم نشر الاتفاق الذى تم التعاقد بصدده ، ولعل ذلك مايجعل اليابانيين يتحركون دائما فى صمت ودون أن يعلم بهم أحد ، وذلك ماحدث منذ العديد من السنوات السابقة .

ويقول ريجيس ماكينا مستشار كمبيوتر (التفاح) إنه فى الفترة من عام ١٩٥٠وحتى عام ١٩٧٨دفعت اليابان حوالى ٩ بليون دولار للحصول على ٣٢ ألف رخصة منتج تكنولوجى ، والتى تقدر بحوالى ١٠٠٠بليون (تريليون) دولار - أى إنهم دفعوا أقل من واحد سنت من الدولار ، وغالبية هذه الرخص وبراءة الاختراع كانت تخص شركات أمريكية صغيرة .

ولقد بقى أخيرا مجموعة صغيرة تعد على أصابع اليد من الشركات الأمريكية التى تستطيع أن تقف على أرجلها أمام الشركات اليابانية العملاقة والنظم السياسية التى تتبعها .

ويلاحظ أنه فى محاولة من الشركات الصغرى صاحبة الاختراع اذا أرادت أن تقف

أمام الشركات اليابانية العملاقة فإن ذلك سيكلفها الكثير حيث إن حصول الشركة اليابانية على براءة الاختراع قد يتكلف مابين ٣ آلاف إلى خمسة آلاف دولار، بينما الوقوف أمام تلك الشركات فى المحاكم للحصول على حقها قد يكلفها حوالى ١٠٠ ألف دولار وقد يأخذ مابين خمسة إلى عشرة أعوام فى ساحة القضاء . وبالنسبة لشركة النظم الاندماجية فإنه فى حالة رفع القضية إلى القضاء فإنها سوف تتكلف من بداية القضية وحتى نهايتها حوالى ٢٥ مليون دولار.

لقد قامت ميتسوبيشى بمحاصرة اختراع مصباح الميكروويف لشركة النظم الإندماجية ووضعتها فى موقف يجعلها تستنزف كل أموالها .

وفى عام ١٩٨٥ قام مدير شركة النظم الاندماجية ، ويدعى سبيرو بعقد اتفاق مع ميتسوبيشى ، والذى يقضى بالمنافسة الحرة والشريفة داخل الأسواق ، وبالفعل وافقت ميتسوبيشى ، ولكن المقابل وراء ذلك هو حصول شركة النظم الاندماجية على نسبة من المبيعات لجميع أنحاء العالم التى توجد بها هذه السلعة . على أن تترك شركته براءة الاختراع لشركة ميتسوبيشى ، ولكن سبيرو رفض ذلك وقال : إذا حدث ذلك فاننا سوف نكون خارج دائرة الانتاج فى أقل من خمس سنوات .

وعلى ذلك قام سبيرو بنضال طويل المدى للخروج من الحوائط الشائكة التى بنتها ميتسوبيشى حول شركة النظام الاندماجى . وبمجرد بدء الصراع بين الشركتين تبين للشركة اليابانية أن الوضع فى صالح الشركة الأمريكية ، ومن ثم تراجعت وطالبت بإعادة النظر من مكتب الاختراعات اليابانية ، والذى قام فى يناير عام ١٩٧٧ بقلب الوضع رأسا على عقب ، والذى استطاع أن يسيطر على المجلس القضائى الخاص بالتحقيق فى قضية الشركتين ، وانتهى حكم المجلس لصالح الشركة اليابانية .

فى نفس الوقت قامت شركة ميتسوبيشى بملاحظة عملاء شركة النظم

الاندماجية لتضييق الخناق حول الشركة الاندماجية وكسب مزيد من عملائها لصالح ميتسوبيشي ـ وهنا علم سبيرو بذلك ، وتأكد أنه لن ينتصر على الشركة اليابانية بدون تدخل الحكومة الأمريكية ، ولكن سبيرو كان مترددا في بداية الأمر من طلب مساعدة حكومته .

بعد ذلك قام سبيرو بمقابلة كلينتون يوتير لمدة دقيقتين بدعوة على كوكتيل وتحدث معه ، وعلم منه أنه لابد وأن يقابل جوزيف ميساى ممثل التجارة الأمريكية لكل من اليابان والصين . وفي نهاية عام ١٩٨٥ تقابل سبيرو وميساى وتناقشا حول كيفية توسيع نطاق التجارة داخل اليابان ، ولكن بعد عامين تبين أن الشركة الأمريكية لن تستطيع المنافسة داخل الأسواق اليابانية ، ثم عاد سبيرو مرة أخرى إلى ميساى .

إلا أنه بدا واضحا أن الجميع يخشون إنتقاد النظام اليابانى . لأن ذلك يعنى التأثير على العلاقات اليابانية الأمريكية . ومن ثم فإن طلب تدخل الحكومة الأمريكية عادة مايكون من الصعوبة بمثابة ـ وفي هذا الصدد . اعتقد ميساى أن أفضل الطرق للتعامل مع اليابانيين هو تصعيد حدة الخلافات حول مايطلق عليه بنواحى الملكية الفكرية وحقوقها ، والقضايا التجارية بين الولايات المتحدة واليابان .

ولكن سبيرو علم أن ميتسوبيشى بدأت في تصعيد أحد أعضاء جماعة الضغط ليعمل في صالحها ، وقد تمثل في ذلك جيمس ليك ، وعلى الفور أدرك سبيرو أنه لابد من ضرورة تدخل الحكومة الأمريكية .

وفي سبتمبر ١٩٨٧ بدأت الشركة الأمريكية وميتسوبيشى المفاوضات بغرض وقف تصعيد المنافسة بين الشركتين داخل السوق اليابانية ، ولكن بعد شهر واحد من المفاوضات قامت ميتسوبيشى بوقف المفاوضات . إلا أن الشركة الأمريكية بدأت تصعيد الموقف من داخل الكونجرس .

وفى ديسمبر عام ١٩٨٧ قامت بإقناع لويد بنتسين رئيس مجلس النواب للشئون المالية لكى يكتب خطابا بالنيابة عن الشركة الأمريكية إلى السفير اليابانى فى واشنطن ، وطالب بنتسين فى خطابه أنه فى حالة عدم تدخل اليابان لحل مشكلة الشركة الأمريكية فإن الكونجرس الأمريكى سوف يتدخل لحلها . كما قامت الشركة الأمريكية بتأجير يولا ستيرن الرئيسة السابقة لمجلس التجارة الدولى لكى تضع القضية أمام يوتير .

إلا أن ليك وشركة ميتسوبيشى اتجها اتجاها آخر مختلفا تماما حيث قاما باعادة رسم خططهما مرة أخرى ، ووضعوا قضيتهم فى صورة أكثر بساطة وهى أنها قضية تجارية بحتة ، وليست قضية سياسية تتطلب تدخل الكونجرس الأمريكى ، وأعلنوا أن المشكلة مع الشركة الأمريكية هى تجارية بحتة . إلا أن سبيرو اضطر إلى الاعلام لعرض قضيته أمام الجمهور ، وذلك من خلال التليفزيون والصحافة مثل صحيفة وول ستريت وصحيفة ناشيونال ، وصحيفة الواشنطن بوست .

ولكن على الرغم من أن يوتير عرض على اليابانيين أن القضية بعيدة عن تدخل الحكومة الأمريكية - إلا أن نائب التجارة الجمهورى مايكل سميث قرر الدخول ، وبالفعل دعا إلى استخدام الصراع بين الشركتين وتصعيده على مستوى الدولتين وذلك على مستوى الملكية الفكرية وحقوق الاختراع .

وفى إبريل عام ١٩٨٨ صعد سميث القضية مع اليابانيين ، كما تقابل مع مسئولى شركة ميتسوبيشى فى طوكيو ، وطالب بضرورة إنهاء تلك الخلافات حتى لاتؤدى إلى تصعيد الخلافات السياسية ، وبالفعل وافقت ميتسوبيشى على إعادة المفاوضات مع سبيرو .

وفى يونيو عام ١٩٨٨ أصبح ليك مستشار بوش فى حملاته الإعلامية وهو فى نفس الوقت يمثل شركة ميتسوبيشى اليابانية .

وفى أواخر عام ١٩٨٨ أعلن بعض أعضاء الكونجرس الأمريكى عن اهتمامهم بقضية شركة النظم الاندماجية وطالبوا شركة ميتسوبيشى بإعادة المفاوضات مرة ثانية ، إلا أنها عادت مرة أخرى إلى طريق مسدود .

وقد تبين أن الشركة اليابانية لديها جماعة ضغط عالية المستوى تستطيع فى أى وقت فتح وغلق المفاوضات ، وأنها بالفعل لاتريد إنهاء هذه المشكلة لأن فى ذلك خطرا عليها كما أنها تسعى إلى استنزاف أموالنا .

الفصل التاسع

جذور صنع السياسة اليابانية

فى خريف ١٩٨٨ قامت شركة استشارية يابانية بتقديم خطة مفصلة للتأثير على جهود المجموعة الأوروبية لخلق سوق واحد فى سنة ١٩٩٢ إلى أكبر منتجى الألكترونيات فى اليابان.

وتم نصح الشركات اليابانية بالانضمام إلى كل اتحاد صناعى محلى يمكنهم الانضمام إليه، وبالاستعانة بشخصيات تعمل فى المجالس التشريعية والعلاقات العامة فى كل دولة من الدول الاثنتى عشرة بالمجموعة الأوروبية، وإقامة شبكة لجمع المعلومات فى كل دولة ، ونشر تسهيلاتهم عبر دول المجموعة الأوروبية، واستخدام محامين أوروبيين وخبراء ماليين يمكنهم مراقبةالتطورات المحلية وتعيين شخصية سياسية محلية ليحتل مركز الرئيس ، وهو شخص يمكنه فتح الأبواب وتمهيد ارض العمل للتكتل المنسق للمسئولين الوطنين والساسة.

كل عنصر من هذه الاستراتيجية استخدم اولا من قبل اليابانيين بامريكا. ولكن اختراق اليابانيين للنظام السياسى الأمريكى تجاوز أكثر بكثير الاستعانة باعضاء المجالس التشريعية والخبراء والانضمام إلى الاتحادات التجارية. وفى الاعوام الاخيرة، شنت الحكومة اليابانية والمنظمات الكبرى فى مجال الأعمال، مثل اتحاد الصناعات الألكترونية فى اليابان (Elaj) حملة سياسية جذرية عبر أمريكا. وقد شرح «أكيو موريتا» ـ Akio Morita ـ وكان وقتها رئيسا لاتحاد الصناعات الالكترونية فى اليابان لاعضاء هذا الاتحاد مدى احتياجهم لتوسيع نشاطاتهم السياسية إلى مدى يفوق الكونجرس والوكالات الفيدرالية فى واشنطن.

وقد اكد «موريتا» بأن الشركات اليابانية يمكنها أن تأمل بتثبيت أقدامها فى السياسات الأمريكية وصنع السياسة الاقتصادية فقط عن طريق توطيد العلاقات على مستوى الدولة والمستويات المحلية، وخاصة كما قال منذ أن أصبحت الأولوية

الرئيسية للكونجرس، لمجلس الشيوخ وللوكالات الحكومية الفيدرالية ترتكز بصورة طبيعية على مصالح الولايات المتحدة.

ولتغيير هذه الأولويات قام اليابانيون بإرسال ٣٠٠ مليون دولار على الأقل سنويا (من الـ ٤٠٠ مليون دولار التى أنفقوها على وجه الإجمال) لخلق دائرة انتخابية موالية لليابان عبر امريكا. ويمكن لاوروبا ان تتوقع هجوما بمثل هذه الضخامة فى المستقبل القريب.

وفى مايو ١٩٨٩ تحدث سيناتور «ماكس بوكاس» أمام مائة من ممثلى قطاع الأعمال التابعين له فى مدينة «بوزمان»، مونتانا. وقد شجب الحماية اليابانية. و دعا إلى اتخاذ مواقف جادة من قبل الولايات المتحدة تجاه فتح أسواق يابانية. وكما هو متوقع أصبح المستمعون غاضبين. وكانت المفاجأة الكبرى أن غضبهم كان موجها له بدلا من اليابانيين : لماذا؟ لان بعض الحاضرين كانوا يبيعون لليابان، والاخرين يأملون فى ذلك ، وكان الغالبية يخشون من أن اتباع موقف متشدد أمريكى تجاه اليابان قد يقوض فرص اعمالهم. وأصبحت اليابان الآن، عبر امريكا كلها، قادرة على تحريك المصالح المحلية ، وفرض ضغط على المسئولين المنتخبين مثل «بوكاس» للتضحية بالمصالح الوطنية الأشمل من أجل اهتمامات محلية محدودة.

وفى عام ١٩٨٦ ، ذهب «إدى ماهى» وهو مستشار سياسى جمهورى كبير ومستشار السفارة اليابانية فى واشنطن، إلى طوكيو لتعليم رجال اليابانيين أفضل الطرق التى تمكنهم من خلق قاعدة انتخابية راسخة موالية لليابان فى أمريكا . وفى حديثه، اقترح «ماهى» أن أى هجوم يابانى جديد يجب أن يقوم على مبادىء قليلة بسيطة

ـ المبدأ الأول: أن الاقتصاد الأمريكى يسير وفق السياسات الأمريكية. . فى أمريكا، أغلب السياسات محلية ، واكثر المشاكل المحلية أهمية هى فرص العمل.

وهكذا فإن جميع المشاكل تختفى فى مصطلح «الأعمال».

– المبدأ الثانى : مثلما أن السياسات أغلبها محلى، فكذلك أيضا أمر التجارة فى حين أن أغلب مناظرات التجارة الوطنية تحارب بسبب نظريات مجردة عن «حرية التجارة» فى مواجهة نظرية «الحماية» فإن قليل من الأمريكيين يفهمون حقيقة مزايا ومساوىء هذا الجدال. وبالتطبيق فإن سكان كارولينا الشمالية يفكرون فى أن سياسة التجارة تعنى المنسوجات. وأهل «ايوان» يفكرون فى أن معناها اللحم والقمح وفى ميتشجان، تعنى التجارة السيارات. كما أخبر «ماهى» اليابانيين : اذا اراد رجال الأعمال اليابانيون الفرادى الدخول فى أعمال داخل الولايات المتحدة ، والبدء فى مشاريع جديدة ، وخلق فرص عمل فإنه سيكون لديهم فرصة هامة للتأثير على السياسات الأمريكية.

كما أعطى «ماهى» لليابانيين نصيحة واقعية حول جاذبية الساسة الأمريكيين فمثلا عندما يقوم اليابانيون باختيار موقع لمشروع، يجب عليهم أن يتقابلوا مع أكبر عدد ممكن من المسئولين المنتخبين من العديد من المهن. لماذا؟ لأنه حتى هؤلاء المسئولين الذين لم تختارهم طوائفهم المهنية سيظلون أصدقاء ويأملون فى أن يكون حظهم أفضل فى المرة القادمة.

وقد نصحهم «ماهى» بأنهم عندما يلتقون مع أعضاء من الكونجرس يجب ألا يذهبوا إليهم فى واشنطن: بل يذهبوا إلى المكاتب التى فى المقاطعة. فاللقاء فى مكتب المقاطعة، سيدفع العضو ليفكر فى أنهم من الناخبين ويعاملهم طبقا لذلك.

كما نصح «ماهى» اليابانيين بكيفية تحويل حاكم إلى شخص موال سياسيا لصالح اليابان. وأخبرهم بأن الحاكم يكون سعيدا بلقاء أى تنفيذى يابانى يفكر فى وضع تسهيلات جديدة بالمقاطعة. وحالما يكون سعيدا بلقاء أى تنفيذى يابانى يفكر فى وضع تسهيلات جديدة بالمقاطعة. وحالما تتكون علاقة بين الشركة اليابانية

ومسئولى المقاطعة، سيقوم الحاكم بسعادة بجذب واشنطن إلى جانب الشركة اليابانية . إذا كان الكونجرس يفكر فى فرض نوع من الحسابات التجارية التى يمكنها أن تؤثر فيك كرجل أعمال . وفى الواقع، أن اليابانيين ليسوا فى حاجة ماسة للإلحاح على مساعدة وتأييد المحافظين، حيث إن أغلب المحافظين الآن يكرسون أغلب طاقاتهم فى كسب اليابانيين. وكثير من المقاطعات الآن لديها مكاتب فى طوكيو أكثر من واشنطن . وأحد المهام الأساسية لهذه المكاتب هو جذب الاستثمارات اليابانية ، ومن أكبر الإغراءات هى قدرة ولايتهم على التأثير على الكونجرس فى واشنطن.

وقد أضاف المستثمرون الأجانب - خاصة اليابانيين والكوريين - بعض خبراتهم السياسية فى مجال وضع التسهيلات. وكانوا يحاولون بنظام كبت الانتقادات الموجهة لهم من الكونجرس عن طريق توجيه الشركات بالاستثمار فى مقاطعاتهم. ولبدء أعمالهم كانوا عادة يضعون تسهيلاتهم فى منطقة أحد اعضاء الكونجرس الأقوياء الذى يعمل فى أحد اللجان التجارية، وخاصة يكون واحدا من منتقدى اليابان. وعلى سبيل المثال فإن الشركات اليابانية قامت بوضع سبعة مشاريع فى مقاطعة جورجيا التابعة لرجل الكونجرس «إد جنكنز» وهو ناقد دائم للحماية اليابانية. وهناك تكتيك آخر يقوم على إقامة مشروع عبر الطريق بين منافس رئيسى للولايات المتحدة أو فى نفس مقاطعة رجل الكونجرس وبغرض المشاركة بين نفس عضو الكونجرس وبين منافسيه تكون الشركة الأجنبية عادة قادرة على تخفيف أو تحييد تأثير خصومها فى واشنطن.

باستخدام هذه الحسية السياسية الأساسية قام منتجو السيارات اليابانيون، بنشر مصانعهم الجديدة عبر الدولة بحرص. وقد علق واحد من شركة «كريزلر» وهو «لى ليكوكا» بأنه مع كل مشروع حاول اليابانيون كسب اثنين من أعضاء مجلس الشيوخ. وبشكل عكسى، تهدد اليابان الآن المسئولين المنتخبين إذا رفضوا انتهاج موقف تنظر إليه اليابان على أنه «سليم» . مثلا عندما فكر مشرعو «فلوريدا»

فى مشروع الضريبة الموحدة للدولة فى منتصف الثمانينات، هدد التنفيذيون اليابانيون بنقل مشاريعهم القائمة - وحرمان الدولة من أى استثمار مستقبلى - إلا اذا تم إلغاء هذه الضريبة. وهذا ما حدث.

إستغل مالكو الاصول فى الخارج أيضا استغلوا شغف المسئولين المحليين فى التودد إلى المستثمرين المشترين. وعلى سبيل المثال، فإنه عندما كان الكونجرس يناقش التشريع الخاص بالمراقبة الفيدرالية للاستثمار الأجنبى قام كل عضو بعد الآخر إلى الميكروفون ليعارض التشريع والسبب، كما قالوا، أنه تم اطلاع المؤسسين ومنظمات الأعمال المحلية بأن التشريع يهدد الاستثمار الأجنبى فى طوائفهم المهنية وعندما أكد رجل الكونجرس «ويس وانكنز» (D.Okla) مساندته للترشيع، تمت مهاجمته صحفيا من قبل أكبر صحيفة فى ولايته لمخاطرته بغرض الولاية فى جذب المصانع الأجنبية.

وكما اشار «ماهى» فقد أصبح لليابانيين الآن القوة الكافية لتحديد أغلب جدول العمل التجارى الأمريكى، وقد لاحظ مشيرا إلى أن هناك ٧٠٠ مشروع أو توسعات فى مشاريع يقوم بها اليابانيون فى الولايات المتحدة.

إذا تم التفكير فيما يمكن أن تفعله الـ ٧٠٠ مشروع الفردى على المستوى المحلى فى الطوائف المهنية التابعة لها فى الولايات المتحدة، فيمكنك أن تستفيد كثيرا من السياسة التجارية بين الدولتين فى كلا الدولتين.

الغلطة الوحيدة «لماهى» كانت إساءة تقدير وجود المشاريع اليابانية فى الولايات المتحدة، وبالتالى تأثيرها السياسى القوى . ففى سنة ١٩٨٩ أقرت منظمة التجارة الخارجية اليابانية (JETRO) بأن هناك أكثر من ٦٩٠٠ شركة فى الولايات المتحدة وكندا لليابانيين فيها أسهم ملكية تساوى ١٠٪ على الأقل وهى النسبة التى عرفتها «لجنة التبادل والسندات المالية» بـ «الفائدة المسيطرة» . وبأى مقياس فإن هذا يعد

قاعدة سياسية قوية وعريضة لليابان.

وقد شكلت جمعية الصناعات الألكترونية اليابانية (EIAJ) المكونة من أكبر شركات اليكترونية يابانية ، وعددها ٦٠٠ رأس الحربة بالنسبة لزرع الجذور السياسية اليابانية في أمريكا.

وقد بدات الحملة الأمريكية لشركة (EIAJ) بتواضع فى سنة ١٩٧٢ عندما وضعت الجمعية أول برنامج علاقات عامة لها. الهدف : عكس النقد الأمريكى للهجوم اليابانى على صناعة التليفزيون التابعة للولايات المتحدة ، وعلى أى حال، فى نهاية السبعينات تعرضاأعضاء شركة (EIAJ) الى انتقاد قاس بسبب إغراق السوق الأمريكية بشبه موصلات كهربائية. وفى نفس الوقت، هوجمت الحكومة اليابانية لحماية سوق الموصلات الكهربائية الخاصة بها من الصادرات الأمريكية، وبدأت الولايات المتحدة تصر على أن تقوم اليابان سوقها المغلق فى مجال الاتصالات. وكان الحل الذى توصلت له شركة (EIAJ) هو مساعدة كبار مسئولى الصناعةوالحكومة فى «فهم» (او قبول) الوضع اليابانى. و«لتعليم »أمريكا قامت (EIAJ) باستخدام شركة من نيويورك للعلاقات العامة ، وقامت برعاية خمسة حلقات دراسية فى الولايات المتحدة. واحدة فى نيويورك وأخرى فى «بالو ألتو» سنة ١٩٧٩ وثلاثة كل واحدة سنة فى واشنطنD.C كل لقاء من لقاءات واشنطن ركز على موضوع نوعى. والحلقة الدراسية التى أعدتها الشركة سنة ١٩٨٠ عن «التحكم النوعى» جذبت ٢٠٠ شخص ، والحلقة التى أقيمت سنة ١٩٨١ حول «الإدارة اليابانية» حضرها ٣٥٠ شخصا، وكذلك الحلقة التى اقيمت سنة ١٩٨٢عن إدارة التكنولوجيا المتطورة.

وفى النهاية فإن جوهر هذه الحلقات الدراسية كان غير متصل باليابانيين. فقد كانت اتصالات واشنطن هى التى تركز على ما يريده اليابانيون وما حصلوا عليه.

وقد وضح ذلك «أكيو موريتا» فيمايلى:

خلال هذه اللقاءات، كسبنا أصولا يصعب تعويضها، وبالأخص، الاتصالات التى جرت فى واشنطن ، والتى جعلتنا قادرين على تبادل الآراء بصورة مباشرة. وقد شعرنا بعمق مغزى هذه الاتصالات ، واستطعنا تصحيح سوء الفهم الذى أدى إلى انتقاد اليابان بسبب الجمعية الأمريكية لصناعة الموصلات الكهربائية.

وقامت بعد ذلك العديد من المنظمات اليابانية برعاية مناظرات يابانية أمريكية مشابهة فى الثمانينات. وقد اعترف اليابانيون مسبقا أن الغرض من هذا التبادل ليس تصفية المشاكل، ولكن إقامة علاقات شخصية بين قادة الرأى فى الولايات المتحدة واليابان. بالنسبة لليابان، كانت الفكرة السياسية الكبرى ترتكز على مناورة جوهرية، ولكن فعالة، للتأثير على الرأى العام: فإذا نجحت فى أن تكون صديقا لصفوة فى الولايات المتحدة، فإنك يمكن أن تستخدم أصدقاءك الجدد فى إذابة الانتقادات. بعد أن حققت مناظرات (EIAJ) هذا الهدف بتفوق، وضعت المنظمة هدفها التالى:

وهو استهداف الأعضاء الرئيسيين بالكونجرس. وفى مارس سنة ١٩٨٣ قامت بترتيب لقاء فى طوكيو بين أعضاء شركاتها ، وبين رجال الكونجرس فى اللجنة الفرعية للتجارة. هذا التبادل فتح الحوار المستمر حتى اليوم.

فى فبراير ١٩٨٥ قامت (EIAJ) بتسفير ستة أعضاء بالكونجرس من ذوى النفوذ إلى اليابان لمدة ثمانية أيام، شاملة جميع مصاريف الإقامة. وكان الغرض مساعدة هذا الفريق على «فهم» مبادىء العمل اليابانى.

ومع نهاية ١٩٨٥ أصبحت مشاكل الألكترونيات والموصلات الكهربائية مسألة سياسية خطيرة فى الولايات المتحدة بحيث لم تعد المناظرات، لقاءات الإفطار والرحلات التى تنظمها (EIAJ) كافية لحل المشكلة. كما أن اليابانيين أصبحوا أيضا

وبوضوح يتعرضون للازدراء من قبل المدافعين الأمريكيين و«الألاعيب السياسية التى لا تنتهى» والتى يلعبونها. وكما شرح الأمر «ساجوا كاجهيرا»، رئيس لجنة العلاقات العامة بالخارج لشركة (EIAJ) أن العمل مع أعضاء المجالس التشريعية يعنى أن كل شىء قد انتهى بانتهاء المسألة وأن الاتصالات الشخصية التى كانت تعد مثمرة حتى هذه النقطة عادة ما تنتهى. وأضاف مع اننا نعتبر نشاطات جذب رجال اللوبى أمرا لا يمكن تجنبه، الا أننا لا نعتبر ذلك أمرا مرغوب فيه وبالأحرى، فإن الاشخاص الذين نريد التقرب لهم ليسوا رجال السياسة او اللوبيات، ولكن الأمريكيين العاديين ويجب أن نؤكد على اقامة حوار مباشر معهم، مثلما يحدث فى الانتخابات المحلية.

هذا بالضبط هو الأسلوب الذى اتبعته حملة «EIAJ».

فى سنة ١٩٨٥ اتبعت الشركات الألكترونية اليابانية اتجاها جديدا لعملية «تسييس أمريكا» اتجاها يركز على ما أطلقوا عليه «الضغط بعيد المدى» وهو ما أطلق عليه الأمريكيون محاولة ترسيخ الجذور.

وكان الرجل الذى وضع شركة (EIAJ) فى الطريق الجديد هو «أكيو موريتا» أحد مؤسسى شركة «سونى» ومن أفضل رجال الأعمال اليابانيين المعروفين، وقد كان يعيش فى أمريكا ويتحدث الانجليزية بطلاقة وكان له العديد من الأصدقاء فى مجال الأعمال والسياسة وكان يحتفظ بشقة فى مدينة نيويورك، وكانت ملاحظاته ساخرة بخبث وكان أمثاله فى اليابان يعتبرونه خبيرا فى السياسات الأمريكية. فى بداية الثمانينات، ساعد «موريتا» فى قيادة الحرب اليابانية الناجحة لإلغاء الضريبة الموحدة فى كاليفورنيا.

وقد قامت الشركات التابعة له فى الولايات المتحدة بالتبرع بمبالغ طائلة لحملة احتواء الساسة الأمريكيين. ومع نهاية الثمانينات قام «موريتا» بشراء شركة

تسجيلات «CBS» وشركة «كولومبيا» للتصوير السينمائى . وباختصار، فإن «موريتا» شخصية رائعة ، هنا وفى اليابان ، شخصيا وسياسيا.

فى يونية سنة ١٩٨٥ أطلع «موريتا»أعضاء (EIAJ) بأن الانتقادات الأمريكية لليابان ليست عائدة إلى سوء الفهم أو التحيز ضد اليابان، ولكن بسبب العديد من النوايا السياسية. وكرد فعل لذلك، صرح «موريتا» بأن صناعة الألكترونيات اليابانية فى حاجة إلى تصعيد حملة تأصيل الجذور السياسية فى أمريكا.

وهذه الحملة يجب ألا تتوقف عند العلاقات العامة فى صناعة الألكترونيات، ولكن يجب أن تمد نشاطات العلاقات العامة إلى وسائل الإعلام، وجماعات الاستهلاك. والجماعات السياسية على مستوى الولاية.

وفى ديسمبر ١٩٨٥ وضع موريتا خطة شاملة بصورة غير عادية لتسييس الامريكى الذى تقوم به شركة (EIaJ)وكانت خطته تتكون من:

ــ الإعداد لإقامة مناظرات وحلقات دراسية فى الولايات والمحليات.

ــ تسيير الأحداث المحلية مع الصناعات والمشاريع اليابانية المحلية.

ــ نشر رسالات إخبارية محلية ومجلات.

ــ بدء التبادل مع جامعات الولاية ومراكز الأبحاث "Think Tanks".

ــ الاتصال مع مكاتب التنمية الاقتصادية بالولاية، والغرف التجارية المحلية، ومكاتب الولاية التى تضم أعضاء مجلس الشيوخ والممثلين.

ــ تنظيم الإتصال مع جماعة المستهلكين.

ــ الاتصال بممثلى الصحف المحلية.

ــ تنظيم برامج تبادل الطلاب.

وقد اقترح «موريتا» أن جميع مظاهر هذه الحملة يجب أن تؤخذ فى برنامج واحد وبهذه الطريقة، والذى يمكن على خلاف ذلك، ان يكون سلسلة غير فعالة من المجهودات العشوائية ، والغير مترابطة تقوم بها شركات فردية ، ووكالات يابانية يمكن ان يتم تركيزه فى رسالة قوية وموحدة. وطبقا لـ «موريتا» فإن رسالة تأصيل الجذور الخاصة بشركة (EIaJ) يمكن أن يكون لها اربعة اجزاء:

(١) أن يخلق الاستثمار اليابانى فرص عمل فى أمريكا

(٢) أن تساعد الشركات اليابانية فى إعادة بناء الطوائف المهنية الأمريكية الكاسدة.

(٣) أن تقدم الشركات اليابانية منتجات تنال رضاء المستهلكين الأمريكيين.

(٤) أن يتوافق بعمق الاقتصاد اليابانى مع اقتصاد الولايات المتحدة(اى الإعتماد المتبادل).

وكما هو شأن أى دعاية فعالة، فإن هذه الرسالة تحتوى على عنصر صدق. كما أنها تغفل بعض الحقائق الهامة، مثل واقعة أن فرص الاستثمار المتاحة لليابانيين فى أمريكا يحرم منها بصورة كبيرة المستثمرون الامريكيون المحتملون والاجانب فى اليابان. كما أنها لا تمعن النظر فى نوعية الأعمال التى تخلقها الشركات اليابانية او من يحصل عليها. أو مستوى تنحية «الشركات الأمريكية الذى ينتج عنها؟ أو أى نوع من التواقف يتوقعه «موريتا»؟ ربما الإعتماد من جانب واحد من قبل الولايات المتحدة على اليابان، كما تم التلميح له من قبل «شنتارو إيشيهارا» فى الكتاب الذى تقاسم كتابته مع «ماريتو»؟

فى أواخر الثمانينات. تم تكرار التأكيد على سياسية (EIAJ) مرة بعد الأخرى من قبل «موريتا» أعضاء أخرين بالشركة، ومسئولى الحكومة اليابانية، والعملاء الأمريكيين لليابان. وقد كان الرئيس ريجان وبوش من بين أخرين قاموا بتنشيط

والاستجابة لهذه السياسة. وكلما سأل صانعوا السياسة فى الولايات المتحدة، المحللين السياسيين، والصحفيين، والمحررين أو الناقدين عن تضاعف استثمار الشركات اليابانية أو تطبيقات الاعمال اليابانية كانوا يواجهون نفس الرسالة من قبل العديد من المصادر التى يفترض أنها مستقلة.

وفى حين كانت دعاية شركة ·(EIAJ) مؤثرة على المجال الوطنى، كان الهدف النهائى لبرنامجها تشكيل دائرة انتخابية موالية لليابان بين قادة الولايات والرأى المحلى. وقبل تطبيق ذلك الجهد فى الدولة كلها، قررت شركة EIaJ القيام بتجربة ذلك فى إحدى الولايات . وتم الاستعانة بشركة مات ريس وشركاه وهى شركة للاستشارات السياسية . متخصصة فى حملات تأصيل الجذور، لتعيين عدة ولايات يمكن اختبار مثل هذا البرنامج فيها.

ووقع الاختيار على مدينة «تنيسى» ، وبحلول ١٩٨٧ كان لليابان وجود اقتصادى عظيم فى الولاية. وبلغت الشركات بها ٤٧ شركة تستخدم عشرة آلاف شخص من أهل «تنيسى» والحقيقة أن الأصول اليابانية فى تنيس كانت تشكل ١٠٪ من استثمارها الصناعى فى الولايات المتحدة.

وكانت «تنيسى» موقع اختبار جذاب لأسباب أخرى أيضا. فاليابان قد أقامت علاقات عامة مكثفة واعمال تعليمية هناك. وفى بداية الثمانينات، قامت العديد من الجامعات بإقامة مراكز يابانية. وأقامت جامعة «تنيسى» فى «شاتانوجا» مركزا شاسعا خارج الحرم الجامعى يضم برنامجا لتوفير المعلومات العامة عن اليابان.

ومع سنة ١٩٨٧ كان يدرس فى مدارس المقاطعة فى أكبر مدن الولايات الأربعة برنامج تعليمى خاص عن اليابان.

وقامت أغلب المنظمات الثقافية بالولاية برعاية جميع الأحداث القريبة عن اليابان. وقامت أربع محطات تليفزيونية بالولاية ببث برنامج أسبوعى عن اليابان. بعض

المحطات الأخرى قدمت برامج وثائقية خاصة عن اليابان.

وفى الواقع، قامت واحدة ببث سلسلة من ١٦ جزءا عن تاريخ وثقافة اليابان .. فى سنة ١٩٨٦ تم تشكيل جمعية اليابان ـ تنيسى. أقام أعضائها الخمسة والأربعون، أغلبهم من اليابانيين أو رجال الأعمال الأمريكيين، أول لقاء لهم فى مقر الحاكم فى مارس ١٩٨٦ احتفلت ولاية تنيسى بأسبوع اليابان. وفى نفس السنة، قام الحاكم لامار الكسندر بنشر كتاب، الأصدقاء: اليابانيون والتنيسيون، الذى تم توزيعه عبر الولاية.

بالرغم من كل حسن النوايا الظاهرية، كان أهل تنيسى مازالوا يشعرون بالتخوف من اليابان. وقد أظهر تقرير نشر فى يناير ١٩٨٧ عن العلاقات اليابانية التنيسية من قبل المركز اليابانى للتبادل الدولى فى طوكيو.

ـــ أن أحد اهتمامات صانعى السياسة فى تنيسى فى اواخر ١٩٨٦ كانت ان الاستثمار اليابانى الحالى فى الولايات أصبح عظيما جدا ، بحيث أن الاستثمار المستقبلى قد يذهب إلى مكان أخر.

عندما قام اليابانيون باختيار «تنيسى» لإجراء تجربتهم الجديدة، تم الاتصال بين مسئولى الولاية ، وتم تكوين منظمة محلية جديدة ـــ أصدقاء اليابان ـــ تنيس فى التجارة (TJFC) ولتجنب أى انطباع بأن هذه المنظمة مجرد جبهة يابانية تم تجنيد ثلاثة رعاة مشتركين للإشراف: حكومة الولاية، منظمة أكاديمية (المركز اليابانى فى تنيسى) .. وجمعية اليابان ـ تنيسى. وكان ولازال ثلثا التمويل للأصدقاء فى التجارة، يأتى من شركة (EIAJ) والشركات الأعضاء بها ـ خاصة توشيبا، شارب، وماتسوشيتا.

وتم اختيار أحد الوجوه السياسية المحلية ـ «نائب سابق للحاكم»، فرانك جوريل والدفع به لرئاسة المنظمة، بعد أن رفض الحاكم السابق «ند ماكورتر» رئاستها، وتم

تكليف شـركـة «مـات ريس وشـركـاه» بتـحـديد عـدة آلاف مـن قـادة الرأى فى تنيس. هؤلاء القادة ثم دعوتهم عندئذ ليصبحوا جزءا من المنظمة الجديدة.

وفى اول مبـادرة شعبية قامت (TJFC) برعاية ثلاثة اجـتماعات. وكـان الموضـوع : أهميـة الصداقة بين شـعب تنيسى والأعمـال اليابانيـة. وللوصـول إلى قادة الرأى عـبر الولاية، تم عـقد اجـتـمـاعـات فى «ناشـفيل» «نوكسـفيل» و«ممـفيس». وكـان من بين الحاضـرين الحاكم، وقادة رجـال الأعمال الكبـار فى تنيسى، الأكـاديميون، الصـحـافة، وبعض مسئولى الولاية الآخرين. وقد ألقى الخطاب الافتتاحى «موريتا». وكان أغلب المتحدثين الآخرين من الشـركات اليابانية التابعة فى تنيسى.

وفى وقت عـقد هـذه الاجـتمـاعات، كـان الكونجـرس يفكر فى فرض عـقوبات ضـد «توشـيبـا» لقيامهـا ببيع مـعدات دفـاعيـة للاتحاد السـوفيـتى. وتم الضـغط علـى وفد الكونجرس التـابع لولاية «تنيسى» لمعـارضة جمـيع العقوبات ، وذلك من قـبل الحاكم وبعض المسـاندين المحليين لشـركة «توشـيبا» وكـمـا قـال أحـد رجال الكونجـرس فى تنيسـى: كـانت ذراعى ملوية بشـدة لدرجـة أننى أشـعـر بحسن الحـظ لأنى مـازلت أحـتـفظ بهـا. ومـثلـمـا يحدث فى كل التـجـارب، ظهـرت قليل مـن العـراقـيل فى هـذه الاجـتمـاعـات. احـداها كـان ظهـور بعض التـذمـر منخـفض المسـتـوى حـول التـأثيـر السـيـاسى اليـابانى الكبـير فى «تنيس» وقد ظهـر أمـر مـحـرج أخـر عندمـا طرح أحـد المتحـدثين فى أحد الاجتـمـاعات «فريد سـميث» مؤسـس ورئيس الشـركة الفيـدرالية ـ مسـألة الحماية اليـابانية . وقد أشـار «سميث» إلى أن شـركته منعت من الاقـتراب من السـوق اليابانـية، فى حين أن منافسـيـه اليـابانيين لهم حـرية التـعـامل فى السـوق الأمـريكية. وهكذا فـإن خطاب «سـميث» كـان خطابا اسـتـرضـائيا، وقـد أشـار إلى أن اليابانيين لم يقومـوا بما فيه الكفاية ، وبصـورة حقـيقية لمواجهة الانطبـاع الذى يشير إلى أن اليابان تتوقع الكثير هنا أكثر من قدرتها على الإعطاء هناك.

وعلى أى حال فإن التجربة فى اغلبها حققت نجاحا فقد نجحت هذه اللقاءات فى تكوين اتصالات بين (EIAJ) وبين قادة الرأى بالولاية يمكن أن تنمو اكثر مع الوقت، واوصلوا إلى هؤلاء القادة رسالة هامة حول المكاسب التى ستتحقق لـ «تنيسى» من الاستثمار اليابانى.

كما أن هذه الاجتماعات لفتت اهتمام مسئولى الولاية حول مستقبل الاستثمار اليابانى فى «تنيسى» والرسالة التى وصلتهم كانت تتركز فى أن استمرار الصداقة مع اليابان هى المفتاح الذى يمكن ان يسمح لتنيسى ان تستمر فى قيادة الولايات المتحدة فيما يتعلق بجذب الاستثمار اليابانى.

وهذه الرسالة، بالتأكيد تم تطبيقها على يد «ايدى ماهى» واضع مبادىء ترسيخ الجذور السياسة.

ومع حلول سنة ١٩٩٠ كان اليابانيون قد أقاموا بنية سياسية تحتية ممتدة الجذور عبر الولايات المتحدة. جزء من هذه البنية يعد جزءا رسميا من الحكومة اليابانية. واصبح لـ Mjii ثمانية مكاتب فى الولايات المتحدة فى نيويورك، سان فرانسيسكو، شيكاغو، لوس أنجلوس، هيوستون، اطنطا دنفر، وبورتوريكو)، والتى تعمل على أنها منظمة التجارة الخارجية اليابانية Jetroوفى حين ان هذه المنظمة قدمت بعض المساعدة لمصدرى الولايات المتحدة ومعلومات حول اليابان، إلا أن مهمتها الأساسية كانت مساعدة الأعمال اليابانية فى أمريكا. وأغلبية عملها كان يتكون من جمع المعلومات الاقتصادية والسياسية فى الولايات المتحدة وارسال هذه المعلوماتإالى طوكيو. وكاناًاغلب المبلغ الذى تنفقه هذه المنظمة (Jetro) ويقدر بـ ١١ مليون دولار، فى أمريكا سنويا ينفق على الاستعانة بالمحامين من واشنطن، ورجال اللوبى، شركات الأبحاث وذوى السلطة. وتم تسجيل هذه المنظمة فى وزارة العدل سنة ١٩٦٩، وقد جعلتها الدعاية والأنشطة السياسية «عنصرا أجنبيا» من قبل دوائر

العدل.

ولوزارة الخارجية اليابانية تسعة قنصليات فى الولايات المتحدة (فى بوسطن) شيكاغو، وهيوستون، وكانساس سيتى، ولوس انجلوس، ونيو اورليانز، ونيويورك وسان فرانسيسكو وسياتل، بالإضافة إلى توفير الاتصالات الملائمة بين الأمريكيين والحكومة اليابانية ، وخدمة الشركات اليابانية، فإ ن القنصل العام وفريقه كرسوا الكثير من وقتهم لممارسات العلاقات العامة المحلية.

وشبكة تأصيل الجذور السياسية اليابانية كانت تشمل عددا كبيرا من المنظمات الخاصة ، والمنظمات شبه الشعبية. ومع أنه لم يكن هناك تصميم تنظيمى مشترك فإن هذه الجماعات كانت تنزع إلى الاشتراك فى أغلب السمات.

وكان المقام المشترك بينهم أن اغلب أعمالهم تتركز على المنظمات المحلية، ومنظمات الولاية ـ والمنظمات الإقليمية وكان من المتوقع دائما ان تقوم المنظمات المحلية والمشاريع اليابانية المتنقلة بدفع أى تكاليف إدارية تظهر.

ومع بداية ١٩٩٠ كانت أغلب الولايات الأمريكية لديها جمعيات أمريكية يابانية خاصة بها. كما أن اغلب الدولة انتشرت فيها جماعات العلاقات العامة الإقليمية، مثل الجمعية الجنوب شرقية لليابان والولايات المتحدة ، وجمعية الغرب الأوسط لليابان والولايات المتحدة، والتى تقصر عضويتها على مسئولى الحكومة والشركات اليابانية ، وهذه المنظمات المحلية، الإقليمية ومنظمات الولاية عادة ما تقام تحت رعاية الحاكم أو بعض الوجوه السياسية المحلية الأخرى ، وبصفة عامة بتشجيع من اليابانيين. وهكذا فإن الصلات السياسية اليابانية استطاعت تشكيل جبهة متقدمة وكثيرا ما كان يراس هذه المنظمات شخصية محلية سياسية قادرة على فتح الأبواب. وعادة ما كانت تشرك محامين أو أشخاص لهم أعمال مع اليابانيين ، وتقوم العضوية أساسا على العاملين فى الشركات اليابانية، وقادة الرأى المحلى ، والساسة،

وهؤلاء الذين لهم صلات عمل مع اليابانيين، مثل المحامين، والبنائين، والعاملين بالنقل البحرى، ورجال البنوك، والمصدرين والعاملين فى مجال الأغذية. وكانت الحكومة اليابانية تقدم بعض النقود للمساعدة فى تمويل عمل هذه المنظمات.

وبهذه الطريقة استطاعت كسب امتياز لدى الأمريكيين ذوى النفوذ ، والذى يمكن أن تجعلهم مصالح أعمالهم حلفاء سياسيين محليين بصورة طبيعية لليابان ولمساعدة المشتركين الأمريكيين فى «فهم» الأوضاع اليابانية، كان يتم إعداد رحلات مرئية بحرص إلى اليابان. وبعد عودتهم، يتم تشجيعهم على كتابة موضوعات وإلقاء محاضرات حول ما شاهدوه وتعلموه ... أغلب هذه المنظمات كان لديها برنامج كامل عن المتحدثين الزائرين بعضه كانت ترسله الحكومة اليابانية نفسها. وليس من المهم أن نقول، إن قليلا من الناقدين لتطبيقات العمل اليابانية كان يتم دعوتهم للحديث ـ أو حتى كان يسمح لهم بالاشتراك. وظهر دليل واضح على الأولوية التى تخصصها اليابان الآن لتنمية قاعدة انتخابية سياسية متأصلة الجذور وموالية لليابان فى ابريل ١٩٨٨ عندما قامت الشركات الكبرى بتشكيل مجلس للاستثمار الأمثل فى الولايات المتحدة ـ ومؤخرا اسمته مجلس تحسين المواطنة المشتركة فى الولايات المتحدة Cbccius. والغرض المعلن من تشكيل هذا المجلس مساعدة الشركات اليابانية فى الاندماج بصورة كاملة فى المجتمع الأمريكى.

تعد شركة «كايدانرن» Keidanrenمن أولى منظمات العمل فى اليابان. حيث إنه فى سبتمبر ١٩٨٨ كانت عضويتها تشمل ١٢٠ جمعية و٩٢١ شركة. وكان رئيس Cbcciusهو «اكيوموريتا» والذى كان نائبا لرئيس منظمة Keidanren وقد كان «موريتا» شديد الوضوح فى كتابه «اليابان التى يمكن ان تقول «لا» حول الطبيعة السياسية لمجلس Cbccius وقد قال:

ان منظمة Keidanren اقامت مجلس الاستثمار الأمثل فى الولايات المتحدة وما

نعنيه بالاستثمار الأمثل هو نوعية الاستثمار الذى يجذب الأمريكيين إلى الجانب اليابانى. فإذا ارتفع عدد الأمريكيين الذين ينظرون إلى الأشياء بنفس الطريقة التى تقوم بها اليابان بذلك، ثم يتم توجيه ضربة لليابان . فإن ذلك سيسبب انخفاض تعداد التصويت. وهذا من المحتمل يمكن أن يجعل الساسة يتوقفون عن ضرب اليابان وبالعمل بصورة موحدة فإن «كندانرين» و«موريتا» تمكنا من دفع عملية تأجيل الجذور السياسية اليابانية فى الولايات المتحدة الى أعلى مستوى خلال التسعينات . وقد أشار كريج سميث من Corporate Phlonthropy Report أن اليابان تحاول كسب الوقت هنا لتتمكن من التحول من مجال التجارة إلى توجيه الاستثمار. والهدف هو أن تصبح لاعبا متعددا الأوجه فى اقتصادنا الداخلى (إذا تم إغلاق أسوار الحماية، سنكون فى الداخل بأمان).

وعلى سبيل المثال فإن شركة «نيسان» اكتسبت سريعا القبول فى شبكة أعمال «ناشفيل» عن طريق قيام CEO المحلى بتكريس نصف وقته فى الاشتراك فى حملة الطريق الموحد فى منطقة ناشفيل كما أن «نيسان» دفعت أكثر من ٣ مليون دولار لما يقرب من ٢٠٠ منظمة مشتركة فى «تنيسى».

وتعد نشاطات نيسان تجربة منذرة واضحة لنوايا اليابان الخاصة بشراء الرضاء المحلى فى التسعينات ، وطبقا لتقديرات «سميث» فإن المؤسسات اليابانية دفعت ٨٥ مليون دولار سنة ١٩٨٧ و١٤٥ مليون دولار سنة ١٩٨٨ وقال : إن هذا تم عن طريق بنية تحتية ذات دعم متواضع مخصص للمنح. وقال : إنه بالنسبة للتسعينات فإنهم يتحدثون الآن عن كمية كبيرة من الدولارات.

وما يجعل هذه المنح مسببة للمشاكل هو: ليس لدى الشركات اليابانية تقليد خاص بالمنح الخيرية ، لا فى الداخل ولا الخارج. وهم بصفة عامة يجمعون التبرعات السياسية والخيرية فى ملف حسابى واحد فى ملف الموازنة. الآن تقوم الحكومة

اليابانية بالضغط عليهم لدفع المزيد من أجل الغرض الواضح الخاص بتهدئة الكراهية المتصاعدة تجاه الحماية التجارية اليابانية.

فى فبراير ١٩٩٠ استدعت وزارة الخارجية ٣٠٠ من أكبر التنفيذيين اليابانيين فى مجال الأعمال لحضور لقاء تم فيه إعطاء أوامر مختصرة بزيادة تبرعاتهم المحلية فى الولايات المتحدة. ولإغراء هذه الشركات، أعلنت الحكومة أنها سوف تقتطع جزءا كبير من الضرائب من الشركات اليابانية التى تقوم بالإسهام بما لها فى أمريكا وفى نفس الوقت تقريبا، قامت الغرفة التجارية اليابانية بإصدار كتاب يحتوى مقترحات عن كيف يمكن للشركات اليابانية تحسين علاقاتها العامة المحلية فى أمريكا. أحد النصائح الأساسية كانت:

«خذ قرضا حتى تكتمل الأعمال الجيدة»

الفصل العاشر

المبررات اليابانية الستة

كتب «الان ويبر» الرئيس الإدارى لمجلة أعمال هارفارد » ، عند عودته من رحلة طويلة إلى اليابان فى سنة ١٩٨٩ :

« لقد تغير العالم وأصبحت اليابان مختلفة . وعلى كلا جانبى المحيط الهادى ، تعد المصالح الراسخة والقديمة متشددة فى إطار التطبيق ، وترفض هذه الاستنتاجات وتتظاهر بأن العمل سيتم كما هو معتاد ، وتسكت المراقبين والمحللين الذين يحاولون جذب الانتباه إلى الوضع الجديد . فإن الدوافع اليابانية ليس من الصعب فهمها ، وعلى كل فإن الدولة تكسب كل يوم ثروات ، قوة اقتصادية ، وتوسعات عالمية . وطالما نجحت اليابان فى دفع قادة الولايات المتحدة إلى أن يفكروا فى أن جميع القواعد القديمة مازالت فى إطار التطبيق ، طالما استمر تمويل الثروة والقوة بدون تعويق . ليس من عمل اليابان أن تطلعنا بغبائنا الأعمى » . كيف فقط تستطيع اليابان السيطرة على قادة أمريكا وعلى الشعب الأمريكى ؟ جزئيا ، من خلا أفضل أجهزة الدعاية تنظيما ووضوحا فى العالم . وفى حين أن الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى يستخدمان الدعاية لكسب مزايا عسكرية / استراتيجية . الواحدة فى مواجهة الأخرى ، ومن خصومهم من الجانب الجغرافى السياسى ، فإن اليابان تستخدم الدعاية للسيطرة على مزايا اقتصادية استراتيجية فى مواجهة خصومها فى مجال الصناعة .

التكنيك بسيط : تقوم اليابان بإقناع الأجانب ، خاصة الأمريكيين ، بانتهاج وجهات نظر تحبذها اليابان . ومن خلال الدعاية ، استطاعت اليابان تفادى النقد الأمريكى لسياسات الحماية الاقتصادية اليابانية وحقيقة سادت وجهة النظر السائدة من اليابانية. وللمساعدة فى القيام بهذه المسيرة ، قام اليابانيون باستخدام حشد من المرشدين الأمريكيين أحدهم كان مستشارا سياسيا وهى « إيدى ماهى » ، وقد نصح

رجال الأعمال اليابانيين بأنه ، فى السياسة الأمريكية ، تعد القدرة على الفهم هى الحقيقة . فإذا كان هناك عدد كاف من الأفراد يصدق أن شيئا ما حقيقى ، فإن ذلك يكون له نفس التأثير كونه حقيقى سواء كان كذلك أم لا «والمضمون العملى لنصيحة (ماهى) هو تشكيل آراء الشعب الأمريكى ، فتتمكن من السيطرة على تصرفات حكومتهم ومالما يتفق القادة اليابانيون حول الملاحظات اليابانية التى يريدون أن يعتنقها الأمريكيون ، تنشر رسالة الدعاية عبر الولايات المتحدة عن طريق مئات من المتحدثين الرسميين وغير الرسميين . وقد لاحظ الصحفى الألمانى كاريل فان ولفريد:

ويبدو دائما كأن المتحدثون اليابانيون مربوطين إلى نفس الملقن بنفس الرسالة مسجلة على نفس الشريط . وعادة ماتكون روح الرسالة واحدة ، ويمكن التنبوء بأدق تفاصيلها والدعاية أكثر الأشياء إقناعا ، والسبب أن الباحثين عن المعلومات يصدقون هذه التفسيرات .

مايوصله هؤلاء المتحدثون هو «الخط الرسمى» ـ أو بمصطلحات الدعاية «الموضوع» . وعبر السنين قامت اليابان بتحريك مئات المواضيع الخاصة بالدعاية تطور أغلبها إلى ماأطلق عليه الخبراء «عملية استشعار القرار» حيث يقوم صغار العاملين بإيجاد فكرة ، ويناقشها رجال الإدارة الأعلى منهم وينقحونها ، ثم يوافق عليها رؤساء الإدارة . وعندما يتم تبنى «الموضوع» يتم نشره فى إطارحملة موحدة ومنظمة .

ولأن عملية استنباط موضوع الدعاية عملية صعبة ، عميقة ومكلفة ، فهناك مقاومة عظيمة لفكرة تغيير المسار حالما تم البدء فيه . ونتيجة لذلك ، فإن اليابانيين يجدون من السهل عليهم تنويع موضوع الدعاية عن انتهاج موضوع جديد . ومع أن

اليابان لديها الكثير من الأعذار التى يمكن أن تبرر تمسكها بإغلاق أسواقها ، إلا أنه يمكن تجميع هذه الأعذار فى ستة مواضيع عامة :

١ ـ أن اليابان توجد فرص عمل للأمريكيين .

٢ ـ أن منتقدى اليابان عرقيون .

٣ ـ أن هذه غلطة أمريكا .

٤ ـ « الشمولية » .

٥ ـ تفرد اليابان .

٦ ـ اليابان تبدل أساليبها .

كل موضوع من هذه المواضيع به تباينات لا حصر لها ، جميعها واجهها الأمريكيون فى الثمانينات . وأغلبها كانت تفسيرات منطقية تعطى الأمريكيين وسائل لخداع أنفسهم .

العذر الأول : اليابان تخلق فرص عمل للأمريكيين .

عندما بدأ انتقاد اليابان فى نهاية الثمانينات بسبب الانتشار السريع لاستثمارها فى الولايات المتحدة ، تم وضع برنامج دعائى قام بنشره متحدثو الدعاية ـ مسئولين ،وغير مسئولين ، والذين لم يكن ينتظر تدخلهم ـ عن أن الاستثمار اليابانى خلق فرص عمل جديدة للأمريكيين . ولكن الحقائق أحبطت هذه الحملة . فعدد الوظائف الجديدة التى قدمتها جميع الإستثمارات الأجنبية فى الولايات المتحدة ، ومن بينها اليابان ، محدودة . فمن بين ٦٧٧٠٠٠ فرصة عمل إدعى المستثمرون الأجانب خلقها فى عام ١٩٨٨ كان العدد الفعلى ٣٤٠٠٠ فرصة فقط ـ أى نسبة ٥٪ ـ قامت المشاريع الأجنبية الجديدة بتقديمها فى الولايات المتحدة ، ونسبة الـ ٩٥٪ الباقية كانت تشكل فرص العمل الموجودة بالفعل فى شركات الولايات المتحدة التى تم

السيطرة عليها من قبل المستثمرين الأجانب . الأكثر من ذلك ، أنه عندما نأخذ فى الاعتبار التصفية - أو التخفيض - المرتبط بإعادة تنظيم الشركات الأجنبية التى كانت تنتسب إلى الولايات المتحدة ، نجد أن العدد الصافى من فرص العمل الجديدة التى وفرها الاستثمار الأجنبى عددا رمزيا على أحسن الأحوال . والحقيقة أنه يمكن أن يكون سلبيا .

موضوع الدعاية عن «العمل» أخطأتفسير حقيقة هامة . وهى أن الاستثمارات اليابانية كانت أكثر قليلا من كونها محاولات رخيصة لاكتساب تكنولوجيا الولايات المتحدة المتقدمة . على سبيل المثال ، عندما قررت شركة كوبوتا المحدودة ، وهى من أكثر الشركات اليابانية فى صناعة الالات الزراعية ، الدخول فى مجال أعمال الكمبيوتر ، قامت بمحارية خمس شركات أمريكية صغيرة متخصصة فى الأدوات الخفيفة ، وتكنولوجيا الكمبيوتر الضخم . وفى أقل من عامين من قيام «كوبوتا» بالسيطرة على الشركات الأمريكية لأول مرة سنة ١٩٨٦ ، بدأت الشركة فى إنتاج كمبيوتر مصغر . ومثال «كوبوتا» تكرر كثيرا فى مجالات أخرى من قبل شركات يابانية أخرى .

وهناك حقيقة أخرى تم التغاضى عنها فى مجال الاقتصاد . وهى أن الاستثمار الأجنبى اليابانى أضر بصورة حقيقية العجز التجارى الأمريكى . وقد لاحظ رجلا الاقتصاد «بول كروجمان» و « إدوارد جراهام» فى كتابهما «الاستثمار الأجنبى المباشر فى الولايات المتحدة» أن الشركات الأجنبية فى الولايات المتحدة تقوم على نحو نموذجى باستيراد أكثر من مرتين ونصف من «المكونات» عن مثيلتها من الشركات الأمريكية ، وكانت الشركات اليابانية تستورد أكثر من ستة مرات عن أى شركة أخرى . وهذا يشير بقوة إلى أن العديد من المشاريع اليابانية فى الولايات المتحدة كانت أكثر قليلا عمليات تجميع «للعناصر» فى حين أن صنع القرار الاستراتيجى كان متروكا إلى المكاتب المحلية فى اليابان .

ومثل أغلب مواضيع الدعاية اليابانية الأساسية ، كان خط «العمل» له عدة وجوه . عندما أصبح التقدم السريع للاستثمار الياباني في أمريكا مشكلة سياسية سنة ١٩٨٨ ، وعلى سبيل المثال ، حدث تحول جديد .

« فقد أصبح البريطانيون والهولنديون يسيطرون على أسهم شركات أمريكية أكثر مما يفعل اليابانيون» . الغاية . «عدم القلق» .

وحقيقة أن بريطانيا وهولندا لديهما سندات تجارية أكثر من اليابانيين أصبحت تتكرر كثيرا من قبل البعض حتى أصبحت فكرة اقتصادية . ولكن بعد أن قررت وزارة التجارة الأمريكية في نهاية عام ١٩٨٩ أن الاستثمارات الكلية لليابان في الولايات المتحدة قد قفزت بصورة تفوق الاستثمارات الكندية (وكانت حتى ذلك الوقت ثالث مستثمر أجنبي في الولايات المتحدة) وتلك التي تملكها هولندا ، اختفى سريعا موضوع الدعاية هذا .

وهناك خلاف قوى أخر في موضوع « العمل » وهو : أن اليابان ترضى ذوق المستهلكين بالمنتجات الجيدة . وبالتأكيد ، أن الشركات اليابانية تنتج سلعا منافسة . ولكن الشركات الأمريكية تفعل ذلك أيضا . ومن المنظور السياسي ، فإن المشكلة ليست ماإذا كان المستهلكون الأمريكيون سيقومون بشراء المنتجات اليابانية ، فمن الواضح أنهم سيشترونها . ولا هي مشكلة ما اذا كان المستهلكون اليابانيون مسموح لهم ببعض الترتيبات الاقتصادية الداخلية مثل شراء منتجات أمريكية منافسة ، وعادة لايقومون بذلك . ولكن المشكلة هي ما اذا كان لدى صانعي السياسة الأمريكية اختيار سياسي خاص بغلق سوق الولايات المتحدة أمام الواردات اليابانية كوسيلة لفتح السوق اليابانية المغلقة أمام الصادرات الأمريكية .

كان هدف الدعاية الخاصة «بمستهلك» اليابان هو القضاء على تأثير هذا الاختيار ولم يكن ذلك تحديا كبيرا . كان بعض صانعي السياسة في واشنطن ، سواء كان

ذلك صحيحا أم لا ، يعتقدون أن الأمريكيين «يريدون كل شيء ، ويريدونه الآن» ونتيجة لذلك ، كان لدى قليل من الساسة الشجاعة لتأييد التضحيات في مجال الاستهلاك المطلوب لزيادة المدخرات ، الاستثمار ، والإنتاجية . ومازال القليلون قادرين على مساندة الصناعات الهامة والتكنولوجيات من خلال السياسات التجارية المتشددة . وقد استغلت الدعاية الخاصة « بالمستهلك » الياباني هذا الجبن السياسي . وخلال جلسة بالكونجرس لمناقشة التصرفات التجارية عام ١٩٨٨ ، على سبيل المثال ، قام وفد من كبار مسئولي الأعمال اليابانيين بلقاء أعضاء لجنة الطرق والوسائل بصورة شخصية ، ويتذكر ذلك أحد المشتركين في اللقاء من الكونجرس :

«جلس اليابانيين على أحد جهات المائدة الطويلة . وجلسنا على الطرف الأخير . كانوا يتحدثون الإنجليزية ، ولكنهم قاموا بترجمة كل شيء حتى يتوفر لهم الوقت الكافي قبل الرد . وعندما قال عضو بالكونجرس إنه يفضل إغلاق سوق الولايات المتحدة أمام الواردات اليابانية طالما احتفظت اليابان بسوقها مغلقا أمام الصادرات الأمريكية ، بدأ أحد رجال الأعمال اليابانيين بإلقاء رد طويل على ذلك . كان يتحدث لمدة دقيقتين ثم يتوقف ليرى ما اذا كان المترجمون أدركوا ماقاله وقاموا بكتابته ، ثم يستمر . وبعد بيان طويل باليابانية ، كانت كلماته الأخيرة ، « رالف نادر . ماهذا بحق الجحيم » . والترجمة هي « إنكم في الكونجرس تفكرون في أنكم قادرون على إغلاق سوق الولايات المتحدة أمام السلع اليابانية . إذا فعلتم ذلك ، سوف تجبرون على الرد عل ربات البيوت الأمريكيات عن طريق « رالف نادر » .

وبالتأكيد ، كان «رالف نادر» تعبير ظريفا يطلق على منظمات المستهلكين الأمريكيين النشطة سياسيا . كما أن رجال الأعمال اليابانيين قد يكونوا أشاروا إلى أن هذا لا يعد تهديدا لاقيمة له : فاليابانيين يساعدون في تمويل العديد من هذه الجماعات .

العذر الثانى : « أن منتقدى اليابان عرقيون »

«انتقاد اليابان يعد تميزا عنصريا» هذا الشعار كان دائما الخط الرئيسى للدعاية اليابانية . وبدون تردد ظاهر ، كان رجال الدعاية اليابانيون يصفون أوتوماتيكيا كلمة «انتقادات » بالعرقية أو «ضاربى اليابان» أو «الخائفين من اليابان» وقد كانت هذه الهجمات كثيرة والأمثلة عليها كثيرة وغير ضرورية . وعلى عكس ذلك ، فإن انتقادات السياسات التجارية الألمانية لم يطلق عليها أبدا «عرقية» أو ضاربى الألمان والإنتقادات للممارسات التجارية لأمريكا اللاتينية ، مثلا ، نادرا ماكانت توصف بأنها « التخوف من دول أمريكا اللاتينية» .

وبالتأكيد فإن بعض الأمريكيين كانوا عرقيين ، وظهر بعض الاضطهاد اليابانى . ولكن الأغلبية العظمى من اتهامات العرقية والاضطهاد اليابانى كانت أكثر قليلا من مناورات تشكيك من قبل اليابانيين لإضعاف الأدعاءات الأمريكية الشرعية ،وإسكات الانتقادات الموجهة لليابان وإحباط الولايات المتحدة التى يمكن أن تقدم المصالح الأمريكية على المصالح اليابانية .

وعادة تصف اليابان معارضيها بأنهم عرقيون تعد سلاحا سياسيا فعالا . ففى مارس عام ١٩٩٠ أشار موضوع فى « The National journal Bruce Stohe» إلى أنه بالرغم من أن ٤٥ ٪ من العجز التجارى الأمريكى مع اليابان ، إلاأن الديمقراطيين وجدوا من الصعب التحدث حول مايمكن أو يجب عمله فيما يتعلق بالحماية اليابانية لأن «مهاجمة اليابان بسبب معاملاتها الاستثمارية الأجنبية والتجارية يعرض الحزب لتهمة العرقية» .

وبالتأكيد ، فإن إبراز الرقابة الذاتية هى الهدف الرئيسى لموضوع الدعاية هذا . وبالمفهوم الواسع ، فإن موضوع الدعاية الخاص «بالعرقية» يعكس استحواذ فكرة العرق على الأجانب والتفرد على اليابانيين . وحتى المتحدثون اليابانيون المتورطين

يثنون عل تجانس الأصل العرقى لليابان ، ويساندون السياسات التى تحافظ عليه .

أحد نتائج ترسيخ العرق والثقافة اليابانية هو أن الأجانب فى اليابان يواجهون تكرار العوائق الاجتماعية ، على سبيل المثال ، فإن اليابان ترفض بإصرار إعطاء الجنسية اليابانية لأكثر من ٧٠٠ ألف من المقيمين الذين ولدوا فى اليابان . لأن أسلافهم «كوريون» . وبالمثل ، مع أن الحكومة اليابانية قد وعدت فى أواخر السبعينات بقبول عشرة آلاف أسيوى كلاجئين ، إلا أنها حتى الأن لم تسمح بها إلا لأقل من سبعة آلاف . وعلى العكس ، فإن أمريكا قد رحبت بأكثر من مليون لاجىء من جنوب شرق أسيا منذ سنة ١٩٧٥ . وفى حديث ألقى فى اكتوبر عام ١٩٨٩ أمام مائة من رجال الأعمال اليابانيين فى ولاية «ياماجاتا» ، أوضع وزير الشئون الخارجية «تارونا كاياما» تصرف دولته بهذا الأسلوب :

« اذا سمح للعاملين الأجانب بدخول اليابان بنسبة كبيرة ، فإن المجتمع اليابانى سيواجه مشكلة التوافق مع الانحدار العرقى بسبب الاختلاط الناتج من الاختلاط بين الرجال الأجانب والنساء اليابانيات» .

وكان موقف الوزير «ناكاياما» منفردا بشدة. وقد أجرت مجلة «بزنس ويك Busi- ness Week » إقتراعا عام ١٩٨٩ أن ٤٢ ٪ من اليابانيين يلقون اللوم على المشاكل الاقتصادية الأمريكية فى انخفاض حجم عدد السكان فى اليابان .

ومثال أخر علي الشعور العرقي الياباني : الاندلاع المفاجيء والنمو السريع لفكرة مناهضة السامية . وطبقا لمركز سيمون ويسنتال» فإنه تم نشر أكثر من أربعين كتابا يناهضون بشدة السامية ، في اليابان خلال ٨٨ ـ ١٩٨٩ . وكما لاحظ أحد مراقبي العلاقات اليابانية الأمريكية :

أنها تقول الكثير حول المشاعر العرقية الفطرية لليابان ـ لا هي غربية ، ولا مسيحية ، ولا تمت لأى دولة عربية ليس بها سكان يهود ، أو تاريخ للصراع مع

إسرائيل ـ والتي وصلت الآن إلي الثقافات الأخرى لإيجاد تصنيفات جديدة ومخارج جديدة للقوة الدافعة العرقية الخاصة بها . وينزع اليابانيون إلى التفكير في أن جميع غير اليابانيين من الطبقة السفلي . وهذا هو أحد الأسباب التي تجعلهم يشعرون بحرية التصرف تجاه الأجانب ـ بما في ذلك الحكومات الأجنية والمؤسسات الأجنبية ـ بطرق يمكن أن تعتبر مهينة إذا تم توجيهها تجاه زميل ياباني .

وقد قال « جيمس فالوز » الذى يكتب في مجلة أطلانتك الشهرية ، والذى عاش في اليابان : إنه بسبب إنشغال اليابانيين بمسألة العرق ، فإنهم من الطبيعي يفترضون أن الأخرين تستحوذ عليهم نفس المسألة . ولذلك فإن التصرفات الأجنبية المعادية والانتقادات عادة ما تعزى إلي دوافع عرقية .

عندما فشل رجل الأعمال الياباني « جنجي ياسودا » في الحصول علي التمويل الأمريكي لتحديث « كازينولاس فيجاس » المتهالك ، تساءل بصوت عال أمام الصحفيين « ماإذا كانت المشاكل التي تواجهه تشير إلي نوع من العرقية » . وقد إدعي « شنتارو إيشيهارا » الذى إشترك في كتابه .. «كتاب اليابان التي يمكن أن تقول لا» ، إن الانتقاد الأمريكي للممارسات التجارية اليابانية يعد نتيجة التحيز العرقى . وقد نزع المؤلف الأخر للكتاب ، أكيوموريتا ، إلى الموافقة على هذا الرأى . وقد علق موريتا عام ١٩٨٨ علي العقوبات التى فرضت على شركة توشيبا قائلا : عندما يصبح شيئا له هذا التأثير ، فمن المحتمل أن رأى «ايشيهارا» صحيحا والخاص بأن المشاكل العرقية تكمن فى جذور المشكلة .

مارفض إيشيهارا فى أخذه فى الاعتبار هو أن المشكلة اليابانية لأمريكا تنبع من النقص البسيط للتبادل التجارى اليابانى . وتجاهل موريتا حقيقة أن الأمريكيين يمكنهم الغضب من الناحية القانونية بأن شركة تابعة ليس عليها إشراف ملائم أضرت بشدة الأمن العسكرى الغربى عن طريق إرسال تكنولوجيا عسكرية

محظورة وبطريقة غير شرعية إلى الاتحاد السوفيتى .

وقد تنبأ فى صيف عام ١٩٨٩ الأستاذ « روبرت إنجل » فى جامعة ج . كارولينا ، بأن انتقاد اليابان سيطلق عليه « المكارثية » وقد أظهر بذلك إنجل قدرة غير عادية على معرفة الغيب . ولكن عندئذ قلم الأمريكيون باستخدام الديباجة السياسية فى محاربة الحروب السياسية الأخرى ، على سبيل المثال ، فى عام ١٩٨١ طالب المحامون الذين يمثلون المنظمات الإرهابية مثل جماعة بادر ـ ماينهوف تشكيل لجنة فرعية من أعضاء مجلس الشيوخ خاصة بالأمن والإرهاب « المكارثى » . أطلق منتقدى الوكالة الفيدرالية للسيطرة على المخدرات . سنة ١٩٨٩ ، على برنامجها الجديد لوقف إنتاج الماريجوانا فى الداخل « مكارثية » الماريجوانا فى كتابهم الذى نشر سنة ١٩٨٩ ، «جيل مدمر» ، أطلق بيتر كوليه و«ديفيد هوروينز» على مصطلح «المكارثية» : إنه الجاذبية التى تخلق الرقابة الغذائية . وكما شرح ذلك : « بعد مرور ثلاثين عاما على موت (جوماكارثى) ، أصبحت المكارثية مرادف شامل للسلطة الفاسدة .. تتنافس الأحزاب والأفراد فى وصم الواحدة للأخرى بوصف المكارثية ، مستخدمة هذا المصطلح على أنه ورقة للتأثير المعنوى والتى تدفع بصورة أوتوماتيكية إلى إنهاء الجدال » .

هذه التهمة تستخدم الآن ضد هؤلاء ليس فقط الذين يتساءلون حول الأفعال اليابانية ، ولكن أيضا «ضد هؤلاء المهتمين بطريقة عمل اللوبى اليابانى فى واشنطن وقد ورد فى استعراض الكتب فى الواشنطن بوست سنة ١٩٨٨ ، على سبيل المثال ، محاولة لعضو فى مجمع المؤسسات التجارية الأمريكية وهو «جون ماكين» لنبذ كتاب «مارتن وسوزان تولشين» باسم «الشراء فى أمريكا» ، والذى حلل نمو الاستثمار الأجنبى المباشر فى الولايات المتحدة ، عن طريق ربطه بعضو مجلس الشيوخ السابق «ماكيرسى» وتحقيقاته الشهيرة بالكونجرس .

فى اكتوبر سنة ١٩٨٩ ، كتب جورج ر. باكارد من جامعة جون هوبكنز «بقسوة فى الواشنطن بوست يشجب فيها مقالات عن اليابان كتبتها مجموعة من الرجال يطلق عليهم اليابانيين (عصابة الأربعة) ـ كلايد بروستويتز، جيمس فالوز ، كاريل فان ولفرن ، وشالمرز جونسون . وفى حملته الختامية ربط «باكارد » بين هؤلاء الأربعة وبين السيناتور السابق «مكارثى» :

إن الولايات المتحدة خسرت جيلا من خبراء الصين بسبب الهجمات على السيناتور « جوزيف ماكارثى» واللوبى الصينى . وستكون مأساة حقيقية إذا نجح النقاد الجدد بطريقة ما فى إظهار أن الكتابة والتحدث باليابانية شىء غير أمريكى ، أو ضرورة دراسة تاريخ ، سياسة والمؤسسات الاقتصادية فى اليابان .

وقد تأكد سخف اتهام «باكارد» بحقيقة واحدة وهى أن كل واحد من الأربعة درس وعاش فى اليابان . وكل منهم يعتقد أن السياسات الحالية للولايات المتحدة تجاه اليابان مضللة . وقد طالب منهم احداث تغييرات فى هذه السياسات . وفى الواقع ، إن إشارة «باكارد» لـ «ماكارثى» جعل النقاد هم المشكلة ـ وليس جوهر مايجب أن يقولونه .

وبطريقة مشابهة ، تم ربط انتقاد اللوبى اليابانى «بالمكارثية» بعد أن كتب الصحفى «كلايد فارنسورث» فى النيويورك تايمز فى ديسمبر سنة ١٩٨٩ أن الخبير اليابانى «جارى ساكسون هاوس» ، وهو مستشار مدفوع الأجر فى المجلس الرئاسى للمستشارين الاقتصاديين (CEA) ، يخدم أيضا وبدون أجر كمستشار لوزارة الصناعة والتجارة الدولية اليابانية (MITL) . وعندما سئل من قبل الصحافة حول دوره الاستشارى المزدوج ، قام « ساكسون هاوس» باتهام هؤلاء الذن انتقدوه بكونهم «مكارثيين» . وكان رجال اللوبى اليابانى أيضا يسيرون وفق هذا الخط مع الصحافة والساسة .

هؤلاء الذين ينتقدون اليابان أحيوا « المكارثية» ووجدوا طريقهم إلى المطبوعات بعد أن طلب «ريتشارد جيفاردت» قائد الأغلبية التشريعية من البيت الأبيض تحديد ما إذا كانت الازدواجية الاستشارية «لساكسون هاوس» تشكل نزاعا للمصالح . فى ٢٤ ديسمبر عام ١٩٨٩ ، كان رد محرر الواشنطن بوست «هربارت روين» على تحقيق «جيفاردت لهذه الصورة . من رأيى ، أنه يمكن أن يكون من الغباء حرمان الحكومة الأمريكية من توجيهات الخبراء الذين يعرفون شيئا عن اليابان بسبب بعض صلاتهم الأكاديمية البريئة . فهذا نابع من نفس «المكارثية» التى أثارت هولات الحرب الباردة بعدم تشجيع تبادل المعلومات العلمية بين الأكاديميين الأمريكيين والروس .

والمشكلة فى محاولة التبرئة المباشرة هى ببساطة :

إن وزارة الصناعة والتجارة الدولية اليابانية ليست منظمة أكاديمية وسؤال «جيفاردت» لم يكن حول وطنية «ساكسون هاوس» فقد سأل «جيفاردت» بوضوح عن مدى صلاحية عمل «ساكسون هاوس» كمستشار لكل من الحكومتين فى وقت واحد فى نفس الموضوع .

العلاقات الاقتصادية اليابانية ـ الأمريكية . وكان ومازال اتهام«روين» «بالمكارثية» هو الذى دفع « جيفاردت» لاتخاذ هذا الموقف ـ وليس «ساكسون هاوس» .

العذر الثالث : أنها غلطة أمريكا

عذر أنها غلطة أمريكا عززت القدرة على فهم أن المشاكل التجاريةالأمريكية تعود كلها لأسباب داخلية . إذا كان ذلك صحيحا ، فإن من الصعب على أمريكا أن تلقى اللوم على اليابانيين لأى خلاف تجارى ثنائى .

والأكيد ، أن لأمريكا عيوبا اقتصادية عديدة . لكثير من الشركات الأمريكية وجهات نظر قصيرة المدى . ومازال انخفاض مستوى النوعية مصدر إزعاج للعديد

من السلع الأمريكية . فإن أمريكا توفر القليل وتستهلك الكثير جدا . إساءة استخدام العقاقير يعد مشكلة وطنية . نظام التعليم الأمريكى عادة مايؤدى بصورة منخفضة . بعض العاملين الأمريكيين مفيدون بصورة سيئة بحيث لايمكنهم التنافس فى اقتصاد صناعى متقدم .

ومازال عدم الملاءمة هذا لايوضح سبب بقاء المنتجات الأمريكية القادرة على المنافسة فى السعر والنوعية خارج السوق اليابانى . مئات من الشركات الأمريكية تنتج سلعا وخدمات تعد الأفضل فى العالم بأى مقياس ـ سعر ، نوعية ، خدمة ، ابتكار ، تسويق . والشركات التى تقوم بإنتاج هذه المنتجات تستخدم مندوبى مبيعات يتحدثون الإنجليزية . يعملون بشدة . يتبعون سياسة طويلة المدى فيما يختص بعلاقتهم مع العملاء اليابانيين . على العكس ، هذه المنتجات تتنافس بنجاح كبير مع السلع اليابانية فى اوربا وأسواق أخرى . فى سنة ١٩٨٩ ، ساعد مكتب ممثلى التجارة الأمريكية فى شرح هذه الظاهرة عندما تم تسجيلها ، فى استعراض عوائق التجارة الأجنبية ، وكانت فى ١٧ صفحة تضم العوائق الحكومية ، المشتركة والثقافية فى اليابان ، والتى تبقى السلع اليابانية خارج اليابان .

ولكن فضل رجال الدعاية اليابانيون تجاهل هذه العوائق . بدلا من ذلك أشارو بأصابع الاتهام لأمريكا . وبعض التباينات المعقدة فى حملة « إنها غلطة أمريكا » منها أن أغلب العجز التجارى الأمريكى مع اليابان راجع إلى العجز الكبير فى الميزانية الفيدرالية الأمريكية ـ بحيث إن العجز التجارى مع اليابان ونسبته من ٨٥ إلى ٩٠ ٪ سيبقى حتى إذا تم إزالة جميع العوائق اليابانية . وهذه الـ ١٠ إلى ١٥ ٪ تم حصرها كثيرا بحيث لم تتم المساءلة عن صحتها أبدا . وقد استخدمها مفوضو اليابان على أنها دليل إيجابى على أن العوائق التجارية ليست إلا شيئا أسميا فى أفضل الأحوال . وقد أشارت إدارة كل من ريجان وبوش إلى هذا التقدير لتبديد معارضة التشريعات التجارية المتشددة .

وحتى الآن مازالت أعمال بعض الدارسين المحللين التجاريين يقترحون أن الحماية اليابانية ، فى جميع أشكالها ، مسئولة الآن عن الجزء الهام - فى العجز الأمريكى الثنائى مع اليابان . وفى سنة ١٩٨٥ قامت وزارة التجارة الأمريكية بتجميع قائمة قصيرة بالمنتجات الأمريكية - مثل أجهزة الكمبيوتر - الأقمار الصناعية ، الحمضيات والصودا - والتى استثنتها الحماية اليابانية . هذه المنتجات وحدها كانت قيمتها ١٧ بليون دولار ، والتى كانت توازى وقتها نصف العجز التجارى الثنائى ، للمصدرين الأمريكيين .

وعندما انخفضت قيمة الدولار بصورة مأساوية ، معززة بذلك السعر التنافسى لصادراتها ، انخفض العجز التجارى مع أوربا وتلاشى بصورة جوهرية . وعلى العكس ، فإن العجز التجارى مع اليابان بقى مرتفعا بصورة مزمنة . وهذا يعد تحديا لكل منطق اقتصادى - إلا إذا أخذنا فى الأعتبار أحد العناصر الهامة : الأسواق اليابانية أكثر أنغلاقا من أسواق أمريكا أى من شركائها التجاريين الأساسيين وهذه غلطة اليابان .

الخلاف الأخر فى موضوع «هذه غلطة أمريكا » هو أن الأمريكيين لايحاولون بجدية كافية . والمثل الذى يدرك دائما هنا هو «الإدعاء بأن أصحاب المصانع الأمريكيين يرفضون صنع سيارة لها دريكسيون على الجانب الأيمن للسوق اليابانية » ولكن المثال ، شديد الشبه بالنقطة التى تريد اثباتها ، غير دقيق ببساطة . فشركة «فورد» وشركة «جنرال موتورز» تقومان بإنتاج أكثر من مليون سيارة سنويا لها عجلة قيادة على الجانب الأيمن للبريطانيين وأسواق أخرى . وإذا كانت السوق اليابانية مفتوحة بصورة حقيقية ، فإن هذه «الماركات كان يمكن أن تباع فى اليابان» .

ولكن اليابان أبعدت لفترة طويلة السيارات الأجنبية عن أسواقها . ومن بين ٤,٢

مليـون سيـارة التى بيـعت فى اليابان سنة ١٩٨٩ ، كـان من بينهـا أقل من ٢٠٠ ألف سـيارة مـسـتـوردة . والإرباك الذى أحدثه أنصار الحماية اليابانية للبـضائع الوطنية بعدم تحديد تعريفة جمركية ، والتفتيش على السيارات كانت فى استقبال الرافضين فى أن يكونوا من مصـدرى السيارات . وعلى سبيل المثال ، كان معـدل التأمين على السـيـارة الأجنبـية أعلى ثلاث مـرات عن مـثيله عـلى السـيارات المحلية (العـديد من شركات السـيارات التى تنتج السيارات كانت تملك أيضا شـركات تأمين تقوم بتحديد النسـبة) . منتجو السيـارات اليابانيون كانوا يـسيطرون أيضا على التجـارة الداخلية وكانوا يمنعون التجارة من بيع السيارات التى يصنعها الغـير (فى الولايات المتحدة ، هـذه الممارسـات تعد غـير قانونـية) . وبصـورة رئيـسية ، كانت هناك طريقـة للخروج من طريقة التـوزيع هـذه : شـراء منتج سيارات يابـانى لديه شبكة من الموزعين ، ولكن هـذا لايمكن أن يحـدث . وقد أشـار دونالد بيـترسـون ، الذى كـان حـتى ربيع ١٩٩٠ رئيس شـركـة فـورد ، أنه حتـى إذا أراد فورد الثـرى الذى تتـوفـر له السـيـولة النقـدية تعزيـز وضعه الحـالى فى شـركة « مازدا » بصـورة تكفى للسيـطرة عليها ، فإن وزارة المالية اليابانية لن تسمح أبدا بحدوث ذلك . والحكومـات الأوربية كانت دائما تستخدم سيـاسة حـشـر الأنف فى الحماية اليـابانية لسـوق السـيارات الخاصـة بها أما حـكومة ايطاليا فكانت تقيـد صادرات السيارات اليـابانية إلى العدد المحدد الذى تسـمح بدخوله اليابان من السيارات الإيطالية . وقد وضـعت المجموعة الأوربية واليابان ترتيبات تربط الواردات اليابانـية إلى أوربا بتبادل الامتيـازات التجارية مع اليابان . وهـكذا فان اليابان اسـتـوردت أكـثـر من ١٢٠ ألف سـيـارة ألمانيـة الصنـع فى سنة ١٩٨٩ فـقط . والمثـير للسـخـرية أن السـيـارات الأوربيـة التى بـيعت فى اليـابان كـان لـها عـجلة قـيادة على الجـانب الأيسـر مثل الهـوندا أكـورد «المصنوعة فى »مـاريفيل، أوهـايـو ومصـدرة الى اليابان .

العذر الرابع : العولمه

مع بداية قيام المستثمرين اليابانيين بشراء اجزاء كبيرة من أمريكا فى منتصف الثمانينات ، قام جهاز الدعاية اليابانى برد فعل عنيف ، وهذه المرة كان لتعزيز مواضيع مثل «العولمه» .

كان اليابانيين يرغبون فى توصيل فكرة خاصة بأن الحدود القومية فى طريقها للاختفاء ، بالاضافة إلى المفاهيم العتيقة مثال الكرامة الوطنية والأمن القومى . وكان يظهر مكان هذه المفاهيم سوق عالمى موحد ، حيث لايوجد مكان فيه للتبعية والولاء . والرسالة الأساسية هى : المتخصصون فى مجال السياسة لايجب أن يقلقوا بسبب شراء اليابانيين للأصول الأمريكية ، أو حول رغبة اليابان فى السيادة الدولية على الصناعات الأساسية . وقد دفع ، «كنيش أوهما» مدير مكتب طوكيو لشركة ماكينزى وشركاه ومساند رئيسى لهذا الخط ، هذا الجدل إلى مرحلة أعلى . وقد جادل بأن هذه الشركات لم تعد يابانية ، أمريكية ، أو أوربية . ولكنها بدلا من ذلك وحدات منفصلة من دويلات . « لم يعد هناك أى حامل للأعلام الوطنية . يجب أن تخدم الشركات المستهلكين وليس حكوماتهم » .

وطبقا لأفتراض «أوهما» عن «العولمه» ، فإن الدولارات التى جمعتها اليابان تعد مهاجرين يابانيين – يعودون إلى أمريكا ، حيث يستخدمون فى شراء الممتلكات المنتجة ، وفى إطار هذه العملية تظهر التحولات الاقتصادية : « مالم تعبر هذه الدولارات الحدود الخاصة بالولايات المتحدة فإنها تصبح أمريكية ، وليست يابانية . فإن الدولارات لاتنتمى إلى الأمة التى تملكها حاليا ، ولكن إلى الدولة التى تستثمر فيها . ويصبحون كما لو كانوا مواطنين لهذه الدولة . وأشار «اوهما» أن الهجوم الغير مثقف والمؤسف على اليابان سيتوقف حالما يفهم الأمريكيون ان النقود التى كونها اليابانيون من بيع البضائع للأمريكيين يعاد استثمارها فى أمريكا عندما يقوم

اليابانيون بشراء مبانى ، مصانع ، أرض ، وأصول أخرى .

ولكن «أوهما» وغيره من الذين يرفعون مفهوم «العولمة» تجاهلوا إمكانية قيام اليابان باستخدام الدولارات التى يحصلون عليها فى شراء الصادرات الأمريكية بدلا من شراء الأصول الأمريكية . كما تجاهلوا أيضا حقيقة أن بيع أصل رأس المال (الممتلكات الحقيقية والشركات) لشراء سلع أجنبية استهلاكية رخيصة الثمن (سيارات ، VCR ، وبعض الألكترونيات الأخرى) فإن من المؤكد أن أمريكا ستصبح دولة فقيرة على المدى الطويل .لأنه بعد انتهاء ونسيان السلع المستهلكة ، فان الإستثمارات الأجنبية ستكون ومازالت تأخذ أرباحا وريعا من الاستثمار الذى يملكونه. ومفهوم «العالمية» تم تفسيره خطأ أيضا فيما يتعلق بحقيقة أن ملكية الشركات الأمريكية مواز للسيطرة الاقتصادية على مثل هذه القرارات الأساسية كأين مثلا يتم خلق فرص للعمل وكما أشار «جودى ألن» و « هوبارت روين» فى أحد مواضيع الواشنطن بوست سنة ١٩٨٩ .«إن فرص العمل لاتطفو عبر الحدود الإقليمية بنفس السهولة التى يستطيع بها رأس المال القيام بذلك . وإن يكن هذا عدلا أم لا ، فإن الانطباع يؤكد ويصر على أن الاستهداف اليابانى للأسواق الأمريكية ، سواء للسيارات أو شبه الموصلات الكهربائية ، قد كلفنا فرصا عديدة للعمل» .

أن اليابانيين يفهمون أن شيئا هاما تحديد من يملك أصول رأس المال الوطنى ـ وأن تقوم الشركات بأبحاثها ، إنتاجها وخدمات العمل وفى الواقع أن الغرض الأساسى لـ (MITI) هو مساعدة اليابان فى هذه العملية ، دول أخرى أيضا تعرف الرابطة بين الملكية ، الاقتصاد والسياسة . على سبيل المثال ، فإن المجموعة الأوربية تحتاج إلى شركات أجنبية لإقامة كثير من أبحاثهم ومصانعهم فى أوربا كشرط لاستخدام السوق ، ونتيجة لذلك فإن بعض الشركات الأمريكية تقوم بتحويل جزء كبير من مشاريعهم إلى أوربا ، عادة تكون تحت الإكراه ، البعض الآخر يقوم تطوعا بنقل الإنتاج والعمل إلى أوربا . لماذا؟ . لأن حكومة الولايات المتحدة بصورة واسعة

لاتكترث بمصير الصناعة الأمريكية على المدى الطويل . أما حكومات أوربا فتتبع وجهة نظر مختلفة . فى أوربا ، تطبق الحكومات حظرا شديدا ضد المشاريع الصناعية الضاربة - والتى تتبع سياسة الإغراق أى بيع السلع بمقادير ضخمة وأسعار أدنى للتخلص من الفائض والتغلب على المنافسة - وهى سياسة إتبعها اليابانيون لتقويض وعرقلة المنافسين فى أمريكا ويقوم الأوربيون بتقييم الشركات الأهلية بفرص العمل التى تقدمها ، ثروتها ، والضرائب التى تدفعها .

وقد عمل نظام « العالمية» جيدا مع اليابانيين فى الولايات المتحدة . ولم يكن يقدم فقط عذرا للمبادىء اليابانية الأمريكية للمقايضة على السلع الاستهلاكية ، ولكن اعتبر الحماية اليابانية والدمار الناتج عن ذلك للشركات الأمريكية شيئا لاصلة له بهذا الموضوع - طالما أن الأمريكيين يحصلون على سيل مستمر من السلع الاستهلاكية .

وقبول أمريكا للجدل المثار حول «العالمية» سمح لليابان باستخدام القوى السياسية الكاملة للولايات المتحدة ضد أوربا . عندما طلب الأوربيون تبادل الأسواق مع اليابانيين ، ورفضوا السماح لليابانيين بالقيام بذلك عن طريق مشاريع تجميعية منخفضة القيمة فى أوربا ، ردت اليابان على ذلك ببناء مشاريع أطلق عليها «المفك» (وسميت بذلك لأن كل مايفعله العاملون كان تجميع «كمان» مصنوعة فى اليابان) فى الولايات المتحدة ، وقاموا بعد ذلك بإقناع الحكومة الأمريكية بأن هذه منتجات أمريكية واستخدموا الفضلات السياسية للحكومة الأمريكية لنقلهم إلى أوربا . هذا التكتيك لاقى نجاحا معقولا .

وفى فبراير عام ١٩٩٠ ، أعلنت USTR أن المنتجات الخاصة بالمشاريع اليابانية فى الولايات المتحدة تعد منتجات أمريكية وأن حكومة الولايات المتحدة سوف تقاوم بعنف أى محاولة أوربية لإبعادها . ومع ذلك ، بعد كل الجدل اليابانى عن تبخر

الحدود القومية ، فإن الحدود اليابانية مازالت مغلقة بقوة أمام بقية العالم .

وقد تم حظر عمل المستثمرين الأجانب بحيث إنهم كانوا يملكون أقل من ١ ٪ من الأصول الوطنية اليابانية . وهذا المعدل يقف فى تناقض رهيب مع الأعداد المقارنة فى الولايات المتحدة (٩ ٪) وفى ألمانيا الغربية (١٧ ٪) . واليابان معروفة بالسماح لنسبة ضئيلة من السلع المستوردة المصنعة عن بقية الدول - وهى تقوم بدلا من ذلك باستيراد المواد الخام والمنتجات الغير مكتملة الصنع .. فى الثمانينات ، كان معدل الواردات المصنع لـ «GNP» أقل من ٣ ٪ فى اليابان بالمقارنة مع النسبة فى أمريكا والتى وصلت إلى ٧ ٪ وفوق ١٠ ٪ بالنسبة لأغلب دول أوربا .

وعلى صانعى السياسة الأمريكية وقادة الرأى فهم طبيعة التحولات الاقتصادية العميقة التى تحدث حاليا فى العالم. وهم لا يستطيعون حتى الآن فهم الاهداف الاقتصادية اليابانية. وبتوجيه من أيديولوجية «دعه يعمل» ، وبإنخداعهم بالمفهوم المشوش «للعالمية» ، وبمواجهة عملاء التأثير الأمريكيين لليابان، فإن الطبقة السياسية مازالت مولعة بالحياد فى صراع الشركات الأمريكية مع المنافسين اليابانيين. ولكن عندئذ، فإن القبول السلبى للدور اليابانى المتزايد فى الاقتصاد الأمريكى جنبا الى جنب مع استخدام العضلات الأمريكية لمحاربة الحرب السياسية اليابانية - هو بدقة هدف سياسة «العالمية».

العذر الخامس : اليابان متفردة:

يقوم احد مقاولى تنيسى «جون ر.لاتندراس» بإنتاج لؤلؤ مزرع يتم تصديره إلى العالم. عندما بدأ «لاتندراس» مشروعه فى بداية الثمانينات، ذهب إلى طوكيو، حيث، كما قال، سأله رئيس جمعية تصدير اللؤلؤ اليابانى المزروع ما إذا كان يعرف ان العمل فى مجال اللؤلؤ المزرع ينتمى إلى اليابان أم لا - وأنه جزء من تاريخهم، ثقافتهم وتراثهم.

وقد رد «لاتندراس» أن هنرى فورد جزء من ثقافتنا وجزء من ماضينا ـ وانظروا بحق الجحيم ماذا فعلتم بفكرته.

وكان موضوع «اليابان متفردة» مادة للدعاية اليابانية ويعكس اتجاها بين العديد من اليابانيين عززه كاتب ادبى شعبى يدعى «نيهونبين رون» أظهرت كتاباته مدى «اختلاف» اليابان وأن اليابانيين متميزين.

واستخدمت اليابان مكررا وبنجاح موضوع «التفرد» كمؤثر فى مفاوضاتها التجارية مع أمريكا. وعلى مدى أعوام، جادل اليابانيون بأن اليابان دولة صغيرة، جزيرة قصيرة ليس لها موارد يمكن ان تصدرها لتعيش. وبين نهاية الخمسينات وبداية الثمانينات، نجح اليابانيون عن طريق استخدام تعريف مختلف لمفهوم التفرد «فى «إقناع الأمريكيين بأن اليابانيين «لا يمكنهم الابتكار، ويمكنهم فقط التقليد» فى حين ان ذلك بعيد كل البعد عن الحقيقة إلا أن القبول الواسع لهذا الخط ساعد اليابان على الاستئثار بالانتقاد السياسى الخاص بالتحويل الضعيف والشامل للتكنولوجيا الأمريكية إلى اليابان.

اختلاف أخر فى هذا الموضوع وهو ان المستهلكين اليابانيين لا يريدون سلعا أجنبية «هؤلاء الذين يجادلون بفرض هذا الخط يقولون فى الواقع «إنه حتى إذا لم يكن هناك عوائق تجارية فإن اليابان أيضا كانت سترفض شراء ما كانت ستعرضه الشركات الأمريكية. ولكن الحقائق تشير إلى قصة مختلفة إن المستهلكين اليابانيين يمكن ان يقوموا بشراء منتجات أجنبية عالية المستوى ومنخفضة الثمن إذا توفرت لهم الفرصة. والسياح اليابانيون يعودون بانتظام للوطن محملين بالسلع الاجنبية التى تفوق تلك الموجودة فى اليابان ، والعديد ايضا يرجع بسلع يابانية تباع فى الخارج بأسعار أرخص قليلا عن سعرها فى اليابان.

العذر السادس / اليابان تغيرأساليبها

كتب «إبراهام لنكولن» فى رسالة الوحدة أمام الكونجرس سنة ١٨٦٤.

نتيجة للوضع الغريب لليابان، والشكل الشاذ لحكومتها، موقف هذه الامبراطورية من الوفاء بشروط المعاهدات متقلب ومتحول. وبرغم ذلك حدث تقدم جيد بسبب تأثير القوى الغربية، وتتحرك الأمور بصورة متناغمة.. قد يكون هناك سبب للاعتقاد بأن هذه الأحداث قد زودت بدلا من ان تقلل صداقة اليابان تجاه الولايات المتحدة.

وأمل الأمريكيين الآن، كما كانوا فى عصر لنكولن، هو أن بقليل من الصبر والتفهم سوف تتراجع الخصائص التى تفرق اليابان عن بقية العالم ، وتتحول إلى شىء بدون أهمية وسوف تصبح اليابان أكثر شبها بالدول الأخرى. منذ بداية العلاقة الأمريكية مع اليابان، كان الهدف الأساسى للحكومة الأمريكية هو زيادة مشاعر الصداقة فى اليابان تجاه الولايات المتحدة. هذه الآمال الأمريكية بقيت حية عن طريق التغير المستمر فى شخصيات ممثلى اليابان الدوليين، وجميعهم أكدوا باستمرار على أن التغير فى اليابان ضرورى.

وكما لاحظ «كاريل فان ولفرن» أنه فى الستينات تنبأ الخبراء أن اليابان سوف تتغير مرة بوضع الشباب فى مراكز التأثير فى السبعينات، كما من المفترض أن تتغير اليابان بشكل أكبر فتم تعريض السائحين اليابانيين ورجال الأعمال إلى دول أخرى وثقافات أخرى.

فى الثمانينات، العامل المسبب للتغير كان «تدويل» السوق المالى اليابانى وتزايد توقعات الدول الأخرى تجاه أغنى دولة فى العالم . فى سنة ١٩٨٩، كان حافز التغيير هو تطويع الفضيحة السياسية ، والتى شعر البعض أنها يمكن ان تؤدى إلى قيام حكومة يابانية أقل ولاء لشركاتها وأكثر اهتماما بمستهلكيها.

كانت أمريكا المخدوعة بفكرة «التغير العاجل» لأكثر من ثلاثين عاما ، صبورة بشكل غير عادى حول الحماية اليابانية. على سبيل المثال، أنه عندما تخصم الفائض التجارى اليابانى مع أمريكا فى الثمانينات بدأت الحكومة اليابانية فى استيعاب الرسالة وبدأت فى فتح أسواقها فى النهاية للواردات الأمريكية.

المجموعة الأولى من الوسائل، كانت أن اليابان أعلنت انها يمكن أن تخفض سبعة وستين عائقا تجاريا. وعدت بخلق مكتب لمساعدة الموردين المحتملين والاستماع للمظالم الأجنبية. ولكن كما قرر ال «Ustr» بطريقة جافة أن الخطوات الموعودة «تعكس بصورة كبيرة مجموعة من الوسائل التى تم البدء فى تنفيذها بالفعل من قبل بعض وكالات الحكومة اليابانيين المختلفة.

وثانيا أقام المسئولون اليابانيون باتخاذ خطوات جديدة تجاه فتح أسواقها ـ وهى خطوات كان تم اتخاذها من قبل بالفعل. فى ربيع سنة ١٩٨٤ قررت جمعية الدراسات التجارية اليابانية الأمريكية ـ مكونة من رجال أعمال كل من الدولتين ـ أن العديد من السبل الجديدة التى تم اتخاذها تم الإعلان عنها مسبقا . وحتى إدارة ريجان نظرت إلى التغيرات الجمركية المقترحة على أنها قليلة جدا، ومتأخرة جدا. ومع ذلك فإن التأكيدات اليابانية بفتح أسواقها ساعدت على تصريف الضغوط السياسية الأمريكية لمدة أربعة أعوام. فى ذلك الوقت فقد صانعو السياسة فى إدارة ريجان الأولى صبرهم، وتم استبدالهم بفريق جديد من موظفى الحكومة . فى نهاية سنة ١٩٨٩ ، استجابت اليابان للمطالب الامريكية المجددة لفتح اسواقها بإعلان مجموعة جديدة من الوسائل والاقتراحات اليابانية وحملة العلاقات العامة المصاحبة لها كانت مألوفة.

اعلن اليابانيون انهم مستعدون الآن وقادرين على عكس البرنامج الذى جعل اليابان قوة مصدرة وقد صرحت MITT انها سوف تخفض التعريفة الجمركية على

١٠٠٤ سلعة وتخفيض الضرائب المفروضة على أربعة سلع أخرى. وقد ادعى «ماساهيسا نايبتر» المدير العام لمكتب الإدارة التجارية الدولية لـ MITT أن هذه الوسائل تعد تغيرا يوازى ١٨٠ درجة عن سياسات التصدير القديمة. وقال : إنه يجب عليهم تخفيض الاختلافات الضخمة بين سعر السلع فى اليابان ، وتلك التى فى الخارج، ويجب عليهم فتح نظام التوزيع اليابانى للأجانب، ويجب أن يتخلصوا من نظام «كريتسو» الذى به كانت تقوم الشركات اليابانية المحكمة بأداء عملها على وجه الحصر كل مع الأخرى. وتنبأ «نيتو» أن ا لوسائل الجديدة يمكن أن تخفض الفائض التجارى اليابانى من ٨١ بليون دولار فى سنة ١٩٨٩ إلى ٧٨ بليون دولار فى ١٩٩٠ وقال، إن هذا يعكس مدى إخلاصنا واقتناعنا بالآثار التى ستولدها هذه الوسائل. وهى وسائل لا مثيل لها فى أى مكان فى العالم ، وهى عظيمة جدا. لم تكن رسالة «نيتو» واحدة جديدة. فقد كان يريد اقناع المكاتب الفيدرالية أن اليابان تتغير وأنهم ليسوا فى حاجة للاستمرار فى الجهود الأمريكية لفتح الأسواق اليابانية المغلقة.

وبالرغم من جميع التوقعات الأمريكية بالتغير، فإن اليابان بقيت أكثر اقتصاد صناعى مغلق فى العالم. ومن المعقول أن نسأل هل يريد صانعو السياسة اليابانية التغيير فعلا؟

يتوفر لليابان أعظم نسبة ادخار فى العالم، أعظم تكنولوجيا تجارية متقدمة فى العالم، أعلى قدرة صناعية منتجة فى العالم، وأقل مستوى بطالة فى العالم. والمجتمع اليابانى مجتمع مستقر . ففى اليابان جرائم قليلة ، وهناك مشاكل بسيطة مع المدخرات او الخمر.

إن اليابان ، التى لديها اقتصاد يعد نصف حجم اقتصاد الولايات المتحدة - تستثمر بصورة مضاعفة مقارنه بمعدلاتنا، وهذه حقيقة تضمن لها أن تكون أكثر إنتاجية وتنافسا فى التسعينات فى نهاية الثمانينات، حققت اليابان فائضا تجاريا

سنويا مع الولايات المتحدة قارب من ٥٠ بليون دولار - وهذا المنظور ينطبق على الفائض المشابه الذى سيتحقق فى المستقبل اللانهائى. حينما تريد، فإن اليابان لديها أكثر مما يكفى من الثروات لتحسن نوعية الحياة بدون فقدان قدرتها التنافسية على المجال العالمى.

ما الذى يمكن أ ن تريده اليابان من التخلى عن نظام اقتصادى واجتماعى يخدم مصالحها جيدا؟ لماذا تنتهج نظاما اقتصاديا يقدم لها أرباحا غير متكافئة مع أمريكا، يعتبر تصرف اليابان، باستعراضه بصورة كلية، أنها تريد الحفاظ على النظام القائم بأى ثمن - بصرف النظر عن النتائج المستقبلية على العلاقات اليابانية الأمريكية الخاصة. اليابان تريد فقط أن نفكر فى أنها تتغير.

الفصل الحادى عشر

أعاجيب يابانية

تتشابه فنون الدعاية الاقتصادية اليابانية مع فنون الدعاية السياسة الأمريكية. والأسلوب السريع لفهم الكيفية التى تنشر بها اليابان دعايتها فى أمريكا هو النظر إلى الكيفية التى تنشر بها أمريكا دعايتها فى أماكن أخرى.

وتدير أمريكا نوعين من برامج الدعاية ـ احدهما علنى وصريح، والآخر سرى مقنع. وتقوم وكالة الاستعلامات الأمريكية بإدارة البرنامج العلنى الصريح، والذى ينشر المعلومات بشأن الثقافة، التاريخ والمراكز السياسية الأمريكية. وتستخدم وكالة الاستعلامات الأمريكية «USIA» كافة فنون العلاقات العامة الثقافية ـ استضافة على الغداء، توزيع المواد المطبوعة، اتخاذ الاحتياطات الوقائية للمتحدثين ضيوف أمريكا، مكتبات التخزين، ترتيب التبادل الثقافى، رعاية المؤتمرات، وتحويل إلى أمريكا للطلبة، والأكاديميين، وزعماء الفكر الأجانب.

أما برنامج الدعاية الأمريكى السرى المقنع فتقوم على إدارته وكالة المخابرات المركزية. وعلى أى المقاييس فإن ذلك الأمر يعتبر تعهدا كبيرا. ويقدر لوخ جونسون أن ٤٠ ٪ بالكامل من العمليات السرية لوكالة المخابرات المركزية من البرامج الدعائية.

وجوهر هذه الدعاية السرية المقنعة يراقب بحرص لضمان أنه يعكس الفارق الدقيق للسياسات الحالية للحكومة. ويتم إعداد صحف السياسة التى تصف الرسالة المطلوبة بواسطة وكالة المخابرات المركزية وتقوم وزارة الخارجية بمراجعتها حتى البيت الأبيض. ولنشر دعايتها فقد استخدمت وكالة المخابرات المركزية عدة مئات من وسائل الأعلام الأجنبى. ويقول جونسون.

ان وكالة المخابرات المركزية تعمل على توفير سبل من الدعاية المشجعة ، والتى توزع من خلال شبكتها الضخمة الخفية من مصادر الإعلام الفورية، مراسلين، رؤساء تحرير جرائد ومجلات، رجال المرساة فى الموانىء، منتجى التليفزيون،

المصورين، الفنيين فى الإذاعة، وكل أفراد وسائل الإعلام. وكل ما يروج له البيت الأبيض من سياسات خارجية أو شعارات فى حينه..

كان هنالك من قبل تلك «الموضوعات» الدعائية على طول السنين».. سيكون من المحتمل أن تزيد وكالة المخابرات المركزية نفس تلك الأفكار من خلال قنواتها السرية المقنعة.

وفى معظم الحالات فإن رسالة وكالة المخابرات المركزية ستظهر تحت الخط الثانى لمصدر قوة وسائل الإعلام الأجنبى. وبعدئذ تكون النتيجة فى كل حالة أن المواطن من أهل البلاد، والذى يكون من الناحية المثالية له اعتماد محترم فى وسائل الإعلام، يوافق على موقف الولايات التى تعبر بلسانه أو لسانها ومن خلال منافذ الأنباء الخاصة ببلده، وذلك ما يقول جونسون.

وبالإضافة إلى الموضوعات الأمريكية المحددة والمتقدمة، فإن وكالة المخابرات المركزية تستخدم كذلك مصادر قوتها الإعلامية لتأييد الزعماء السايسيين وقادة الرأى فى الدول الأخرى والتى تعتبر مواقعها مفضلة لدى الولايات المتحدة بجانب تلطيخها لمواقف تلك الدول التى لا تفضلها وهكذا تفعل الدول الأخرى، ومن بينها اليابان.

لماذا يكتب الصحفيون الأجانب كمحررين غير رسميين ويشجعون دعاية وكالة المخابرات المركزية ؟ ومن ثم فإن المال على وجه العموم يعتبر أكبر حافز. فضلا عن هذا فإن معظم العمل من أجل راتب منتظم من وكالة المخابرات المركزية او على اساس القطعة/ معدلات السعر. وهناك متطوعون آخرون. ولقد خدمت الأيديولوجية، وحب الوطن، والصلات الشخصية للأمريكيين والعلاقات الاجتماعية والإيقاع فى الشرك على أنها التزامات. ومن ثم فإن البعض يعمل من أجل أمريكا كوسيلة للتقدم المهنى. وفى مقابل مساعدتهم فإن وكالة المخابرات المركزية ووزارة

الدفاع، ووزارة الخارجية تعطيهم ميزة حرية الوصول إلى المسئولين، والسبق الصحفى، والمعلومات الداخلية. والبعض الآخر لا يدرك أنه يتم استخدامهم. وبغض النظر عن السبب، فإن النتيجة النهائية هى نفسها.

ان فنون الدعاية اليابانية مشابهة لتلك المستخدمة فى أمريكا. وتشبهها إلى حد كبير بأداة ورلتيزر الهائلة، فإن اليابان توجه فيضا ثابتا من الدعاية من خلال آلاف المنافذ، الكتب، الخطب، التقارير، المؤتمرات، التليفزيون، المقالات الافتتاحية، المقالات الصحفية، وحملات الهمس.

وتهتم الدعاية الواضحة ا لصريحة إلى حد كبير بتزويد الأجانب بفهم جيد عن التاريخ والثقافة اليابانية. وتدار هذه الدعاية بواسطة وكالات حكومية مثل هيئة التجارة الخارجية اليابانية (Setro) ووزارة الخارجية اليابانية، وتظهر على السطح على شكل مجموعة أعداد من النشرات الحكومية الرسمية.

ومن ناحية أخرى فإن دعاية اليابان السرية، لها علاقة بسيطة بالتاريخ والثقافة. ومما لا يثير الدهشة، فإنها تهدف إلى تطوير الاقتصاد اليابانى، وصناعته وصادراته. وهكذا فإن شركة Miti وعددا كبيرا من الوكالات اليابانية والمؤسسات والشركات والهيئات التجارية تعمل فى هدوء لتعزيز هذا الهدف. وفى أغلب الأحيان، فإنهم يرون فيها أن الآخرين ـ متضمنة الامريكيين فى خدمة اليابان يؤيدونها من أجلهم.

والمثل النظير لكيفية عمل ورليتزر اليابانية هو برنامجها لجعل فقد النمو السريع والاستثمارات الواضحة لدرجة عالية فى كثير من الصناعات الأمريكية لإنتاجية والأكثر حساسية، أن تصبح قليلة.

وبعد ان بدأت حكومة ريجان تخفيض قيمة الدولار بصورة راديكالية عام ١٩٨٥ استخدمت اليابان قوتها الشرائية الحديثة للحصول على الأصول الامريكية بأقل من قيمتها الحقيقية. فضلا عن هذا فإن اكتساب اليابان لمثل تلك الملكيات والشركات

الشهيرة مثل مركز روكفلر، وسجلات CBS وشركة اطارات فايرستون ولدت نقدا سياسيا حادا ، لكنه غير مركز على وجه العموم.

ولقد تبلورت مشكلة الاستثمار الأجنبى فى شهر فبراير ١٩٨٨ مع نشرة تولسين الشراء داخل أمريكا. وقد وجدت نشرة تولستين ذاتها فى الصحافة بشكل منتظم، كما ظهرت فى كثير من البرامج الإخبارية الوطنية.

وفى حقائق أحد الكتب هو أن البيانات الفيدرالية بشأن الاستثمار الأجنبى غير كاملة . لدرجة أن صانعى السياسة الوطنية لديهم فكرة غامضة عن أى الأصول الأمريكية التى يمتلكها المستثمرون الأجانب، أو المدى الذى يسيطر به الأجانب على تلك الأصول. وقد ساعد ذلك على وجود تأيد ضدهم فى الكونجرس من الذين يتعاطفون مع تعديل بريانت ، التشريع الذى من المحتمل أن يجبر المستثمرين الأجانب لتزويد الحكومة الفيدرالية بالمعلومات الأساسية بشأن الأشياء التى يكتسبونها فى أمريكا. ومما لا يثير الدهشة فقد عارضت اليابان وبشدة هذا القانون الجديد المقترح .

ومباشرة بعد نشر كتاب تولسين، ابتدع أحد المستشارين الأمريكيين الرئيسيين لليابان ـ ريتشارد واهلن ـ استراتيجية علاقات عامة تظهر لعملائه طريقة المساعدة للانحراف بالنقد الذى تلا نشر الكتاب. واهلن كان مؤهلا تأهيلا جيدا لعمله. فهو كاتب خطب ، وصانع أساليب لكثير من السياسيين البارزين. وكان يريد إحدى الشركات ـ مصادر المعلومات فى نطاق العالم، ليمتد، أدوايرس ـ وعن طريقها فقد أسدى النصح لحكومة نيوشيت فى شيلى فى أوائل الثمانينات بشأن تحسين وسائل وصولها إلى المساعدة العسكرية الأمريكية، وإعادة جدولة ديونها الخارجية، ومواجهة الانتقادات إزاء الإساءة إلى حقوق الانسان. ومنذ أن دخل واهلن فى العمل الاستشارى السياسى، فقد كان من بين عملائه الأجانب الكبار حكومة اليابان

وشركة مبيعات سيارات تويوتا انك، بالولايات المتحدة الامريكية.

وكرئيس لشركة واريس، فإنه يشير على عملائه الأجانب بخصوص موضوعات السياسة الأمريكية، ويحلل التغطية الإعلامية الأمريكية للأحداث المتعلقة بها وينسق الاستراتيجيات لنشر الوثائق والبيانات الهامة (غير المعلن عنها) بجانب ذلك فإن واهلن والعاملين معه يضعون مسودات الخطابات نيابة عن عملائهم الأجانب وفى الوقت المناسب، فإنهم يكتبون ويقدمون الآراء أو الخطابات الواضحة إلى العديد من النشرات ، ويستخدم واهلن أيضا علاقاته لفتح الأبواب أمام عملائه للمسئولين الفيدراليين على مستوى عال.

ولقد بنيت استراتيجية الانحراف بالنقد بشأن الاستثمار اليابانى فى أمريكا على أساس ملاحظة واهلن بأن اصدار الاستثمار الأجنبى سيتم تقريره فى النهاية بالمفهوم الأمريكى العام. وليس بالحقائق الهادفة. وقد انتهى واهلن وهيئة العاملين معه إلى القرار بأنه فى التسعينات من المحتمل أن يركز الاهتمام السياسى والبرلمانى على اربعة اهداف رئيسية لقضية الاستثمار الأجنبى.

* السيطرة الأجنبية على المؤسسات والصناعات الأمريكية الكبرى.
* التفكير الأجنبى فى العقارات.
* السيطرة على البنوك والشركات المالية ا لأمريكية.
* التأثير الكلى والتصاعدى للاستثمار الاجنبى عبر الخطوط الصناعية والجغرافية (مسألة السيادة الوطنية).

وفى تقرير أعد قبل انتخابات ١٩٨٨ حول الرأى العام ، والسياسة والبيئة السياسية لمشكلات الاستثمار الأجنبى، وصفت شركة واريس قوة وضعف كتاب تولسين ووضعت الخطوط الاحتمالية للهجوم ، بجانب ذلك فإن التقرير كتب لمحة

مختصر عن مراكز أعضاء الكونجرس عضو الكونجرس جون بريانت (ديموقراطى - تكساس) السناتور توم هاركين (ديمقراطى - ايوا) عضو الكونجرس بارت جوردون (ديموقراطى - تنيسى) عضو الكونجرس تشارلز تى شومر (ديمقراطى نيويورك) السناتور أرنست إف. هولينجز (ديموقراطى جنوب كاليفورنيا)، السناتور باربارا إيه مكولسكى (ديموقراطى - مارى لاند)، السناتور ستيفن دى. سيمس (جمهورى - أداهو) - والذين كانوا على وجه الخصوص من الذين تحركوا صراحة حول تلك المشكلة.

وقد عملت شركة واريس مقارنة لاحتمالات مواقف الاستثمار الأجنبى لحكومة جمهورية. بمواقف حكومة ديموقراطية فى ١٩٨٩ - ١٩٩٣ ووصلت إلى قرار بأن حكومة بوش من المحتمل ان تؤيد الدخول الحر لرأس المال الجديد فى الوقت الذى تحاول فيه تهدئة رد الفعل الجماهيرى المتزايد للمشاركة الأجنبية فى الاقتصاد الأمريكى . وعلى النقيض من ذلك، فقد ذكر التقرير أن الحكومة الديموقراطية من المحتمل جدا أن تتبع سياسات وطنية للسيطرة على الاستثمار الأجنبى، مثل المطالبة بالمزيد من المراجعة والموافقة للسيطرة الأجنبية لحجم معين أوفى الصناعات الحساسة:

وعلى هذا فإن معظم ما يقال عن شركة واريس كان ثلاث نقاط سياسية والتى أكدها واهلن وهيئة العاملين معه:

* لم تقبل القيادة السياسية الأمريكية - أو قالت للجمهور، بأن الولايات المتحدة قد فقدت اجراء هاما من الاستقلال الذاتى فى صناعة السياسة الاقتصادية. وصنع القرار الاقتصادى السياسى.

* لقد بيعت أمريكا بأرخص الأسعار، كما جاء فى ملاحظة لأحد كبار المسئولين فىMiti لصراحته غير الحادة حيث أخبر شركة واريس فى طوكيو من فترة لم تكن

طويلة. إن هذا هو الجزء المؤلم فى تخفيض قيمة العملة.

* فى ذروة ثروتهم، لم يقترب أثرياء البترول العرب إطلاقا من مدى الثروة اليابانية. ولم يكن لديهم الفطنة والمهارة التجارية لنشر دولارتهم دون المساعدة الأمريكية. أما اليابانيون فيفعلون، ولديهم القدرة لمضاعفة ثروتهم ونفوذهم السياسى والاقتصادى إلى أبعد حد فى المستقبل . وهذا الأمر يقلق المفكرين الأمريكيين.

ولمواجهة القلق الشفهى «للمفكرين الأمريكيين» فقد أوصى تقرير شركة واريس بأن يصعد اليابانيون حملة تعليمية فى اتجاه المصالح الأمريكية بالدعم للاستثمار العالمى. وبالتحديد فقد اقترح التقرير يجب على المصادر الخاصة اليابانية (مثل مراكز الفكر والمؤسسات) أن ترعى بالمشاركة مع نظرائهم من الأمريكيين، مثل معهد بروكينجز ومعهد المشروعات الامريكى، والندوات والمؤتمرات حول الاستفادة من التجارة الدولية.

وكانت التوصية الثانية ضرورة تشجيع المناقشات بين القادة البارزين فى القطاعات الخاصة فى كلا الدولتين، ممن يمكنهم مناقشة الفكرة العامة لاتفاق التجارة الحرة بين اليابان وأمريكا.

كما أوصت واريس أيضا بأن تعرض الشركات اليابانية نواياها لكى تكون قوة بناءة، على المدى الطويل فى أمريكا. وقد حثت اليابانيين لاتخاذ الخطوات لتقليل العوائق امام الاستثمار الامريكى، وعلى الأخص فى القطاعات التى اعلنت الوضوح بدرجة عالية، مثل المؤسسات المالية.

وقد ركزت التوصيات الأخرى لشركة وايرس على ما يمكن أن تعمله اليابان لتحسين صورتها العامة فى أمريكا. ومن بين تلك التوصيات : أنه يجب على الشركات اليابانية أن تعرض وجها أمريكيا(استخدام الأمريكيين كمديرين محليين

ومتحدثين رسميين) وأن يكونوا أكثر مغامرة فى تعاملهم فى الصحافة.

وقد ذكرت واريس لعملائها أنه يجب على المتحدثين الرسميين اليابانيين التأكيد على أن شركاتهم تتوقع ـ معاملة وطنية ـ لكل ما يكشف عنه الاستثمار ـ بمعنى أنهم لا يتوقعون وجوب افشاء اية معلومات إلى الحكومة الأمريكية بخلاف ما تحتاج أن تفسره الشركات الأمريكية.

لكن إذا تم إعطاء الشركات اليابانية مبادلات وطنية ممتازة حقيقية وإذا تم معاملة المعاملات الأمريكية بنفس الأسلوب التى يتم به معاملة الشركات الأمريكية فى اليابان ـ فمن المحتمل أن يتم اجبارهم إ فشاء المزيد من المعلومات إلى الحكومة الفيدرالية.

وقد رددت النقطة الأخيرة فى التقرير أسس النجاح لورليتزر اليابان. لابد من تكرار الرسالة فى كثير من الأوقات بأساليب خيالية ، فى جو من زيادة التوتر السياسى.

وفى منتصف وأواخر عام ١٩٨٨ أصبحت المؤتمرات بشأن الاستثمار الأجنبى إحدى الصناعات الأمريكية الثانية، ولقد تم إدارة الكثير منها بواسطة مراكز الفكر والتى تم تمويلها جزئيا او كلها ـ بواسطة الضامنين اليابانيين. وتم تنظيم مؤتمرات أخرى بواسطة شركات محاسبة وقانون والتى كانت لها قاعدة قوية من العملاء اليابانيين . أو بواسطة المؤسسات التجارية ذات العضوية اليابانية والشاملة. وحتى الآن مازالت الشركات اليابانية تحث المؤسسات السياسية الأخرى لعقد ندوات استثمار أجنبى. ويقول لورنس بيير، رئيس معهد العمل الاقتصادى العالمى GEAI احد مراكز الفكر ، والذى يتم تمويله إلى حد كبير بواسطة الكنيسة الاتحادية. إن إحدى الشركات اليابانية التجارية، فاتحته عام ١٩٨٨ وشجعت معهد العمل الاقتصادى العالمى برعاية مؤتمر خاص بالاستثمار الأجنبى. وقد استجابت

المجموعة. وقد تميز جدول المشاركين فى الندوة بوجود رجال المصارف الرئيسيين فى وول ستريت، والغالبية منهم تساعد اليابانيين على شراء المزيد من الأصول الأمريكية.

هذا . وكانت كل تلك المؤتمرات متشابهة بشكل لافت للنظر. وفى الجزء الأكبر منها، كان المتحدثون من رجال المصارف الاستثمارية المشهورين، ومن المحامين والمسئولين السابقين أو الأكاديميين ممن لهم علاقات شخصية أو مهنية مع اليابان. ومن بين المتحدثين البارزين فى دائرة هذا المؤتمر كان هنالك اثنان، اليوت ريتشاردسون وبيتر بيتر سون. وبجانب المؤسس، والمستشار العام، ورئيس هيئة الاستثمار الدولى، فإن ريتشاردسون هو الشريك الاكبر فى شركة ميلبانك تويد الدولى، هادلى وماكلوى القانونية. ومن بين عملاء شركته حكومة اليابان. وبيترسون، والذى كان فى احد الأيام وزيرا للتجارة، هو رئيس مجموعة بلاكستون، ـ بنك استثمارى مشهور فى وول ستريت وهو مملوك جزئيا بواسطة المستثمرين اليابانيين.

وعادة، فإن منظمى تلك المؤتمرات يدعون أحد النقاد الرمزيين ليقوم بدور «الفتى السيء» شخصا ما يشبه كلامير بريستوينز، سوزان تولشين، أو عضو البرلمان جون بريانت. ويتم تكريس موازنة البرنامج لمناقشة الكيفية التى يتم بها خلق وظائف استثمارية أجنبية، وشرح الكيفية التى يمكن بها لتعديل بريانت ان يعوق الاستثمار الأجنبى، تؤكد اعلى أن بريطانيا وهولندا لديهما الكثير من الممتلكات المتراكمة فى أمريكا عن اليابان، ومعطيا التفصيلات بالطريقة التى تحتاج بها أمريكا لرأس المال الأجنبى لتمويل العجز فى ميزانيتها وإعادة بناء صناعاتها . وتزامننا مع تلك المؤتمرات، فقد تم تقديم فيض من المقالات الصريحة تأييدا للاستثمار الأجنبى إلى الصحف الوطنية والمحلية. وقد قام معظمها بطبع تلك المقالات دون الكشف عن أن مؤلفيها لهم علاقات مالية مع اليابانيين.

وبعد انتخابات عام ١٩٨٨ قال الرئيس بوش إنه يجب على الأمريكيين أن يخففوا من انتقادهم للاستثمار الأجنبى خشية أن يرفض المستثمرون الأجانب تمويل عجز الميزانية الفيدرالية. كما أقرت الحكومة القول بأنها ستستخدم حق الفيتو على تشريع بريانت إذا وافق الكونجرس على الإجراءات.

وحصلت اليابان على رسالة الحكومة. وبعد إعلان بوش مباشرة كتب أحد الدبوماسيين اليابانيين تقريرا بأن سفارته قد أقرت بأن مشكلة الاستثمار الأجنبى لم تعد مشكلة سياسية ضاغطة، وأن العاملين بالسفارة الذين سبق تعيينهم للعمل فى هذا الموضوع قد أعيد تعيينهم ثانية. ومن ثم وصل الجهد لعقد المؤتمرات وطبع المقالات بشأن فوائد الاستثمار الأجنبى إلى نهاية مفاجئة. وهذا ما حدث أيضا بالنسبة للمؤتمرات والمقالات.

وفى ربيع ١٩٨٩ اتصلت شركة Miti بالمستثمرين اليابانيين و«اقترحت» عليهم أن يكونوا «حساسين» بشأن المشتروات الواضحة فى أمريكا. ولقد جاء هذا التحذير فى لحظة مناسبة. فقد كانت حكومة بوش تدرس بعناية إذا ما كانت ستعلن أن اليابان تاجر غير أمين. وعندما قررت الحكومة أن تعطى اليابان لطمة بسيطة على المعصم، سرعان ما بدأت المشتروات اليابانية للأصول الأمريكية التى لها أهميتها فى التدفق مرة أخرى.

وفى خريف ١٩٨٩ اشترى المستثمرون اليابانيون سيتما كولومبيا، وبعد ذلك مركز روكفللر بنيويورك. وفى نفس الوقت، حصل الرئيس الأسبق ريجان على مبلغ ٢ مليون دولار للقيام بالدعاية خلال جولة تعبر إلى حد كبير عن اليابان. وتواقفيا، فإن تلك الأحداث الثلاث أعادت الاستثمار اليابانى إلى الضوء العام. وعادت ورليتزر اليابانية الى العمل.

وفى ١ نوفمبر ١٩٨٩ أرسلت شركة ريتشارد واهلن وايرس تقريرا من ثلاث

وعشرين صفحة حول الاستثمار الأجنبى إلى رؤساء تحرير الصحف ، وكتاب الأعمدة، ورؤساء التحرير الأجنبى بأمريكا. وكان ذلك أشبه بنشره إخبارية رسمية أو تقرير موجز . وكانت الرسالة الرئيسية للتقرير فى اقتصاد عالمى يعتمد بعضه على بعض بشكل متزايد، فإن الاستثمار عبر الحدود فى كلتا الحالتين لا مفر منه ومفيد لأمريكا.

وناقش توازن التقرير أن اليابانيين والاستثمار الأجنبى الاخر مفيدان لأمريكا، وأن تعديل أكسون - فلوريو لقانون التجارة لعام ١٩٨٨ التى تهدد الأمن القومى - سىء. وقد ردد الأمريكيون ممن لهم علاقات مع اليابان نفس الرسالة فى مقالات ومقابلات وخطب صريحة واضحة.

إن دعاية اليابان مؤثرة لأنها توجه بصورة منتظمة من جانب الاف المتحدثين الرسميين الموثوق بهم. وبينما يكون البعض منهم يابانيون، فإن غالبيتهم امريكيون. ومن ثم فإن الدافع لدى اليابانيين واضح. بجانب ذلك فإن الحافز لمعظم الأمريكيين كذلك. هو المال. هذا ومازال، بعض الأمريكيين يدعمون المواقف اليابانية بعيدين عن الاعتقاد المخلص بأن مواقف اليابان صحيحة ، وأن نقاد اليابان مخطئون. وبغض النظر عن دوافعهم، فإن أصول اليابان الأمريكية تساعد على الميل بالكثير من المجادلات حول العلاقات الأمريكية اليابانية لتكون فى صالح اليابان.

فضلا عن هذا فقد حاول السوفييت لفترة طويلة إلى تخفيف علاقاتهم مع الأجانب باستخدام متحدثين رسميين ممن يقومون بالعمل كما أسماهم فولفيرن باسم «المصدات» إناس ممن يتحدثون لغة دولة أجنبية، وعلى اطلاع حسن بثقافة تلك الدولة وسياساتها، والتفكير المتداول، ويمكنهم تقديم خطوط الدعاية السوفيتية بشكل مقنع. ومن أفضل هؤلاء الأفراد السوفييت هو جيورجى ارباتوف المتواجد فى جميع الأوقات، والذى شغل منصب مدير معهد دراسات الولايات المتحدة وكندا.

وأناس أمثال أرباتوف صرحاء ومزيلين للنقمة ، وفى أغلب الأحيان أذكياء وفى بعض الأوقات متعاطفون، ودائما حسنى الاطلاع.. ومعظمهم أيضا عذبى المعاشرة. مما جعلهم على تفاهم كبير مع الكثير من الأمريكيين .

ونظام المصدات اليابانى أكبر بكثير وأكثر تأثيرا عن النظام السوفيتى، والذى يعكس حقيقة ان هؤلاء المصدات كان لهم دور بمواقف طويلة فى جهود اليابان للعلاقات الخارجية. ومثل أرباتوف، فإن الكثير من هؤلاء المصدات فى اليابان يشغلون مناصب حكومية أو مؤسسات متحدة. والبعض منهم أكاديميون ورؤساء تحرير من وكالات النشر اليابانية القيادية. والبعض الآخر موظفون فى شركة كاندانارين. والقليل ـ مثل ماكوفوكورودا نائب الوزير الاسبق من شركة Miti من الدبوماسيين وموظفى الحكومة الحالين إلى الاستيداع. ومازال البعض الأخر قادة فى الأعمال التجارية اليابانية القيادية.

هذا ويقضى أفضل هؤلاء المصدات الكثير من وقتهم فى الخارج لرفع قدر مواقف اليابان مع الصحافة الأجنبية. وفى المؤتمرات ، وفى الاجتماعات مع قادة الرأى الأجنبى. وتقريبا فى كل ندوة حول العلاقات الأمريكية اليابانية التى تعقد فى الولايات ا لمتحدة فإن نفس الناس من هذه المجموعة الصغيرة من المصدات يتواجدون فى المقدمة كوجه لليابان.

وداخل اليابان فإنه يتم تقديم غالبية الزوار الأجانب إلى عالم صغير مدهش من أناس يشكلون ما يمكن أن يطلق عليه الطبقة العازلة. يابانيون من ذوى المكانة البارزة من رجال أعمال وأكاديميين. وسياسة وحكومة يعملون على «التعامل» مع الأجانب. وفى أغلب الأحيان، فإن الزوار الأجانب يتلاءمون لمقابلة أفراد الطبقة العازلة الذين حضروا نفس المدارس أو عاشوا فى نفس البلاد.

ويلاحظ وييبر كذلك أن اليابانيين بكل حرص يتفهمون تلك الاجتماعات ،

ويتضمن جدول أعمالهم: (١) إعداد المناقشات ، (٢) تكون لديهم المناقشة، (٣) مراجعة الأشرطة والملاحظات الناتجة من المنافسة، (٤) متابعة المناقشة (٥) إعداد المناقشات التالية. ويتحدث اليابانيون الذين يتولون السلطة كل منهم مع الاخر بصورة دائمة حول التقدم المستمر ، أو المجادلات المتوقعة بين اليابان وشركائها التجاريين ويضيف وبير إنهم يمارسون مناقشاتهم ومنطقهم بأساليب لم نبدأ بعد فى تصورها.

عندمات تذهب لمقابلة شخص ما فى السلطة فإنهم سيختبرونك فى وقت مبكر ليعرفوا مدى استعدادك. لقد كانوا يتدربون فيما بينهم لعدة شهور، إنهم من المجادلين الذين يدخلون اجتماعا وعلى استعداد للكسب، ولإقناعك بوجهة نظرهم. والامريكيون يذهبون إلى تلك الاجتماعات للحديث ، وبهذا المفهوم فإننا مجردون من السلاح ولسنا على استعداد.

والمجادلات بأن القوة التى تقدمها الصفوة العازلة إلى الأجانب ، والتى يعززها العديد من اليابانيين الأخرين ممن لا يدركون أنهم يناقشون . فإنها بكل بساطة إحدى خطوط الدعاية اليابانية. وطبقا لما ذكره وبير، فإن رجال الدعاية اليابانيون غير الواعين يعتقدون حقيقة فيما يقولونه . ومما يدعو إلى الدهشة فهم أبرياء. إنهم يصفون ما يعرفون . والحقيقة أن ما يعرفونه هو نصف القصة فقط ، وهذا ليس خطؤهم. ومع ذلك. فإنها تعكس الحقيقة بأن الشعب اليابانى قد سئم كثيرا من نفس الدعاية التى تصدر إلى امريكا وبقية العالم.

ومنذ نهاية الحرب العالمية الثانية، فإن الدفاع الأكثر تأثيرا لوجهة النظر اليابانية فى الولايات المتحدة قد جاء من ائتلاف صغير من خبراء اليابان بأمريكا ، ومن المطلعين على بواطن الأمور. وبأسلوب عامى، فإن نقادهم يسمونهم نادى الأقحوان (زهرة الذهب) ـ وفقا للرمز الزهرى للأسرة الإمبراطورية اليابانية.

وتتكون العضوية فى هذا النادى أساسا من هؤلاء الأمريكيين بما لهم من دعامات ثقافية، شخصية أو تجارية فى المسار الحالى للعلاقات الأمريكية اليابانية. ومن بين المشاركين الأوائل فى هذا النادى هم أفراد المؤسسة السياسية الخارجية لأمريكا ممن يتعاملون مع اليابان . فهم يحاولون الحفاظ على العلاقة بالدفاع عن اليابان أمام الأمريكيين.

والمثال الواضح لذلك يوجد فى قسم الإعلان الخاص ، والمكون من اثنتى عشرة صفحة ، والذى نشر فى فبراير ١٩٩٠ فى أتلانتيك الشهرية، تحت عنوان «السفير مانسفيلد يتحدث إلى أمريكا» والملحق يبرز ملامح الإعلانات بواسطة سبع شركات يابانية، إلا أن نقطة التركيز تظهر فى مقال مطول بقلم مايك ما تسفيلد، سفير امريكا لدى اليابان الا ان نقطة التركيز تظهر فى مقال بطول تعليم مايك ماتسفيلد، سفير أمريكا لدى اليابان من ١٩٧٧ إلى ١٩٨٩.

ومقال مانسفيلد أكثر بقليل من اعتذار مؤيد لليابان . وبشىء من التفصيلات . فإنه يصف رضا أمريكا بالتنظيمات الأمنية السارية بين أمريكا واليابان، وكيف أن اليابان قد تحركت بسرعة لتخفيض اعتمادها على اقتصاد التصدير الموجه، وبرنامج المساعدات الخارجية اليابانية الضخمة، والوظائف والفوائد التى أوجدها الاستثمار اليابانى فى أمريكا، وأهمية الواردات اليابانية للمصدرين الأمريكيين، وكم أصبح التدفق المنتظم لرأس المال من اليابان مساعدا لتمويل الديون الفيدرالية، وكيف أن السوق اليابانى لم يعد مغلقا كما يحب الكثير من الناس أن يعتقدوا ذلك لاجايان انك»، كما تعودنا أن نتصور، لم يعد متواجدا. ويلاحظ مانسفيلد أنه ربما ٢٥٪ من عجزنا التجارى مع اليابان كان سببه قيود السوق اليابانية. ويقول إن الموازنة ترجع إلى الرضا والتسامح الذاتى لأمريكا.

وانتقادات مانسفيلد لدور اليابان فى خلق أى اختلال فى التوازن التجارى قليلة

وغير مباشرة. حتى ملحوظات النقد تلك كانت خفيفة بملاحظته أن التجار اليابانيين يتفهمون الآن أنه يجب عليهم أن يقوموا بالعمل للحفاظ على النظام التجارى الدولى لأن اليابان، تأخذ من النظام دون أن تعطى ما يكفى فى مقابل ذلك.

وتماما كما يريد الدبلوماسيون الأمريكيون أن يحافظوا على العلاقة الأمريكية اليابانية فإن العديد من المسئولين فى وزارة الدفاع يرغبون فى الإبقاء على الوضع الراهن للقواعد الأمريكية فى ا ليابان. وبالنسبة لهؤلاء المسئولين، فإن أى مجال آخر لامجرد صفقة صغيرة يمكن توظيفها فى المفاوضات بشأن تلك المنشآت .

إن الغالبية الساحقة من خبراء اليابان لأمريكا فى الجامعات ومراكز الفكر والأبحاث تعتمد على اليابانيين بصورة جادة للحصول على حرية الوصول . وفى أغلب الأحيان التمويل ـ للقيام باعمال الكتابة والبحث عن اليابان والعلاقات الأمريكية اليابانية. ويلاحظ فوكوشيما، الخبير السابق فى التجارة الأمريكية فى اليابان أن النزعة الغربية لعلماء الآثار اليابانيين الأمريكيين الشعور بالتحيز الإيجابى من طرف واحد بشأن اليابان.. وإذا كنت أجنبيا نزاعا إلى الإنتقاد لليابان فإن مصادرك للمعلومات، والتمويل، والأصدقاء فإنها تنضب، وليس هناك ما يدعو إلى القول فإن علماء الآثار اليابانيين يوقرون الأحاديث الإيجابية.

والأعضاء الآخرون فى ناديو الزهرة الذهبية من الأيدولوجيين المخلصين لفلسفة معاداة الشيوعية أو معتقدات التجارة الحرة. وبالنسبة لهم فإن التغيرات فى العلاقات الأمريكية اليابانية الحالية ربما تدفع باليابان خارج المجال الأمريكى للنفوذ وبعيدا عن نظام التجارة الحرة، ومع ذلك فإن البعض الآخر يعجبون باليابان بكل بساطة ، أو يتمتعون بتوجيه النقد إلى الولايات المتحدة. وأكثر من عدد قليل من الإداريين فى الشركات الأمريكية بوضع خاص ملائم فى السوق اليابانية، والذين بدون شك يشعرون بأن التغيير من الممكن أن يهدد موقفهم الاقتصادى.

وبغض النظر عن دوافعهم فإن نادى الزهرة الذهبية يلعب دورا أساسيا فى مخطط الد عاية اليابانية يضع وجها أمريكيا على كثير من المراكز فى اليابان. ومثل هذا الدفاع مؤثر بدرجة عالية بسبب الخبرة الواضحة للمدافعين أنفسهم،، ومع هذا فقد كتب كيفين إل. كيرنس، دبلوماسى أمريكى خدم فى طوكيو خلال أواخر الثمانينات ـ تقريرا فى جريدة الخدمات الأجنبية فى شهر ديسمبر ١٩٨٩ عن أعضاء نادى الزهرة الذهبية.

بطريقة مافشلوافى أن يروا الأثر من سياسات النهب اليابانية من ضياع الأسواق، وتدمير الصناعات، إلى التدفق الكبير من الثروة فى شكل عجوزات تجارية، وفى النهاية إلى الانحراف الناتج من قوة ونفوذ أمريكا.. ويبدو أن أعضاء نادى الزهرة الذهبية يرون عملهم لا يمثل المصالح الأمريكية . بل موازنة لطلبات كلا الجانبين. بجعل السيطرة اليابانية المتزايدة للاقتصاد الأمريكى كعملية غير مؤلمة بقدر الإمكان لمؤسساتنا وللشعب الأمريكى.

إن اليابان بها الآن المتحدثون الرسميون الذين يوزعون دعايتها. وعندما يتم التعرف على الذين يعملون كموظفين لدى اليابان فإن الصحفيين، وصانعى السياسة يمكنهم دون تحيز أن يوازنوا حكمهم للحقائق والمناقشات المقدمة إليهم، لانهم يعرفون أن المتحدثين الرسميين فى خدمة اليابان.

ومع ذلك فإن العلاقات المالية للكثير من الأمريكيين الذين يتحدثون نيابة عن اليابان عادة ما تكون أقل ظهورا، ومن ثم فإن الكونجرس، والمسئولين الفيدراليين والجمهور عادة لا يعرفون تلك العلاقات عندما يسمعون تعليقات الناس بشأن العلاقات الأمريكية اليابانية.

ومنذ منتصف السبعينات، وجه المسئول التجارى الأسبق هارالد مالجرن نصيحة إلى المؤسسات اليابانية وحكومة اليابان. وخلال الخمسة عشر عاما الماضية،

استشهد العديد من الصحفيين بمالجرن كخبير بالسياسات التجارية الأمريكية والعلاقات الأمريكية اليابانية إلا أن الصحفيين الذين استشهدوا به نادرا ما تعرفوا على علاقات مالجرن المالية باليابان.

وفى منتصف صراع شركة زينت فى مواجهة اتحاد منتجى التليفزيون فى اليابان، على سبيل المثال، وجه مالجرن نقد إلى زينت CEO جون نيفين فى قصة فى شيكاجو تربيون. وبالنسبة لقراء القصة كان مالجرن مجرد محلل غير متحيز من واشنطن ممن ليس لديهم أية مصالح فى خصوصيات قضية زينت. إلا أن هذا الانطباع لم يكن صحيحا حيث إن مالجرن كانت له مصالح. ورغم أن مقالة التربيون لم تشر إلى ذلك، تلقى مالجرن مبلغ ٣٠,٠٠٠ دولار من صانعى التليفزيون اليابانى للوساطة فى صفقة سياسية مع حكومة كارتر. بجانب ذلك فإن قضية التربيون أغفلت علاقة مالجرن باليابانيين، والتى قال فيها : إنه ربما يكون مشغولا بإعداد ونشر الدعاية السياسية نيابة عن عملائه.

لقد كانت مشكلة زينت واحدة فقط من عدة منابر ، والتى استطاع من خلالها مالجرنأان يتقدم بآرائه. ويكشف بحث قامت به شركة نيكسس Nexis قاعدة بيانات للقصص الإخبارية المنفذة بالكومبيوتر، السر بأنه خلال الثمانينات تم الاستشهاد أو الاقتباس من مالجرن فى ستة وسبعين قصة بشأن القضايا التجارية والاقتصادية. وبينما كان الكونجرس يضع مسودة تشريع تجارى جديد واقعى إلى حد القسوة .

فى عام ١٩٨٧ ، وعام ١٩٨٨ تم طبع وجهات نظر ما لجرن بشأن قانون التجارة وتنفيذه بواسطة العديد من المؤسسات الإخبارية القيادية فى أمريكا، وعلى الاخص تلك العناصر التى من المحتمل أن تدعم قدرة أمريكا لتتفحص بفضول أسواق اليابان المغلقة. وقد أطلق على التشريع اسم «الحماية الفنية» وأسلوب حذر للانتقام من

جانب واحد. وبينما كان يوجه اللوم إلى التشريع التجارى الأمريكى، كان مالجرن يعمل من أجل المصالح التجارية اليابانية. ولقد كسب ٥١,٢٥٠ دولارا فى عام ١٩٨٧ ومبلغ ١٠٤,٥٠٠ دولار عام ١٩٨٨ من عمله كمستشار لهيئة التجارة الخارجية اليابانية فى نيويورك.

ولقد عرفت المقالات التى استشهدت بمالجرن على أنه نائب سابق للمفاوض التجارى الأمريكى (و) الآن مستشار قانونيا أو «مفاوض تجارى سابق» او «مستشار تجارى فى واشنطن» أو متخصص تجارى دولى قيادى أو «رئيس مالجرن» انك. ومفاوض تجارى سابق، ولم تشر أى منها إلى أن مالجرن كان يعمل نيابة عن اليابانيين.

واشبه بها رالد مالجرن، فإن العديد من المسئولين التجاريين الأمريكيين السابقين فى خدمة اليابان، تماما كمئات الأكادميين الذين يتلقون العون فى عملهم من التمويل الياباتى وحرية الوصول إليه، كما يكتبون ويستشهد بهم بانتظام بشأن الموضوعات التجارية دون الكشف عن علاقاتهم المالية. وفى اغلب الاحيان إن تلك العلاقات المالية لا يكشف عنها لأنها غير معروفة. وتنسب الفجوات فى هذا النوع من المعلومات إلى حد كبير إلى المنافذ الخطيرة فى احتياجات التقرير الفيدرالى بالنسبة للوكلاء الأجانب. وعلى سبيل المثال، فإن مالجرن الغى بيانه التشريعى للوكيل الأجنبى مع وزارة العدل فى سبتمبر ١٩٨٥. حتى أنه لم يوضع فى قائمة ممثلى واشنطن، مصدر المرجع القياسى بشأن اللوبيين، والمحامين، والمستشارين فى العاصمة.

ولإيجاد سجل لعلاقة مالجرن مع حكومة اليابان فى عامى ١٩٨٧، ١٩٨٨ كان على احد الصحفيين أن يخمن أن هيئة التجارة الخارجية اليابانية ربما تكون واحدة من عملائه. وبعد ذلك كان على الصحفى أن يقرأ كل ملفات نشاط الوكيل الأجنبى

لهيئة الاستثمار الخارجى اليابانية مع وزارة العدل. وإذا ويكل بساطة يوفر النصح والمشورة للشركات اليابانية ، فمن المحتمل ألا يتواجد سجل عام لعلاقته ليستشهد به الصحفى. حيث إن قانون تسجيل الوكلاء الأجانب Fpra لا يحتاج من مالمجرن أن يحافظ على التسجيل إذا لم يكن يقوم بأعمال اللوبى بنشاط ومباشرة ، أو انه يحاول التأثير على السياسة العامة. كما أن ذلك لا يتطلب منه الحفاظ بتسجيل إذا كانت وظيفته الوحيدة إسداء النصح للمصالح الأجنبية أو أن يقوم بإجراء بحث نيابة عنهم وريما القليل، إذا تواجد، من أراء مالمجرن العامة لها علاقة بمصير رزقه. وتبقى النقطة . أن القراء يحتاجون ويستحقون مثل تلك المعلومات للتفكير مليا، وللتفسير، وفى النهاية يحكمون على تعليقات مالمجرن والأخرين الذين يعملون بناء عن اليابان.

وتماما كما يخفى المدافعون الصرحاء فى أغلب الاحيان العلاقات المالية مع اليابان، فإن خبراء التجارة الأخرين كثير ما ينتمرون بشكل خبيث من الرقابة الشخصية. ويقول منتج تنفيذى لبرنامج أسبوعى للشئون العامة المؤثرة إنه منذ أوائل الثمانينات فإن القليل والقليل من خبراء التجارة يرغبون فى نقد السياسات اليابانية بشأن السجل. ويفسر أحد المفاوضين الأمريكيين السابقين السبب بقوله.

إن الكثير من أحسن الأسماء المعروفة (من خبراء التجارة) هم هؤلاء الناس المذكورون فى جدول رواتب اليابان. وربما يكونون يخاطرون بمصاريفهم مع النقد العام. وسيبقى أخرون كثيرون صامتون لأنهم يبحثون عن العملاء اليابانيين أو أنهم يخشون أن يصنفوا على أنهم المضاربون اليابانيون او عنصريون.

وحيث إن لهم علاقات مع مسئولين تجاريين سابقين .غالبا ما يقوم رجال الصحافة وصناع السياسة بزيارة قصيرة لخبراء المال فى وول ستريت للتعليق والمشورة السياسة بشأن العلاقات الاقتصادية الامريكية اليابانية وللجزء الأكبر فإن

خبراء وول ستريت هؤلاء يساندون وجهة نظر اليابان.

وليس من المدهش فالمستثمرون اليابانيون يوفرون الكثير من المال الجديد الذى تعتمد عليه وول ستريت. ويمتلك المستثمرون اليابانيون حاليا قدرا ماليا كبيرا فى كثير من شركات الاستثمار الأمريكية القيادية. وعلى سبيل المثال فإن شركة نومورا للامن تمتلك ٢٠٪ من شركة فاسر شتين، وميريللا، المتخصصتين المندمجتين والمكتسبتين الشهيرتين M & A وكذلك تمتلك شركة يامايشى للامن ٢٠٪ من مجموعة لودستار، التى يرأسها الرئيس الاسبق لميريل لينش وشركاه والرئيس الاسبق لمورجان ستانلى وشركاه. وقد اشترى بنك سوميتوموه ١٢٪ من اسهم جولدمان، ساكس بمبلغ ٥٠٠ مليون دولار عام ١٩٨٦. ويعمل الرئيس السابق للاحتياط الفيدرال بول فولكر لدى شركة فوجى ـ فولفينرومه، شركة تضامن والتى يسهم فيها بنك فوجى بمبلغ ٥٢,٥ دولار من ٥٥ مليون دولار وهو رأس مال بداية التشغيل. ويقول فولكر : إن معظم عملاء الشركة من الشركات اليابانية التى تريد توسيع تواجدهم فى أمريكا.

وعندما يساند أحد المديرين فى وول ستريت وجهة النظر اليابانية طباعة، وفى المناقشات العامة، وفى كابيتول هيل، أو أى مكان أخر فإن علاقات المال الهامة التى تتواجد بين المدير وشركته، واليابانيين نادرا ما تعرف.

ومن أكثر شركات وول ستريت البارزة والتى تتوسط لليابانيين لشراء الأصول الأمريكية هى مجموعة بلاكستون، والتى تمتلك فيها شركة نيكو للامن نسبة ٢٠٪ لقد كانت مجموعة بلاكستون بمثابة رجل المصرف الاستثمارى لكثير من المكتسبات اليابانية لشركات أمريكية لها أهميتها، ومن بينها شركة سونى التى اشترت سجلات CBS و سينما كولومبيا ، وفى تلك العملية ازدهرت مجموعة

بلاكستون . وفى تقرير لمجلة عالم المال (فاينانشيال وورلد) جاء فيه أن رئيسها ستيربيترسون قد كسب مالايقل عن ١٥ إلى ٢٥ مليون دولار عام ١٩٨٨ .

ولجذب المزيد من الأعمال ، عملت مجموعة بلاكستون إعلانا بحجم صفحة كاملة فى أكبر صحيفة تجارية يومية فى اليابان ، وهى صحيفة ينهون كايزاى شيميون. وهذا الإعلان، الذى كتب باللغة اليابانية، شجع الشركات اليابانية للاستمرار فى مكاسبها فى الشركات الأمريكية. ولقد امتدح الإعلان بإفراط المزايا الاقتصادية لمثل تلك الاستثمارات ـ الدخول فى مجال جديد ـ زيادة القدرة فى مجال موجود، واختران أكبر لأحد الأسواق الأجنبية (أمريكا). وكما أوضح الإعلان، عرضت مجموعة بلاكسنون أيضا تقديم المشورة السياسية اليابانية عن كيفية الحفاظ على تلك المكاسب «الودية».

وهذا الوعد لم يكن خادعا. ومن ثم أعطى ثلاثة من الموظفين الرئيسيين فى الشركة لمجموعة بلاكستون نفوذها السياسى، بيترسون، وزير التجارة فى عهد نيكسون وفى أحد الأوقات رئيسا لشركة ليهمان برادر ديفيد ستوكمان، الذى أدار شركة OMR فى أول حكومة لريجان وروجر التمان، مساعد وزير الخزانة فى سنوات حكم كارتر ومستشار اقتصادى لمرشح الرئاسة مايكل دوكالبس عام ١٩٨٨.

وليس غريبا أن تيدسون وستوكما ، وهما من أقوى المدافعين عن الأمة للحفاظ على السوق الأمريكية مفتوحة للصادرات والاستثمار اليابانى. ويكتب كلا الرجلين، المقالات، ويخطبان فى المؤتمرات، ويسديان النصح لصانعى السياسة بشأن الموضوعات. وفى نفس الوقت يرأس تيدسون كلا من مجلس العلاقات الخارجية الذى له هيبته ومعهد الاقتصاد الدولى أحد منابع الفكر فى واشنطن ، والذى كان له تأثير كبير فى دعم المعتقد القويم «لتجارة حرة» عبر العقد الماضى.

وفى عام ١٩٨٨ طلب ويليام هولشتين من بزنس ويك من تيدسون إذا ما كانت

علاقة بلاكستون المالية المركبة مع اليابانيين قد أثرت فى وجهات نظره بشأن اليابان أو دوره كرئيس لمعظم المؤسسات السياسية المؤثرة فى أمريكا وقد استجاب تيدسون: لقد كنت مؤيدا للتجارة المفتوحة والاستثمار المفتوح منذ الخمسينات، فى وقت عندما اضرت بمصالحى على المدى القصير.

إن اليابانيين ينجذبون طبيعيا لمثل تلك الدفاعات لسياسة عدم التدخل مثل تيدسون، وستكومان، والتمان. كما أنهم ينجذبون أيضا بالروابط التى لها هيبتها، التى تمثل هؤلاء الرجال مع الحكومة، وكذلك حرية وصولهم غير البارزة فى واشنطن، وتأثيرهم القوى على مؤسسات السياسة الشهيرة. وكما يقول ويليان جلايستين، رئيس جمعية اليابان فى نيويورك : إن اليابانيين يعتقدون أن المجلس الخاص بالعلاقات الخارجية مصنوع من الذهب.

وتستخدم مجموعة بلاكستون علاقاتها لجذب العملاء اليابانيين. كما أنها تعلن عن علاقتها بمجلس العلاقات الخارجية ومؤسسات السياسة الأمريكية الشهيرة الأخرى. وبشكل واضح فإن ينهون كايزاى أبرزت صورة لمجموعة ستوكمان، التمان، تيدسون وشريكين أخرين. وتؤكد السيرة الذاتية لثلاثة من خبراء المال على علاقاتهم السياسية وتأثيرهم على قادة الرأى الرئيسيين فى أمريكا. وقد تم وصف تيدسون على سبيل المثال بهذا الأسلوب.

لقد كان مساعدا للنظام الرئاسى للمشكلات الاقتصادية الدولية فى عهد نيكسون ١٩٧١ ثم شغل منصب وزير التجارة الأمريكية ١٩٧٢ ـ٧٣ وفيما بعد رئيسا لشركة ليهمان برادرس كوهن لويب (١٩٧٣ ـ ٨٣) واخيرا خلف ديفيد روكفللر كرئيس لمجس العلاقات الخارجية إنه نشط فى عمله كموظف فى العديد من المؤسسات . ومن بينها عمله كمدير لجمعية اليابان. وقد حصل على مجموعة من شهادات الدكتوراه الفخرية من عدد من الجامعات.

والرسالة واضحة: فبلاكستون لها علاقات فى واشنطن ، ولها نفوذ فى معظم دوائر السياسة الخارجية فى أمريكا ، كما أنها جزء من المؤسسة الأمريكية القوية التى تحتاج اليابان فيها إلى أصدقاء لهم مكانتهم المرموقة.

هذا . وقد عمل عدد من الرؤساء السابقين فى الطرائق التجارية لما بعد الرئاسة. وحتى وقت قريب، رغم هذا، فإنه لم يوجد رئيس سابق قد دفع أجر المكتب المهيب او وفر كيانا أجنبيا بالموافقة العامة.

وفى أكتوبر ١٩٨٩، قد قبل العمل ـ بمبلغ ٢ مليون دولار ـ للقيام بأعمال العلاقات العامة لشركة فوجيسا نكاى للاتصالات اليابانية. وتكتل فوجيسا نكاى، برئاسة احد ملوك المال المولعين بالجدل والمحافظين، تمتلك اكبر شبكة إذاعية فى اليابان، وصحيفة وطنية وأكثر سلاسل التليفزيون الناجحة فى البلاد.

وليومين من الأيام التسع التى قضاها ريجان فى اليابان، كان ضيفا رسميا على حكومة اليابان. وقد أقام الإمبراطور اكتيو والإمبراطورة ميشيكو مأدبة غداء لعائلة ريجان بقصر الاساكا بطوكيو. كما أقام رئيس الوزراء توشيكى كايفو مأدبة فى منزل ضيوف الدولة حضرها ثلاثة من رؤساء الوزارة السابقين. وقد اهدت الحكومة اليابانية إلى ريجان أعلى وسام شرف فى اليابان. الوشاح الأكبر من الطبقة الممتازة للزهرة الذهبية . وطوال الفترة المتبقية من رحلته عمل الرئيس الأسبق من أجل شركة فوجيسا نكاى. وقد ألقى خطبتين كلا منهما لمدة عشرين دقيقة وحضر مناسبات برعاية الشركة. كما حضر مقابلات شاملة لمحطات تليفزيون وصحافة فوجيسا نكاى وقد رأس حفل كونشرتوا حضره ١٧,٠٠٠ من الضيوف فى يوكوهاما لجمع الأموال لمكتبة ريجان الرئاسية. كما أنه أيضا ألح فى طلب مساهمات إضافية للمكتبة من رجال الصناعة اليابانيين الأثرياء.

وفى الوقت الذى كان يسعى فيه سرا للحصول على تمويل من مؤسسة سونى

لمكتبه، دافع ريجان عن الخلاف الخاص بشراء سونى لاسوديوهات كولومبيا فى أكتوبر ١٩٨٩ . وقد أعلن الرئيس الأسبق : إننى لست مبتهجا جدا بهوليود هذه الأيام للفسوق الذى يظهر فى الأفلام هذه الأيام. وكذلك لسوقيتها.. إننى أشعر فقط بأن هوليود فى حاجة إلى بعض الأجانب لإعادة المذاق المحتشم والجيد إلى الأفلام التى يتم صنعها.

وبالنسبة لتزايد الاستثمار اليابانى فى أمريكا، فقد قال ريجان: إن الولايات المتحدة مازالت أكبر مستثمر فى دول أخرى.. ولذا كيف يمكننا أن نشكو إذا أراد البعض أن يستثمر عندنا؟

والأمر الأكثر أهمية أن ريجان استخدم رحلته كفرصة لتوجيه اللوم الى أمريكا للعجز التجارى الأمريكى اليابانى. وفى المأدبة التى اقيمت تحت رعاية فوجيسانكاى لرجال الصناعةاليابانيين، قال : إن الخلاف التجارى بين الدولتين قد تسبب من مؤيدى مذهب حماية الإنتاج التجارى الوطنى فى واشنطن هؤلاء الناس الذين يجب أن أحاربهم كل يوم أتواجد فيه هناك. لقد كان اللقاء كاملا لحظ دعاية أمريكا الخاطئة، بأن اليابان قد تجولت للبيع طوال الثمانينات.

هذا . واختتم ريجان رحلته بحديث موجز اذيع على شبكة تليفزيون فوجيسا نكاى. وقد شكر الرئيس الأسبق شركة اتصالات فوجيسا نكاى لتسهيلهم رحلته وذلك فى البرنامج مع «أمريكا الجميلة» التى تقوم بدورها فى هدوء فى الخلفية. وقد هنأ شركة فوجيسا نكاى لجهودها لتحسين العلاقات الأمريكية اليابانية.

من الصعب تخيل تاكوى تاناكا، هيلموت كول، فرانسوا ميتران، او مارجريت تاتشر يوقرون موافقات مدفوع ثمنها مشابهة لشركة أمريكية.

ورغم الابهة والظروف الأقل، فقد استخدم جيمى كارتر أيضا هيبتة نيابة عن اليابانيين - وعلى الأخص لتشجيع النشاط العام للبليونير اليابانى ريوشى

ساساكاوا. وفى ٧ نوفمبر ١٩٨٩، امتدح كارتر مؤسسة ساساكاوا . وساساكاوا فى إعلان بمساحة صفحة كاملة فى وول ستريت جورنال. وقد أبرز الإعلان صورة ضخمة للرئيس السابق وسط الصفحة. وفى النص المرافق، وصف كارتر كيف أن مؤسسة ساساكاوا قد وفرت التمويل للمؤازرة العالمية ٢٠٠٠، ومشروع المعونة الزراعية للرئيس السابق لأمريكا، من خلال مركز كارتر المتواجد فى اتلانتا. هذا وتستغرق العالمية ٢٠٠٠ الكثير من وقت كارتر ، وقد ساعدت على إصلاح صورته التى كانت ذات يوم أقل شعبية فى عيون الجمهور الأمريكى.

لقد أدت صداقة ساساكاوا وارتباطه الوثيق بالرئيس الأسبق إلى عمل الكثير بهيبته الشخصية. هذا ويسافر ساساكاوا وكارتر سويا كما قاما بالظهور سويا فى مناسبات عديدة. وفى عام ١٩٨٥ قام كارتر وزوجته برحلة غير معلن عنها إلى اليابان لحضور صلاة فى ذكرى أم ساساكاوا.

والأمر الأقل اعلانا هو «التاريخ السياسى الكريه» لساساكاوا كما تصفه احدى وثائق وزارة الخارجية. ففى فترة ما قبل الحرب العالمية الثانية، اكتسب شهرة سيئة كيابانى غنى مغال فى وطنيته كون ثروته من مضاربات الأرز فى أواخر العشرينيات. وفى عام ١٩٣١ أسس حزب كوكوسوى تايشوتو المكون من ١٥,٠٠٠ عضوا، حزب الجماهير الأساسى الوطنى الفاشستى فى اليابان. وقد ارتدى اعضاء المجموعة القمصان السوداء، فى تقليد صريح للفاشيست الإيطاليين لبنيتو موسولينى. وفى الواقع، فإن ساساكاوا تباحث مع موسولينى فى روما، وهو الرجل الذى أطلق عليه معبوده السياسى - والديكتاتور والفاشيستى الكامل - وذلك فى الأيام الأولى لكوكوسوى تايشوتو. وطبقا للوثائق الحكومية التى صرح بنشرها، فوق ذلك فقد طار ساساكاوا إلى إيطاليا وألمانيا قبل الحرب العالمية الثانية للحث على تحقيق التحالف العسكرى للمحور.

وفى أقل من أربعة أشهر بعد استسلام اليابانيين عام ١٩٤٥ تم سجن ساساكاوا باعتباره مجرم حرب من الدرجة أ بسبب جرائمه ضد السلام، أى المشاركة فى مؤامرة للإعداد لحرب عدوانية. وكتبت السلطات الأمريكية ـ التى اعترف أمامها ساساكاوا بأنه استخدم ثروته الشخصية لنشر الدعاية الوطنية اليابانية ـ إن ساساكاوا «كان نشطا فى الحرب ، وأصبح غنيا من مكاسبه التى حصل عليها بأسلوب غير مشروع» وتم اتهامه بالمقامرة بالمواد الاستراتيجية من الصين للبحرية الإمبراطورية، كما تم توبيخه.

لقد كان يقف مباشرة وراء السياسات العكسرية اليابانية العدوانية والمعادية للعادات الأجنبية لأكثر عشرين عاما . إنه رجل ذو ثراء ، كما أنه لايشك كثيرا فى إستخدامه فى استزراعه وكان يثور من أجل الاستمرار فى السلطة بجانب ذلك فلا يقترب من ارتداء أية عباءة جديدة من المحتمل أن تقدمها له سياسته الانتهازية.

ولقد أطلق سراح ساساكاوا وخرج من ا لسجن عام ١٩٤٨، وسرعان ما ظهر كوسيط له نفوذه، يقف وراء الكواليس السياسية، وكان أدل وأكبر ممول للحزب الديمقراطى الليبرالى الحاكم فى اليابان.

وباستخدام علاقاته السياسية الممتازة، أسس ساساكاوا جمعية سباق الزوارق التجارية، والتى سرعان ما حصلت على امتياز حكومى شامل للرهان المشترك لسباق الزوارق التجارية السريعة ، وفى عام ١٩٨٠ وحدها، بلغ إجمالى عائد ساساكاوا من المقامرة ٧,٤ بليون دولار. ومن هذا المبلغ، حصلت الحكومات المحلية على ١١٪ وحصل ساساكاوا على ٩ ٪ وحصلت مؤسسة لصناعة بناء السفن فى اليابان على ١٪

ومن خلال حافظة نقوذه، فاز ساساكاوا بالخطوة الشخصية لدى كارتر وغيره من زعماء العالم بجانب ذلك فإن مؤسسات ساساكاوا ـ وباقترا بها من مبلغ ٥٠٠

مليون دولار من الهبات التى لا ترد . وافقت على صفقة كبيرة من البحث والتحليل السياسى عن اليابان تم تنفيذها داخل منابع الفكر والجامعات والمؤسسات الأخرى الأمريكية. ويقول الكثير من اليابانيين إن إسهامات ساساكاوا ما هى إلا مجرد محاولة غير مجدية ليشق طريقه إلى جائزة نوبل للسلام. إلا أن الكثير من أمواله لا يشترى شيئا أكثر من الدعاية التى تهدف إلى مساعدة الأمريكيين لفهم وجهة نظر اليابان. فضلا عن هذا فإن مصادقة كارتر لساساكاوا تعطى المصداقية لهذا الرجل وأيضا إلى نشاطاته.

وفى السنوات الأخيرة، قام ساساكاوا وغيره من رجال الصناعة اليابانيين بالسعى لمصادقة من يحتلون المناصب الرئاسية عن طريق تحويل مشروعاتهم المفضلة. وفى تقرير لجريدة الاقتصاد اليابانى يشير إلى أن شيجروكوبا باشاى من أصحاب العقارات اليابانيين البارزين والذين تقدر عقاراتهم بمبلغ ٦ بليون دولار منح مشاريع ريجان ما يزيد عن مليون دولار فى عامى ١٩٨٧, ١٩٨٨، متضمنة ١٠٠,٠٠٠ دولار إلى برنامج نانسى ريجان لمكافحة المخدرات، مليون دولا لمكتبة ريجان التاريخية فى كاليفورنيا. وعندما أقام الرئيس حفل وداع صغير فى البيت الأبيض لأصدقائه فى شهر يناير ١٩٨٩ كان كوبايا شاى وابنه من بين مجموعة الضيوف الممتازة.

وفى الثمانينات وفرا الأفراد والشركات اليابانية الكثير من الإسهامات لإقامة كل من مكتبتى الرئاسة لريجان وكارتر. ومن مبلغ ١٠٠ دولار لكل فرد، فإن مبيعات التذاكر لحفل كونشرتو الصداقة لريجان فى يوكوهاما، على سبيل المثال كان صافى دخله منها لمكتبة يزيد بكثير عن مليون دولار. وقد أسهمت الحكومة اليابانية بمبلغ ٢ مليون دولار إضافية لهذا المشروع. كماحصلت مكتبة كارتر الرئاسية فى أتلانتا على دعم مالى ضخم من اليابان وسويا، فإن هبات مؤسسة ساساكاوا لصناعة بناء السفن فى اليابان Ykk شركة السوست اليابانية، وصلت فى مجموعها إلى أكثر من

مليون دولار .

ورغم أنه من المقلق الأخذ فى الاعتبار فإن أصحاب المناصب الرئاسية فى المستقبل من المؤكد سيفهمون المدى الذى جعل اليابانيين يمولون المشروعات المفضلة لدى أسلافهم. ومن المؤكد انهم سيعترفون كم ستكون مكافأة صداقة اليابان عندما يعتزلون مناصبهم . وفى يوم ما فإنهم أنفسهم سيحتاجون إلى اصدقاء كرماء لمساعدتهم لتقديم الدعم المالى لمكتبانهم ومناصبهم الرئاسية، الأرشيف الوحيد لسجلاتهم الرئاسية والمبانى التذكارية لفترة رئاستهم* .

ان المخططين والمنفذين للدستور الأمريكى كانوا رجالا عالميين. ولقد توقعوا احتمال محاولات القوى الأجنبية أن تسيطر على الآراء والقرارات التى يصدرها الرئيس ومن ثم فإن الدستور يمنع من يتولى الرئاسة قبول هدايا من أصحاب المصالح الأجنبية.

إلا أن الأباء المؤسسين لم يتوقعوا أن الرؤساء المتربعين فى كرسى الحكم سيسعون للحصول على الأموال لتمويل مشروعاتهم الخاصة. ومن المؤكد أنهم لم يتمكنوا من توقع أن الرؤساء السابقين ربما يتجولون إلى الروح التجارية الواضحة بعد تركهم السلطة. كما لم يتمكنوا من تصور أن الرؤساء السابقين سيسعون للحصول على الأموال من القوى الأجنبية لتقديم الدعم المالى لانشطتهم. بعد ترك الخدمة.

وحتى وقت قريب، فقد كان متوقعا من الرؤساء السابقين أن يكيفوا أنفسهم مع الكرامة التى تتلائم مع موقف أمريكا العالى والأكثر احتراما ولما يقرب من قرنين من

---

* بينما يفرض قانون المكتبات الرئاسية لعام ١٩٥٥ الأرشيف القومى بالحفاظ على مكتبة الرئيس الأسبق لتكون بعيدة عن التمويل الفيدرالى، والمصروفات التى يدفعها الزوار، ومبيعات النسخ طبق الأصل والمستندات، فيجب الحصول على الأموال لشراء الأرض وإقامة المنشآت من مصادر خاصة.

الزمان، كان مسلكهم يتماثل مع تلك التوقعات.

إلا أنه الآن فإن الرؤساء السابقين للولايات المتحدة ميسر لهم أن يعينوا مهاما محددة للعلاقات العامة لأكبر المنافسين التجاريين لأمريكا.

الفصل الثانى عشر

العلاقات والشئون الداخلية فى اليابان

إن أكثر برامج الدعاية اليابانية حتى الآن تستهدف المعلمين الأمريكيين والإعلام الأمريكى ، هدفها هو التحكم وتشكيل الأجيال الأمريكية المتعاقبة فيما يعرفونه ويظنونه عن اليابان . لقد جعلت جهود اليابان أكثر سهولة نتيجة قلة معرفة الأمريكيين باليابان - أو باقى أنحاء الدنيا ، لهذا السبب قامت مؤسسة جالوب بدراسة حديثة وجدت فيها مايلى :

إن واحد امن سبعة أمريكان لايمكنه إيجاد بلده على خريطة العالم ، واحد من اثنين لايمكنه الإشارة لموقع أمريكا الوسطى ، إثنان من ثلاثة لايمكنهما تحديد موقع فيتنام ، ثلاثة من أربعة لايمكنهم تحديد مكان الخليج الفارسى وذلك على خريطة العالم .

أغلب الأمريكيين يعرفون القليل جدا عن تاريخ بلادهم ، وتاريخ العالم ، الاقتصاد، العلوم الاجتماعية أو عن اللغات الأجنبية ، الدراسة التى مولتها الهيئة القومية للتبرع للإنسانيات قد كشفت عن أن ٤٠ ٪ من المتراسلين قد أخطأو الإجابة عند سؤالهم فى أى نصف من القرن التاسع عشر جرت الحرب الأهلية الأمريكية .

حتى الأمريكيين حسنى التعليم يعرفون القليل عن مثل هذه الأشياء ، لأن أغلبهم لم يكن مطلوبا منهم دراسة هذه المواضيع فى المدرسة ، بالطبع ٣٨ ٪ من الكليات والجامعات الأمريكية لاتطلب حتى دراسة التاريخ من طلابها ، لهذا فمن العسير الاندهاش معرفة أن المدارس الأمريكية تدرس لطلابها تقريبا لاشىء عن اليابان - ثقافة ، حضارة ، جغرافيا أو اقتصاديا . وليس من المدهش أن تغتنم اليابان فرصة هذا الخواء الثقافى لتملأه بانتظام بوجهة نظرها .

بالطبع ليس هناك مايشين فى حاجة اليابان ترويج صورة حسنة عنها فى أمريكا، فنحن أكبر سوق لليابان ، والحليف الرئيسى ، ما الخطأ فى الأسلوب الذى تحاول به

اليابان إعادة تشكيل التعليم الأمريكى ، أيضا ما الخطأ فى أن التغطية الخبرية من وسائل الإعلام الأمريكى للعلاقات الأمريكية ـ اليابانية غالبا ماتقدم خدماتها كمنبر لبث الدعاية اليابانية ذاتها ، مغلفة بغطاء من المعلومات الهادفة .

منذ أواخر السبعينات ، تبذل الحكومة اليابانية تحكما متزايدا على محتويات مايدرسه طلبة المدارس الابتدائية والعليا عن اليابان ، جدول الأعمال اليابانى سهل : التأثير على وجهة نظر الجيل القادم من الأمريكيين عن التجارة ، التاريخ والنواحى الأخرى لليابان عندما يكون الطلبة صغارا ، وأكثر قابلية للانفعال والتأثر . اليابان تصل لهؤلاء الطلبة خلال مدرسيهم الأمريكان .

اغلب المدرسين الأمريكيين يعرفون القليل جدا عن اليابان (العجيب أن أغلبهم لم يدرس عن اليابان شيئا عندما كانوا طلابا) وأكثر من هذا ، الهيئات الحكومية المحلية، الولاياتية والفيدرالية فشلت فى تقديم فرصة مناسبة للمدرسين كى يزيدوا من معلوماتهم أو يحصلو على مواد حديثة تصلح للتدريس عن اليابان . جهود الحكومة اليابانية لملء هذه الفجوة المعلوماتية بدأ فى ١٩٧٨ عندما صرحت لمستشار مقره كاليفورنيا واسمه «تشارلز فون لويفنفيلد» أن يطور استراتيجية لتشكيل مايدرسه طلبة المدارس الابتدائية والعليا الأمريكيون عن اليابان ، كخطوة أولى ، فون لويفينفيلد الذى كان مسجلا كوكيل أجنبى لليابان منذ منتصف الخمسينات ، أجرى دراسة بحثية قومية عن كيفية تدريس المدارس الأمريكية لموضوع «اليابان» ، أهم ما اكتشفته دراسته هو أن مدرسى الفصل كأفراد ، وليس إدارة المدرسة ، هو الذى يلعب دورا رئيسيا فى تقرير عما إذا كان وإلى أى مدى سيعلم الطلبة عن اليابان ، النتيجة الواضحة لـ لويفينفيلد : إذا أرادت الحكومة اليابانية تشكيل مايدرسه الطلبة الأمريكيون عن اليابان ، فأولا عليها إقناع مدرسى الفصل بأهمية هذا الموضوع ، ولو أرادت أن تؤثر على مايتم دراسته ، عليها أن تعلم هؤلاء المدرسين .

سريعا بدأت الحكومة اليابانية برنامجها فى تعليم الولايات المتحدة بتقديمها زيارة لليابان مدفوعة النفقات بالكامل ، وذلك لمدرسى المواد الاجتماعية للمرحلتين الابتدائية والثانوية . هدف الرحلات التثقيفية ـ مايسميه اليابانيون « دبلوماسية الدعوات » ـ هو تقديم صورة مركبة بعناية عن اليابان لزوار المرة الأولى المهمين ، المفهوم بسيط : لو كان الانطباع الأول للمدرسين مواتٍ ، فعلى الأغلب أن هذا الانطباع سيدوم . لعقود ، اليابان قامت بنجاح بإجراء هذا النوع من دبلوماسية الدعوات للصحفيين ، قيادات النقابات والأعمال ، الموظفين المنتخبين ، أعضاء الحكومة وكل المعروفين من قادة الرأى الأمريكيين ، اليابانيون واثقون من أن «دبلوماسية الدعوات »ستعمل على مدرسى المدارس الابتدائية والعليا ، كواحد من الأمريكيين المساعدين فى تنظيم زيارات المدرسين فسر :

النتائج دائما كانت كلمعتاد ، عاد الأمريكيون بإحساس متعاطف تجاه اليابانيين ككائنات بشرية ، كما عبروا عن إعجابهم بإنجازاتهم العديدة .... نحن كنا متأكدين أنه سيكون من المجزى أخذ المدرسين الأمريكيين إلى اليابان ـ لأن أثرهم كرد فعل إيجابى لمن سيقابلون من الشعب اليابانى ، والأشياء التى سيرونها سيتم بثه إلى الأطفال الأمريكيين وسيستمر لسنين عديدة . إن رحلات المدرسين قد تم تخطيطها بعناية بواسطة الحكومة اليابانية ووكلائها الأمريكان .

تبدأ الجولة اعلى نحو نمطى بزيارة كيوتو المدينة التاريخية ، حيث يشاهد المدرسون اليابان القديمة ، ويقيمون فى نزل يابانية صغيرة ، ثم يرتحلون الى شيكوكو ، أحدى الجزر الرئيسية حيث يقيمون مع عائلات يابانية محلية منتقاه لمدة ثلاث أو أربع ليال كى يستوعبوا « اللمسة الشخصية» لليابان . ثم إلى حديقة السلام بهيروشيما حيث يتم إعادة حكى قصة إلقاء القنبلة الذرية عام ١٩٤٥ من وجهة النظر اليابانية ومنها إلى أوزاكا ، حيث يرون الصناعة اليابانية الحديثة وأخيرا يذهب المدرسون إلى طوكيو لزيارة مدارس «حشو دماغ الطلاب بالمعلومات»

الشهيرة .

إن مطمع الزيارة المجانية إلى اليابان قد أثار اهتماما هائلا بين المدرسين لتضمين اليابان كموضوع دراسى فى فصولهم ، بالطبع الاف قد تقدموا للاشتراك فى هذه الرحلات التثقيفية فى العقد الماضى أكثر من ٣٠٠ معلم بالمرحلة الابتدائية والعليا قد اشتركوا فيها .

لكن الزيارة هى فقط بداية برنامج الدعاية ، هناك طلب من المشتركين الا وهو عند عودتهم عليهم كتابة تقرير وتحضير أى مادة تصف تجربتهم ، عملية كتابة التقرير غرضها تدعيم الأثر الإيجابى لهذه الرحلة ، غالبا هذه التقارير يتم تحويلها إلى مقالات لجرائد مجتمع المدرسين أو لمدارسهم ، المدرسون المشاركون يتم حثهم لنشر معلوماتهم الجديدة عن طريق الخطب والندوات فى المدارس المحلية والكنائس والمنظمات الأهلية حيث يقومون بشرح وتفسير اليابان للآخرين .

إن الجزء المحسوب لاستراتيجية الدعوات اليابانية هو استثمار حماس المدرسين العائدين ، أحد وكلاء اليابان من الأمريكيين أوضحها بصراحة:

مدرس واحد قد زار اليابان يمكنه أن يصيب بالعدوى المئات وحتى الآلاف ، من المدرسين الأخرين بحماسه . هذا الإحساس الإيجابى بالإضافة إلى المشاركة فى المعلومات الجديدة ، المواد والأفكار العملية عن كيفية تضمين اليابان فى المقررات الجارية يعطى نتائج فائقة التأثير . للمساعدة فى جعل الرحلة مثيرة «تصيب بالعدوى» للمدرسين الآخرين ، مولت الحكومة اليابانية إنتاج وتوزيع كتاب دليل المدرسين ـ التخطيط لورشة المدرسين باليابان ـ بالإضافة إلى العديد من شرائط الفيديو المتعلقة بالموضوع ، وكذا مواد إيضاحية . كما يقوم الموظفون الرسميون اليابانيون وممثلوهم بحضور مؤتمرات العلوم الإجتماعية دوريا ، هناك ، يرافقون المدرسين ويفتحون «جناح الضيافة اليابانية» حيث يقدمون الساكى ، والسوشى

ومواد رئيسية عن اليابان . الحكومة اليابانية تحافظ على اتصال وثيق بالمستنيرين من أعضاء «دبوماسية الدعوات» خلال شبكة اتصالات يقوم بتشغيلها فون لويفينفلد . خلال شبكة اتصالات يقوم بتشغيلها ببعضهم البعض وتلقى دعم دورى من اليابان . مشاريع دراسية ، شرائط فيديو ، مراجع ، مقالات ، والعديد من البنود الأخرى . العديد من المعلومات المقدمة إلى المدرسين تكون نوعية شاملة كالوصف الجغرافى ، المناخ ، الحياة البرية والتعداد . لكن البنود الأخرى تردد صدى الدعاية اليابانية :«اليابان بلد فقير الموارد فلابد من التصدير لتحيا» ، «اليابان بلد فريد لأنه ذو أربع فصول طقسية» ، «عالمية الاقتصاد العالمى معناها أن من يملك ويشغل الشركات فى الحدود القومية أمر غير معتد به» وبالطبع «اليابان أخذة فى التغيير» .

العديد من مواد التدريس هذه تقدم التاريخ والاقتصاد من وجهة النظر اليابانية . أحد أكثر مراجع الكتب توزيعا والممول أغلبه من اليابان يشرح أن الغزو اليابانى للصين كان كرد فعل للإهانات الأوربية والأمريكية بعد الحرب العالمية الأولى ، ويعود جوهريا ، إلى العنصرية . دليل أخر يلمع ويصقل إخضاع اليابان لحكومة كوريا وتايوان واحتلالها العسكرى للصين ، مثله كمثل أى مرجع دراسى يابانى . إن الفظائع التى ارتكبتها اليابان ضد الصينيين ، الكوريين ، الفلبيتيين ، الهولنديين ، الأمريكيين ، البريطانيين وغيرهم ممن وقعوا تحت نير اليابان فى الحرب العالمية الثانية قد تم حذفه بجلاء ـ كما هو الحال فى كتب المدارس اليابانية .

ومن ناحية أخرى فإن هذه المراجع تعطى اهتماما وافرا للدور الأمريكى فى خلق الحرب بمنطقة المحيط الهادى . الأجراءات الأمريكية التى قيل عنها أنها أثرت على القرار اليابانى بمهاجمة بيرل هاربور ، المنظور اليابانى لإسقاط القنبلة الذرية الأمريكية على هيروشيما ، ناجازاكى . إن اسلوب تحكم الحكومة اليابانية فى الموضوعات الدراسية الجارى دراستهافى بلدها يقدم الكثير من هذه المعلومات التى

تثير الانزعاج العميق . إنها كمثلما يريد فرد ما أن يدرس الدور الألماني فى الحرب العالمية الثانية بدون ذكر غزواتها، احتلالها القاسي أو مجازرها البشرية . لا يثير الدهشة ، أغلب كتب التدريس الإرشادية بالولايات المتحدة الممولة من اليابان تقلل أو تبرر دور اليابان في عدم اتزان التجارة اليابانية . الأمريكية ، العجز التجارى إما أن يتم استبعاده كأمر قليل الأهمية أو يتم لوم الحكومة ، العمال ، العمل الأمريكى.

أحد الكتب المنتشرة يفسر أن السوق اليابانية نسبيا سوق مغلق عن غيره من البلاد الأخرى حيث إن اليابانيين يحتاجون إلي مصادر مؤكدة من الأرز ، الفحم وأحتياطي نقدى لشراء الضروريات أذا ما أرتفعت الأسعار في السوق العالمية ومصادر يعتمد عليها محليه أو عالميه .. للبضائع الضروريه .. ، لم يذكر لماذ ا لا تحتاج البلدان الأخرى لمثل ذلك الأحتياج. كجزء من الأثر التعليمي الذى تبغى اليابان في تحقيقه خلال هذا البرنامج ، رحله المستنيرين قد حثت لتجهيز وتوزيع كتب الأدله التعليميه الخاصه بهم. للأسف العديد من المناهج الدرسيه تردد كالببغاء ما قد تعلمه المسئولون عنها بواسطة اليابانيين. أحد الدروس المحضره من مستنير يتعامل مع لائحة تجارة الأتوبيسات الحدودية لسنة ١٩٨٨ يجعل الطلاب يقرأون وثيقتين منشورتين بواسطة كيدا نرين -« حركات الحماية في أمريكا » والاستجواب الموجه إلي رئيس الوزراء في ليلة زيارته إلي الولايات المتحدة الأمريكية . كلا النصين بالغ الأنتقاد لقانون الحدود الأمريكي. الدليل لا يوفر أى مواد أخرى للقراءه أو معلومات تدعم لائحة التجاره. في الاصدارات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي في الولايات المتحده ، هذا الدليل لا يذكر أبداً أن مثل هذه الملكية قد يكون لها أثر معاكس للولايات المتحده، بدلاً من ذلك، إنها تدرس أن الاستثمار المباشر (بواسطة اليابان) يساعد ويقوى اقتصاد البلد المستهدف (في هذه الحاله، أمريكا)حيث يساعد علي زيادة فرص العماله ببناء شركات جديده، هذا بالطبع الخط اليابانى القائل بأن « أستثمارات اليابانيين تخلق وظائف في أمريكا .

في الثمانينات، الحكومة اليابانية المموله للبرنامج قد تم تدعيمها بواسطة أعتماد مالي من الشركات اليابانية ، الشركات الأمركية التابعة لها والمؤسسات المالية اليابانية، أحد المصادر الرئيسية للنقود الإضافية لأجل « البرنامج التعليمي عن اليابان» هو المؤسسة اليابانية الامريكيهة. هذه المنظمة تم أنشاؤها بمنحة ٤٤,٨ مليون دولار من مؤسسة الصناعة اليابانية لبناء السفن التي يتحكم فيها يوشى ساساكاوا . تقول المؤسسة إن ساساكاوا غير مسئول عن عملياتها ، لكنه يتم ادارتها بواسطة عشرين وصي، تسعة منهم يابانيون وأبن لساساكاوا. رئيس مجلس الإداره لهذه المجموعة هو وليم إيبريل، أحد الممثلين التجاريين بالولايات المتحدة الذى أصبح فيما بعد الوكيل الرئيسي لشركة نيسان بواشنطن، و إيبريل مؤخراً تم تعيينه كمستشار لجنة.

المباحثات والسياسة التجارية، لاتزال تمثل مصالح شركة نيسان خلال شركة استشارات في نيوإنجليد وهى شركة متحدوما نشستر. المؤسسة اليابانية الامريكية تقول أ:ن منذ بدايتها قد قبلت الأهمية المبدئية لمخاطبة الإصدرات والقرارات الاقتصادية ثنائية الأهمية في برنامجها . لتفعل ذلك فانها خلقت بنية تحتية تهتم بالشئون العامة علي المستوى القومي لحث الفهم المتبادل بين مصالح اليابانيين والشعب الأمريكى.الطريق الرئيسي لتحقيق الفهم المتبادل يكون بإنفاق أكثر من ٢ مليون دولار سنوياً علي « البرنامج التعليمي عن اليابان » البرنامج يركز العلوم الاجتماعيه ودراساتها ـ الاقتصاد، التاريخ، التجارة والعلاقات اليابانية الأمركية. كجزء من البرنامج البعيد المدى، المؤسسة تدفع للكليات والجامعات لتوفر التدريب الصيفي للمدرسين « بالخدمة الفعلية »، كي ترتب للخبراء اليابانيين المحاضرات خلال هذه المدارس وتوزيع المواد التعليمية ـ متضمنة مناهج دراسية، عينات دروس، مصدر أولي للوثائق، شرائط فيديو، ملخصات للطلبة . هدف هذا البرنامج أن يجعل المدرسين يقومون بعرض دروس عن اليابان بمنتهي السهولة بتوفير كل شيء

يحتاجونه لذلك .

قامت المؤسسة بإقامة أول مركز جامعي إقليمي لتدريب المدرسين في الدراسات اليابانية لما قبل الجامعة . وذلك بجامعة ستانفورد في أوائل الثمانينيات، وبحلول ١٩٩٠ فإن البرنامج قد أصبح شبكة قومية من أحد عشر مركزاً اقليميا تخدم أربعة وأربعين ولاية .

المؤسسة تقول : إن هذه المراكز تصل إلي الآف من المعلمين في البلاد خلال برامج تدريب المدرسين وتطوير المناهج ، وخدمات المصادر وتوسع المجتمع .

سنة ١٩٩٠ اعلنت المؤسسة أنها ستتوسع في برنامجها لأبعد من تدريب المدرسين « بالخدمة الفعلية » كي تركز علي تدريب المدرسين « ما قبل الخدمة الفعلية » بينما هم يدرسون بتوفير تدريب مناسب ، والإرشاد علي مستوى ما قبل التخرج . الجيل التالي من المدرسين سيكون مجهزاً بالمعلومات والمهارات كي يعلم ويدرس عن اليابان في مستهل حياتهم المهنية. للسخرية ، الاهتداء الياباني لمدرسي العلوم الاجتماعية الأمريكيين ـ نشرها لمواد التدريس وجهودها لتعليم الجيل التالي من المدرسين يحدث في غياب الانتقاد العلني. في نفس الوقت فإن نظم المدرسة الأمريكية مضطربة في النقاش بين « علم الخلق » ضد التطور وكلا الأبوين والسياسيين يتدبر في عواقب السماح لشركة مثل ويتل للاتصالات بإذاعة إعلانات في برنامج التليفزيون اليومي التي يتم بثها إلي أطفال المدارس .

بينما الجمهور وممثليهم غير مهتمين ، الحكومة اليابانية، الشركات اليابانية ، المؤسسة الممولة بواسطة البليونيرات الفوق عالميين ، وكادر من الوكلاء الأجانب لليابانيين مستمرين في طريق برنامجهم لتشكيل ما يظنه الأطفال الامريكيون عن اليابان والعلاقات التجارية السياسية اليابانية الأمريكية .

الطموح الياباني لتعليم الأمريكيين لا ينتهي عند السنة الثانية عشر. الحكومة

اليابانية قد خلقت شبكة معقدة من الأقتصاديين الأمريكيين، المحللين السياسيين، اخصائيى اليابان. هذا الترتيب المتشابك ذو مدى يبدأ من المراقبه إلي التمويل الكامل.

في المستوى الاول يتتبع اليابانيون ببساطة ما هو مكتوب لهؤلاء الذين قد تؤثر أفعالهم علي اليابان ، مثل شخصي يوضح مدى إتقان اليابانيين لذلك ، كتابي الأسبق « المجتمع عالي المرونة» يحتوى علي العديد من التوصيات التشريعية التي يمكنها خلق بيئه أكثر منافسة للأعمال الأمريكية.

خلال ستة أسابيع من النشر فى عام ١٩٨٦ ، المسئولون الرسميون فى حكومة إم.آى.تى . أى بطوكيو قد كرسوا مناقشات هذه العروض مع أعضاء الكونجرس الزائرين (أغلبهم لم يكن قد قرأ الكتاب) . بعد عامين . المسئولون التنفيذيون فى مكتب الشركة التى تستخدمنى قد تم الاتصال بهم من قبل مسئولى إم.آى.تى.آى الذين لاحظوا بأن العديد من النصوص فيما يزيد عن ألف صفحة بلائحة التجارة التى قد تم الأخذ بها فى الكونجرس كانت مشابهة لتوصياتى فى الكتاب . لقد أرادت إم.آى.تى . أى أن تعرف إذا كان هناك ارتباط . لقد فعلت الحكومة اليابانية كل ذلك باستخدام الطبعة الأنجليزية لكتابى . الطبعة المنقحة المترجمة الى اليابانية لم تصدر إلا فى ربيع ١٩٨٩ . تجربتى مع الاستشفافية اليابانية لم تكن فريدة .

على المستوى الثانى من الارتباط ، وزير المالية اليابانى قد شكل مجلسا غير رسمى من المستشارين العالميين ، ويضم المجلس أكثر من مائة خبير من قادة التجارة العالمية ، إثنان وخمسون منهم أمريكيون . إن مجلس وزارة المالية يعمل أساسا كأكاديمية صرافة وتتضمن محاذير ونقد السياسات اليابانية ، إم.آى.تى.آى أيضا لها هيئة مستشارين أجانب يعملون على العكس من مجلس وزارة المالية كهيئة رسمية تجتمع سنويا ، وهى أقل عددا وتبعد عن نقد أسلوب التجارة اليابانى .

أخيرا ، تساعد اليابان تمويل أغلب المنظمات الجامعية الأمريكية العاملة كمصدر

فكرى لدراسات العلاقات اليابانية الأمريكية (٣٣٦ كلية وجامعة أمريكية تقدم برامج دراسات متعلقة باليابان) . يقدر البروفيسور تشارلز جونسون بأن أكثر من ٨٠٪ من كل الدراسات الأمريكية عن اليابان قد تم تمويلها بواسطة اليابانيين ، أكثرية المراقبين العالمين ببواطن الأمور يعتقدون أن تقديرات جونسون منخفضة جدا ، بغض النظر عن أن الأرقام الفعلية تصل إلى ٩٠٪ كحد أعلى و ٥٠٪ كحد أدنى فإن الحقيقة بأن الجزء الأكبر من الفكر المتعلق بسياسة أمريكا فى العلاقات اليابانية الأمريكية قد تم تدعيمها من المصالح اليابانية التى تبعد عن كونها غير مهتمة . لماذا تهب اليابان أقسام الجامعات ، وتساعد ماليا بعض المجموعات الفكرية ذات التأثير بواشنطن ؟ إنها تعرف أن هؤلاء الناس من هذه المنظمات يقومون بخلق العديد من الأفكار والكثير من الحوار العام على السياسة الاقتصادية والتجارة الأمريكية .

ويعلن مقدمو التمويل للجامعات الفكرية بصراحة عن النفوذ الذى يمتلكونه إلى المساهمين المحتملين ، محليين كانوا أو أجانب ، للعديد من السنين مؤسسة التراث «مؤسسة هيريتاج» قد نشرت نشرات ترويجية بالعديد من اللغات الأجنبية . بدون سؤال ، إن وجهة نظر هؤلاء الجارى تمويلهم من اليابان يعتقدون فى آرائهم فعلا ، هؤلاء الأفراد بالتأكيد سيقدمون نفس الفكر بدون أى تدعيم يابانى أو أجنبى . أثر التمويل الأجنبى هو تكبير وتضخيم وجهة النظر الخاصة هذه ، إعانة أعمالهم وإعطائهم ميزة حادة فى السوق العالمية والأمريكية ذات الطابع العالى التنافس فى مجال الفكر .

غالبا وبدون استثناء (وليس مدهشا) اليابانيون والأجانب والأخرون المولون يقدمون دعما ماديا للباحثين والمنظمات التى تحبذ سياسات تجارة الباب المفتوح بلا تغيير ، الدراسات التى يقدمها المجندون تعطى تقليلا لدور الحماية اليابانية فى الخلل التجارى اليابانى الأمريكى . حتى عندما تروج دراساتهم للحاجة إلى سوق يابانية أكثر انفتاحا ، فإنهم أيضا يجادلون ضد الإجراءات المقابلة الأمريكية لتقليل تلك

الحماية . جوهريا هناك النقد بدون وخز .

بين أكثر الأمثلة أقتباسا وذكرا لمثل هذه الوخزات غير المؤلمة هو التقرير المشترك للعلاقات اليابانية الأمريكية الصادر فى أواخر عام ١٩٨٩ من كيزاى دويكاى اليابانية، الاتحاد اليابانى لمديرى الشركات التنفيذيين ، واللجنة الأمريكية لتطوير الإقتصاد (سى . آى . دى) . التقرير يلقى أغلب اللوم فى العجز التجارى اليابانى الأمريكى على عجز الموازنة الأمريكية ، بينما يذكر أن اليابان يجب أن تفتح أسواقها فإنه يحذر ضد إجراء المعاملة بالمثل بواسطة الولايات المتحدة . لقد استخدم اليابانيون هذا التقرير لمؤازرة ادعائهم بأن أمريكا خلقت أغلب العجز التجارى مع اليابان . الفريق اليابانى لهذه الدراسة قد رأسه تاكاشى إيشيهارا وهو رئيس مجلس ادارة شركة نيسان ، والمفاوضون الأمريكيون ، قد رأسهم وليم إيبريل الذى كان مستشارا ومن جماعة ضغط نيسان منذ ١٩٧٩ ، إرتباط إيبريل باليابانيين لم يتم الإفصاح عنه فى التقرير ، ولا فى المؤتمر الصحفى المنعقد لإذاعة الدراسة . ممثل سى.إى.دى صرح بأن إيبريل كان واحدا من أقوى منتقدى اليابان فى الفريق الأمريكى وأن أعضاء اللجنة الآخرين كانوا يعلمون بعلاقاته مع شركة نيسان ولكن المستمعين لهذا التقرير ، الكونجرس ، أصحاب الأعمال الأمريكيون ، والإعلاميون الأمريكيون لم يكونوا عارفين بذلك . هذا المثل ليس فريدا . عام ١٩٨٨ كان إيبريل مسئولا مسئولية مشتركة فى تقرير صدر من معهد أسبن الذى ذكر نفس نقاط تقرير سى.إى.دى . وكما بتقرير سى.إى.دى فإن العلاقات بين إيبريل واليابان لم يكشف عنها .

عاقبة حرجة ولكن خبيثة لتمويل اليابانيين لفكر سياسة الولايات المتحدة ألا وهو غالبا يحدث ميل للرقابة الذاتية ، ليس فقط من بين هؤلاء المتلقين للتمويل ، ولكن أيضا بين هؤلاء الساعين إليه ، الذين يدركون بأن اليابان تعاقب منتقديها بالأمتناع عن التدعيم والضغط على مستخدميهم .

فى بداية الثمانينات ربومبرت أنجيل كان مديرا لمعهد الاقتصاد اليابانى (جيه.إى.أى) قد استقال من منصبه بعد جدال مع الحكومة اليابانية تاليا لرفضه نشر أنباء دعائية . وهذه الدعاية قدمتها وزارة الخارجية.

أحدى الجامعات الأمريكية الشهيرة قد تم إعلامها عن طريق ممثل لشركة صناعة سيارات كبرى يابانية بأن المدرسة قد تم رفض تمويلها طالما ظل أكاديمى بارز ومنتقد لأسلوب التجارة اليابانية عضوا بالجامعة . فى إبريل ١٩٩٠ القائم بأعمال المدير لمعهد جيه.إى.أى . منع ، وحظر على ميندى كوتلر الباحثة الحرة بواشنطن استخدام مكتبتها والتعامل مع أفرادها ، لأنها كتبت مقالا ينتقد المنظمة . الحكومة اليابانية رفعت الحظر فقط عندما نشرت صحيفة الوشنطن بوست هذه الحادثة .

الرسالة التى ينقلها اليابانيون واضحة : الباحثون والمؤسسات التى ترغب فى التمويل والنمو بواسطتهم عليهم تقبل المخاطرة عندما ينتقدون اليابان . كذا العديد من الأكاديميين يراقبون مايقولون - على الأقل علانية .

أنظمة الاندماج سى.إى.أو دون شابيرو يقول : أنه عندما ذهب للجامعات الأمريكية الشهيرة باحثا عن فيزيائى يشهد لصالحه فى صراع شركته ضد شركة ميتسوبيشى فى حقوق ملكيته فانه تم استبعاده مراراً من قبل الأكاديميين الذين قالوا عن خوفهم بأن شهادتهم ستهدد تمويلهم من اليابان . ليس عجيبا إذن أن أغلب الدراسات الأكاديمية المنتشرة عن السياسات الخاصة بالعلاقات الاقتصادية اليابانية الأمريكية تميل للتركيز على الحماية الأمريكية أو التعارض بين فرعى التنفيذ والتشريع الأمريكية على جدول أعمال التجارة الأمريكية . السياسات الصناعية اليابانية «اتحاد المنتجين »، السياسات النقدية تظل بدون فحص من هؤلاء المولين بالنفوذ اليابانية .

هؤلاء الذين يعتمدون على التمويل اليابانى والنمو غالبامايكونون السباقين لنقد

المجندين لتغيير سياسات التجارة الأمريكية والعلاقات اليابانية الأمريكية ، إنهم لايغيروا وجهة نظرهم للحصول على الأموال الأجنبية ، إنهم يحصلون عليها بسبب وجهة نظرهم المتمسكين بها ، ولهذا فمصداقياتهم تتجاوز بمراحل الدعاه المدفوعين، بعض المعرضة القوية لأعمال كارل فون ولفرن ، كلايد برستويتنر ، وجيمس فالوز. فمثلا جورج.آر.باكارد عميد جامعة جون هوبكنز بمدرسة الدراسات الدولية المتقدمة (إس.إيه.آى.إس) أحد المراكز الأمريكية لدراسات اليابان أمريكا ويلتقى دوريا تمويلا يابانيا ، باكارد علانية قد وصم ولفرن بأنه مدع ، ويسمى أعمال فالوز وبرستويتز بأنها تهديد للعلاقات اليابانية الأمريكية . ليس مدهشا أن اليابانيين يسطرون وجهة النظر الأكاديمية الأمريكية التى تدعم وجهة نظرهم الرسمية . مثل جيد موجود فى ملحق الدعاية ذى الستة عشر صفحة المطبوع فى فبراير ١٩٨٩ الصادر من أطلانتيك الشهرية ، الإعلان مدفوع من الشركات اليابانية ويعرض بحثا لباكارد حيث يناقش أنه حينما يوجد اختلاف تجارى بين أمريكا واليابان فإن هناك منافع أخرى عديدة تفوقه نتيجة العلاقة الثنائية ، فى القطعة التى تحكى عن مدى أهمية مايطرحه فى العلاقات الثنائية ، باكارد ينوه عن العديد من صداقاته القائمة وطويلة الأمد باليابان :ـ

سيكون غير واقعى تصور أن كل هذه الصداقات الشخصية كان يمكن تكوينها واستمرار بقائها حيثما يوجد اختلاف جدى فى المصالح العالمية لبلدينا .

يشير باكارد : الإجراء الأمريكى العنيف للعجز التجارى يعرض العلاقات الثنائية كلية الأهمية للمخاطرة وكذا العديد من الروابط الشخصية والمالية بين الأفراد القياديين فى كلا البلدين . تكراريا جعلت اليابان موقفها التجارى كاختبار للعلاقات ، لهذا فإنها سعيدة لإعلان وجهات النظر المماثلة لباكارد . للسخرية فإن تلك النظرة غالبا ماتقوى وجهة نظر اليابانيين فى أنفسهم . عندما يقول أكاديمى بارز بأن أمريكا هى المخطئة مبدئيا لعدم اتزان التجارة الثنائية ، فالساسة اليابانيون لهم العذر

المثالى فى أن لايفعلوا شيئا لإصلاحه . وبالمثل فنشرات الهجوم بواسطة الباحثين المحترمين على الكتاب الذين يكشفون حقيقة الاقتصاد اليابانى والممارسة السياسية تجعل من السهل على اليابانيين أن يتجاهلوا مادة ذلك التحليل ، بغض النظر عن استحقاقها وجدارتها ، فالمثال الكلاسيكى لذلك أنه فى اكتوبر ١٩٨٩ نشرت جريدة التايمز اليابانية مقالا كتبه جون ماكين وهو زميل معهد المشروع الأمريكى والمدير الحالى للجنة الصداقة اليابانية الأمريكية وهى هيئة فيدرالية ، ماكين يهاجم وجهة نظر جيمس فالوز عن اليابان .

الكاتب جيمس فالوز قد كشف عرقا غنيا بكشفه للأمريكيين فى سلسلة طويلة من المقالات بمجلة أطلانتيك . إنه قد عاش فى اليابان عددا من السنوات وفى الحقيقة أنه لايحب المواطنين اليابانيين جدا .

رد عليه فالوز بأنه مشين ، لكن الضرر قد حدث ، لقد ترك كثرة من المستمعين اليابانيين بانطباع خاطىء بأن جيمس فالوز ذو وجهة نظر اقتصادية وسياسية يتحكم فيها ، ويشكلها عدم قبوله الشخصى للشعب اليابانى .

وفى الواقع فإن معهد هدسون يبدو وحيداً بين مراكز الفكر الأمريكية حيث لايسعى لتمويل خارجى ويقول ميتشيل دانيز ، الرئيس السابق للمعهد ، والمدير السياسى الحالى فى بيت ريجان الأبيض . «أغلب المنظمات بما فيها نحن ، نكون صغارا وعلاقة الاعتماد تنمو حول منحة كبيرة» .

في الوقت الذى صعب فيه أيجاد مانحين في هذه البلد، فإن المانحين الآجانب الكبار يمكنهم الضغط بخبث علي محتويات الدراسات، فنحن ليس لدينا مانع في قبول المال الأجنبي، لكننا رفضنا بعض العروض، أني أتساءل عما إذا كانت الهبات الأجنبية الكبيرة أتت بدون قيود ولذا فنحن حذرون جداً فى قبول التمويل الأجنبي .

حيث إن أغلب الأمريكيين يشكلون ويكونون أنطباعاتهم عن اليابان مما يقرأونه،

ويرونه، ويسمعونه خلال أجهزة الإعلام الأمريكية، فاليابانيون لهم مصلحه قوية واضحة في تشكيل تغطية وسائل الإعلام لليابان ـ إنهم ينفقون الملايين لفعل ذلك، بينما بعض من وسائل الأعلام اليابانية في الولايات المتحدة ببساطة تحاول تقديم معلومات ، وحث فهم متبادل أفضل بين الأمتين، وأكثر من ذلك قد تم تصميمه لتعزيز مقولات الدعاية اليابانية، حيث تحرف الأنتقاد المحتمل وتعزل منتقدى اليابان، الصعوبة بالطبع توجد في التفرقة والتمييز بين ما تقدمه وسائل الإعلام التي تهدف حث الفهم المتبادل وتلك التي تهدف لدعم الأهداف السياسية والاقتصادية اليابانية

النفوذ الياباني في وسائل الإعلام الأمريكية في تغطيته لليابان يقع في إتجاهين، الأول هو تمويل البرامج المقدمة إلي الأمريكيين، الثاني : هو التأثير علي محتويات تقارير الصحفيين المستقلين .

بدأت الرقابة اليابانية علي أهتمامات الجماهير في الراديو والتليفزيون كبرامج في أمريكا في بداية الثمانينيات، في يناير ١٩٩٠، جون. بي. جوديس كتب في مجلة الصحافة الكولومبية الأمريكية أن التليفزيون الياباني ينتج عروضا لشبكة الإرسال المسيحيه في سنة ١٩٨٣ و شبكة الكابلات الأمريكية سنة ١٩٨٤، ومحطات التليفزيون العامة في سنة ١٩٨٦، وفي عام ١٩٨٤ شبكة الكابلات للأنباء (سي. أن. أن) بدأت بعرض برنامج أسمه هذا الأسبوع في اليابان وهو عرض تم تمويله من المركز الياباني للمعلومات والشئون الثقافية (جيه. سي. إيه) كلا من تليفزيون اليابان وجيه. سي. أى. سي. إيه لهما صلات مباشره بوكالات حكومية يابانية وهي المسئولة أساساً عن نشر الدعاية التجارية والاقتصادية اليابانية ـ تليفزيون اليابان مع إم. أى. تي. أى وجيه. سي. أى. سي. إيه مع وزارة الشئون الخارجية ويعد المنتجون الأمريكيون لهذه العروض علي أن لهم تحكما كليا علي محتوياته، لكن تبعا إلى جوديس « ممثلي المركز الياباني للمعلومات والشئون الثقافية يمكنهم إبداء

المقترحات علي فيما يجب ظهوره في العروض ويشاركون في مؤتمرات مراجعة برنامج عروض الأسبوع السابق، أيضاً يساعدون في وضع توجيهات العروض ـ والتركيز علي العوامل المشتركة بين الولايات المتحدة واليابان » في الحقيقة إن المولين لهذه العروض لهم بعض التحكم علي إدارة استثماراتهم.

وفى سنة ١٩٨٩ إن. إتش. كيه. نظام الأرسال العام القومي، تكرس البرنامج التليفزيوني الإخبارى الليلي اليابان اليوم في أمريكا، هذا البرنامج الذى يموله « تجمع الألكترونيات اليابانية » إن. أى . سي في إنتاج أخبارى خاص تم خلقه للمتفرج الأمريكي، فكما يقسر جوديس المشاهدون الأمريكيون ليسوا بالضروره عليهم رؤية كيف ينظر اليابانيون إلي الدنيا، بدلاً من ذلك : فإنهم يشاهدون عما يريد اليابانيون أن يجعلوا الأمريكيين يعتقدونه عن رؤية اليابانيين إلى الدنيا » .

قام ساساكاوا بتمويل المؤسسة اليابانية الأمركية التي بدأت في كتابة برامج الراديو والتليفزيون عن اليابان في منتصف الثمانينيات ، القطعة المركزية كانت مشروع اليابان، تم تشغيله من دبليو. أن. أى. تي« محطة تليفزيون نيويورك العامة» الهدف الأساسي لمشروع اليابان كان زيادة برامج التليفزيون الأمريكى المتعلقة باليابان خلال تجمع شركات الإرسال العامة. المشروع الياباني موجة لزيادة الوعي الامريكي باليابان. نشرات المؤسسة تقول إن لديها إستشارات زائدة مستمرة مع منتجي برامج الشئون العامة ذات النفوذ لتطوير برامج خاصة أو حلقات متعلقة باليابان، علي وجه التحديد فإن المؤسسة حاولت إيجاد وقت إرسال في برامج مثل ساعة أنباء ماكنيل/ ليهر/ ، عالم مال أدم سميث والمانشيت.

يستهدف المشروع اليابانى زيادة التمويل الأقصى من الشركات اليابانية . هذه الأموال تستخدم لكتابة برامج تليفزيونية يتم بثها فى نظام الإرسال العام (بى.بى.إس) الفقيرة ماديا والمحطات المشتركة معها . لتوجيه هذه الجهود فإن

المشروع اليابانى انشأ مجلس برنامج التليفزيون العام اليابانى الأمريكى ، الذى يتضمن ممثلين من بى.بى.إس والعديد من المحطات الشهيرة القائدة الأخرى ـ دبليو.كيو.أى.دى (بيتسبرج) دبليو.إن.أى.تى (نيويورك) دبليو.جى.بى.إتش (بوسطون) دبليو.كيو.أى.تى.إيه (واشنطن العاصمة) دبليو.تى.تى.دبليو (شيكاغو) كيه.يو.أو.إن (لينكولن . نبراسكا) .كيه.سى.تى.إس (سياتل) مجلس برنامج التليفزيون العام يسمح لفريق المشروع اليابانى أن يطور روابط المسئولية المشتركة مع منظمات وسائل الإعلام الباثة للإرسال عبر البلاد التى تحكم التليفزيون العام الأمريكى ، وتؤثر على الرأى العام الأمريكى .

فى مايو ١٩٨٧ المشروع اليابانى قام بتمويل رحلة عشرة أيام إلى اليابان ، وذلك لسبع ممثلين لمحطات التليفزيون العام الأمريكى . المجموعة قابلها فى طوكيو ٢٠٠ ممثل من الشركات اليابانية الكبرى الذين تبعا للمؤسسة كانوا ذوو نشاط فى الصحافة ، وسائل الإعلام والإعلان الأمريكى .

مع الوقت فإن المشروع اليابانى قد جمع تمويلا لإنتاج ثلاثة برامج وحلقات تليفزيونية لمحطة دبليو.جى.بى.إتش عن العلاقات اليابانية الأمريكية . لقد أعطت المؤسسة التليفزيون العام النبرسكى ٥٠٠٠٠ دولار لكتابة برنامجيين إضافيين مدة كل منهما ثلاثين دقيقة وإنتاج المواد المطبوعة اللازمة . المؤسسة اليابانية الأمريكية قد مولت أيضا برامج الراديو . فى سنة ١٩٨٨ ، أعطت منبر كامبريدج فى ماساشوستس ١٠٠٠٠ دولار لتطوير مسلسل راديو أسمه «فهم يابان اليوم» . كل سنة منذ عام ١٩٨٧ تقوم المؤسسة بتقديم ١٠٠٠٠٠ دولار سنويا إلى الراديو العام الوطنى (إن.بى.آر) لتدعيم تقاريرها عن اليابان إلى برامج الأنباء ذات النفوذ مثل الطبعة الصباحية . وكل الأشياء تم اعتبارها عروض الراديو والتليفزيون العام ، مثل تلك الممولة من المؤسسة اليابانية الأمريكية تؤخذ بجدية من المشاهدين والمستمعين لأن تلك العروض تقدم وجهات نظر هادفة وغير ملوثة بالاعتبارات التجارية . عن

طريق كتابة البرامج الخفيفة التى تركز على تحسين العلاقات اليابانية الأمريكية وزيادة الفهم الأمريكى لليابان ، فالممولون اليابانيون قادرون على إعطاء انطباع عالى المصداقية وملائم عن بلدهم . هذا بالطبع هو الغرض والطبيعة للدعاية الجيدة ، والسبب الذى يدفع اليابانيين لدفع نقودهم . أيضا مفهوم تمويل اليابانيين يمكنه التأثير على وسائل الأعلام ويجهض المحاولات المحتملة لانتقادهم . وقد صرح أحد منتجى البرامج المستقلين بما يلى :

فى النصف الثانى للثمانينات كان للمشروع اليابانى أثرا سلبيا على أفرادنا الذين أرادوا عمل برامج قد تنتقد اليابان . المحطات المشتركة كانت مترددة خوفا من إغضابها للمولين اليابانيين المحتملين . وبالتالى اشترت اليابان نصف عقد من «اللا انتباه» . بينما تمول اليابان مباشرة بعض برامج وسائل الإعلام . فإن مجهودها الرئيسى يتركز فى التأثير عل تقارير وسائل الإعلام الأمريكية . وفى بعض الأحيان هذا التأثير يأخذ شكل النقود .

أحد المخططات الذى يتورط فيه ساساكاوا برنامج سرى يعمل تحت غطاء من الأمم المتحدة . بداية السبعينات ، ساساكاوا قدم ١,٢٥ مليون دولار لتمويل الأمم المتحدة . قال ساساكاوا إن هيئته كانت بناء على طلب جنيشى أكاتانى ، ثم السكرتير المساعد للمعلومات العامة بالأمم المتحدة ، فقط بعد استشارة وزارة النقل اليابانية ، قد تم إدارة البرنامج بواسطة الدبلوماسيين اليابانيين بالأمم المتحدة .

فى هذا البرنامج ، الجرائد والصحف البارزة فى خمسة عشر بلدا متضمنة جريدتى أساهى شيمبون اليابانية ولوموند الفرنسية وقد أعطيتا ٤٨٠٠٠ دولار لنشر ملحق إخبارى يعبر عن وجهة نظر الأمم المتحدة ، ولكن لم يحدد مصدر التمويل ، المحررون من الصحف المشتركة ومسئولو الأمم المتحدة يتقابلون فعليا فى إحدى المدن الأوربية كى يناقشوا الإصدارات المستقبلية ، مجلة النيويورك تايمز التى

كشفت هذا المخطط ومصدر تمويله ، استشهدت بوثيقة سرية للأمم المتحدة تصف هذا البرنامج بكونه يهدف لخلق «رابطة قوية مع الصحف بما فى ذلك المحررون ، الذى سيؤدى إلى تعاون أقوى بين أجهزة الأمم المتحدة والصحف . مما سيجعل له أثرا كبيرا فى توجيه الرأى العام» . وبالطبع الاقتراب من المحررين هو الهدف الأولى لجهود الدعاية هذه .

فى عام ١٩٨٦ أم.أى.تى.أى خطت خطوة أبعد بتقديم ٢٠٠٠٠٠ دولار لتمويل مصاريف المراسلين الصحفيين الأمريكيين مباشرة ، مبدئيا مسئولو أم.أى.تى.أى عرضوا أن يضعوا فى كشف مرتباتهم مراسلا صحفيا واحدا ومحررا واحدا أو مدير الغرفة التجارية . وذلك فى عشر ولايات . إذا أفلحت الخطة فسيتم توسيعها لضم مراسلين وولايات أكثر . أول ولايتين أختيرتا لذلك المشروع كانتا ولايتى ميسورى وميتشيجان ، هما ولايتا أربعة أعضاء كونجرس ذوى نفوذ ، ومن منتقدى سياسات التجارة اليابانية ـ أعضاء الكونجرس ريتشارد جيفارت وجون دينجل والسيناتورات دونالد ريجل وجون مانفورث . تبعا لتقرير فى جريدة ماينتشى شيمبون اليابانية فإن «الجانب اليابانى يستهدف جمع معلومات عن المشاريع المحلية ، مستخدما وجوها أمريكية » وذكرت أيضا أن إم.أى.تى.أى قد أعدت قائمة بأسماء الصحفيين فى كل من العشر ولايات التى ستحاول أن تجندهم.

إم.أى.تى.أى تستهدف خلال مشروعها جعل الصحافيين الأمريكيين يقومون بجمع المعلومات التى ستساعد الشركات اليابانية فى التوسع فى انشطتها بأمريكا . إم.أى.تى.أى تهدف إلى قيام هؤلاء الصحافيين بإجراء عمليات العلاقات العامة وقياس مدى إنفتاح السوق امام اليابان .

انهار مشروع إم.أى.تى.أى فقط بعدما علم الكونجرس به ، السيناتورات جون هاينز (جمهورى . بنسلفانيا) ، ريجل وفرانك ماركوفسكى (جمهورى . الأسكا)

كتبوا خطابات اعتراض مبينة للأضرار إلى وزير الدولة الأمريكي والمدعى العام ، ورئيس الوزراء اليابانى والسفير اليابانى فى واشنطن . كان رد فعل إم.أى.تى.أى بتعليق عام يذكر أن غرض هذا البرنامج كان ببساطة معرفة وجهات نظر وآراء المستويات المحلية لمستقبليه برنامج اتساع الصادرات اليابانية إلى الولايات المتحدة وزيادة الاستثمارات اليابانية بهذه الأمة . وقد زعمت أن الأمر غير حقيقى عند القول ، كما فعل السيناتور هاينز ، أن جيه.إى.تى.أر. أو تخطط للتلاعب بأمزجة الأمريكيين خلال توظيفها للمحررين الأمريكيين أو أنها تحاول شراء صورة ايجابية لها بشراء صانعى الرأى والصحافيين الأمريكيين .

فى مقابلة غير معلن عنها أحد الموظفين السابقين بالحكومة اليابانية ذكر لمحات التنازل والتعطف منه أن إم.أى.تى.أى كانت خرقاء حتى لاقتراحها هذا المخطط .هذا الشخص فسر أن اليابان يمكنها الحصول على ماتريده من الصحافة الأمريكية بطرق أقل مخاطرا من هذه الطرق ماكان سبق مناقشته . ألا وهو إيجاد روابط مهنية أو علاقات مالية مع خبراء التجارة المهمين الذين تعتمد عليهم وسائل الإعلام للحصول على معلوماتها ، أو إقتباساتها . مثل ممثل حدث فى ٢٤ يناير ١٩٩٠ عندما كتب الكاتب جيتر باسيل فى عموده بالنيويورك تايمز عن فشل وحدات ذاكرة يو. إس ، إن فشل محاولة الشركات الأمريكية كى تنتج معا وحدة دوائر متكاملة لتعمل كوحدة ذاكرة ذات مدخل عشوائى ديناميكى (دى.أر.إيه.إم) لقد ذكر أن التحكم اليابانى فى إنتاج دى.أر.إيه.أم عالمية لم يجعل الشركات الأمريكية مكشوفة لضغوط القوى اليابانية، ولم تمثل تهديدا اقتصاديا على الولايات المتحدة .

إن السلطة التى اقتبس منها باسيل لتقنين جداله كان جارى ساكسونهاوس . تعريف باسيل لساكسونهاوس أنه ـ متخصص فى الاقتصاد اليابانى بجامعة ميتشيجان ـ قد أعطى انطباعا أن الخبير الأكاديمى العادل اعتقد أن فشل شركة ذاكرات يو . اس ليس بذى عواقب على أمريكا . ولكن ساكبسونهاوس ليس محايدا ،

فى سنة ١٩٨٩ كان يعمل جزئيا كمستشار لمجلس المستشارين الاقتصاديين للرئيس الأمريكى (سى.إى..إيه) وبهذا القدر كان المعارض الرئيسى لمشاريع التدعيم الفيدرالى للمشروعات المتقدمة تكنولوجيا مثل ذاكرات يو.إس. والتليفزيون عالى التحديد (إتش.دى.تى.فى) ، لقد لعب دورا أساسيا فى تشكيل وضع سى.أى.إيه الفكرى تجاه اليابان ، وأيضا سياسات تجارة الحكومة الأمريكية مع اليابان ، وفى نفس الوقت كان مستشارا بدون أجر مع أم.أى.تى.أى ، العلاقة التى قد كشفتها النيويورك تايمز فى ديسمبر ١٩٨٩ . لو كان باسيل قد ذكر دور ساكسنهاوس مع سى.أى.إيه وعلاقاته الخارجية مع إم.أى.تى.أى لفسد أثر عموده المكتوب كليا .. عند سؤال باسيل عما إذا كان يعرف عن علاقة ساكسنهاوس مع إم.أى.تى.أى فإنه أجاب: نعم أنا أعرف ذلك ، ولكن العلاقة هشه حتى يمكن عدم الاعتداد بها . أنا أعرف جارى منذ الدراسة . فهو باحث غيرمنحاز ، وقد حصل على الدكتوراه ببحث عن السياسة الصناعية اليابانية ويعرف اليابان جيدا .

أن ارتباطاته مع أم.أى.تى.أى أكاديمية فهى تتضمن رحلة سنوية الى اليابان وكماله العلمى لن يتحطم بزيارة سنوية أكاديمية إلى اليابان .

باسيل له الحق فى نقطة . أنه لايوجد باحث حقيقى يمكن أن تتغير وجهة نظره بزيارة منفردة إلى اليابان . لكن تورط ساكسنهاوس مع أم.أى.تى.أى أقدم من ذلك . فتبعا الى أم.أى.تى.أى . نفسها أن هدف مجلس المستشارين الأثنين والعشرين (رسميا يسمى بالمعهد البحثى للصناعة والتجارة الدولية أو أر.أى.أى.تى.أى) هو مساعدة إم.أى.تى.أى فى عملية تشكيل سياستها، «أعضاء لجنة المستشارين لهم نفوذ ووسائل خاصة باليابان ، وتدفع لهم كى يتحدثوا فى المعهد كوظيفة ، ساكسنهاوس نفسه تحدث فى المعهد كوظيفة مرتين عام ١٩٨٨ ، فى طوكيو وأوزاكا واشترك فى لقاء المعهد فى ربيع ١٩٨٩ . ساكسونهاوس لم يخف ارتباطاته مع إم.أى.تى.أى . لقد كشفها فى سى.أى.أيه رئيسها مايك بوسكين عند قبوله العمل

بالمجلس كخبير عن اليابان (بوسكين نفسه كان فى لجنة المستشارين لوزارة المالية اليابانية ، ولكنه استقال من منصبه عندما ذهب ليعمل بالرئاسة) اعتقد بوسكين أن علاقة ساكسونهاوس مع إم.أى.تى.أى كان بدون أهمية ولم يطلب منه الاستقالة . بعد أسبوع من كشف النيويورك تايمز لعلاقة ساكسونهاوس باليابان أعلن البيت الأبيض تركه سى.أى.إيه.

أحد أكثر الطرق خبثا للتأثير على وسائل الإعلام الأمريكى فى تغطيتها للأنباء هو محاولة اليابانيين إزاحه والقاء مسئولية العلاقات اليابانية الأمريكية على أكتاف الصحفيين الأمريكيين وذلك لمنع التقارير الحرجة والناقدة لليابان . يقول اليابانيون للصحفيين : أن مثل تلك التغطية الإخبارية بالتأكيد ستضر العلاقات الثنائية الخاصة، بنفس الطريقة يحاول اليابانيون جعل الصحفيين الأمريكيين مسئولين عن إنقاذ التجارة الحرة ، فكما ذكر أحد كتاب الافتتاحيات : إن ذلك ليس شيئا صعب البيع فإنه من السهل أخذ جانب التجارة الحرة ، ستتلقى بعض الشكاوى وليس من الصعب الكتابة .

فى حماستهم لإنقاذ التجارة الحرة والدفاع عن «العلاقات» بعض الصحافيين مثل بول جيجوت فى جريدة وول ستريت وهو بيرد روبين بجريدة الواشنطن بوست يتحركا ن لأبعد من ذلك ، ويدافعان بشكل دورى عن اليابان ضد نقاد الأسلوب السياسى والاقتصادى اليابانى .

فى عمود جيجوت بتاريخ ١٢ يناير ١٩٩٠ زعم أن نقاد جماعة الضغط اليابانية ـ بما فيهم المؤلف ـ قد ارتبطوا بحملة لحط شأن التجارة الحرة الأمريكية ـ لقد ادعى أن الهدف الحقيقى لهؤلاء المتسائلين عن أعمال جماعة الضغط اليابانية هو وصم الحط من شأن أى أمريكى يشك فى حكمة القتال التجارى ضد اليابان . حسب جيجوت فإن منتقدى السياسة اليابانية فى أمريكا يشكلون تهديدا للتجارة الحرة فى

العلاقات اليابانية الأمريكية .

بفضل انخراطه فى واشنطن بوست فإن روين أحد المؤرخين البارزين فى السياسة الكلية الأقتصادية الأمريكية ، وأكثرهم اثمارا فى هذا المجال . عموده دوريا يبشر بحل على طريقة الستينيات . لحل مصيبة أمريكا الاقتصادية .

فى منتصف الثمانينات على سبيل المثال ، روين جادل فى أن الدولار الضعيف سيقوم بعكس خلل التجارة الأمريكية وتكرارا دافع عن فكرة أنه فقد جزءا ضئيلا من العجز الثنائى يرجع لقوانين المحافظة اليابانية . لقد عارض مرارا أى إجراء من الولايات المتحدة فى استخدام التيسير فى دخول السوق كأداة ضغط لفتح السوق اليابانية للصادرات الأمريكية . العديد من الاقتصاديين التقليديين شاركوه وجهة النظر . فى تدعيم هذه النظرة الإقتصادية التقليدية ذكر روين ، ودافع عن الممارسات السياسية والاقتصادية اليابانية فى أغلب مقالاته ففى بحث عن طريق الحاسب الآلى لكل مقالات الأنباء المدرجة فى قاعدة البيانات إن.إكس.أى.إس كشفت عن أن روين كتب ٥٧٣ مقالا بين ١٩٨٥ و ١٩٨٩ تشير مباشرة إلى اليابان و٦٥٪ من مقالاته فى هذه المدة أيضا . في هذه المقالات كرر روين أستنكاره لأى وجهة نظر غير تلك القائلة بحرية التجارة ، وواصفاً معارضيه « بالحماة المحافظين » وأطلق علي ناقدى المحافظة اليابانية « مزاحمي اليابان » وذلك تبعاً لسجلات ان. إكس. أى. إس. في الحقيقة روين كان من أول الصحفين الأمركيين أستخداماً لهذه العبارة، ٦٪ مما كتبه في عموده في ذكر اليابان ذكر هذه الجملة أومشابهاً لها « مزاحمو الياباني » أو مزاحمو اليابان » إن النقطة المركزية لأغلب كتاباته عن مشكلة التجارة اليابانية الأمريكية ، إنها من أخطاء أمريكا .

العديد من المصادر التي يقتبس روين . عنها هم مسئولون سابقون عملوا فيما بعد كوكلاء لجهات أجنبية، مره تلو الآخرى قام روين بالإشارة لمراكزهم السابقة

ولكنه لم يذكر عملهم الحالي كوكلاء ذوى نفوذ. في اكتوبر ١٩٨٧ هاجم روين الإجراء الأمريكي المنفرد بإرجاع الحواجز التجارية التي أقامها الأوروبيون، الكوريون، واليابانيون والتايوانيون باقتباس ضار من المفاوض التجارى السابق هارالد مالمجرن، فشل روين في الإعلان عن أنشطة مالمجرين المكثفة كأحد أعضاء جماعة الضغط لمصالح الأوروبيين واليابانيين.

في مقال بتاريخ مارس ١٩٩٠ هاجم روين هؤلاء القلقين لزيادة النشاط الاستثمارى الأجنبي في الولايات المتحدة فقد ذكر : دعنا ننظر للحقائق، كما تم جمعها واعلانها الأسبوع الماضي بواسطة اتحاد الأستثمار الأجنبي (أيه. إف. أى. أى) ،....» ومالم يقله روين لقرائه هو أن الأنباء المعلنة التي اقتبس منها تأتي من منظمة ممولة بواسطة الشركات الأجنبية ، وموجودة للحفاظ على أنفتاح السوق الأمريكية للمستثمرين الأجانب.

فى نفس المقال كتب روين « الآن ماذا علينا أن نستنتج من التحليل الهادىء لهذه الأرقام؟ أولا : فكما قال رئيس مجلس إدارة إيه.إف.أى.أى، إليوت ريتشاردسون . « لم يذكر روين أن إيه.أف.أى.أى تدفع مالا إلى ريتشاردسون وأن المكتب القانونى التابع لريتشاردسون فى واشنطن - ميلبانك ، تويد ، هارلد & مالكلوى - يمثل حكومات اليابان ، الكويت ، والمكسيك وبالطبع لاأحد من هؤلاء العملاء محايد عندما يتعلق الأمر بسياسة الاستثمارات الأجنبية الأمريكية .

أحد مصادر روين الرئيسية عن اليابان هو أحد المتحدثين الرسميين اليابانيين ، فى مقال كتبه بعمود فى الواشنطن بوست فى ٢٥ فبراير ١٩٩٠كتب روين :

عندما أريد أن أعرف فعلا مايحدث فى اليابان فإنى أجد من المفيد كما حدث فى الأثنى عشر سنة الماضية أن أتحدث مع تاداشى ياماموتو خريج جامعة ماركيت فى ميلووكى ، الذى يفهم ما الذى يجعل الآلة السياسية الأمريكية تعمل .

ياماموتو هو رئيس المركز اليابانى للتبادل العالمى ، تبعا لأحد خبراء اليابان ، ياماموتو هو «ملك الموازنة» اليابانى ، يشير إليه الأخرون بكونه زعيم « الفهم المتبادل» بالصناعة اليابانية . أثناء الثمانينات فإن روين اقتبس عن ياماموتو مرارا ، السيد ياماموتو بدون شك شخصية محترمة ، واحدى مهام مسئولياته هى ترويج وجهة النظر اليابانية فى أمريكا . ما الغير عادى عن ذكر روين أنه يعتمد على رئيس منظمة المعلومات فى معرفة «ماذا يحدث فعلا فى اليابان ؟ » ، ذلك أم مكتب طوكيو لصحيفته يمده ببعض التقارير الصادقة عالميا عن اليابان .

عندما تفشل التكتيكات الإعلامية الأخرى فإن اليابانيين يمسكون بمقاليد هؤلاء الصحافيين الذين يكتبون عن المواضيع اليابانية التى لاتريد القوى اليابانية لأحد أن يعرف عنها . بعد أن نشرت مجلة الشئون العالمية مقالا كتبه كارل فان ولفرن يسبق كتابه المنشور سنة ١٩٨٩ لغز القوى اليابانية . فإن وزارة الخارجية اليابانية شنت حملة للتشكيك فى مصداقية المقال بين ممثلى الوحدة الأوربية فى اليابان ، أيضا أرسل اليابانيون ممثلين لإجراء محادثات مع المسئولين الهولنديين الكبار بالحكومة الهولندية ورئيس تحرير فان ولفرن . وكانت رسالتهم هى ان فان ولفرن يقوض العلاقات اليابانية الهولندية .

بعد نشر المقال قام صحفى هولندى يعمل بنفس الجريدة بزيارة إلى طوكيو ، قامت وزارة الخارجية اليابانية بترتيب لقاءات مع واحد وعشرين مسئولا يابانيا من كبار المسئولين . فى سبع عشرة مقابلة نقد المسئولون اليابانيون مقال فان ولفرن قائلين نفس الانتقادات التى قيلت إلى مسئولى الحكومة الهولندية ورئيس تحرير فان ولفرن . بالتبعية علم الصحفى أن تعليقاتهم كانت على أساس «الحديث فى نقاط» كان قد تم إعدادها وتوزيعها بواسطة وزارة الخارجية اليابانية بعد نشر كتاب فان ولفرن سنة ١٩٨٩ .

المسئولون اليابانيون وخاصة التابعين لوزارة الخارجية اليابانية «والكيدانرن» قاموا بشن حملة للتشكيك فى مصداقية الكتاب عن طريق إلقاء الشكوك حول مؤهلات ودوافع المؤلف . فردبارنز أحد رؤساء التحرير فى النيوريببابليك قال أن بنهاية إبريل ١٩٩٠ قام أربعة مسئولين كبار يابانيون بنقد تطوعى لفان ولفرن عندما قام هو بأخذ أحاديث منفردة لكل منهم فى طوكيو ، وقال بارنز إن أغلب النقد جاء من نفس نقاط الحديث التى أعدتها وزارة الخارجية .

إن من غير المدهش أن وزارة الخارجية اليابانية تعطى اهتماما لما يكتبه المسئولون والصحفيون عن اليابان . لوكان هناك كتاب أو مقال ينقد اليابان أو إذ لم يتفق مع ماتقوله الوزارة ، سيتلقى الكاتب مخابرة من المسئولين اليابانيين أو من أحد الأفراد ذوى الصلة باليابان . غرض هذه المخابرة هو المحافظة على ماتسميه اليابان «التحكم فى الجودة» فيما وسائل الإعلام الأجنبية تقصه عن اليابان ، وفى الواقع هو نوع من الإرهاب . قال أحد الصحفيين : كلما كثرت فعاليات هذا النوع من إرهاب وسائل الإعلام وهو فى تحطيم الانتقاد ، ومنع الدعاية السلبية كلما كثر استخدام اليابانيون له . ويفسر ذلك بقوله : البلاد أساسا هى الأفراد ، الأفراد أساسا أطفال ، فإذا صرخوا أو اشتكوا ونجحوا فى ذلك مرة فإنهم سيفعلون ذلك مرارا وتكرارا طالما كان ذلك الاسلوب فهالا . وأضاف :

لايمكنك نقد اليابان نقدا حقيقيا إلا واعتبروه إهانة ، هناك الانطباع الغير معلن أنه إذا كتبت ناقدا اليابان فإنك مزاحم لهم . هذا النوع من الانطباعات يبنى بعض الحساسيات ولذا فإنك تميل للامتناع عن كتابة القصص التى يمكنك خلافا لذك الإبلاغ عنها .

الرقابة الذاتية ، بالطبع ، أحد الأهداف الرئيسية لبرنامج وسائل الإعلام اليابانية «التحكم فى الجودة» .

ملاحظات :

هيروشيما : أول بلدة تسقط عليها قنبلة نووية فى الحرب العالمية الثانية .

ناجازاكى : ثانى بلدةتسقط عليها قنبلة نووية فى الحرب العالمية الثانية .

كيوتو : مدينة يابانية قديمة وكانت معقل الحكومة فى القرون الوسطى .

شيكوكو : اسم لأحد جزر اليابان .

أوزاكا : مدينة صناعية يابانية شهيرة .

الساكى : مشروب اليابان القومى وهو خمر مصنوع من الأرز .

السوشى : طبق يابانى قومى من الأسماك الخاصة المحضرة بإسلوب طهى خاص .

المحافظون : هو الاسم الذى يطلق على أصحاب الرأى القائل بغلق السوق الداخلى أمام المنتجات الأجنبية طالما كانت هناك بدائل محلية له أو يمكن إنتاج هذه البدائل ، وهنا تسمى تلك الأسواق العاملة بذلك النظام بالأسواق المغلقة ، وعكسها تماما الأسواق المفتوحة .

السوق الحرة : هى السوق التى يتحكم فيها عرض المنتج وطلب المستهلك ونوعية البضائع بغض النظر عن مكان وجنسية الإنتاج .

الخلاصة

انتهت الحرب الباردة ، ومن ثم فإن الكثير من السياسات والمواقف التى أفرختها أصبحت عتيقة . وفى سنوات قادمة فإن نفوذ أمريكا فى العالم سيتم تشكيله إلى حد كبير بواسطة الاقتصاد ، والعلم والتكنولوجيا بدلا من أدوات الحرب .

ولمواجهة هذا التحدى الجديد ، فإن أمريكا فى حاجة سريعة إلى سياسات جديدة . وقبل أن تتمكن الولايات المتحدة من أن ترسم خطا لاتجاه قومى جديد ، مع هذا ، فإن بعض المشكلات الأساسية تتطلب العناية :

× هل يجب تنشيط المصالح التجارية والاقتصادية لأمريكا بالنسبة لنفس الأولويات القومية كاهتماماتها الدفاعية والسياسة الخارجية ؟ .

× هل يجب تطبيق قوانين مقاومة التجمع الضخم الأمريكية على الشركات الفرعية للمؤسسات الأجنبية العاملة فى الولايات المتحدة ؟

× هل يجب أن تكون حرية الوصول الأجنبى الى السوق الأمريكية مشروط بحرية الوصول الأمريكى إلى الأسواق الأجنبية ؟

× هل يجب وضع شروط على الاستثمار الأجنبى فى أمريكا ؟

× هلى يجب أن تهتم أمريكا باحتمال امتلاك البنوك الأمريكية لأكثر من ٥٠ ٪ من الأصول المالية الأمريكية خلا عشر سنوات ؟

× هل يجب على الحكومة الأمريكية ورجال الأعمال إقامة المزيد من العلاقات التعاونية ؟

× هل يجب على الحكومة الأمريكية أن توفر المساعدة لتطوير التكنولوجيا التى ستشكل الصناعات الأمريكية والوظائف فى القرن الحادى والعشرين ؟

× هلى بعض الصناعات والتكنولوجيات تشكل حساسية بالغة للاقتصاد والأمن العسكرى لأمريكا لدرجة أنهم يؤكدون على سياسات فيدرالية خاصة ؟

والإجابة على تلك الأمثلة ، وما يشابهها ستحدد مستقبل أمريكا ، وفى هذه الأيام فإن الكثير من السياسية الحالية والمحاولات بشأن تلك المشكلات مضللة أساسا . فضلا عن هذا فإن الكثيرين جدا من المشاركين القياديين لديهم السند المالى ـ وفى أغلب الأحيان لايتم الكشف عنها ـ للدفاع عن وجهات النظر الأجنبية . وعندما تتماسك المصالح الأمريكية والأجنبية ، فإن أعمال هؤلاء العملاء ذوى النفوذ ليس لها أهمية حقيقية ، وهذا يكون فقط عندما يتم التلاعب بالمصالح الأمريكية فى مواجهة المصالح الأجنبية . لدرجة أن تصبح لعبة القوى تلك تهديدا حقيقيا للولايات المتحدة ، وفى هذه الأيام ، فإنها الطبيعة السائدة للعبة .

هذا وتحتاج اللعبة وقواعدها إلى إصلاح أساسى . وفى هذا المجال يوجد ثمانية اقتراحات معتدلة نسبيا من المحتمل أن تفعل الكثير لتخفيض النفوذ الأجنبى على الشئون الأمريكية .

١ ـ أوقفوا باب واشنطن الدوار

إن الباب الدوار مشكلة مزمنة فى واشنطن . ففى السنوات الأخيرة ، بدأ فى الدوران سريعا وبأكبر تردد . ويرجع ذلك جزئيا لحقيقة أن المرتبات الفيدرالية المنخفضة نسبيا لاتشجع الكثير من الأفراد ذوى المواهب للدخول فى الخدمة العامة . إلا أنه مع ذلك يوجد شيء أخر ، سبب مهم بصورة متساوية . ففى خلال حكم كارتر وريجان ، كانت الخدمة العامة موضع احتقار . فلم يبد أن ريجان أو كارتر يفهمان أنه ليس بمقدورهما أن يشوها سمعة الحكومة دون أن يشوها سمعة الخدمة العامة .

ونتيجة لذلك ، فإن المراكز الرئيسية فى الوكالات والحكومة يتولاها كادر صغير

من المطلعين على بواطن الأمور الذين ينتقلون من الوظيفة العام إلى جماعة الضغط «اللوبى» ، ثم يعودون مرة أخرى . وبالنسبة لهم ، فإن الخدمة العامة أجازة من العمل لنفس المصالح الخاصة والمفترض أن يتولوها وتكون مفيدة كمسئولى الاتحاد الفيدرالى . وعندما يتضمن الباب الدوار المسائل التجارية ، فإن الكثير من المصالح الخاصة ذات قواعد أجنبية . كما أن طبيعة النزاع تحتل الجزء الخلفى من المصالح الأمريكية فى مواجهة الأجنبية .

ولإيقاف باب واشنطن الدوار - أو على الأقل إبطاء سرعته - يتطلب الأمر ثلاثة أعمال :

أولا : إن هؤلاء الذين يتولون مراكز فيدرالية رئيسية ، ومن بينها وكالة المخابرات المركزية ، التجارة الأمريكية ، ووزراة الخارجية ، لابد وأن يحظر عليهم بصورة دائمة من أن يصبحوا عملاء أجانب ، أو لوبى للشركات المحلية كما أن هؤلاء الذين يرفضون الخدمة فى الحكومة بسبب ذلك التحديد من المؤكد ليسوا من النوع الذى يحتاج إليه لأن يتولى بعناية شئون الجمهور .

ثانيا : مطلوب فترة طويلة «من الإنعاش» لشاغلى الوظائف الفيدرالية ذات المستوى المنخفض . ويشترط القانون الفيدرالى أنه اعتبارا من يناير ١٩٩١ ، سينتظر المسئولون مدة عام قبل أن يقوموا بأعمال اللوبى ، الاستشارة القانونية ، أو إسداء النصح بخصوص الأعمال التجارية . وهذه الفترة الزمنية القصيرة على أية حال لايمكنها ضمان سلامة صناعة السياسة التجارية والإدارة ومن ثم فإن فترة من خمس إلى عشر سنوات من المحتمل أن تبطىء الحركة بين الخدمة العامة والتأثير التافه ، وتساعد على تأكيد تكامل صناعة القرار الفيدرالى .

وبافتراض تلك الأحكام المحكمة ، فإن المؤسسات الأمريكية تحتاج إلى عمل مجهود منتظم لاستخدام المسئولين الفيدراليين السابقين بالخبرة التجارية ، وإحدى

المميزات السياسية الأساسية لليابان هى أن هؤلاء الذين يرعون ويديرون السياسات التجارية الأمريكية يعرفون أن أفضل فرص للوظيفة بعد الحكومة تتواجد مع اليابانيين ، وإلى حد كبير . لأن الشركات الأمريكية لاتشتريهم ، ومن الناحية النظرية ، لايجب أن يكون ذلك مهما . وفى الواقع ، إنه كذب .

وأخيرا فإن البرنامج الفيدرالى لوظيفة الموظفين العموميين يحتاج أن يكون قويا لتشجيع الكثير من الأفراد الأذكياء للعمل فى الحكومة وأن يبقوا فترة أطول . فضلا عن هذا فإن اليابان والدول الأخرى لديهم ميزة واضحة المعالم فى المفاوضات التجارية . لأن جانبهم دائما يتم تمثيله بواسطة عدد ضئيل من المعينين فى وظائف سياسية ، وهيئة من الموظفين المدنيين الأكفاء . وحيث إن أمريكا تملأ العديد من مناصب السفراء ، ومئات المراكز السياسية الرئيسية بهواة السياسة ، فإن المفاوضات مع الدول الأخرى أصبحت مماثلة للعبة البيسبول بين فريق أوكلاند وملعب رملى . ولنخمن أيهما فريق أمريكا .

٢ ـ الحاجة إلى كشف كامل لعملاء ريجان

فى السياسات ، فإن شروق الشمس من أفضل المطهرات ، ورغم أن قانون تسجيل الوكلاء الأجانب لعام ١٩٣٨ يتطلب من هؤلاء الذين يمثلون الوكلاء الأجانب الرئيسيين أن يكتبوا بشىء من التفصيل عن علاقاتهم بعميلهم إلى النائب العام ، فإن القانون به الكثير من الثغرات . بالإضافة إلى ذلك فإن أفراد اللوبى الذين يعملون نيابة عن شركة فرعية أمريكية لشركة أجنبية ، على سبيل المثال ، يعفون من ذلك ، وكذلك المحامون الذين يؤدون عملا روتينيا قانونيا نيابة عن عملائهم ، حتى عندما يعتبر نفس العمل من أعمال اللوبى إذا ماتم تأديته من جانب غير المحامين ، وكذلك يتم استثناء المؤسسات التى تلقى تمويلا من شركات وحكومات أجنبية لكنها تكون مندمجة فى الولايات المتحدة .

وإذا كان على المسئولين الأمريكيين والجمهور أن تكون لديهم المعلومات التى يحتاجون إليها لموازنة مايقرأونه ويسمعونه من أصحاب المصالح الأجانب فإن هنالك حاجة كبرى بكثير وأكثر تشددا لمتطلبات لافشاء كل مايكشف عنه ، والخطوة الأولى التى يحتاج إليها هو أن كل هؤلاء الذين يمثلون العملاء الأجانب ـ محامون ، رجال اللوبى ، المؤسسات وآخرون ـ يعدون الكشوفات الكاملة إلى وزارة العدل ، وليس هناك استثناءات .

والخطوة الثانية زيادة قدرة وزارة العدل لمراقبة الامتثال للقانون ، وفى هذه الأيام ، فهناك هيئة من العاملين أقل من خمسة عشر فردا مسئولة عن مراقبة ٣,٥٠٠ من الوكلاء الأجانب المسجلين . بجانب ذلك فإن قسم قانون تسجيل الوكلاء الأجانب بوزارة العدل يعمل به عدد قليل من الأفراد لدرجة أن السنين تمر قبل فحص للتحقق من ذمتها ، ومن ثم فإن الكثير من الوكلاء الأجانب يعرفون ذلك ، ويستغلون الموقف بالتقصير عن توفير كافة المعلومات المطلوبة .

٣ ـ حظر مشاركة الأجانب فى الانتخابات الأمريكية

وفى هذه الأيام ، تشارك الشركات الأجنبية فى السياسات الأمريكية بتقديم أكبر اسهامات مالية إلى الأحزاب السياسية الوطنية ، وأحزاب الولاية السياسية ، وحملات الولاية ، والحملات المحلية ، وذلك عن طريق تشغيل PAC من خلال الشركات الفرعية الأمريكية والهيئات التجارية التى تتحكم فيها بصورة مؤثرة . وتشكل الإسهامات اليابانية والأجنبية الأخرى للأحزاب السياسية الأمريكية تدخلا صارخا فى الشئون الداخلية الأمريكية . ومن ثم فإن الحظر المحدد لمثل تلك الإسهامات قد أصبح متأخرا جدا ولفترة طويلة . بجانب هذا فإن الكثير من السياسات سيئة إلى حد كاف ، فسياسة المال الأجنبى غير واردة .

٤ - توفير التمويل الفيدرالى بالكامل لمكتبات الرئاسة

لقد كان فرانكلين دى روزفلت الرئيس الوحيد فى العصور الحديثة الذى لم يرد فى نصب تذكارى مادى لرئاسته ، هذا وتخدم مكتبات الرئاسة أغراض خلفاء روزفلت ، ولقد اجبرت مسئولية جمع الأموال الخاصة لتلك المكتبات رؤساء أمريكا لكى يصبحوا من المتوسلين إلى المساهمين الأثرياء . ومن ثم فقد فازت اليابان وأصحاب المصالح الأجنبية الأخرون بالحظوة لدى سلسلة متوالية من الرؤساء بتوفيرهم قدرا كبيرا من الهبات لبناء تلك المكتبات . وأضمن طريق لإيقاف ذلك الباب الخلفى للسياسات هو قيام الحكومة الفيدرالية بالتمويل الكامل للبناء . والتكلفة تافهة إذا ماقورنت بالمخاطرة .

٥ - حظر الهدايا الأجنبية أو التعويضات إلى الرؤساء السابقين

إن الدستور يحظر على الرؤساء وهم فى السلطة من قبول الهدايا أو تعويضات أخرى من أصحاب المصالح الأجانب . لكنه لايذكر شيئا بالنسبة للرؤساء السابقين ، ولهذا فإن الروح التجارية لما بعد الرئاسة للرؤساء السابقين تحط من قدر الرئاسة نفسها . ويرفض الإذعان لوعد ملايين الدولارات المتعددة لمصاريف التخاطب أو غيرها من المكافآت ، فإن أصحاب المصالح الأجانب لديهم وسائل حقيقية لبذل نفوذ غير ضرورى على أى رئيس . والأسلوب الأكثر مباشرة للتخلص من هذه المفاسد الاحتمالية هو فرض حظر على الرؤساء السابقين من قبول دفعات مالية أو هدايا قيمة من الأجانب ، تكون عرضة للشك بالمخاطرة بمعاشهم بعد التقاعد .

٦ - تقييد الولاية والإعانات المالية المحلية لجذب الشركات

لعدة سنوات ، تنافست الولايات والمحليات بعنف نظرا لإغراءات استثمار الأموال والمنشآت لإيجاد وظائف وبافتراض اهمية السوق الأمريكية ، فالمشكلة بالنسبة لمعظم الشركات الأجنبية لم تكن أبدا ما إذا تستثمر أموالها لكن المكان .

وحيث إن مستوى التنافس يزداد بين الولايات والمحليات ، فهذا ماتفعله قدرات المستثمرين الأجانب لاكتساب الولاية الشخصية بصورة متزايدة وتعتبر الضريبة المحلية وغيرها من الحسنات القيمة ، ومن ثم فإن ذلك الدعم المالى من الممكن أن يكون مكلفا إلى أبعد الحدود بالنسبة للولاية والحكومات المحلية ، وفى الثمانينات ، فقد أعطت ولاية كتنكى مدينة طوكيو مايزيد عن ٣٢٥ مليون دولار فى صورة حوافز ممولة من دافعى الضرائب لإقامة منشأة صناعية هناك . واستراحت شركات يابانية أخرى ، وانتظرت بينما تتصارع الولايات فيما بينها لتقديم عروض أفضل .

ولاكتساب امتياز المستثمرين المتوقعين (محليين مثل الأجانب) ، قام العديد من حكام الولايات والعمد بأعمال اللوبى بصورة مستمرة فى واشنطن ، وكذلك مندوبيهم فى الكونجرس نيابة عن هؤلاء المستثمرين . وخلال مشكلة توشيبا ، فقد كان البعض من المدافعين السياسيين ذوى التأثير عن توشيبا من الحكام والعمد ممن لديهم إحدى منشآتها ، أو يريدون واحدة فى منطقتهم .

وقد استغلت الحكومة اليابانية ورجال الأعمال اليابانيون الرغبة الجانحة للولاية والمسئولين المحليين لجذب المنشآت والوظائف .

لم تكن المشكلة السياسية من نوع فريد فى أمريكا . ولابقاؤها تحت السيطرة ، تحدد المجموعة الأوربية عدد الدول الأعضاء الذين يمكنهم الدخول فى مناقصات لجذب الاستثمار ، وتشابها لذلك ، فإن اليابان تحدد عدد الحكومات المحلية التى يمكنها تقديم مستثمرين متحدين احتماليين . وهكذا فإن أمريكا فى حاجة لمثل تلك القيود ، وهى تحتاجها لكل من الاستثمار الأجنبى والمحلى .

٧ - تقليل اعتماد أمريكا على رأس المال الأجنبى

يقوم مقرضو الأموال الأجانب بتمويل نسبة هامة من عجز الميزانية الأمريكية ، ونتيجة لذلك ، فإن الولايات المتحدة تفقد المرونة والاستقلال اللتين تحتاجهما

لتخطيط سياستها الداخلية ، والتجارية والخارجية .

وهكذا فان كل مزاد ناتج عن وزارة الخزانة يشجع جولة جديدة من الهياج العصبى البالغ بين موظفى وزارة الخزانة الأمريكية . بجانب ذلك فإنهم يخشون ان تقرر الحكومة اليابانية ومؤسسات المستثمرين اليابانيين عدم المشاركة . وبسبب قلقهم ، فان مسئولى وزارة الخزانة ومجلس الوزراء الاخرين يقضون الكثير من وقتهم فيما بين المزادات ضاغطين على رفاقهم فى الفرع التنفيذى بعدم أخذ ضرائب ، والتنظيم ، والتجارة أو إجراءات سياسية أخرى . التى ربما تثير اليابانيين والمستثمرين الأجانب الآخرين وتتسبب فى أن يقاطعو مبيعات صكوك الخزانة .

وأشبه بذلك ، فإن مقدرة الاحتياطى الفيدرالى لوضع معدلات الفائدة محدد إلى حد كبير باحتياج أمريكا لجذب رأس المال الأجنبى . وينتج عن ذلك ضغط متصاعدا على معدل التحويلات ، ومعدل الفائدة المحلية ، وتخفض مرونة الأحتياطى الفيدرالى للاستجابة للانكماش فى النشاط الاقتصادى المحلى .

ويستمر العجز لأن كلا من الجمهوريين والديمقراطيين قد وضعوا التشيع الحزبى فوق المصلحة الوطنية . وقد رفضوا تخفيض المصروفات أو دفع الضرائب . وكلما طال استمرار هذه الورطة ، كلما أصبحت أمريكا أكثر عرضة للضغوط السياسية الأجنبية .

٨ ـ زيادة التورط التجارى مع الحكومة

منذ عشرين عاما مضت ، بدأ العمل التجارى الأمريكى يأخذ ملاحظات جادة للمهارة التى يزود بها اليابانيون بإلحاح السوق الأمريكى . وتقريبا بين عشية وضحاها ، اصبحت المراقبة اليابانية ضربا من الصناعة . وأصبحت الكتب والمقالات بشأن الاسلوب اليابانى للإدارة وعمليات التصنيع ، وضمان الجودة وحصة المصدر ، والمجالات الوظيفية ، والتخطيط الاستراتيجى ، وفنون التدريب ، قراءة ضرورية

للمديرين الأمريكيين .

وفى النهاية ننتهى إلى الفهم بأن أحد نجاحات اليابان السرية هو أن اليابانيين اختاروا فنون الإدارة الأمريكية وبعد ذلك طبقوها بدقة ومهارة أكثر منا .

وبطريقة مماثلة ، فقد استخدم رجال الأعمال الأمريكيون لفترة طويلة مدى كاملا من مهارات الشئون العامة لتدعيم موقفهم فى السوق المحلية . ولقد درسنا اليابانيون وغيرهم من أصحاب المصالح الأجانب عن كثب وأصبحوا الآن يتفهمون تلك الفنون . وهكذا فانهم فى نفس المنابر مثل الشركات الأمريكية ، ويلتزمون بنفس القواعد ، ويحاولون الحصول على نفس الموهبة لإرشادهم وتمثيلهم . ولقد أظهرو إنه بإمكانهم أن يصبحوا أندادا لمنافسيهم الأمريكيين فى هذا الفن الحساس فى كل خطوة - ويتفوقون عليهم فى كثير من المناسبات .

ومن ثم فإن البراعة الفائقة فى تشكيل الرأى العام من اكتساب الثقة بالنسبة للعاطفة السلبية القليلة أو التقدم إلى أهداف ذات مدى أطول - هى الأجدد ، وربما الأكثر قوة وميزة فى أيدى المنافسين الأجانب ، إنها ميزة فى أن الشركات الأجنبية تساعدهم بطبق كبير ، وبالبقاء إلى حد كبير دون التزام مع حكومتهم ، فان الشركات الأمريكية تخلق فراغا سياسيا محليا لدرجة أن اليابانيين وأصحاب المصالح الأجانب الآخرين يشغلونه بكل سرور .

واذا كان لدى الشركات الأمريكية لكى تنجح فى التسعينات والقرن الحادى والعشرين . فلابد وعلى أقل تقدير أن ينتبهوا كثيرا إلى الشئون العامة كدعامة أساسية للمنافسة كما يفعلون لإنتاج سلع وخدمات من الطبقة الأولى . وفى الواقع ، فان من الدروس العديدة المهمة التى علمها اليابانيون لرجال الأعمال الأمريكيين ، تبرز حقيقة واحدة : إن البعد السياسى للمنافسة له أهميته كالإقتصاد .

وباختصار ، فإن حملة الدول الأخرى بالنسبة لأمريكا قانونية تماما . فهى تلعب

اللعبة الاقتصادية الأمريكية وفقا للقواعد الأمريكية . وهى تستخدم تكتيك ووسائل جملة السياسات الأمريكية . كما أنها تستخدم الأمريكيين لأعمال اللوبى ، وتعليم الأمريكيين الآخرين والتأثير عليهم . إنها أعلى دعائم الاقتصاد السياسى فى عالم اليوم ، وتؤثر فى جميع الصناعات ، وبلايين الدولارات ، وملايين الوظائف وفى النهاية ، ثروة وقوة الأمم .

إنها أيضا النظام السياسى والاقتصادى المزعج على نحو خطير . إن الباب الدوار لواشنطن دى.بى يتولد عنه الشك وعدم الثقة ، ويمثل أثرا خبيثا للفساد السياسى ـ قانونيا بالكامل ، ولا أخلاقيا تماما . وبالطبع ، فإن المشكلة ليست فى طوكيو أو أى عاصمة أجنبية أخرى ، لكنها فى واشنطن .

إن الأمريكيين لديهم الكثير . لكنهم خسروا رؤية معظم الدروس الأساسية لعلم حقوق المواطنين وواجباتهم ـ والشىء الرئيسى بينهم المفهوم الإرشادى للفضيلة المدنية . لقد رخصت قيمة الخدمة الوطنية ـ بالنسبة للفرد ليكون فى خدمة بلده وللعمل نيابة عن مصالح الدولة ـ لعملية أكثر دينونة للعالم : التقدم الشخصى ، المصلحة الذاتية ، الأموال الضخمة . ونتيجة لذلك ، فإن الولايات المتحدة لاتبيع فحسب الأصول الموحدة والعقارات إلى المزايدين الأجانب ، بل أيضا فإن البيع هو التكامل والشرف القومى الأمريكى .

والأمر متروك للشعب الأمريكى لكى يطالب بمستوى أعلى من السلوكيات من ممثليه المنتخبين والمعينين . إن تلاعب أصحاب المصالح الأجانب ممن ليهم الرغبة ويتوقون للمشاركة فى استخدام الأمريكيين ، بالنظام السياسى والاقتصادى الأمريكى يهدد سيادتنا القومية . كما أنه يهدد مستقبلنا . وهذا يستمر فقط لأننا نتسامح معه .

كلمة أخيرة

قال رئيس شركة كريزلر «لى أيكوكا» ، فى خطبة له أمام وفد من الكونجرس كان يزور ديترويت فى إبريل ١٩٩١ ، إن الجزء الأول **لتأثير الوكلاء** جعلنى أشعر بالجنون ، والجزء الأخير جعلنى خائفا . ووضح ذلك بالنسبة لأهميته النسبية ، فإن الجزء الأول من الكتاب يصف كيف أن مئات المفاوضين التجاريين الأمريكيين وغيرهم من كبار المسئولين الفيدراليين السابقين يجمعون ثروة حقيقية بعد خدمتهم لفترة قصيرة فى الحكومة بدخولهم فى جدول أجور المؤسسات والحكومات الأجنبية التى يتفاوضون معها . والجزء الثانى يصف كيف يتم إغراء الأمريكيين لكى يخدعوا أنفسهم بشأن النوايا الاقتصادية وممارسات الدول الأخرى وكيف يتم استغلال قابليتهم للسقوط بصورة مؤثرة بواسطة حكومة ومؤسسات اليابان .

ويدون أى تساؤل ، فإن باب واشنطن الدوار بين مكاسب الخدمة العامة والخاصة مثير للاشمئزاز ضار بالمصالح القومية ، إلا أنه يضعف كتهديد للسيادة السياسية الأمريكية بالمقارنة لمحاولة اليابان المنسقة بين الوكالات الحكومية والاتحادات الصناعية ، والشركات لشراء الرأى الأمريكى . و منذ قرن مضى وضعها لينكولن فى أحسن صيغة لها . عندما لاحظ أن كل من يتحكم فى الرأى العام يتحكم فى الحكومة .

وقد وصف خبير اليابان كارل فان فولفيرن مايحدث باعتباره «إدارة الحقيقة» ... يسمح بترتيبات حقيقية للتعايش فى سلام مع المسئول الخيالى والحقيقة النظرية ، وهكذا ، كما جاء فى تفسيره ، «بينما تقريبا كل فرد يذعن للحقيقة الرسمية ، فان الحقيقة الفعلية تظل محمية ضد التدقيق المدمر» . وهكذا فإن الحكومة اليابانية والمؤسسات سادة فى لعبة الظلال والمرايا الماهرة . وبالطبع فإن هدفهم هو الإبقاء على الأمريكيين مؤمنين بما يريده اليابانيون من الأجانب ، وتفكيرهم فى اليابان .

وهنالك ثلاثة أمثلة حديثة تلقى الأضواء على أسباب سرعة تأثر الأمريكيين بالدعاية اليابانية وأولها يهتم بنجاح اليابان فى السيطرة على مايسمعه ويقرءوه الأمريكيين عن اليابان وفى كتابة غموض القوة اليابانية الذى يكشف الأسرار المحيطة بالأعمال الداخلية للنظام السياسى والاقتصادى اليابانى ، كان فان فولفيرن هدفا منتظما للمعلومات اليابانية المشوهة . وفى كل خطوة فى طريق البحث ، والنشر ، ومناقشة هذا الكتاب ، حاول اليابانيون من ذوى الساطة فرض حظر عليه ، وبينما كان فان فولفيرن يستعد لكتابة هذا الكتب ، حاول المسئولون اليابانيون الخروج بالمشروع عن مساره وذلك عن طريق تهديد صاحبيه فى هولندا . وما إن تم نشر الكتاب فى أوربا وأمريكا ، هاجمته الصفوة اليابانية من أصحاب السلطة ، ومن يخدمونهم فى أوربا وأمريكا ، وهوجم فان فولفيرن والكتاب بشكل منتظم . وبعد أن تم ترجمة الكتاب إلى اللغة اليابانية ، قامت عصبة تحرير يوراكومين بتمزيق الكتاب فى اليابان ، حيث كانت تريد إزالة كل ما يشير إلى يوراكومين (المنبوذين. حتى قبل أن يكون الكتاب متاحا للجمهور ليحصل عليه ، وأعدت وزارة الخارجية اليابانية ووزعت أسانيد مدعمة بالحجة بأن المسئولين اليابانيين كان عليهم أن يستفيدوا من نقدهم للكتاب ومؤلفه.

هذا ولم يتوقف الضغط من أجل إسكات وتشويه سمعة فان فولفيرن فى اليابان. فخلال عام ١٩٩٠ وأوائل عام ١٩٩١، استخدم المسئولون وأصحاب المصالح التجارية اليابانيون فى الولايات المتحدة ضغوطا قوية على منظمى المؤتمرات ، أن يتجنبوا فان فولفيرن فى برامجهم. وأكثر من هذا، فيما لا يقل عن أربع مراحل معروفة، كانوا قادرين على أبعاد فان فولفيرنه من البرامج التى كان مقررا أن يظهر فيها. ولقد استنتج فان فولفيرن أنه من خلال شبكة من ذوى المصالح التجارية، وأفراد اللوبى والجمعيات اليابانية، والقنصل العام، وغيرهم، كان لدى رجال الإدارة فى اليابان القوة لبعض الوقت ـ وفى الواقع فى أغلب الأحيان ـ لمنع الناس من الحديث عن تلك

الأمور علانية ».

والمثال الثانى يصور كيف أن العديد منّ المراكز فى اليابان يدافع عنها أمريكيون ممن لهم تأثيرهم. وتصور هذه النقطة فى أعمال بيتر جى. بيتر سون، الممثل التجارى الخاص ووزير التجارة الأسبق خلال حكومة نيكسون. هذا ويرأس بيتر سون معظم الهيئات الخاصة المؤثرة فى الولايات المتحدة ، مجلس العلاقات الخارجية وهو المتندى الرئيسى لمؤسسة السياسة الخارجية فى أمريكا ، وكذلك معهد الاقتصاد الدولى الذى يخدم نفس الدور لمؤسسة السياسة الخارجية فى أمريكا.

وفى يوم ٨ نوفمبر ١٩٩٠، برز بيتر سون كمتحدث فى حفل العشاء السنوى السادس لغرفة التجارة والصناعة اليابانية فى نيويورك، وهو اجتماع لرجال الأعمال اليابانيين القياديين الذين يعيشون ويعملون حاليا فى الولايات المتحدة ونظرائهم الأمريكيين. وفى النصف الأول من خطبته، أوجز بيترسون العديد من المشكلات التى أصبحت مصدر إزعاج للمجتمع الأقتصادى الأمريكى. وفى النصف الثانى، اتخذ حلا كانت توصيته الأساسية أن اليابان والولايات المتحدة:

يرسمان خطة لجمعياتهم الحالية التى يعتمد بعضها على بعض سويا على نحو تتعادل فيه النتائج تقريبا، والمشاركة فى الأعباء، والمسئوليات، والقوة المبنية على قوتنا ومواردنا المتممة بعضها البعض... وفى المشاركة الأمريكية اليابانية الجديدة فاننى أقترح: اليابان ستصبح الشريك الأكبر فى كثير من الأمور ، بينما الولايات المتحدة ستكون «الشريك الأكبر» بخصوص أمور الأمن العسكرية والسياسات الدولية .

وربما يكون البعض من آراء بيترسون إذا تواجدت ، يتم تشكيلها بحقيقة أنه مؤسس ورئيس مجموعة بلاكستون ، وهى بنك استثمارى تمتلك شركة تيكو للأمن اليابانية ٢٠٪ منه ويقوم بأعمال الوسيط الذى يدفع له مبالغ جيدة من أجل

الحصول على الكثير من المكتسبات من الشركات الأمريكية التى لها هيبتها بواسطة اليابانيين ، قبل شراء شركة سونى لتسجيلات CBS واستوديوهات كولومبيا . ورغم هذا ، فإن الأمر المؤكد هو أن وجهات نظره لها تأثيرها ، ويصفق لها اليابانيون . ولم تكن تلك الآراء فريدة فى نوعها بين الكثير من أصحاب السلطة الأمريكيين الآخرين . ومن ثم فإن جيلا من الأمريكيين الدوليين من المخلصين للنفوذ الأمريكى فى السياسة الخارجية وأمور السياسة الطبيعية لدرجة أنهم يرغبون فى تناوب استخدام مصالح الأمة التجارية للحفاظ عليها . هذا . ويتهم اليابانيون والمكسيكيون ، واليابانيون وأصحاب المصالح الأخرى بكل وضوح سرعة التأثر البعيدة تلك، ويستغلونها بصورة مخزية . والأمر الذى يجعل أصحاب السلطة هؤلاء يبدو أنهم غير قادرين على الفهم هو أنه طالما أن تأثير اقتصادنا أخذ فى الأضمحلال .. وهكذا أيضا بفضل قدرتنا على بذل تأثير سياسى وعسكرى دولى .

والمثال الثالث يهتم بالإرهاب الخبيث ، وأحيانا الوحش ، والذى يمارسه من يتولون السلطة اليابانية ضد النقاد الأمريكيين . ومن ثم فإن اليابان تعاقب نقادها بصورة فظيعة ، ويتضمن تصوير أخير زعيم الأغلبية فى مجلس النواب ريتشارد جيفاردت (ديمقراطى ـ مونتانا) وهو ناقد أمريكى بارز ينتقد مذهب حماية الإنتاج الوطنى اليابانى . وقد ورد فى العديد من الخطب التى ألقيت فى شهر مارس ١٩٩١ ، استخدام جيفاردت حكاية تصف كيفية استخدام الروتين الحكومى اليابانى لإعاقة عمليات شركة توزيع رسائل أمريكية مجهولة كانت تحاول اختراق سوق اليابان المغلق . وطبقا لما ذكر جيفاردت ، فقد رفض اليابانيون منح الشركة الأمريكية ترخيصا بعمولة جمركية ، ومن ثم أجبرتها على نقل سلعها المشحونة بالسفن إلى أحد مبانى المطار البعيدة حيث تم فتح الطرود البريدية لكى يفحصها الموظفون اليابانيون . وفى حالة تلو الأخرى عندما لم يستطع مفتشو الجمارك اليابانية (أو من المحتمل الا) يتعرفوا على بندما ، مثل قطعة من الأجهزة الصناعية ، فمن المحتمل

أنهم يستدعون الفنانين لرسم صورة لهذه السلعة باليد لمعرفتها . ومما يدعو للسخرية ، فإن المسئولين اليابانيين لم يسمحوا باستخدام الكاميرات ، رغم فنون اليابان في صناعة انتاج الكاميرات ، وهكذا أدى الروتين الحكومى والرسومات باليد إلى تأخر الشركة الأمريكية فى عمليات التسليم ، وبتلك الوسيلة أعطت المنافسين اليابانيين الأفضلية.

وفى أواخر مارس ١٩٩١ ، استجابت الحكومة اليابانية لنقد جيفاردت بالجد فى طلب أحد الصحفيين من جريدة سانت لويس بوست ديسياتش ، جريدة الكونجرس الوطنى . وقد ذكر أحد المسئولين اليابانيون للصحف أن قصة جيفاردت كانت « غير صحيحة تماما وغير ملائمة كليا » . وباختصار أطلقوا على جيفاردت أنه كاذب . وقد تم نشر القصة يوم ٣٠ مارس ١٩٩١ ، وبرزت بصورة دائمة تحت العنوان الرئيسى. «وحكاية جيفاردت تسحب النار من اليابانيين» ـ ويطلق أحد المسئولين على قصة «التجارة لزعيم الأغلبية» غير صحيحة ، وغير ملائمة ، وبالتأكيد ، فإن هذا هو نوع العنوان الرئيسى والقصة التى لايريد أى فرد ممن يشغلون السلطة من الناخبين أن تظهر فى صحفهم الوطنية فى بلدتهم .

ولحسن الحظ بالنسبة لجيفاردت ، فإن أحد كبار المسئولين الموجودين من الفيدرال إكسبريس أعلن صراحة أن شركته هى الشركة الأمريكية التى تم مضايقتها باستمرار فى اليابان . وأكثر من هذا ، فقد أعدت الشركة نسخا من الرسومات لتأييد ادعاءاتها . وبعد تحقيقات كثيرة طبعت البوست ديسايتش قصة ثالثة شهيرة ، مشيرة إلى أن حكاية جيفاردت قد تأكدت صحتها لدرجة أن الحكومة اليابانية وبمنتهى السرعة غيرت أجراءاتها الجمركية .

والسؤال الأمر رغم ذلك ، هو ماذا كان سيحدث لو ظلت الفيدرال اكسبريس صامتة ؟ كان من المحتمل أن تظل شركات كثيرة ساكتة ، تخشى انتقام اليابانيين

أكثر من غضب جيفاردت . وفى تلك الحالة ، من المحتمل أن يتم إذلال جيفاردت علانية ، ولا يمكنه إثبات صحة اتهامه . ويعلم أعضاء الكونجرس الآخرون أنهم إذا ما وجهوا نقدا إلى الممارسات التجارية والسياسية اليابانية ، فإنهم سيتركون ليدورما ببطء مع الريح.

وتجربة جيفاردت توفر درسا ذى شقين . أولا : فإنها تصور حقيقة لعب اليابان بالكرة بجدية مع نقادها ـ والأستخدام الشائع كذب ، تهم غير مؤيدة بالدليل وخداع. والأمر الذى يتعادل فى أهميته ، فإن المؤسسة اليابانية حاليا واثقة جدا من تأثيرها السياسى فى أمريكا لدرجة تجعلها راغبة فى مهاجمة أى فرد ، حتى أكثر الزعماء قوة فى كونجرس الولايات المتحدة ، وبالطبع فإن النقاد الأمريكيين الأقل تأثيرا ، يواجهون خطرا أكبر من تشويه السمعة والعقاب .

ومن خلال الاستخدام العدوانى لكل من الترغيب والترهيب ، فإن من يتولون السلطة فى اليابان قادرون بصورة متزايدة على تشكيل المحادثات العامة ، وفى النهاية الرأى العام فى أمريكا من شأن العلاقات الأمريكية اليابانية . وأخر جزء من «عملاء النفوذ» يصف الأساليب المتعددة : لتحقيق ذلك .

وللسخرية فإن الكثير مما وصفته بشأن جهود اليابان لفرض رقابة على الآخرين حدث لى فى خلال كتاباتى ونشرى لهذا الكتاب . وباختصار فإن المسئولين فى حكومة اليابان والمتحدثين الرسميين اليابانيين حاولوا حظر نشر هذا الكتاب حتى عندما كنت أقوم بعمل مسودة بخط اليد . وعندما فشلوا ، عملت محاولات للتشكيك فى الكتاب وتشويه سمعتى . وتماما كما كان ممثلوا المصالح اليابانية يحاول بانتظام لمنع فان فولفيرن من التحدث إلى جمهور المستمعين الأمريكيين ، مررت بنفس التجربة من المحاولات . وأكثر من هذا . فقد دعتنى هيئتان للحديث طالبين أن أحذف أى مناقشة عن اليابان فى وجودى . وبكل وضوح ، كانوا خائفين

من الحركة اليابانية الارتجالية العنيفة .

ويركز اليابانيون على مثل تلك الأمور . فقد أصبحوا أسرى القول المأثور الذى كثيرا مايتم تكراره فى اليابان : «إن المسمار الذى يُسحب إلى أعلى لابد من أن يدق إلى أسفل» وبشكل متكرر فإن الضغوط تمارس على أصحاب العمل للتقليل من قيمة الناقد ، وذلك عن طريق إقناع صاحب العمل بالصمت أو الطرد ، وفى حالتى ، فإن اتحاد اليابانيين ومسئولى الحكومة يمارسون ضغوطهم على TRW ، أنك ،. والتى كنت أعمل بها كموظف ومستخدم لفترة زمنية طويلة ، وتنفيذ كلتا الحالتين .

وكماجاء فى تقرير للواشنطن بوست ، فى خلال زيارة لرئيس TRW جوزيف تى . جورمان لطوكيو فى شهر اكتوبر ١٩٨٩ ، يقول ماكاتوكورودا ، نائب الوزير الأسبق لوزارة التجارة والصناعة الدولية فى اليابان والذى أصبح بعدئذ سفيرا جوالا لحكومة اليابان سأل شركة سى.إى.أو الأمريكية . اذا كانت (كتب ومقالات تشوت) تمثل وجهة نظر TRW . وأخبرته بأن الكثير من الناس ربما يعتبرون أن ذلك هو رأى TRW» وطبقا لما نشرته نيويورك تايمز ، فإن كورودا أيضا « ناقش مسألة إذا كان الكتاب قد تم نشره ، فإن من المحتمل أن يحدث ضررا خطيرا للعلاقات التجارية الأمريكية اليابانية» .

وبعد ذلك ، مباشرة ، نشرت «ذى جابان تايمز» ، والتى تعتبر إلى حد كبير أنها تمثل التفكير الرسمى لوزارة الخارجية اليابانية ، مقالا صريحا هاجمت فيه الكتاب المقترح باعتباره « المجلد الذى يوشك أن يكون فى متناول اليد ، والذى يمكن أن يفجر غطاء العلاقات الأمريكية اليابانية » وطرحت سؤالا «إذا ماكان ذلك أمراً جيداً بالنسبة لـ TRW » أم لا .... وفى نفس الوقت قام بعض رجال الأعمال اليابانيين الأخرين ممن لهم نفوذهم ، وكذلك مسئولو الحكومة بمناقشة الكتاب مع المديرين

التنفيذيين للشركة ، محذرين أن ذلك سيضر بمبيعاتهم . وبالتقريب فإن ٤٠٠ مليون دولار من الـ ٨ بليون دولار مبيعات سنوية لشركة TRW تتم مع حكومة اليابان ، وصناع السيارات .

وتلقت TRW الرسالة وطرحها وليام لورنس ، نائب المدير التنفيذى لشركة TRW للتخطيط الموحد والمسئول الرسمى عن مكتب الشركة فى اليابان بصورة كلية ، «إذا كان ذلك اختيارا بين التعليق على نفوذ اليابان فى أمريكا أو بيع قطع غيار السيارات للشركات اليابانية ، فإن اولويةد TRW هو بيع قطع غيار السيارات .

وحتى رغم إخطار وكلاء التنفيذ بالعلم ، والموافقة على ترك الشركة دون اية مدفوعات ، فقد ذكر لى جورمان مدير الشركة أو يشعر كل فرد فى اليابان هذا الكتاب يمثل موقف TRW وسيعرض أعمالنا للخطر . ومن ثم يجب عليك الرحيل . لقد ردد تفسيره ماكتبته الواشنطن بوست مما ذكر له الوزير الأسبق كورودا لشركة MITI .

ومن الأشياء التى تدعو إلى الحزن ، أن هيئة الإدارة الكبرى لشركة TRW فى وضع يتسم بالجبن وجدير بالازدراء ولا أشجع من معظم وزرائها الأمريكيين . وليست تلك الشركات مختلفة بشكل كبير عن جامعاتها ، وينابيع الفكر ، والهيئات الإجتماعية التى تسعى بنشاط للحصول على تمويل يابانى . ولا لأنهم لايشبهون الهيئات التجارية الأمريكية التى تريد أعضاء يابانيين من دافعى الرسوم . وفى كل حالة ، فإن سعر المبيعات ، والأموال ، والرسوم واضح - ولايقال أى شىء عما سيضايق اليابان . وفى حالة تلو الأخرى ، فقد أظهرت الهيئات الأمريكية رغبة لدفع هذا الثمن - لوضع الأرباح والموارد المالية أمام المبدأ . وبقدر أى شىء ، فإن هذه الامتيازات الأجنبية هى جوهر السبب لممارسة حكومة اليابان والشركات اليابانية الكثير من النفوذ السياسى داخل أمريكا .

وبالتأكيد فإن غياب الحوار المفتوح ، فإن الرغبة القوية.والماهرة دائما ما تسيطر على وجه العموم ستميل بالشروط لفائدتهم الخاصة . وبتأكيد مماثل ، فإن فكر حرية الخطابة تعتبر مفهوما منفرا في اليابان . ويتم تصوير هذه النقطة بالأسلوب الذى يتم به فرض رقابة فى أغلب الأحيان على الكتب التى توجه نقدا إلى اليابان قبل ترجمتها واتاحة الحصول عليها للقراء اليابانيين . وحيث إن الترجمة إلى اللغة اليابانية لهذا الكتاب قد اقتربت من النشر ، على سبيل المثال ، فقد طلب ناشر الترجمة اليابانية تصريحا من الناشر الأمريكى لإزالة أجزاء من الكتاب والتى تناقش مشكلة ريويشى ساساكاوا ، وهو بليونير يابانى يبلغ من العمر ٩٢ عاما ومؤسس أحد الأحزاب السياسية الأكثر مغالاة فى الوطنية فى الثلاثينات ، والذى مازال يعمل كوسيط سياسى وراء الكواليس فى اليابان المعاصرة ويقوم سنويا بتمويل العلاقات العامة فى اليابان والبرامج السياسية فى أمريكا بعشرات الملايين من الدولارات ، ولمساندة طلبه فقد أرسل الناشر اليابانى ترجمة للفقرات التى لها علاقة بقوانين القذف والتشهير اليابانية .

الفصل الرابع والعشرين

مادة ٢٣٠ ـ (القذف وتشويه السمعة) اى شخص يلطخ سمعة شخص اخر بادىء حقائق علانية، وبغض النظر اذا كانت تلك الحقائق صحيحة او كاذبة، سيتم معاقبته بعقوبة الاشغال الشاقة او بالحبس لمدة لا تزيد عن ثلاث سنوات او بالغرامة بما لا يزيد عن الف ين (ملحوظة : ان مبلغ «الف ين» ليس ملزما فيما يتعلق بالقانون المدنى، والذى طبقا له لا يوجد حاليا تحديد بالنسبة لقدر الاضرار التى ربما تكتشف)

مادة ٢٣٢ ـ (اثبات الحقيقة) عندما يكون العمل.. يعتقد بأنه قد ارتكب بالادعاء بالحقائق التى لها علاقة بالمصلحة العامة ويكون فقط لمجرد هدف تشجيع فائدة الجمهور، سيتم معاقبته اذا، عند التحقيق فى الوقائع ، وبناء عليه ستثبت الحقيقة. وسيعتقد بأن الحقائق هى حقائق لها علاقة بالمصلحة العامة.

وحيث اننى لست محاميا، فقد بدا ان ذلك تهديدا لى. وهذا ما كان. ثم اخطار انه بالرغم من التحقق من مادة الكتاب الخاصة بساساكاوا ودعمها بالكامل بالوثائق فإن من المحتمل ان يرفع قضية فى اليابان ضد الناشر لطبعه الكتاب، وبعدئذ فإنه سيطلب من الناشر ان يبين ان نشر المادة يشكل فائدة للمجتمع اليابانى ككل. واكثر من هذا فإن الحقيقة ليست دفاعا فى اليابان. وكل ما يهم اذا كان الكتاب مفيدا لكل المجتمع اليابانى، وبكل ما فى الكلمة من معنى فإن القرار النهائى سيعتمد على هوى القاضى اليابانى وقد اشار الناشر انه من المهم جدا الاشارة الى ان المدعى عليه فى مثل تلك الحالات عادة ما يكون خاسرا واذا ما كان الناشر سيخسر القضية، فإن نشر الترجمة من المحتمل ان يتوقف والاكثر احتمالا ستصدر الاحكام ضده بسبب الاضرار. وليس هناك حدود يمكن فرضها على المحكمة لاكتشاف الاضرار، او مجال هؤلاء الذين سيشار الى اسمائهم فى مثل تلك القضية. وباختصار، فإن كلا من

الناشر والمؤلف ـ انا ـ سيكونان عرضة لغرامات باهظة والسجن فى اليابان.

وكانت الخيارات بالنسبة للناشرالياباني قاسية اما ان يختصر الكتاب، او يرفض نشره، أو ينشره بالكامل ويواجه الافلاس المالى والسجن. وفى النهاية كان الخيار له. فقد نشرمختصرا للكتاب. وطالبت مع الناشرالامريكى تضمين الترجمة ملحوظة واضحة بأنه مختصر، وبتلك الوسيلة يتم اخطار القراء اليابانيين ان اجزاءا من الكتاب قد تم حذفها، وبالطبع، فإن الطبعة الانجليزية كاملة.. كما اننى الفت نظر القراء الى الاقسام الخاصة بمسز ساساكاوا. وستعلمون الشىء الذى تم ابعاده عن القراء اليابانيين بالاسلوب الرقابى اليابانى.

ان الرقابة الرسمية وغير الرسمية التى تحدث فى اليابان تبعث على الاسى. فإنها تختصر المناقشات العامة الجوهرية. واحدى النقاطالرئيسية التى وجدت فى النصف الاخير من الكتاب هى ان اليابان تبسط نفوذها فى امريكا وانها تصدر الاسلوب الرقابى اليابانى الى هنا. وبكل بساطة، فإن المناقشات الصريحة فى امريكا حول اعمال الحكومة اليابانية وكذلك المؤسسات اليابانية صعبة بشكل متزايد بسبب تزايد عدد الامريكيين من ذوى النفوذ لدرجة انهم لا يتأثروا بالضغط المالى والسياسى اليابانى. ونتيجة لذلك، فإن الرقابة الهادئة ولكنها مؤثرة تستقر فى امريكا. انه تهديد اساسى لسيادتنا السياسية.

وفى النهاية فإن السؤال الاساسى الذى يطرح نفسه هو ان العميل المؤثر يقوى ولكنه يترك القارىء ليجيب، وهذا السؤال هو، ما هى متطلباتنا الوطنية فى العالم حيث حل التنافس الاقتصادى العالمى محل الحرب الباردة؟ وبالنسبة لى، فإن الاجابة الاكثر جاذبية، حتى الان، جاءت فى تعليق ووالترشاميرد على الكتاب لمجلة تايم (اكتوبر ١٩٩٠) فقد كتب شاميرد :

«ان الاجابة الاخلاقية كما كانت دائما، ان الوطنية مهمة، وان الوظائف الامريكية

مهمة، وان الاقتصاد والمستقبل السياسى للامة مهم. وكذلك فإن الامريكيين الذين يعملون من اجل عرض قضايا الحكومات او المؤسسات الاجنبية لديهم التزام بأن يكونوا حذرين بألا يضروا انشطتهم المصلحة القومية. وليس الاقتصاد العالمى بعذر الاستمرارية تحت حجة المناخ الاخلاقى لسياسة عدم التدخل والذى من خلاله فإن كل واشنطن فى متناول كبار المزايدين.

بات تشويت

٤ مايو ١٩٩١

الملحق أ

المسئولون الفيدراليون السابقون الذين فيما بعد مثلوا مصالح اجنبية

(قائمة جزئية لأصحاب المناصب من ١٩٨٠ إلى ١٩٩٠)

الوكيل	الفرع الحكومى	المركز الوظيفى	الشركة الموظفة	الموكل الأجنبى	الدولة	الرسوم والنفقات المدفوعة للشركة ١٩٨٠ – ١٩٩٠
البرجى وليم أر	لجنة التجارة الدولية	الرئيس	جارفى، شوبرت وباربر	سفن الصيد بالشباك للصيد البحرى العميق باليابان	اليابان	١٧٤٨٢٧
				سوناتراك	الجزائر	٥٣٨٦٠
				الشحن البحرى الصينى	الصين	٣٨٨٤٧
				هيئة المصايد اليابانية	اليابان	٥٠٩٨٣
				مناجم كيد كريك	استراليا	غير معروف
				مصادر الطاقة	استراليا	غير معروف
			بيشوب وكوك	شركة سوجيتو سايكل	اليابان	غير معروف
				شركة ساكاى رينجيو	اليابان	غير معروف
				كوتياكومرس للتصدير والاستيراد	البرازيل	غير معروف
الدوناس جرانت	وزارة الخارجية	مساعد خاص لنائب الوزير للشئون الاقتصادية	ميللر وشيفالييه	حكومة كندا	كندا	٥٠٦٢٩٩
الدريدج ديانا	مجلس النواب الامريكى	مساعدات النواب	هيل نولتن	هيونداى مترورر امريكا	كوريا ج	٤٣٥٠٨١
				مركز المعلومات والتقارير العالمى	أوروبا	غير معروف

ملحوظة : كل المدرج اسماؤهم بالملحق أ قد قدموا إفادة مسجلة وهى النموذج أو.أم.بى ١٠١٣ ـ ١١٠٥ او عقود تمثيل تنضوى تحت لائحة وكلاء أجانب مسجلون التابعة للمكتب العام لوزارة العدل.

فى بعض الأحيان يظهر اسم متكرر لفرد مع مؤسسات مختلفة وهذا يدل على انه عمل لأكثر من جهة بعد تركه الخدمة، وكل عميل عمل مع مؤسسات متعددة قد تم ذكرها زمنيا فى الترتيب.

١ ـ هذه القائمة تحتوى فقط اسماء الموظفين الفيدراليين الذين تركوا الخدمة بين ١٩٨٠ و١٩٩٠

٢ ـ السجلات العامة لا تكشف عما تقاضاه الوكيل من الموكل. الأرقام المبينة هى ما دفعه الموكل إلى الشركة أو المؤسسة أثناء فترة تسجيل الوكيل كوكيل لهذا الموكل

الملحق أ

المسئولون الفيدراليون السابقون الذين فيما بعد مثلوا مصالح اجنبية

(قائمة جزئية لأصحاب المناصب من ١٩٨٠ إلى ١٩٩٠)

١/٢١٧

الوكيل	الفرع الحكومى	المركز الوظيفى	الشركة الموظفة	الموكل الأجنبى	الدولة	الرسوم والنفقات المدفوعة للشركة ١٩٨٠ – ١٩٩٠
				الامير طلال	السعودية	غير معروف
				جمهورية كوريا	كوريا ج	غير معروف
				حكومة كندا	كندا	غير معروف
				حكومة جمهورية تركيا	تركيا	غير معروف
الن	البيت	مستشار	شركة	لجنة المنظمة الاوليمبية بسيول	كوريا ج	٩٧٢٠٥٩
ريتشارد.	الابيض	الامن القومى	ريتشارد	الهيئة الصينية للتجارة والصناعة	تايوان	١٥٨٠٠٠٠
فى			فى لن	مجموعة دراسة قناة بنما	اليابان	٥٥٦٨٢٢
				اليطاليا	ايطاليا	٧٢٧٣٦
				تطوير بادن ـ فورتمبرج	المانيا غ	٥٦٩٤٤
				خدمة استعلامات ما وراء البحار	كوريا ج	غير معروف
				بكوريا		
اليون	وزارة	المجلس العام	برستون	حكومة ناورو	ناورو	٥٢٢٢٧٨
توماس	النقل	مكتب المدعى	ثورجريمون		المكسيك	٨٨٢٩٧
التشولر	وزارة	بمجلس	برونشتاين	كامارا دى لا اندستريادى		
اروين	الخزانة	تسجيل	زيلمان	ترانسفورماشن	المكسيك	غير معروف
		خدمات		فيكتوريا كريستاليريا	المكسيك	٨٨٢٩٧
		جمارك				
		الولايات				
		المتحدة				
اميراين	وزارة	مكتب المدعى	برونشتاين	كامارادى لا اندستريادى		
دافيد	التجارة	بالمجلس	زيدمان	ترانسفورماشن		

ملحوظة : كل المدرج اسماؤهم بالملحق أ قد قدموا إفادة مسجلة وهى النموذج أو.ام.بى ١٠١٣ ـ ١١٠٥ او عقود تمثيل تنضوى تحت لائحة وكلاء أجانب مسجلون التابعة للمكتب العام لوزارة العدل.

فى بعض الأحيان يظهر اسم متكرر لفرد مع مؤسسات مختلفة وهذا يدل على انه عمل لأكثر من جهة بعد تركه الخدمة، وكل عميل عمل مع مؤسسات متعددة قد تم ذكرها زمنيا فى الترتيب.

١ ـ هذه القائمة تحتوى فقط اسماء الموظين الفيدراليين الذين تركوا الخدمة بين ١٩٨٠ و١٩٩٠

٢ ـ السجلات العامة لا تكشف عما تقاضاه الوكيل من الموكل. الأرقام المبينة هى ما دفعه الموكل إلى الشركة أو المؤسسة اثناء فترة تسجيل الوكيل كوكيل لهذا الموكل

الملحق أ

المسئولون الفيدراليون السابقون الذين فيما بعد مثلوا مصالح اجنبية

(قائمة جزئية لأصحاب المناصب من ١٩٨٠ إلى ١٩٩٠)

٢١٧/ب

الوكيل	الفرع الحكومى	المركز الوظيفى	الشركة الموظفة	الموكل الأجنبى	الدولة	الرسوم والنفقات المدفوعة للشركة ١٩٨٠ - ١٩٩٠
أندرسون جين	وزارة التجارة	رئيس مجلس التجارة العالمية	ويبل، جوتشال و مانجس	نورانذا	كندا	غير معروف

ملحوظة : كل المدرج اسماؤهم بالملحق أ قد قدموا إفادة مسجلة وهى النموذج أو.م.بى ١٠١٣ ـ ١١٠٥ او عقود تمثيل تنضوى تحت لائحة وكلاء اجانب مسجلون التابعة للمكتب العام لوزارة العدل.

فى بعض الأحيان يظهر اسم متكرر لفرد مع مؤسسات مختلفة وهذا يدل على انه عمل لأكثر من جهة بعد تركه الخدمة، وكل عميل عمل مع مؤسسات متعددة قد تم ذكرها زمنيا فى الترتيب.

١ ـ هذه القائمة تحتوى فقط أسماء الموظفين الفيدراليين الذين تركوا الخدمة بين ١٩٨٠ و١٩٩٠

٢ ـ السجلات العامة لا تكشف عما تقاضاه الوكيل من الموكل. الأرقام المبينة هى ما دفعه الموكل إلى الشركة أو المؤسسة أثناء فترة تسجيل الوكيل كوكيل لهذا الموكل

الوكيل	الفرع الحكومى	المركز الوظيفى	الشركة الموظفة	الموكل الأجنبى	الدولة	الرسوم والنفقات المدفوعة للشركة ١٩٨٠/١٩٩٠
ابلباوم	هيئة	مستشار	رايتشلر،	جمهورية نيكارجوا	نيكارجوا	١٨١١٦٧٢
جوديث	التجارة	المفوض	كوات	هيئة جوز الهند المتحدة	الفلبين	١٤٩٠٠٠
			ابلباوم،			
			ويبمان			
			ناول	جمهورية نيكارجوا	نيكارجوا	٤٧٤٧٨٠
			وجولدشتين			
اركى	مجلس	عضو	وينثورب،	نورسك فورسفار ستيكنولوجى	النرويج	٣٣٦٥٧
	ممثلى	اللجنة	ستيمون	كونجسبرج فابنفابريك	النرويج	غير معروف
إم.اليزابيث	الولايات	الفرعية				
		للاتصالات				
		والتمويل				
آرمسترونج	وزارة	مساعد	هيل	الترخيص والتسجيل لزيت النخيل	ماليزيا	٣٠٨٩٧٠
فيليب	التعليم	نائب	ونولتن	سايبولايتى العالمية	اليابان	١١٠٣١٧
بافاليس	مجلس	الوزير	مجموعة	جمهورية قبرص	قبرص	١٥٦١٧١
لويس. ايه	ممثلى	للشئون	ايفانس			
بايلى	الولايات	العامة	كابلان،	حكومة فنزويلا	فنزويلا	١٧٦٠٤٩
نورمان. ايه	البيت	عضو	روسين و			
	الأبيض	الكونجرس	ميتشى			
		مساعد	كيه.ار.فى	الحملة الرئاسية لفيدل شافيزمينا	السلفادور	٣٣٩٢٠
		خاص/	العالمية	ايه.دى.اى.سى. ايه.ال	البرازيل	٦٠٠٠٠
		صحافة	كولبى،	الحديد والصلب الامريكية الجنوبية	شيلى	١١٦٥٢
			بايلى	هيئة النقد/ سنغافورة	سنغافورة	١٢٢٩٨٩
				سفارة اليابان	اليابان	١٢٠٠٠
				كومبانيا دى توياراو	البرازيل	٨٦٨٨٩
				سفارة جمهورية كوريا	كوريا ج	٦٠٢٥٠

١ ـــ هذه القائمة تحتوى فقط أسماء الموظفين الفيدراليين الذين تركوا الخدمة بين ١٩٨٠ و ١٩٩٠

٢ ـــ السجلات العامة لا تكشف عما تقاضاه الوكيل من الموكل. الأرقام المبينة هى ما دفعه الموكل إلى الشركة اثناء فترة تسجيل الوكيل كوكيل لهذا الموكل.

الوكيل	الفرع الحكومى	المركز الوظيفى	الشركة الموظفة	الموكل الأجنبى	الدولة	الرسوم والنفقات المدفوعة للشركة ١٩٨٠/١٩٩٠
بايلى	البيت	مساعد	شركاء مايكل	سفارة المملكة السعودية	السعودية	٣٧٥٠٠٠
باميلا. جى	الأبيض	خاص/	كيه دايفر	هيئة الثقافة الدولية بكوريا	كوريا ج	٣٥٧٦٤٢
		صحافة		شركة دايو	كوريا ج	١٩٢٧٧٣
				شركة مجموعة سكرس بى.اى	أمريكا ج	٣٠٠٠٠٠
				مجموعةالتعدين وتطوير الصناعة	المكسيك	٦٢٥٠٠
				سفارة كندا	كندا	١٠٠٢٩٠
بانرمان	مجلس	مدير أفراد	بانرمان	حكومة بنجالاديش	بنجالاديش	٢٥٢٦٢٥
أم. جريم	النواب	لجنة	وشركاه	حكومة تونس	تونس	١٦٠٣١٤
	الامريكى	العلاقات		حكومة الفلبين	الفلبين	١٣٦٥٢٣
				سفارة لبنان	لبنان	١٢٤٦٤١
				هيئة جوز الهند الفلبينية	الفليبين	٤٩١٨٩
				جمهورية مصر العربية	مصر	غير معروف
باريو	البيت	قسم	برسون	الصناعات الاساسية السعودية	السعودية	٦٤٠١٢٢
باترشيا	الأبيض	سكرتارية	مارستيللر	سلطنة بروناى	بروناى	٣٧٠٥٦٩
		الصحافة		البترول الفنزويلية	فنزويلا	٤١٩٥٢
				انتلسات	أوروبا	٣١٧٦٥
				مجلة شتيرن	ألمانيا غ	٣٣٨١٩
براندس	مجلس	مدير أفراد	المعهد	حكومة اليابان	اليابان	غير معروف
وليم	ممثلى	اللجنة	الاقتصادى			
	الولايات	الفرعية	اليابانى			
		لشئون				
		أسيا ودول				
		المحيط				
		الهادى				

١ ــ هذه القائمة تحتوى فقط أسماء الموظفين الفيدراليين الذين تركوا الخدمة بين ١٩٨٠ و ١٩٩٠

٢ ــ السجلات العامة لا تكشف عما تقاضاه الوكيل من الموكل. الأرقام المبينة هى ما دفعه الموكل إلى الشركة اثناء فترة تسجيل الوكيل كوكيل لهذا الموكل.

الملحق أ

الوكيل	الفرع الحكومى	المركز الوظيفى	الشركة الموظفة	الموكل الأجنبى	الدولة	الرسوم والنفقات المدفوعة للشركة ١٩٨٠/١٩٩٠
بارنز	مجلس	عضو	أرنيت،	اوتوكامباو اوى	اليابان	٣٤٧٢٤٦
مايكل	ممثلى	الكونجرس	فوكس	شركة البوتاس/ ساسكاتش	كندا	٥٢٣٤٢٣
	الولايات			الحاسبات العالمية	بريطانيا	٢٥٠٠
				شركة تويوتا موتور	اليابان	غير معروف
				يورانر زبرجياو . جى.ام.بى.اتش	المانيا غ	غير معروف
				شركة سونى	اليابان	غير معروف
بايا	مجلس	سناتور	ريفكين،	خطوط نبتون الشرقية	سنغافورة	غير معروف
بيرك .اى	النواب		راولر	خطوط إن. واى. كيه	اليابان	١٨٥٨١٥
	الأمريكى					

١ ـــ هذه القائمة تحتوى فقط أسماء الموظفين الفيدراليين الذين تركوا الخدمة بين ١٩٨٠ و ١٩٩٠

٢ ـــ السجلات العامة لا تكشف عما تقاضاه الوكيل من الموكل. الأرقام المبينة هى ما دفعه الموكل إلى الشركة أثناء فترة تسجيل الوكيل كوكيل لهذا الموكل.

الملحق أ

الوكيل	الفرع الحكومى	المركز الوظيفى	الشركة الموظفة	الموكل الأجنبى	الدولة	الرسوم والنفقات المدفوعة للشركة ١٩٨٠/١٩٩٠
بايلس جيمس	وزارة التجارة	نائب مساعد الوزيرلشئون الكونجرس	اكين، جمب	انتلسات	اوروبا	٦٢١٤٤٠
				سفارة جمهورية الصين الشعبية	الصين	١٧١٨٦٠
بيال جيمس.ايه	مجلس ممثلى الولايات	منسق افراد لجنة الطرق والاساليب	بال، جانيك وبوماك	فوجيتوميكرو اليكتريك	اليابان	٤٨٠٣٥
بيللو، جوديث. اتش	وزارة التجارة	قسم السياسة/ مكتب نائب مساعد الوزير بادارة الاستيراد	أوملفيني و مايرر	هيئة صناعة التليفون/ تليغراف	فرنسا	١٨٨٩
بنت، الن. ار	مجلس النواب الأمريكى	مجلس الشئون الحكومية	كاى، تشولر	السيفير العلمية للطباعة	هولندا	٦٩٩٢٣٠
برجر، صامويل، ار	وزارة الخارجية	نائب مدير تخطيط السياسة	هوجان و هارتسون	وكلاء تامين اللويد	بريطانيا	٤٣٩٩٠
				كومنولث الباهاما	الباهاما	٣٢٦٢٨
				لجنة انتلسات لخطوط المسافرين	أوروبا	٢٧١٧٦
				دايملز ـ بنز . ايه جى	المانيا غ	٥٧٢٧
				سفارة اليابان	اليابان	غير معروف
				حكومة بولندا	هولندا	غير معروف
				مجلس أصحاب السفن الاوروبيون/ اليابانيون	أوروبا	غير معروف

١ ــ هذه القائمة تحتوى فقط أسماء الموظفين الفيدراليين الذين تركوا الخدمة بين ١٩٨٠ و ١٩٩٠

٢ ــ السجلات العامة لا تكشف عما تقاضاه الوكيل من الموكل. الأرقام المبينة هى ما دفعه الموكل إلى الشركة اثناء فترة تسجيل الوكيل كوكيل لهذا الموكل.

الملحق أ

الوكيل	الفرع الحكومى	المركز الوظيفى	الشركة الموظفة	الموكل الأجنبى	الدولة	الرسوم والنفقات المدفوعة للشركة ١٩٨٠/١٩٩٠
بيكويت ليونارد	لجنة التسجيل النووى	المجلس العام	ميللرو شيفالييه	الجمهورية الفرنسية	فرنسا	٨٩٣٦٩
بيرتشر، جون. اى	وزارة الخارجية	مدير شئون الشرق الأوسط وجنوب أسيا	تابيل و شركاه	جمهورية مصر العربية -	مصر	٧٣٨٠٠٠
				حكومة كينيا	كينيا	٧٠٧٢٥٠
				المملكة المغربية	المغرب	٦٠٠٠٠٠
				المملكة الاردنية	الأردن	٤٤٠٠٠٠

١ ــ هذه القائمة تحتوى فقط أسماء الموظفين الفيدراليين الذين تركوا الخدمة بين ١٩٨٠ و ١٩٩٠

٢ ــ السجلات العامة لا تكشف عما تقاضاه الوكيل من الموكل. الأرقام المبينة هى ما دفعه الموكل إلى الشركة اثناء فترة تسجيل الوكيل كوكيل لهذا الموكل.

الملحق أ

الوكيل	الفرع الحكومى	المركز الوظيفى	الشركة الموظفة	الموكل الأجنبى	الدولة	الرسوم والنفقات المدفوعة للشركة ١٩٨٠/١٩٩٠
				الجمهورية الاسلامية الباكستانية	باكستان	٣٢٠٠٠٠
				حكومة غينيا	غينيا	١٥٠٠٠٠
				حكومة جامايكا	جامايكا	٧٥٠٠٠
				حكومة ليبيريا	ليبيريا	غير معروف
				مجس تطوير التجارة الصينى	الصين	غير معروف
				حكومة ساحل العاج	ساحيل العاج	غير معروف
				بنك التطوير الافريقى	اوروبا	غير معروف
				روزنج يورانيوم ليمتد	ناميبيا	غير معروف
				مجلس التجارة الحرة الكورى	كوريا ج	غير معروف
بليس	البيت	مساعد	مادج، روز	شركة توشيبا	اليابان	١١١٠٦٥١٤
جوليا	الأبيض	المجلس العام				
كريستين		مكتب		حكومة هونج كونج	هونج كونج	٩١٦٧٧٨
		الممثلين				
		التجاريين		مستوردى الخشب اليابانى	اليابان	٥٥١٢٥
		الأمريكى		سوفوكومفلوت	الاتحاد السوفيتى	غير معروف
بلم باربرا	اى.بى.ايه	نائب مدير	ديركشن	فولفو ايه .بى	السويد	غير معروف
			انترناشيونال	تى.آر.آى كونسلتر. إيه .بى	السويد	غير معروف
بوكرنى	البيت	مساعد خاص	برجنر،	مجلس تنسيق شئون امريكا	تايوان	١٥٣٠٠٠
دايفيد	الابيض	للصحافة	بوييت و	الشمالية		
		للشئون	بوكرنى	حكومة كوريا	كوريا ج	٣٩٢٤٠ .
		التشريعية				
بود	مجلس	مساعدات	جولد و	طومسون . سى.اس.ان	فرنسا	٣٢٧٨٤
ديتيس. ايه	النواب	النواب	ليبنجوود	فيات. إس.بى.إيه	إيطاليا	٧١٥٣٩٨
	الأمريكى			ريكو	اليابان	٥٤٢٤٥

١ ــ هذه القائمة تحتوى فقط أسماء الموظفين الفيدراليين الذين تركوا الخدمة بين ١٩٨٠ و ١٩٩٠

٢ ــ السجلات العامة لا تكشف عما تقاضاه الوكيل من الموكل. الأرقام المبينة هى ما دفعه الموكل إلى الشركة أثناء فترة تسجيل الوكيل كوكيل لهذا الموكل.

الملحق أ

الوكيل	الفرع الحكومى	المركز الوظيفى	الشركة الموظفة	الموكل الأجنبى	الدولة	الرسوم والنفقات المدفوعة للشركة ١٩٨٠/١٩٩٠
بونديورانت ايمى	مجلس النواب الامريكى	مجلس لجنة الاتصالات	فيريز، ليبفرت	ماترا ايروسبايس	فرنسا	٢٩٣٨٣٨
بور روبرت . إم	مجلس ممثلى الولايات	رئيس هيئة لجنة الزراعة	بيشوب، كوك	سى. إس. أر ليمتد	استراليا	١٨٢٦٧٦
بويت فان. ار	مجلس النواب الامريكى	مساعدات النواب	برجنر، بويت	التجارة الخارجية الصينية	تايوان	غير معروف

١ ـــ هذه القائمة تحتوى فقط أسماء الموظفين الفيدراليين الذين تركوا الخدمة بين ١٩٨٠ و ١٩٩٠

٢ ـــ السجلات العامة لا تكشف عما تقاضاه الوكيل من الموكل. الأرقام المبينة هى ما دفعه الموكل إلى الشركة اثناء فترة تسجيل الوكيل كوكيل لهذا الموكل.

الوكيل	الفرع الحكومى	المركز الوظيفى	الشركة الموظفة	الموكل الأجنبى	الدولة	الرسوم والنفقات المدفوعة للشركة ١٩٩٠/١٩٨٠
برادى،	وزارة	مساعد الوزير	هيل و نولتن	كراسى تحميل ان اتش/مينيبا	اليابان	٢٥٠٩٩٧
لورانس	التجارة	بادارة التجارة		صناعة الإيرباص بامريكا	المجتمع	٤٨٧١٤٧
				الشمالية	الاوروبى	
				جمهورية تركيا	تركيا	١٨١٥٢٥٤
				هيئة الصناعات الكهربائية/	اليابان	٣١١١٥٨
				اليابان		
				الخطوط الجوية الكورية	كوريا ج	٣٥٦٨٨٤
				سايبوليت العالمية	اليابان	١١٠٣١٧
				شركة إن. أى. سى	اليابان	٨٩٨٦١٠
				حكومة كوريا	كوريا ج	٢٣٣٤٤١
		مدير تنفيذى		شركة برازر	اليابان	٢١٣٦٢
بيرجلليو	مجلس	لجنة حملة	سوزان دايفيز	جمهورية مصر العربية	مصر	٨٠٠٠٠
فينسنت	النواب	المثلين	العالمية			
بروك وليم.	الامريكى	المثلون				
اى	البيت	التجاريون	مجموعة	مجلس التجارة/ جمهورية الصين	تايوان	٢٤٠٠٠٠
	الابيض	الامريكيون	بروك	صناعة الإيرباص بامريكا	المجتمع	٧٥٠٠٠
		السكرتارية		الشمالية	الأوروبى	
	وزارة			لجنة تطوير التجارة البنمية	بنما	غير معروف
	العمل	مساعدات				
براون	مجلس	النواب	باتون، بوجز	سلطنة عمان	عمان	غير معروف
رونالد	النواب		ويلو	مشترين السوق الحرة ليمتد	هونج	غير معروف
	الأمريكى				كونج	
				هامبتون - ويندسور	زائير	غير معروف
				جمهورية الجابون	الجابون	غير معروف
				الخطوط الجوية اليابانية	اليابان	غير معروف
				اتحاد الازوكادروس	جواتيمالا	غير معروف

١ ــ هذه القائمة تحتوى فقط أسماء الموظفين الفيدراليين الذين تركوا الخدمة بين ١٩٨٠ و ١٩٩٠

٢ ــ السجلات العامة لا تكشف عما تقاضاه الوكيل من الموكل. الأرقام المبينة هى ما دفعه الموكل إلى الشركة اثناء فترة تسجيل الوكيل كوكيل لهذا الموكل.

الملحق أ

الوكيل	الفرع الحكومى	المركز الوظيفى	الشركة الموظفة	الموكل الأجنبى	الدولة	الرسوم والنفقات المدفوعة للشركة ١٩٨٠/١٩٩٠
				اى. بالاسيو. يى. سيا	فنزويلا	غير معروف
				حكومة هايتى	هايتى	غير معروف
بورك كيللى. إتش	القوات الجوية الأمريكية	جنرال متقاعد	ستافورد، ديوك وهيكر	شركة سوميتومو	اليابان	٤٨٠٠٠
				أورليكون ـ بوهلر ميكانيكس	سويسرا	٤٣٧٥٠

١ ــ هذه القائمة تحتوى فقط أسماء الموظفين الفيدراليين الذين تركوا الخدمة بين ١٩٨٠ و ١٩٩٠

٢ ــ السجلات العامة لا تكشف عما تقاضاه الوكيل من الموكل. الأرقام المبينة هى ما دفعه الموكل إلى الشركة أثناء فترة تسجيل الوكيل كوكيل لهذا الموكل.

الملحق أ

الوكيل	الفرع الحكومى	المركز الوظيفى	الشركة الموظفة	الموكل الأجنبى	الدولة	الرسوم والنفقات المدفوعة للشركة ١٩٨٠/١٩٩٠
بوشرنج	مجلس	مجلس الأقلية	جولدو	فيات اس.بى. ايه	ايطاليا	٤٢٦٩٣٧
دايفيد،	النواب	بلجنة	ليبنجوود	شركة برتا. يو.اس.ايه	ايطاليا/	١٣٩٦٣٨
دبليو	الأمريكى	المخابرات			بلجيكا	
				شركة طومسون سى. اس . اف	فرنسا	٢٣٧٥٠٣
				ريكو	اليابان	٣٤٧٩٤
				بى.إيه. إيه. بى إل سى	بريطانيا	٤٧٨٢٩
كالهون	لجنة	المفوض ونائب	لاكسالت،	هيئة الصحافة أر.اى.ان.اف.اى	اسبانيا	٤٨٥٧٩٣
مايكل	التجارة	الرئيس	واشنطن	حكومة انتيجوا/ باربودا	انتيجوا/	٨٦٨٣٦٦
	الدولية				باربودا	
			فنلى، كمبل	هنرى سفير	لبنان	٤٥٠٠٠
				صانعو اطارات هانجدوك	كوريا ج	غير معروف
				هيئة الالات الموسيقية بكوريا	كوريا ج	غير معروف
كانون،	وزارة	وزارة العمل	وندر، ريان،	التساوى الصناعى	نيوزيلاندا	غير معروف
وليم	العدل		كانون وثيلين	(باسيفيك) ليمتد		
ستيفن	البيت	مساعد نائب	جوزيف دبليو	الحزب القومى الجديد	جرانادا	غير معروف
	الابيض	المدعى العام/	كانزرى	صندوق تأمين كوراساو العالمى	الانتيل	٣٠٣٧
كانزرى		القضايا			الهولندية	
جوزيف		مساعد نائب	شركة كانزرى	معهد التمويل / الدراسات المالية	الانتيل	غير معروف
دبليو		رئيس الأفراد	فيرنر،		الهولندية	
			ليبيفرت			
كارترايت	مجلس	مساعدات		مجلس الحبوب والشحن	اليابان	٨٩٣٢٦
سوزان	ممثلى	المجلس				
	الولايات					

١ ــ هذه القائمة تحتوى فقط أسماء الموظفين الفيدراليين الذين تركوا الخدمة بين ١٩٨٠ و ١٩٩٠

٢ ــ السجلات العامة لا تكشف عما تقاضاه الوكيل من الموكل. الأرقام المبينة هى ما دفعه الموكل إلى الشركة اثناء فترة تسجيل الوكيل كوكيل لهذا الموكل.

الملحق أ

الوكيل	الفرع الحكومى	المركز الوظيفى	الشركة الموظفة	الموكل الأجنبى	الدولة	الرسوم والنفقات المدفوعة للشركة ١٩٨٠/١٩٩٠
كاسى توماس. جيه	مفوضية الاتصالات الفيدرالية	نائب رئيس مكتب النقل العام	مينتز، ليفاين	هيئة صناعة الاتصالات/ اليابان	اليابان	٧٠٥٣١٥

١ ــ هذه القائمة تحتوى فقط أسماء الموظفين الفيدراليين الذين تركوا الخدمة بين ١٩٨٠ و ١٩٩٠

٢ ــ السجلات العامة لا تكشف عما تقاضاه الوكيل من الموكل. الأرقام المبينة هى ما دفعه الموكل إلى الشركة أثناء فترة تسجيل الوكيل كوكيل لهذا الموكل.

الوكيل	الفرع الحكومى	المركز الوظيفى	الشركة الموظفة	الموكل الأجنبى	الدولة	الرسوم والنفقات المدفوعة للشركة ١٩٨٠/١٩٩٠
كاسيدى،	البيت	المجلس العام	ويلمر، كتلر	لوفتهانزا. ايه . جى	المانيا غ	٧٧٦٤٥٣٥
روبرت	الأبيض	لمكتب الممثلين	وبيكرنج	هيئة المجتمع الأوروبى	المجتمع	٤٥٥٦٩٧
		التجاريين			الأوروبى	غير معروف
		الأمريكان		حكومة جمهورية المانيا الفدرالية	المانيا غ	٦٠٦٧٩٣
			كاى و	اسيفير العلمية للمطبوعات	هولندا	غير معروف
			شولر	هيئة المجتمع الاوروبى	المجتمع	٦٠٥١٨١
		عضو لجنة			الأوروبى	
كاستيلوو	مجلس	الزراعة	ارتيرو	اتحاد شركات الزراعة	اليابان	
إيه. ماريو	ممثلى		هادن	التعاونية زد. اى. ان		
	الولايات	مساعد		سى. اتش. يو		
كابوتون	وزارة	سكرتير	فنسون و	هيئة معوضى تأمين المخاطر	برامودا	١٥٤٠٠
جون. اى	الخزانة	سياسة	ايلكنز	شركة الورق النقدى الكندية	كندا	٢٧٢١٠
		الضرائب		الطابعات الامنية الكندية	كندا	غير معروف
		سيناتور	جون اى	إدارة أملاك يارجباس	فرنسا	٣٠٦٧٢
تشرش	مجلس	ورئيس لجنة	كابوتون	منظمة التجارة الخارجية اليابانية	اليابان	٢٧٩٤٤
فرانك	النواب	العلاقات	وتيماف	صناعات دايوا لأنابيب الصلب	كوريا ج	٨٣٨٨
	الامريكى		ورانسوم			
		مساعدات		حكومة جمهورية الصين	تايوان	غير معروف
شوات جون	مجلس	المجلس	شرات و	ادوارد و.ام. كوجوانجكو	الفلبين	غير معروف
	ممثلى		ويجند	جيه ار		
	الولايات	مساعد خاص				
كوهين	البيت	بقسم	دافيس رايت	شركة هوندا امريكا للمحركات	اليابان	٣١٧٢١
ادوارد بى	الابيض	الصحافة	زيماين			
كوهين	مجس	مدير ادارة				
سكوت	النواب	بلجنة	جلبرت. ايه	انتلسات	اوروبا	٣٧٢٢١

١ ــ هذه القائمة تحتوى فقط أسماء الموظفين الفيدراليين الذين تركوا الخدمة بين ١٩٨٠ و ١٩٩٠

٢ ــ السجلات العامة لا تكشف عما تقاضاه الوكيل من الموكل. الأرقام المبينة هى ما دفعه الموكل إلى الشركة اثناء فترة تسجيل الوكيل كوكيل لهذا الموكل.

الوكيل	الفرع الحكومى	المركز الوظيفى	الشركة الموظفة	الموكل الأجنبى	الدولة	الرسوم والنفقات المدفوعة للشركة ١٩٩٠/١٩٨٠
دوروال . اس	البيت	مساعد الممثل	كروويل و	مكتب التجارة/ جمهورية الصين	تايوان	٥٢٧٨١٣
	الابيض	الامريكى	مروينج	سامسونج للالكترونيات	كوريا ج	١٩٦٦٢٠
		التجارى	العالمية	مكتب تطوير التجارة السنغفورى	سنغافورة	١٨٥٠٠٠
		للشئون		حكومة تايلند	تايلند	٨٤٢٧٩
		الثنائية		شركة واكر سيلترونيك	اسرائيل	٣٢٣٨٦
				الاتحاد التجارى للامم المتحدة	اوروبا	١٠٠٠٠
				هيئة التجارة الكورية	كوريا ج	٧٨٢٢٥
				هيئة المنتجين الإسرائيليين	اسرائيل	١٠٠٠
				شركة ار.دى الصناعية	اسرائيل	غير معروف
				وزارة الصناعة / التجارة	اسرائيل	غير معروف
كويلند	البيت	مساعد نائب	مايكل كيه.	شركة محموعة سكرسى. بى.اى	امريكا ج	٣٠٠٠٠٠
جيمس.	الابيض	علاقات	دايفر وشركاه	حكومة كندا	كندا	١٠٠٢٩٠
ام.جيه. ار		الصحافة	ماكاليف،	سفارة جمهورية تركيا	تركيا	غير معروف
		والكونجرس	كيلى،			
			رافائيللى			
			وسمنس			
كويل	وزارة	ضابط ادعاء	كينج و	ممتلكات اجيا. ايه جى	سويسرا	غير معروف
وليم. جين	الدفاع	الامن	سبالدنج	شركة ايلوكس	سويسرا	غير معروف
III		بالمجلس العام		صناعات اجيا الالكترونية	سويسرا	غير معروف
				شركة اجيا. يو. اس ايه	سويسرا	غير معروف

١ ـــ هذه القائمة تحتوى فقط أسماء الموظفين الفيدراليين الذين تركوا الخدمة بين ١٩٨٠ و ١٩٩٠

٢ ـــ السجلات العامة لا تكشف عما تقاضاه الوكيل من الموكل. الأرقام المبينة هى ما دفعه الموكل إلى الشركة اثناء فترة تسجيل الوكيل كوكيل لهذا الموكل.

الملحق أ

الوكيل	الفرع الحكومي	المركز الوظيفي	الشركة الموظفة	الموكل الأجنبي	الدولة	الرسوم والنفقات المدفوعة للشركة ١٩٨٠/١٩٩٠
كوان مارك. دى	وكالة المخابرات المركزية	مساعد مجلس التشريعات	مجموعة جيفرسون	مركز الاستعلامات والابحاث اللبنانى	لبنان	غير معروف
				ادارة الابحاث والتخطيط	البحرين	غير معروف
				شركة صقلية اباليتى للبناء	ايطاليا	غير معروف
	وزارة العمل	رئيس هيئة الامن راى دونوفان	هيل و نولتن	الجمهورية التركية	تركيا	٣١٢٩٥
				وزارة الشئون بحكومة ايسلند	ايسلندا	٦٠٠٠٠٠
كرام أم.فيكتوريا	مجلس النواب الامريكى	مساعد تشريعات بمجموعة الدراسات الديمقراطية	بال، جانيه ونوفاك	فوجيتسوما يكروايلكتريك	اليابان	٤٨٠٣٥

١ ـ هذه القائمة تحتوى فقط أسماء الموظفين الفيدراليين الذين تركوا الخدمة بين ١٩٨٠ و ١٩٩٠

٢ ـ السجلات العامة لا تكشف عما تقاضاه الوكيل من الموكل. الأرقام المبينة هى ما دفعه الموكل إلى الشركة أثناء فترة تسجيل الوكيل كوكيل لهذا الموكل.

الوكيل	الفرع الحكومى	المركز الوظيفى	الشركة الموظفة	الموكل الأجنبى	الدولة	الرسوم والنفقات المدفوعة للشركة ١٩٨٠/١٩٩٠
كولفر	مجلس	سيناتور	ارنيت و	شركة تويوتا موتور	اليابان	١١٠٣٠٥٩
جون. سى	النواب		فوكس	أوتوكامبو اوى	اليابان	٩٤١٣٠٦
	الامريكى			رحلات سيتمار البحرية	استراليا	٢٢٩١٠٦
				يوراترزبرجباى. جى. ام. بى . اتش	المانيا غ	٨٩١١٢
				لارس كروج وشركاه	النرويج	٤٨٠٣٣
				فيرين. ايدلستاهلويرك	المانيا غ	٣٧٨٥٨
				شركة باتون ومورجان	بريطانيا	٣١٨٩
كتلر	البيت	مستشار	ويلمر، كتلر	لوفتهانزا. إيه. جى	المانيا غ	٨٧١١٤٩٩
للويد. ان	الأبيض	الرئاسة	وبيكريج	هاباج. للويد	المانيا غ	٢١٣٧٦٣
				ايه.اى.جى ـ كانيس	المانيا غ	١٥١٧٨٩
				توربابينفادريك		
				مجلس المجتمع الاوروبى	المجتمع	١٢٢٦٤٨
					الأوروبى	
				المملكة الهولندية	هولندا	٩٠٦٦٢
				حكومة التيبت فى المنفى	تيبت	٣٠١٦٧
				حكومة جمهورية المانيا الفدرالية	المانيا غ	غير معروف
داباجى	وزارة النقل	مدير شئون	ارتيرو هادن	اتحاد شركات الزراعة	اليابان	٩٥٧٣٨٤
وليم		الكونجرس		التعاونية / زد. اى		
				إن.سى.إتش.يو		

١ ـ هذه القائمة تحتوى فقط اسماء الموظفين الفيدراليين الذين تركوا الخدمة بين ١٩٨٠ و ١٩٩٠

٢ ـ السجلات العامة لا تكشف عما تقاضاه الوكيل من الموكل. الأرقام المبينة هى ما دفعه الموكل إلى الشركة اثناء فترة تسجيل الوكيل كوكيل لهذا الموكل.

الملحق أ

الوكيل	الفرع الحكومي	المركز الوظيفي	الشركة الموظفة	الموكل الأجنبي	الدولة	الرسوم والنفقات المدفوعة للشركة ١٩٨٠/١٩٩٠
دالى	وزارة	نائب مساعد	نابيل و	حكومة كينيا	كينيا	٢٣٥٩٦٠
جورج. إيه	الخارجية	سكرتير	شركاه	جمهورية مصر العربية	مصر	١٨٩٠٠٠
		الشئون		المملكة الأردنية	الاردن	١١٠٠٠
		العالمية		حكومة غينيا	غينيا	٧٥٠٠٠
				المملكة المغربية	المغرب	غير معروف
				حكومة جامايكا	جامايكا	غير معروف
				حكومة ساحل العاج	ساحل العاج	غير معروف
				مجلس تطوير التجارة الصينى	الصين	غير معروف
				حكومة ليبيريا	ليبيريا	غير معروف
				بنك التطوير الافريقى	أوروبا	غير معروف
				روز بج يورانيوم ليمتد	ناميبيا	غير معروف
				هيئة التجارة الحرة الكورية	كوريا ج	غير معروف

١ ــ هذه القائمة تحتوى فقط أسماء الموظفين الفيدراليين الذين تركوا الخدمة بين ١٩٨٠ و ١٩٩٠

٢ ــ السجلات العامة لا تكشف عما تقاضاه الوكيل من الموكل. الأرقام المبينة هي ما دفعه الموكل إلى الشركة اثناء فترة تسجيل الوكيل كوكيل لهذا الموكل.

الوكيل	الفرع الحكومي	المركز الوظيفي	الشركة الموظفة	الموكل الأجنبى	الدولة	الرسوم والنفقات المدفوعة للشركة ١٩٨٠/١٩٩٠
دانزيج	وزارة	مساعد نائب	لاثام و	شركة دايوو الصناعية	كوريا ج	١٣٤١٤٠٣
ريتشارد	الدفاع	الوزير	واتكينز			
دافيس،	مجلس	عضو	دافيز،	اكزو. ان. فى	هولندا	٤٠٠٠٠
مندل، جيه	ممثلى	الكونجرس	ويتنر			
	الولايات					
وايفر	البيت	مساعد	شركاء مايكل	هيئة الثقافة العالمية / كوريا	كوريا ج	٤٧٦٧٧٠
مايكل. كيه	الابيض	للصحافة	كيه دايفر	سفارة المملكة السعودية	السعودية	٣٧٥٠٠٠
		ونائب رئيس		شركة مجموعة سكر سى.بى.اى	امريكا ج	٣٠٠٠٠٠
		إدارة العاملين		سفارة كندا	كندا	١٠٠٢٩٠
دنفير	وزارة	رئيس الادعاء	اكين،	انتكسات	اوروبا	٢٨٨٤٠
جيمس. بى	العدل	والقضايا	جمب			
دنيسيك	وزارة	مساعد نائب	جلوبال يو	شركة كوماتسو	اليابان	٩٣٢٩٨٦
بودان	التجارة	الوزير	اس.ايه	فانيوك ليمتد	اليابان	٨٦٤٤٠٣
				هيتاشى ليمتد	اليابان	٨٢٥٦٨٣
				الخطوط الجوية لكل اليابان	اليابان	٧٥٦٩٩٢
				مازاك ليمتد	اليابان	٧٤١١٣٥
				شركة تطوير الطائرات اليابانية	اليابان	٦٩٧٢٩٣
				شركة كايوسيرا	اليابان	٦٠٢٥٠٣
				جمهورية بتسوانا	بتسوانا	١١٢٥٠٠
				قوييست. الباين	النمسا	غير معروف
				التطوير والتعاون الصناعى	النمسا	غير معروف

١ ــ هذه القائمة تحتوى فقط أسماء الموظفين الفيدراليين الذين تركوا الخدمة بين ١٩٨٠ و ١٩٩٠

٢ ــ السجلات العامة لا تكشف عما تقاضاه الوكيل من الموكل. الأرقام المبينة هى ما دفعه الموكل إلى الشركة اثناء فترة تسجيل الوكيل كوكيل لهذا الموكل.

الوكيل	الفرع الحكومى	المركز الوظيفى	الشركة الموظفة	الموكل الأجنبى	الدولة	الرسوم والنفقات المدفوعة للشركة ١٩٨٠/١٩٩٠
دايفند ريفر وليم	مجلس النواب الأمريكى	رئيس العاملين بلجنة التمويل	وبدر، رياة، كانون و تيلين	مجموعة تأمين ادهوك	برامودا	١٧٥٣٥٦
دولان مايكل دبليو	وزارة العدل	مساعد نائب المدعى العام لمكتب شئون التشريعات	وينتروب، ستيمسون	هيئة ايرونما سترز	السويد	٢٤٦٧١٢
				اديهو لمز. ايه.بى	السويد	٧٧٧٣٦

١ ــ هذه القائمة تحتوى فقط اسماء الموظفين الفيدراليين الذين تركوا الخدمة بين ١٩٨٠ و ١٩٩٠

٢ ــ السجلات العامة لا تكشف عما تقاضاه الوكيل من الموكل. الأرقام المبينة هى ما دفعه الموكل إلى الشركة اثناء فترة تسجيل الوكيل كوكيل لهذا الموكل.

الملحق أ

الوكيل	الفرع الحكومى	المركز الوظيفى	الشركة الموظفة	الموكل الأجنبى	الدولة	الرسوم والنفقات المدفوعة للشركة ١٩٨٠/١٩٩٠
دونيللى	البيت	المساعد	باجونيس و	ستيلكو/ دوفاسكو/ الجوما	كندا	٢٣٠١٨
توماس. ار.	الابيض	الخاص/	دونيللى	للصلب		
جيه. ار		صحافة		حكومة جمهورية ترانسكى	ترانسكى	٧٢٢٨٤
		وتشريعات				
دولى	مجلس	رئيس	دولى،	سفارة الجمهورية التركية	تركيا	١٢٩٦٧٦
جوزيف.	ممثلى	مستشارى	بالانتين			
كيه	الولايات	لجنة				
		الاساليب				
		والطاقة				
دونين	وزارة	مدير المشروع	نابيل و	حكومة كينيا	كينيا	٢٣٥٩٦٠
روبرت. ال	الخارجية	الخاص بشرق	شركاه	جمهورية مصر العربية	مصر	١٨٩٠٠٠
		اسيا/ شئون		المملكة الاردنية	الأردن	١١٠٠٠٠
		دول المحيط		حكومة غينيا	غينيا	٧٥٠٠٠
		الهادى		المملكة المغربية	المغرب	غير معروف
				حكومة جامايكا	جامايكا	غير معروف
				حكومة ساحل العاجل	ساحل	غير معروف
					العاج	
				مجلس تطوير التجارة الصيبى	الصين	غير معروف
				بنك التطوير الافريقى	اوروبا	غير معروف
				روزنج يورانيوم ليمتد	ناميبيا	غير معروف
				هيئة التجارة الحرة بكوريا	كوريا ج	غير معروف
ديورانت	مجلس	السكرتير	هيل و	فيروزى فينانزياريا	ايطاليا	٧٦٣٣٧٥
أندرو. جى	ممثلى	الصحفى	نولتن	آسيا ساتيلايت تيليكوم	هونج	غير معروف
	الولايات	للممثل			كونج	
		كولمان				

١ ـــ هذه القائمة تحتوى فقط أسماء الموظفين الفيدراليين الذين تركوا الخدمة بين ١٩٨٠ و ١٩٩٠

٢ ـــ السجلات العامة لا تكشف عما تقاضاه الوكيل من الموكل. الأرقام المبينة هى ما دفعه الموكل إلى الشركة أثناء فترة تسجيل الوكيل كوكيل لهذا الموكل.

الملحق أ

الوكيل	الفرع الحكومى	المركز الوظيفى	الشركة الموظفة	الموكل الأجنبى	الدولة	الرسوم والنفقات المدفوعة للشركة ١٩٨٠/١٩٩٠
إيزنشتات ستيوارت	البيت الأبيض	مساعد صحفى السياسة الداخلية	باول، جولد شتين	هيتاشى ليمتد	اليابان	١٠٢١٤٠٤
				انتلسات	أوروبا	٥٠٦٧٩١
				المجلس العام للمراقبة	سويسرا	١٧١٥٦٥
				سفارة المغرب	المغرب	٩١٠١
				جمهورية نيكاراجوا	نيكاراجوا	٥٤٦٨
إيليوت ريتشارد	وزارة الخارجية	مستشار المدعى العام	بول ، ويز	شركة إن. أى. سى/ إن. أى. سى امريكا	اليابان	٤٦٤٦٧٠١
				الاتحاد الكورى لصناعة المنسوجات	كوريا ج	٢١٤٢٩٢
				هيئة الحديد والصلب الكورية	كوريا ج	٣٧٦٢٦

١ ــ هذه القائمة تحتوى فقط أسماء الموظفين الفيدراليين الذين تركوا الخدمة بين ١٩٨٠ و ١٩٩٠

٢ ــ السجلات العامة لا تكشف عما تقاضاه الوكيل من الموكل. الأرقام المبينة هى ما دفعه الموكل إلى الشركة أثناء فترة تسجيل الوكيل كوكيل لهذا الموكل.

الملحق أ

الوكيل	الفرع الحكومي	المركز الوظيفي	الشركة الموظفة	الموكل الأجنبي	الدولة	الرسوم والنفقات المدفوعة للشركة ١٩٨٠/١٩٩٠
ارب، جاي	وكالة	نائب المدير	جي.اف.اي	كونسيجو/ اسانتوس العالمية	المكسيك	٢٧٢٦٨
قليز	التطوير		ليمتد	دي.أي.إس.سي للتجارة الخارجية	المكسيك	٤٧٩٩٢
	الدولي			ديرسبيسر اس.سي	المكسيك	غير معروف
إيفانس	مجلي	عضو	هيكت،	مجلس تطوير تجارة هونج كونج	هونج	١٠٦٤٩٣٧
بيللي لي	ممثلي	الكونجرس	سبنسر		كونج	
	الولايات		وشركائهما	حكومة جمهورية بنما	بنما	٣٠٩٦٤٧
إيفانس.	مجلس	عضو	مجموعة	الحرية والعدل/ قبرص	قبرص	١١٥٠٠٠
توماس. بي	ممثلي	الكونجرس	ايفانس	جمهورية قبرص	قبرص	١٥٦١١٧١
	الولايات			جمهورية نيجيريا الفيدرالية	نيجيريا	١٢٨٤٣٦
				الرئيس اساق ماجلوتا	جمهورية	٢٠٠٠٠
					الدومنيكان	
			مانات،	جمهورية اصين	تايوان	غير معروف
			مفيلس	جمهورية قبرص	قبرص	٦١٣٣٥٥
				شركة إن. أي. سي	اليابان	٢٢٦٦٢٢
				حكومة جامايكا	جامايكا	١٨٩٠٠٠
			اوكونورو	هيئة التبادل البريطاني	برامودا	غير معروف
			هنان	البث الإذاعي سي.كيه. ال دبليو	كندا	غير معروف
				دبليو. اج واصحاب السفن	بريطانيا	غير معروف
				المتبادلة		
				حكومة جامايكا	جامايكا	غير معروف

١ ــ هذه القائمة تحتوى فقط أسماء الموظفين الفيدراليين الذين تركوا الخدمة بين ١٩٨٠ و ١٩٩٠

٢ ــ السجلات العامة لا تكشف عما تقاضاه الوكيل من الموكل. الأرقام المبينة هى ما دفعه الموكل إلى الشركة اثناء فترة تسجيل الوكيل كوكيل لهذا الموكل.

الملحق أ

الوكيل	الفرع الحكومى	المركز الوظيفى	الشركة الموظفة	الموكل الأجنبى	الدولة	الرسوم والنفقات المدفوعة للشركة ١٩٨٠/١٩٩٠
فيريانكس، ريتشارد. ام III	وزارة الخارجية	مساعد الوزير، المفوض الخاص بعملية السلام بالشرق الاوسط والسفير المتجول	بول، هاستينجز	كويتو للإنتاج	اليابان	٢٨٦٠٨٢
				سفارة العراق	العراق	٣٣٤٨٨٥
				فوجيتسوميكرو ايليكتريك	اليابان	٦٦٤٧٩

١ ــ هذه القائمة تحتوى فقط اسماء الموظفين الفيدراليين الذين تركوا الخدمة بين ١٩٨٠ و ١٩٩٠

٢ ــ السجلات العامة لا تكشف عما تقاضاه الوكيل من الموكل. الأرقام المبينة هى ما دفعه الموكل إلى الشركة اثناء فترة تسجيل الوكيل كوكيل لهذا الموكل.

الوكيل	الفرع الحكومي	المركز الوظيفي	الشركة الموظفة	الموكل الأجنبي	الدولة	الرسوم والنفقات المدفوعة للشركة ١٩٨٠/١٩٩٠
فاربل جيه، مايكل	وزارة الطاقة	المجلس العام	جلوبال.يو اس.ايه	كوماتسو ليمتد	اليابان	٣١٣٥٠٠٠
				فانوك	اليابان	٣٠٠٠٠٠٠
				شركة مازاك	اليابان	٢٠٠٠٠٠٠
				شركة كايوسيرا	اليابان	٢٠٠٠٠٠٠
				جمهورية بتسوانا	بتسوانا	١٨٧٤٩٠
				الخطوط الجوية لكل اليابان	اليابان	١٠٠٠٠٠٠
				شركة تطوير الطائرات اليابانية	اليابان	٨٧٥٠٠٠٠
فين بروس	هيئة الاتصالات الفيدرالية	المجلس العام	هيل و نولتن	جمهورية تركيا	تركيا	٧٥٠٠٠٠٠
				الحزب الديمقراطى الليبرالى	اليابان	٢٤٦٠٠٠
				المملكة المغربية	المغرب	٢٩٧٦٠٥
				حكوة جزر الكايمان	جزر الكايمان	١٥٨١١٤
				حكومة انجولا	انجولا	٢٠٠٠٠
				الخطوط الجوية الكورية	كوريا ج	٧٦٨٦٣
				تطوير الكوت دازور	فرنسا	١١٦٨٩
				كراس تحميل ان اتش/ مينيبيا	اليابان	غير معروف
فيث دوجلاس جيه	وزارة الدفاع	مساعد نائب الوزير/ سياسة المفاوضات	شركة المستشارين العالميين	سفارة جمهورية تركيا	تركيا	٨٧٥٠٠٠
فلدمان مارك، بى	وزارة الخارجية	مستشار قانونى	شركة المستشارين العالميين	سفارة جمهورية تركيا	تركيا	٨٧٥٠٠٠

١ ــ هذه القائمة تحتوى فقط أسماء الموظفين الفيدراليين الذين تركوا الخدمة بين ١٩٨٠ و ١٩٩٠

٢ ــ السجلات العامة لا تكشف عما تقاضاه الوكيل من الموكل. الأرقام المبينة هى ما دفعه الموكل إلى الشركة اثناء فترة تسجيل الوكيل كوكيل لهذا الموكل.

الملحق أ

٢٣٠/ب

الوكيل	الفرع الحكومى	المركز الوظيفى	الشركة الموظفة	الموكل الأجنبى	الدولة	الرسوم والنفقات المدفوعة للشركة ١٩٨٠/١٩٩٠
قير يس، تشالز	هيئة الاتصالات الفيدرالية	الرئيس	مينتز، ليفاين	هيئة صناعة الاتصالات/ اليابان	اليابان	٧٠٥٣١٥
فيليك هنريتا	مجلس النواب الأمريكى	مساعدات النواب	ماكاليف، كيلى	سفارة جمهورية تركيا	تركيا	غير معروف

١ ـــ هذه القائمة تحتوى فقط أسماء الموظفين الفيدراليين الذين تركوا الخدمة بين ١٩٨٠ و ١٩٩٠

٢ ـــ السجلات العامة لا تكشف عما تقاضاه الوكيل من الموكل. الأرقام المبينة هى ما دفعه الموكل إلى الشركة اثناء فترة تسجيل الوكيل كوكيل لهذا الموكل.

الملحق أ ١/٢٣١

الوكيل	الفرع الحكومى	المركز الوظيفى	الشركة الموظفة	الموكل الأجنبى	الدولة	الرسوم والنفقات المدفوعة للشركة ١٩٨٠/١٩٩٠
			هيرون ،	مجموم شركة سكرسى بى أى	أمريكا ج	٢٠٥٢٣٣
			بوركيت	اتصالات نوفاتيل	كندا	٢٤٢٠٣٦
				هيئة أنابيب الصلب التايلندية	تايلند	١١٦٩٨١
				أسمنت سانت لورانس	كندا	٤٥٦٥٤
				اجرو كيميكاس دى جواتيمالا	جواتيمالا	٣٠٧١٣
				اتلسات للأقمار البحرية	اوروبا	٢٠٠٠٠
				ضمانا ياما يتش	اليابان	١٠٠٠٠
				أسمنت كندا بلا فارج	كندا	١٥٦١٩
				أسمنت اينلند	كندا	١٣٤٩٣
				أسمنت سانت مارى	كندا	٣٨٣٢
				أسياسا تيلايت تيليكوم	هونج كونج	٥٨٩٨
				ضمانات دايوا	اليابان	٢٣٤٨
فينلى،	مجلس	مدير أفراد	شركاء	سفارة السلفادور	السلفادور	١٣٣٠٠
مايكل	ممثلى	اللجنة	هيميفير	هيئة أعمال الكوستاريكا /	كوستاريكا	غير معروف
	الولايات	الفرعية لعمليات المخابرات		مشروعات		
فورتشن	وزارة	مساعد	بول،	شركة ان . أى سى/ ان. اى. سى	اليابان	٤٦٤٦٧٠١
تيرانس	الخارجية	المستشار القانونى	ويز	أمريكا		
				حقول الذهب المتحدة	بريطانيا	٩٤٦٤٦٧٦
				صناعة المنسوجات الفيدرالية بكوريا	كوريا ج	٢١٤٢٩٣
				جمهورية بتسوانا	بتسوانا	٥١٣١٤
				هيئة الحديد والصلب الكورية	كوريا ج	٣٧٦٢٦
				هيونداى للصناعات الثقيلة	كوريا ج	١٢٦١

١ ــ هذه القائمة تحتوى فقط أسماء الموظفين الفيدراليين الذين تركوا الخدمة بين ١٩٨٠ و ١٩٩٠

٢ ــ السجلات العامة لا تكشف عما تقاضاه الوكيل من الموكل. الأرقام المبينة هى ما دفعه الموكل إلى الشركة أثناء فترة تسجيل الوكيل كوكيل لهذا الموكل.

الملحق أ

الوكيل	الفرع الحكومي	المركز الوظيفي	الشركة الموظفة	الموكل الأجنبى	الدولة	الرسوم والنفقات المدفوعة للشركة ١٩٨٠/١٩٩٠
فوكس جيه. ادوارد فرانك	وزارة الخارجية	مساعد الوزير/ للشئون القانونية	مينتز، ليفاين	هيئة الصناعة للاتصالات/ اليابان	اليابان	٨٠٠٠٠
ريتشارد. ايه	وكالة المحيطات والجو القومية	مدير	مكتب المحامى ريتشارد. ايه فرانك	هيئة المصايد باليابان	اليابان	٨٢٦٨٥

١ ــ هذه القائمة تحتوى فقط أسماء الموظفين الفيدراليين الذين تركوا الخدمة بين ١٩٨٠ و ١٩٩٠

٢ ــ السجلات العامة لا تكشف عما تقاضاه الوكيل من الموكل. الأرقام المبينة هى ما دفعه الموكل إلى الشركة اثناء فترة تسجيل الوكيل كوكيل لهذا الموكل.

الملحق أ

الوكيل	الفرع الحكومى	المركز الوظيفى	الشركة الموظفة	الموكل الأجنبى	الدولة	الرسوم والنفقات المدفوعة للشركة ١٩٨٠/١٩٩٠
فرايك	وكالة	مدير	جينسبرج،	المملكة المغربية	المغرب	٢٥٠٠٠٠
ريتشارد.	المحيط		فيلدمان و			
إيه	والجو		بريس			
	القومى		والد،هاركرادر	هيئة المصايد اليابانية	اليابان	٢١٦٧١٩
فريدمان	وزارة	مساعد خاص	بلاك،	حكومة سانتا لوتشيا	سانتا	غير معروف
ماثيو	الخارجية	التنسيق بين	مانافورت		لوتشيا	
		السياسة		حكومة باربادوس	باربادوس	غير معروف
		والبرامج		حكومة جمهورية الدومينيكان	جمهورية	غير معروف
فرايبرج،	البيت	والاتصال			الدومنيكان	
رونا	الأبيض	بالكونجرس	هيل و	جمهورية تركيا	تركيا	٣٢٠٧٨٢٢
			نولتن	تطوير الكوت دازور	فرنسا	٢٧٧٢٠٤
				المملكة المغربية	المغرب	٢٩٧٦٠٥
				حكومة انجولا	انجولا	٢٠٠٠٠
				حكومة جزر الكايمان	جزر	٢٠٤٢٣٠
					الكايمان	
				الترخيص والتسجيل لزيت	ماليزيا	٤٥٠٨٣٨
				النخيل		
				صناعة الايرياص بأمريكا	المجتمع	٢٥٩٣٤٤
				الشمالية	الاوروبى	
				هيئة اعلان حقوق الانسان	اليابان	٦٠٠٠٠
				هامبروس/ شاريس، بيكسلى	بريطانيا	غير معروف
نورمان	وزارة	مساعد نائب	هيرون و	هيئة تصدير الزهور	كولومبيا	١٠٣١٥٩٦
هارولد.	الداخلية	الوزير	بوركت	اسمنت سانت لورانس	كندا	١٠٠٢٢٩٤
دبليو				شركة مجموعة سكر سى. ب. اى	أمريكا ج	٤٣٣٦٥٩
				اسمنت جينستار		
					كندا	٧٦٨٩٧

١ ــ هذه القائمة تحتوى فقط أسماء الموظفين الفيدراليين الذين تركوا الخدمة بين ١٩٨٠ و ١٩٩٠

٢ ــ السجلات العامة لا تكشف عما تقاضاه الوكيل من الموكل. الأرقام المبينة هى ما دفعه الموكل إلى الشركة اثناء فترة تسجيل الوكيل كوكيل لهذا الموكل.

الملحق أ

الوكيل	الفرع الحكومي	المركز الوظيفي	الشركة الموظفة	الموكل الأجنبي	الدولة	الرسوم والنفقات المدفوعة للشركة ١٩٨٠/١٩٩٠
				دخان اليابان	اليابان	١٠١٦١٦
				ميتسوبيشى اليكتريك	اليابان	١٠٩٦٢٤
				أسمنت بحيرة اونتاريو	كندا	٧٤٠٤٨
				أسمنت كندا بلافارج	كندا	١٨٢٩٩٩
				أسمنت سانتمارى	كندا	٤٦٢٨٠
				هيئة اعلان حقوق الانسان	اليابان	١٤٠٠٠

١ ـ هذه القائمة تحتوى فقط أسماء الموظفين الفيدراليين الذين تركوا الخدمة بين ١٩٨٠ و ١٩٩٠

٢ ـ السجلات العامة لا تكشف عما تقاضاه الوكيل من الموكل. الأرقام المبينة هى ما دفعه الموكل إلى الشركة اثناء فترة تسجيل الوكيل كوكيل لهذا الموكل.

الوكيل	الفرع الحكومي	المركز الوظيفي	الشركة الموظفة	الموكل الأجنبي	الدولة	الرسوم والنفقات المدفوعة للشركة ١٩٨٠/١٩٩٠
				معدات تعدين، أر.اس.في	هولندا	١٠٣٦٤
				الخطوط الجوية لكل اليابان	اليابان	٩٥٥٤
جيبونز،	البيت	مساعد خاص	هوجان	الكومنولث الباهامي	الباهاما	٨٤٤٤١١
كليفورد	الأبيض	لممثل التجارة	وهارتسون	حكومة أونتاريو	كندا	٤٧١٥٢٠
		الأمريكي		وكلاء تأمين بهيئة اللويد	بريطانيا	٤٠١٩٩٢
				إيرماكي	إيطاليا	٢٠٦٣٠٩
				سفارة اليابان	اليابان	١٨١٧٦٥
				الهيئة العالمية لخطوط الركاب	أوروبا	١٧٦١٨١
				مجلس اصحاب السفن الأوروبيون	أوروبا	٣٢٢٤
				اليابانيون		
جيفورد	مجلس	مساعدات	سويدلار	شركة هيونداى موتور	كوريا ج	٣٥٣٧٦٥
داون	النواب	النواب	وبرلين			
	الأمريكي					
جولد	مجلس	مساعدات	جولد	شركة الذهب العالمية	جنوب	٥١١٨٩
مارتن.بى	النواب	النواب	وليبنجوود		افريقيا	
	الأمريكي			فيات. اس. بى . ايه	ايطاليا	٧٨٨٩٣٣
				ريكو	اليابان	غير معروف
جولد بيتر.	مجلس	مساعدات	وينتروب،	كونجسبرج فابنفابريك	النرويج	٧٦٤٣
اف	النواب	النواب	ستيمسون			
	الأمريكي		ولفورد	سفارة كندا	كندا	٤٠٧٢٤٩
			وويجمان			
جولد فيلد	وزارة	مساعالوزير/	سويدلار	شركة هيونداى موتور	كوريا ج	٣٥٣٧٦٥
اتش.بى	التجارة	تطوير	وبرلين			
		التجارة				

١ ــ هذه القائمة تحتوى فقط أسماء الموظفين الفيدراليين الذين تركوا الخدمة بين ١٩٨٠ و ١٩٩٠

٢ ــ السجلات العامة لا تكشف عما تقاضاه الوكيل من الموكل. الأرقام المبينة هى ما دفعه الموكل إلى الشركة اثناء فترة تسجيل الوكيل كوكيل لهذا الموكل.

الملحق أ

الوكيل	الفرع الحكومى	المركز الوظيفى	الشركة الموظفة	الموكل الأجنبى	الدولة	الرسوم والنفقات المدفوعة للشركة ١٩٨٠/١٩٩٠
جولد ريبيكا	مجلس ممثلى الولايات	هيئة مجلس التعدين بلجنة الطاقة والاتصالات	فيرتر، ليبفرت	الصنادل والحبوب المتحدة ماترا ايروسبايس	اليابان فرنسا	٨٩٣٢٦ ٢٩٣٨٣٨
جريو مايكل	مجلس ممثلى الولايات	مساعدات المجلس	باجوتيس ودونيللى	حكومة جمهورية ترانسكى	ترانسكى	٧٢٢٨٤

١ ـــ هذه القائمة تحتوى فقط أسماء الموظفين الفيدراليين الذين تركوا الخدمة بين ١٩٨٠ و ١٩٩٠

٢ ـــ السجلات العامة لا تكشف عما تقاضاه الوكيل من الموكل. الأرقام المبينة هى ما دفعه الموكل إلى الشركة أثناء فترة تسجيل الوكيل كوكيل لهذا الموكل.

الملحق أ

الوكيل	الفرع الحكومى	المركز الوظيفى	الشركة الموظفة	الموكل الأجنبى	الدولة	الرسوم والنفقات المدفوعة للشركة ١٩٨٠/١٩٩٠
هاردى،	مجلس	لجنة التمويل	مجموعة اكير	فوجيتسو ليمتد	اليابان	٩٦٦٨٧٥
دافيد.	النواب	بمجلس		استثمارات هويلاك	برمودا	٤١٧٦٨٠
دبليو	الأمريكى	اقليات		فوجيتسو الامريكية	اليابان	١٤٢٣٨٦
		تكساس		قصر متروبوليتان الكبير	بريطانيا	٩٦١٧٨
				فوجيتسو للاكترونيات الدقيقة	اليابان	٧٦٩٦٣
				سالجاد العالمية	إسرائيل	١٣٨٦٥
				شركة بليسى	بريطانيا	غير معروف
				شركة تات وليل	بريطانيا	غير معروف
هاتواى،	مجلس	مدير ادارة	الاستشاريون	سفارة جنوب افريقا	جنوب	١٨٥٦٨٧٨
مايكل	النواب	الافراد بلجنة	العالميون		افريقيا	
	الأمريكى	الطاقة والموارد	المتحدة			
		الطبيعية				
هوكينز،	مجلس	رئيس مجلس	سكواير	سفارة بلجيكا	بلجيكا	٣٨٩٥١
ادوارد	النواب	تكساس	ساندرز			
	الأمريكى	بلجنة المالية	وديمبسى			
هايمان،	مجلس	مساعدات	برستوف و	اينست. لات ديل فيرور/ اكيرو	شيلى	غير معروف
بروس	النواب	النواب	تورجريمسون			
	الأمريكى					
هيلمك،	مجلس	مساعدات	روبنسون،	استثمارات هويلاك	برمودا	٤٣٠٤١٢
مارك	النواب	النواب	لاك، ليرر	أصدقاء/ ديموقراطية فى باكستان	باكستان	١٢١٠٠٠
	الأمريكى		ومونتجمرى	التحالف الاسلامى الديموقراطى	باكتسان	١٦٥٠٠
هسلر،	وزارة	مساعد وزير	بول، ويز	شركة الكهرباء اليابانية	اليابان	١٤٥٨٤٥
كورتيس	المالية	الاقتصاديات				

١ ــ هذه القائمة تحتوى فقط أسماء الموظفين الفيدراليين الذين تركوا الخدمة بين ١٩٨٠ و ١٩٩٠

٢ ــ السجلات العامة لا تكشف عما تقاضاه الوكيل من الموكل. الأرقام المبينة هى ما دفعه الموكل إلى الشركة أثناء فترة تسجيل الوكيل كوكيل لهذا الموكل.

الملحق أ

الوكيل	الفرع الحكومي	المركز الوظيفي	الشركة الموظفة	الموكل الأجنبي ١	الدولة	الرسوم والنفقات المدفوعة للشركة ١٩٨٠/١٩٩٠
هيلد نبراند، وليم	مجلس النواب الامريكى	سكرتير المجلس	جولدو ليبنجوود	شركة ميات	إيطاليا	٧٨٨٩٣٣
				شركة الذهب العالمية	جنوب أفريقيا	٥١١٨٩

١ ــ هذه القائمة تحتوى فقط أسماء الموظفين الفيدراليين الذين تركوا الخدمة بين ١٩٨٠ و ١٩٩٠

٢ ــ السجلات العامة لا تكشف عما تقاضاه الوكيل من الموكل. الأرقام المبينة هى ما دفعه الموكل إلى الشركة أثناء فترة تسجيل الوكيل كوكيل لهذا الموكل.

الوكيل	الفرع الحكومي	المركز الوظيفي	الشركة الموظفة	الموكل الأجنبي	الدولة	الرسوم والنفقات المدفوعة للشركة ١٩٨٠/١٩٩٠
هيرشهورن	وزارة	مساعد وكيل	بيشوب و	سي.اس.ار ليمتد	استراليا	٢٥٨٠١٩
، إيريك	التجارة	الوزارة /	كوك	بي. إيه. تي الصناعية	بريطانيا	٥٥٢٢٧
		إدارة		شركة فولفو للسيارات	هولندا	٣٨٢١١
		الصادرات		باتسون. بي.تي.وأي ليمتد	استراليا	٤٢٠٤
				بروفسير الفردزيهي	المانيا ش	٤٢٠٩
هوريك	وزارة	مساعد وكيل	اوميلفيني و	سي.أر.إيه ليمتد	استراليا	١٥٠٢٣٥
جاري	التجارة	الوزارة/ إدارة	مايرز	الحكومة الكندية	كندا	٤٨٠٦٢٢٠
		الواردات		ملاك بروكن هيل	استراليا	٣٣٦٥٣٤
				بيرسيكو. بيتز اميجيلو	إيطاليا	١٢٩٩٧٩
				اتحاد صانعي البيرة الكنديين	كندا	٧٦١٦١
				اتحاد الصناعات الكيماوية الأوروبي	اوروبا	٤٢٨٧٨
				اتحاد الصناعات الكيماوية الالماني	المانيا غ	١٩٩٧٠
				اتحاد صناعات التليفون / تلغراف	فرنسا	١١٩٠٨
				الصلب الياباني	اليابان	غير معروف
هدلستون،	مجلس	نائب	هيل ونولتن	الجمهورية التركية	تركيا	غير معروف
والتر	النواب					
	الامريكي					
هايمل،	مجلس	مساعدات	هيل ونولتن	مكتب تطوير المعلومات القومي	إندونيسيا	٣٢٥٥٤٠٠
جاري	ممثلي	المجلس		هيئة تطوير الكوت وازير	فرنسا	٢٧٧٠٤
	الولايات			جمهورية كوريا	كوريا ج	٢٣٣٤٤١
				هيونداى للمحركات الامريكية	كوريا ج	٢٨٣٤٧٩
				مكتب المراقبة الاجتماعية	سويسرا	٢٢٠١٧٢

١ ــ هذه القائمة تحتوى فقط اسماء الموظفين الفيدراليين الذين تركوا الخدمة بين ١٩٨٠ و ١٩٩٠

٢ ــ السجلات العامة لا تكشف عما تقاضاه الوكيل من الموكل. الأرقام المبينة هى ما دفعه الموكل إلى الشركة أثناء فترة تسجيل الوكيل كوكيل لهذا الموكل.

الملحق أ

الوكيل	الفرع الحكومى	المركز الوظيفى	الشركة الموظفة	الموكل الأجنبى	الدولة	الرسوم والنفقات المدفوعة للشركة ١٩٨٠/١٩٩٠
				مكتب تصريح وتسجيل زيت النخيل	ماليزيا	٤٥٠٨٣٨
				حكومة جزر كايمان	جزر كايمان	٢٠٤٢٣٠
				صناعات الايرباص بأمريكا الشمالية	المجتمع الاوروبى	٥٥١٥١٩
				نايتندو الأمريكية	اليابان	٤٩٢٧٧٣
				بنك ساسوا. ليمتد	اليابان	٣٧٥٠٥٤
				شركة مارويينى امريكا	اليابان	١٣٦٧٩٦
				مؤسسة إعلام حقوق الإنسان	اليابان	٦٠٠٠٠
				الخطوط الجوية الكورية	كوريا ج	٢٩٤٨٠٢

١ ــ هذه القائمة تحتوى فقط اسماء الموظفين الفيدراليين الذين تركوا الخدمة بين ١٩٨٠ و ١٩٩٠

٢ ــ السجلات العامة لا تكشف عما تقاضاه الوكيل من الموكل. الأرقام المبينة هى ما دفعه الموكل إلى الشركة اثناء فترة تسجيل الوكيل كوكيل لهذا الموكل.

الوكيل	الفرع الحكومي	المركز الوظيفي	الشركة الموظفة	الموكل الأجنبي	الدولة	الرسوم والنفقات المدفوعة للشركة ١٩٨٠/١٩٩٠
هايمل، جارى	مجلس ممثلى الولايات	مساعدات المجلس	هيل ونولتن	حكوة انجولا	انجولا	٢٠٠٠٠
				طائرات مارتن باكر	بريطانيا	غير معروف
				بترول الكويت/ سانتا فى	الكويت	غير معروف
				سفارة فنزويلا	فنزويلا	غير معروف
				الامير طلال	السعودية	غير معروف
				جمهورية تركيا	تركيا	عير معروف
				انتلسات	أوروبا	غير معروف
				شركة بورتالز	بريطانيا	غير معروف
				سالن للشحن الجاف	السويد	غير معروف
				الحزب الديموقراطى الليبرالى	اليابان	غير معروف
جانكا. ليسلى، إيه	البيت الأبيض	المساعد الخاص/ الصحافة ولسكرتير قسم الصحافة	نايل وشركاؤه	المملكة المغربية	المغرب	١٢٩٠٠٠٠
				المملكة الاردنية	الأردن	١٢٢٠٠٠٠
				جمهورية مصر العربية	مصر	١٨٢٠٤٨٣
				الجمهورية الباكستانية	باكستان	٥٦٠٠٠٠
				الحكومة الكينية	كينيا	٥٣١٧٠٨
				حكومة الجابون	الجابون	١٨٧٥٠٠
				حكومة غينيا	غينيا	٧٥٠٠٠
				حكومة السودان الديموقراطية	السودان	٦٠٠٠٠
				حكومة السلفادور	السلفادور	٥٠٠٠
				انتلسات	أوروبا	غير معروف
				حكومة جامايكا	جامايكا	غير معروف

١ ــ هذه القائمة تحتوى فقط أسماء الموظفين الفيدراليين الذين تركوا الحدمة بين ١٩٨٠ و ١٩٩٠

٢ ــ السجلات العامة لا تكشف عما تقاضاه الوكيل من الموكل. الأرقام المبينة هى ما دفعه الموكل إلى الشركة اثناء فترة تسجيل الوكيل كوكيل لهذا الموكل.

الملحق أ

٢٣٦/ب

الوكيل	الفرع الحكومى	المركز الوظيفى	الشركة الموظفة	الموكل الأجنبى	الدولة	الرسوم والنفقات المدفوعة للشركة ١٩٨٠/١٩٩٠
جارفيز،	وزارة	مساعد خاص	جولد و	شركة بيريتا. يو.اس.ايه	إيطاليا/	١٢٩٦٣٨
باتريشيا	الصحة	بمكتب	ليبنجوود		بلجيكا	
	والخدمات	التشريعات		شركة فيات اس.بى.ايه	ايطاليا	٤٢٦٩٣٧
	الإنسانية			شركة طومسون سى.اس.اف	فرنسا	٢٧٩٣٣٠
				ريكو	اليابان	٣٤٧٩٤
جنينجز،	مجلس	مساعدات	نايل و	المملكة المغربية	المغرب	غير معروف
هوراس	النواب	النواب	شركاؤه	حكومة كينيا	كينيا	غير معروف
	الأمريكى			حكومة كينيا	غينيا	غير معروف

١ ـــ هذه القائمة تحتوى فقط أسماء الموظفين الفيدراليين الذين تركوا الخدمة بين ١٩٨٠ و ١٩٩٠

٢ ـــ السجلات العامة لا تكشف عما تقاضاه الوكيل من الموكل. الأرقام المبينة هى ما دفعه الموكل إلى الشركة اثناء فترة تسجيل الوكيل كوكيل لهذا الموكل.

الوكيل	الفرع الحكومي	المركز الوظيفي	الشركة الموظفة	الموكل الأجنبي	الدولة	الرسوم والنفقات المدفوعة للشركة ١٩٩٠/١٩٨٠
				حكومة جامايكا	جامايكا	غير معروف
				حكومة ساحل العاج	ساحل العاج	غير معروف
				مجلس تطوير التجارة الصيني	الصين	غير معروف
				بنك التطوير الافريقي	أوروبا	غير معروف
				يورانيوم روزينج ليمتد	ناميبيا	غير معروف
				مجلس التجارة الكورى	كوريا ج	غير معروف
				المملكة الاردنية	الأردن	غير معروف
جولى،	مراقبة	مجلس عام	جالندو	طيران جاميكا	جامايكا	٤٠٥٨٦٧
سوزان، بى	الطيران	اتحاد القضايا	فارتشيك	هيئة خطوط الطيران الشرقية	الفلبين	١٣٠٣٦٣
	المدنى	والمنازعات		خطوط والينيوس	السويد	١٢٢٨٢١
				هندسة طائرات هونج كونج	هونج كونج	٣١٧٢١
				صناعات الطائرات الاسرائيلية	اسرائيل	٢٧٢١٨
				سول. اس.ايه	فرنسا	٨٩٩٠
			إس.إم.سى العالمية	كل خطوط الطيران اليابانية	اليابان	٣٩٦٨٩
جونز	مجلس	عضو	ديكشتاين،	شركة توشيبا	اليابان	١٥٨٥٠٠٥
جيمس. ار	ممثلى	الكونجرس	شابيرو			
	الولايات		وموربن			
كابل،	البيت	مساعد خاص	مانات	الجمهورية القبرصية	قبرص	٥٧٤٤٦٥
روبرت .	الأبيض	إلى الصحافة	وفيليبس	شركة ان. اى. سى	اليابان	٤٧٠٤٤٤
جيه		لأجل الشئون				
		القانونية				

١ ــ هذه القائمة تحتوى فقط أسماء الموظفين الفيدراليين الذين تركوا الخدمة بين ١٩٨٠ و ١٩٩٠

٢ ــ السجلات العامة لا تكشف عما تقاضاه الوكيل من الموكل. الأرقام المبينة هى ما دفعه الموكل إلى الشركة اثناء فترة تسجيل الوكيل كوكيل لهذا الموكل.

الملحق أ

الوكيل	الفرع الحكومي	المركز الوظيفي	الشركة الموظفة	الموكل الأجنبي	الدولة	الرسوم والنفقات المدفوعة للشركة ١٩٨٠/١٩٩٠
كام، ليناهيلر	وزارة المواصلات	المجلس العام	فولي و لاردنر	شركة محليات هولندا	هولندا	غير معروف
كاسينجر تيودور. دبليو	مجلس النواب الامريكى	مجلس التجارة العالمية بلجنة التمويل	فنسون و أيلكنز	فيتر اس.ايه	المكسيك	٢٢٠١٤٤٢
			تيودور كاسينجر	مراقبة التسويق إينديف البلجيكية	بلجيكا	٨١٤٢

١ ــ هذه القائمة تحتوى فقط أسماء الموظفين الفيدراليين الذين تركوا الخدمة بين ١٩٨٠ و ١٩٩٠

٢ ــ السجلات العامة لا تكشف عما تقاضاه الوكيل من الموكل. الأرقام المبينة هى ما دفعه الموكل إلى الشركة اثناء فترة تسجيل الوكيل كوكيل لهذا الموكل.

الوكيل	الفرع الحكومى	المركز الوظيفى	الشركة الموظفة	الموكل الأجنبى	الدولة	الرسوم والنفقات المدفوعة للشركة ١٩٨٠/١٩٩٠
كرشينباوم بروس	البيت الأبيض	مساعد خاص بقسم الصحافة لشئون الحكومة	ستروك و ستروك	كيموليمبكس للتجارة/ شيبون للصيادلانيات والكيماويات	المجر	٣٢٠٨٠
				بنك مابراليم	إسرائيل	غير معروف
كوب، جورج . إس	مجلس ممثلى الولايات	رئيس مجلس اللجنة الفرعية للمصادر الطبيعية	جلوبال. يو. إس.إيه	هيتاشى ليمتد	اليابان	٤٥٨٠١٤
				كل الخطوط الجوية اليابانية	اليابان	٢٥٢٧٢٨
				فانيوس ليمتد	اليابان	٢٨٥٣٦٩
				هيونداى للمحركات . امريكا	كوريا ج	٢٥٠٠٠٠
				مكتب التحكم فى الانشاءات اليابانى الفيدرالى	اليابان	٢٢٥٦١٦
				شركة تطوير الطائرات اليابانية	اليابان	٢٥٣٨٠٧
				شركة كوماتسو	اليابان	٣٥٧٩٨٦
				شركة كايوسيرا	اليابان	٢٢٦٣٥٤
				مازاك ليمتد	اليابان	٢٧٦٦٢٤
كورمان، مايكل	وزارة الداخلية	المساعد الخاص لوكيل القضايا	أرينت، فوكس	اوتوكامبو اوبيى	اليابان	٩٤١٣٠٦
				شركة تويوتا	اليابان	١١٠٣٠٥٩
				جولات سيتمار البحرية	استراليا	٢٢٩١٠٦
				يورانر زيرجباى. جى.إم.بى.اتش	المانيا غ	٨٩١١٢
				فيراين ايدلستاملويرك	المانيا غ	٣٦٠٢٥
				لارس كروج وشركاه	النرويج	٤٨٠٣٣
				شركة باتون ومورجان	بريطانيا	٣١٨٩

١ ــ هذه القائمة تحتوى فقط أسماء الموظفين الفيدراليين الذين تركوا الخدمة بين ١٩٨٠ و ١٩٩٠

٢ ــ السجلات العامة لا تكشف عما تقاضاه الوكيل من الموكل. الأرقام المبينة هى ما دفعه الموكل إلى الشركة أثناء فترة تسجيل الوكيل كوكيل لهذا الموكل.

الملحق أ

الوكيل	الفرع الحكومى	المركز الوظيفى	الشركة الموظفة	الموكل الأجنبى	الدولة	الرسوم والنفقات المدفوعة للشركة ١٩٨٠/١٩٩٠
				مصادر نوفاسكوتشيا	كندا	غير معروف
لاشتر، ستيفن	وزارة المواصلات	المجلس الخاص للطيران	باتون، بوجز ويلو	حكومة سلطنة عمان	عمان	٥٠٩٦٥٣
				مشتريو الاسواق الحرة ليمتد	هونج كونج	٣١١٨٠٥
				شركة كل ناكاجيما	اليابان	٤٠٦٨٠٧
				حكومة ايسلندا	إيسلندا	١٧٧٢٢٧
				فيرات كانتيرى، ايتاليانى	إيطاليا	٥١٨٧٣
				بيكت للتعبئة والتغليف	كندا	٣٨٤٦٥
				شركة تسويق المواد الخام المعدنية	زيمبابوى	١٧٢٣٨

١ ــ هذه القائمة تحتوى فقط أسماء الموظفين الفيدراليين الذين تركوا الخدمة بين ١٩٨٠ و ١٩٩٠

٢ ــ السجلات العامة لا تكشف عما تقاضاه الوكيل من الموكل. الأرقام المبينة هى ما دفعه الموكل إلى الشركة اثناء فترة تسجيل الوكيل كوكيل لهذا الموكل.

الوكيل	الفرع الحكومى	المركز الوظيفى	الشركة الموظفة	الموكل الأجنبى	الدولة	الرسوم والنفقات المدفوعة للشركة ١٩٨٠/١٩٩٠
				فونداك / ديف للجارة الخارجية	كوستاريكا	١٢٦٥٠
				حكومة جمهورية جزر المارشال	جزر المارشال	٩٠٣٩
				بوينى وجراندى إس.بى.إيه	إيطاليا	١١٣٤
				اى. باليسيوسيا	فنزويلا	غير معروف
				حملة ضرائب التكامل	بريطانيا	غير معروف
				حكومة اسبانيا	اسبانيا	غير معروف
لاند، ستيفن	البيت الأبيض	مساعد ممثل تجارة امريكا	مانشستر للتجارة	هيئة التجارة الكورية	كوريا ج	٩٦٨٠٨
				سايدرمكس العالمية	المكسيك	٤٣٤٩٨
				مايلسا	المكسيك	٢٩٨٠٧
				تيوبوس دى اكيرودى مكسيك	المكسيك	١٨٩٥٩
				اتحاد مصدرى المنسوجات	كوستاريكا	١٠٣٤٦
				وايرستيل	المكسيك	٥٧٠٥
				مكسيكوس اس.ايه دى سى فى	المكسيك	غير معروف
			متحدى مانشستر	هيئة التجارة الكوريين	كوريا ج	٩٥٢٥٢
				هيئة التجارة الخارجية	المكسيك	٤١٨٥٤
				سايدرمكس العالمية	المكسيك	٢٠١٧٩
				تيوبوس دى اكيرودى مكسيك	المكسيك	١٨١٦٣
				مجلس الاستثمار القومى بنما	بنما	٣٨٤٠٨
				سفارة إسرائيل	اسرائيل	١٨٤٦٧
				كيتان الموحدة	إسرائيل	١٥٠٠٠

١ ــ هذه القائمة تحتوى فقط أسماء الموظفين الفيدراليين الذين تركوا الخدمة بين ١٩٨٠ و ١٩٩٠

٢ ــ السجلات العامة لا تكشف عما تقاضاه الوكيل من الموكل. الأرقام المبينة هى ما دفعه الموكل إلى الشركة أثناء فترة تسجيل الوكيل كوكيل لهذا الموكل.

الملحق أ

الوكيل	الفرع الحكومي	المركز الوظيفي	الشركة الموظفة	الموكل الأجنبي	الدولة	الرسوم والنفقات المدفوعة للشركة ١٩٨٠/١٩٩٠
				هايلسا	المكسيك	١٦٦٠٠
				مروجي تصدير باربادوس	باربادوس	٢١٧٧
				كاناسيرو	المكسيك	٢٥٠٠
لاكسالت، بول	مجلس النواب الأمريكي	سيناتور	لاكسالت و واشنطن	هيئة الصحافة، أر. أي . إن. إف. أي	أسبانيا	٤٨٥٧٩٣
				حكومة انتيجوا وباربودوا	انتيجوا و باربودوا	٨٦٨٣٦٦
				هنري سفير	لبنان	٥٤٠٠٠
لازاروس سيمون	البيت الأبيض	مدير هيئة السياسة الداخلية بأمريكا	بوويل و جولدشتين	انتلسات	أوروبا	٥٠٦٧٩١
				المجلس العام للمراقبة	سويسرا	١٧١٥٦٥

١ ـــ هذه القائمة تحتوى فقط أسماء الموظفين الفيدراليين الذين تركوا الخدمة بين ١٩٨٠ و ١٩٩٠

٢ ـــ السجلات العامة لا تكشف عما تقاضاه الوكيل من الموكل. الأرقام المبينة هى ما دفعه الموكل إلى الشركة اثناء فترة تسجيل الوكيل كوكيل لهذا الموكل.

الملحق أ ١/٢٤٠

الوكيل	الفرع الحكومى	المركز الوظيفى	الشركة الموظفة	الموكل الأجنبى	الدولة	الرسوم والنفقات المدفوعة للشركة ١٩٩٠/١٩٨٠
ليهمان	مجلس	مستشار	سويدلر و	هيونداى	كوريا ج	٣٥٣٧٦٤
بروس. ايه	النواب	بلجنة القضاء	برلين	مجلس تطوير التجارة الصينى	تايوان	٣٨٠٠٠
	الأمريكى			حكومة برامودا	برامودا	غير معروف
ليتامان	وزارة	مساعد وزير	مادج ،	مؤسسات الصناعات الوطنية	كولومبيا	٥٠٦٠٠
والتر	التجارة	التجارة	روز	المنسوجات الصينية للتصدير	الصين	غير معروف
		للمنسوجات/		والاستيراد		
		الكساء		القسم التجارى بهونج كونج	هونج	غير معروف
					كونج	
				سوفوكو مفلوت	الاتحاد	غير معروف
					السوفيتى	
ليفاين	لجنة	مدير شئون	وندر، رايان	مجموعة التامين الخاص	برامودا	غير معروف
كينيث	مراقبة	الكونجرس	كانون وتيلين	حكومة برامودا	برامودا	غير معروف
	الطاقة					
	الفيدرالية					
ليبى	وزارة	مدير المشروع	ديكشتاين،	سفارة ماليريا	ماليزيا	٢٦٧١٣١
لويس. اى	الدولة	الخاص لطاقة	شابيرو و	فالكون بريدج	بريطانيا	١٤٠٦٨٦
		المحروقات	مورين			
		باسيا				
ليبنجوود	مجلس	رئيس الحرس	جولدو	فيات. اس. بى. ايه	إيطاليا	٧٨٨٩٣٣
هوارد. اس	النواب		ليبنجوود	شركة طومسون اس.سى.اف	فرنسا	٣٢٧٨٤٠
	الأمريكى			شركة بيرتا يو.اس.ايه	ايطاليا	١٥٧٩٣٤
				شركة الذهب العالمية	جنوب	٥١١٨٩
					افريقيا	
				بى.ايه.ايه. بى.ال.سى	بريطانيا	٤٧٨٢٩
				ريكو	اليابان	٣٤٧٩٤
لايتهايزر	البيت	ممثل بوزارة	سكادن و	استثمارات هويلاك	برامودا	٢٤٨٠٠١٢
روبيرت	الأبيض	التجارة	اربس	هيئة المطارات البريطانية	بريطانيا	٢٣٣٣٩٧

١ ــ هذه القائمة تحتوى فقط أسماء الموظفين الفيدراليين الذين تركوا الخدمة بين ١٩٨٠ و ١٩٩٠

٢ ــ السجلات العامة لا تكشف عما تقاضاه الوكيل من الموكل. الأرقام المبينة هى ما دفعه الموكل إلى الشركة أثناء فترة تسجيل الوكيل كوكيل لهذا الموكل.

الملحق أ

الوكيل	الفرع الحكومى	المركز الوظيفى	الشركة الموظفة	الموكل الأجنبى	الدولة	الرسوم والنفقات المدفوعة للشركة ١٩٨٠/١٩٩٠
				الصناعات المعدنية ومجلس السكر والكحول	البرازيل	٤٤٣٠٧
ليبسكى، ابوت. بى	وزارة العدل	مساعد نائب المدعى العام لشئون القضايا	كينج و سبالدنج	إجياهولدنج ايه جى	سويسرا	غير معروف
				شركة ايلوكس	سويسرا	غير معروف

١ ــ هذه القائمة تحتوى فقط أسماء الموظفين الفيدراليين الذين تركوا الخدمة بين ١٩٨٠ و ١٩٩٠

٢ ــ السجلات العامة لا تكشف عما تقاضاه الوكيل من الموكل. الأرقام المبينة هى ما دفعه الموكل إلى الشركة أثناء فترة تسجيل الوكيل كوكيل لهذا الموكل.

الملحق أ

الوكيل	الفرع الحكومى	المركز الوظيفى	الشركة الموظفة	الموكل الأجنبى	الدولة	الرسوم والنفقات المدفوعة للشركة ١٩٨٠/١٩٩٠
				اجيا للصناعات الألكترونية	سويسرا	غير معروف
				اجيا. يو.س.ايه ليمتد	سويسرا	غير معروف
لونج، سى	مجلس	نائب بالمجلس	جونس، داى	مورجان جرنفل وشركاه	بريطانيا	١٢١٤٤٦١
توماس	بنك	العام	رايفزوبوج	اوقردان العالمية	بريطانيا	٩٦٦٤٢٢
	القروض			كونيكا . ى.اس.ايه	اليابان	١٤٢٦٧٤
	المحلية			سفارة جمهورية الصين الشعبية	الصين	١١٥٠٠٠
	الفيدرالى			حكومة كوستاريكا	كوستاريكا	غير معروف
				غرفة الصناعة والتجارة بلندن	بريطانيا	غير معروف
ماكدونالد	البيت	ممثل بوزارة	تسيلى	حكومة جمهورية سيشل	سيشل	٩٠٠٠٠
دايفيد	الأبيض	التجارة	ماكدونالد	اتحاد صانعى الملابس/ المنسوجات	اوروجواى	غير معروف
		الامريكية		سفارة اليابان		
ماناتوس	وزارة	مساعد	ماناتوس و	حكومة اليونان	اليابان	٣٦٠٠٠
اندرو	التجارة	سكرتير	ماناتوس		اليونان	٣٠٦٠٤٨
		شئون				
		الكونجرس		جمهورية الصين الشعبية		
ماركوس	وزارة	مساعد	ميلبانك، تويد		الصين	٣٥٠٠٠
ستانلى	التجارة	سكرتير/			المانيا غ	غير معروف
		الصناعة				
		والتجارة/		شركة اطلس للألكترونيات		
مارتن	وزارة	مساعد	بيركنز، كوبى			
جاى، ار	الداخلية	سكرتير				
		الارض والمياه		الجمهورية التركية	تركيا	٣٢٠٧٨٢٢
ماسى	مجلس	نائب رئيس	هيل	مكتب استعلامات التطوير	اندونيسيا	٢٢٠٥٤٠٠
دونالد .اف	النواب	الحرس	وتولتن	القومى		
	الأمريكى			هيتاشى ليمتد	اليابان	١٢٥٤٨١٣
				المملكة المغربية	المغرب	٨٢١٩٦٤
				صناعة الايرياص بامريكا	المجتمع	٤٨٧١٤٧

١ ــ هذه القائمة تحتوى فقط أسماء الموظفين الفيدراليين الذين تركوا الخدمة بين ١٩٨٠ و ١٩٩٠

٢ ــ السجلات العامة لا تكشف عما تقاضاه الوكيل من الموكل. الأرقام المبينة هى ما دفعه الموكل إلى الشركة أثناء فترة تسجيل الوكيل كوكيل لهذا الموكل.

الملحق أ

الوكيل	الفرع الحكومي	المركز الوظيفي	الشركة الموظفة	الموكل الأجنبي	الدولة	الرسوم والنفقات المدفوعة للشركة ١٩٨٠/١٩٩٠
				جمهورية كوريا	كوريا ج	٢٣٣٤٤١
				محركات هيونداى امريكا	كوريا ج	٤٣٥٠٨١
				الهيئة العامة للمراقبة	سويسرا	٢٢٠١٧٢

١ ــ هذه القائمة تحتوى فقط اسماء الموظفين الفيدراليين الذين تركوا الخدمة بين ١٩٨٠ و ١٩٩٠

٢ ــ السجلات العامة لا تكشف عما تقاضاه الوكيل من الموكل. الأرقام المبينة هى ما دفعه الموكل إلى الشركة اثناء فترة تسجيل الوكيل كوكيل لهذا الموكل.

الوكيل	الفرع الحكومى	المركز الوظيفى	الشركة الموظفة	الموكل الأجنبى	الدولة	الرسوم والنفقات المدفوعة للشركة ١٩٨٠/١٩٩٠
ماسى دونالد. اف	مجلس النواب الأمريكى	نائب رئيس الحرس	هيل و نولتن	هيئة الترخيص والتسجيل لزيت النخيل	ماليزيا	٤٥٠٨٣٨
				حكومة جزر الكايمان	جزر الكايمان	٢٠٤٢٣٠
				شركة مازدا	اليابان	٩٩٤٧٠٤
				نايتندو الأمريكية	اليابان	٤٩٢٧٧٣
				كراسى تحميل ان. اتش/ مينبيا	اليابان	١٦٥١٥١
				شركة ماروبينى أمريكا	اليابان	١٣٦٧٩٦
				هيئة أعلاف حقوق الإنسان	اليابان	٦٠٠٠٠
				معهد الاسبستوس	كندا	٧٦٨٢١
				طائرات مارتن باكر	بريطانيا	١٨٤٠٧
				تطوير الكوت دازور	فرنسا	٢٧٢٠٤
				الحزب الديمقراطى الليبرالى	اليابان	غير معروف
				عدنان حاشوقجى	السعودية	غير معروف
ماتياس تشارلز	مجلس النواب الأمريكى	سيناتور	جونس، داى رايفزوبوج	سفارة جمهورية الصين الشعبية	الصين	١٢٧٨٤٥
ماكليهن ريتشارد.ال	وزارة التجارة	مساعد سكرتير تطوير التجارة	مجموعة بروك	صناعة الايرباص بامريكا الشمالية	سويسرا	٧٥٠٠٠
			هيل و نولتن	المملكة المغربية	المغرب	٨٢١٩٦٤
				جمهورية كوريا	كوريا ج	٢٣٣٤٤١
				شركة برازر	اليابان	٧٣٠٠٦
				هيئة الصناعات الالكترونية اليابان	اليابان	٦١٠٦١٣
				حكومة جزر الكايمان	جزر الكايمان	٣٦٢٣٤٤
				الخطوط الجوية الكورية	كوريا ج	٣٥٦٨٨٤

١ ــ هذه القائمة تحتوى فقط أسماء الموظفين الفيدراليين الذين تركوا الخدمة بين ١٩٨٠ و ١٩٩٠

٢ ــ السجلات العامة لا تكشف عما تقاضاه الوكيل من الموكل. الأرقام المبينة هى ما دفعه الموكل إلى الشركة اثناء فترة تسجيل الوكيل كوكيل لهذا الموكل.

الملحق أ

الوكيل	الفرع الحكومى	المركز الوظيفى	الشركة الموظفة	الموكل الأجنبى	الدولة	الرسوم والنفقات المدفوعة للشركة ١٩٨٠/١٩٩٠
				صناعة الايرباص بأمريكا الشمالية	المجتمع الأوروبى	٤٢٤٨٤٢
				شركة دايوو للألكترونيات	كوريا ج	٣٢٥٠٠٠
				الحزب الديموقراطى الليبرالى	اليابان	٢٤٦٠٠٠
				محركات هيونداى امريكا	كوريا ج	٤٣٥٠٨٧

١ ــ هذه القائمة تحتوى فقط أسماء الموظفين الفيدراليين الذين تركوا الخدمة بين ١٩٨٠ و ١٩٩٠

٢ ــ السجلات العامة لا تكشف عما تقاضاه الوكيل من الموكل الأرقام المبينة هى ما دفعه الموكل إلى الشركة اثناء فترة تسجيل الوكيل كوكيل لهذا الموكل.

الوكيل	الفرع الحكومى	المركز الوظيفى	الشركة الموظفة	الموكل الأجنبى	الدولة	الرسوم والنفقات المدفوعة للشركة ١٩٨٠/١٩٩٠
				هيتاشى ليمتد	اليابان	٦١٢٠٢٩
				مركز معلومات الأسبوستوس الكندى	كندا	٦٠١٥٠
				هيئة الصناعات الألكترونية / كوريا	كوريا ج	٢٧٦٩٦٠
				تطوير الكوت دازور	فرنسا	٢٧٢٠٤
				سول . اس. ايه	فرنسا	٤١٥٨٢
				المجلس العام للمراقبة	سويسرا	٢٢٢٦٧٢
				المجلس القومى للكونياك	فرنسا	٨٤٥٨٠٤
				قسم الاقتصاد/ لتطوير بيوكاتان	المكسيك	٢٠٢٨٣٢
				وزارة الشئون بأيسلندا	ايسلندا	٤٥٦٠٣
				شركة ان راى. سى	اليابان	٥١٠٢١٢
				هيئة التصريح والتسجيل لزيت النخيل	ماليزيا	٤١٧٦٠٨
				نيهوكوتسوبانكا كايوداى	اليابان	٢٤١٣٧٩
				شركة ماروبين امريكا	اليابان	١١٦٣٩٩
				سايبوليت العالمية	اليابان	٤٤١٨٨
				المجلس القومى للورق والسيليوز	البرازيل	غير معروف
				ماكيتا. يو.اس.ايه	اليابان	غير معروف
				هيئة تصدير الزهور	كولومبيا	غير معروف
ماكجفرن جون. جيه	مجلس تصريح الأمن و التبادل	مساعد الرئيس	وندر، ريان، كانون وتيلين	إيرماكى	ايطاليا	٣٤٧٢٠٦
				صناعات السفن الهوائية	بريطانيا	١١٧٢٠٠
				ميرابيلا	إيطاليا	٣٢٠٦٢

١ ـــ هذه القائمة تحتوى فقط أسماء الموظفين الفيدراليين الذين تركوا الخدمة بين ١٩٨٠ و ١٩٩٠

٢ ـــ السجلات العامة لا تكشف عما تقاضاه الوكيل من الموكل. الأرقام المبينة هى ما دفعه الموكل إلى الشركة اثناء فترة تسجيل الوكيل كوكيل لهذا الموكل.

الملحق أ

الوكيل	الفرع الحكومى	المركز الوظيفى	الشركة الموظفة	الموكل الأجنبى	الدولة	الرسوم والنفقات المدفوعة للشركة ١٩٨٠/١٩٩٠
				انترمارين اس.بى.ايه	ايطاليا	١٧٣٩٠
			اكين، جمب	صناعة السفن الهوائية	بريطانيا	٢٧٦٦٨
مينتز جيه. روجرز	وزارة الخزانة	مساعد سكرتير سياسة الضرائب	كادمالدر ويكرشام وتافت	مرسيدس بنز	المانيا غ	غير معروف
موفت ايه.توبى	مجلس ممثلى الولايات	عضو الكونجرس	ايه توبى موفت	الحكومة اللبنانية	لبنان	٢٥٠٠٠

١ ــ هذه القائمة تحتوى فقط أسماء الموظفين الفيدراليين الذين تركوا الخدمة بين ١٩٨٠ و ١٩٩٠

٢ ــ السجلات العامة لا تكشف عما تقاضاه الوكيل من الموكل. الأرقام المبينة هى ما دفعه الموكل إلى الشركة اثناء فترة تسجيل الوكيل كوكيل لهذا الموكل.

الملحق أ

الوكيل	الفرع الحكومي	المركز الوظيفي	الشركة الموظفة	الموكل الأجنبي	الدولة	الرسوم والنفقات المدفوعة للشركة ١٩٨٠/١٩٩٠
موروجان لانس ايان	مجلس النواب الأمريكي	السكرتير الصحفي/ لجنة الحيار، المساعدة السرية العسكرية للمعارضة الإيرانية والنيكارجية	روبنسون، لايك، ليرر ومونتجمرى	استثمارات هويلاك	برامودا	٤٣٠٤١٢
				هيئة صناعة اجزاء السيارات باليابان	اليابان	١٧٥٥٦٧
				اصدقاء الديموقراطية بباكستان	باكستان	١٢١٠٠٠
				التحاف الإسلامى الديموقراطى	باكستان	١٦٥٠٠
				كوماتسو اليكتريك . معادن	اليابان	٢١٠٠٠
موريس وليم	مجلس النواب الأمريكى	لجنة التمويل بالمجلس العام	روجرز و ويلز	شركة باريباس	فرنسا	٥٦٥٤٤١
موريس وليم اتش. جى ار	وزارة التجارة	مساعد سكرتير التجارة	جلوبال. يو. اس.ايه	فانيوك ليمتد	اليابان	٨٦٤٤٠٣
				كل الخطوط الجوية اليابانية	اليابان	٧٥٦٩٩٢
				هيتاشى ليمتد	اليابان	٩٣٨١٨٣
				شركة تطوير الطائرات باليابان	اليابان	٦٩٧٢٩٣
				شركة كوماتسو	اليابان	٩٣٢٩٨٦
				شركة كيوسيرا	اليابان	٦٠٢٥٠٣
				مازاك ليمتد	اليابان	٧٤١١٣٥
				جمهورية بتسوانا	بتسوانا	١١٢٥٠٠
				فويست الباين	النمسا	١٣٧٠٨٤
				سامسونج لأشباه الموصلات	كوريا ج	٢٧٨٥٩٢
				هيونداى موتورز امريكا	كوريا ج	٣٢٨٣٥٠
				الات ميوراتا	اليابان	غير معروف
				الهيئة الكورية للتجارة	كوريا ج	غير معروف
				التعاون والتطوير الصناعى	النمسا	غير معروف

١ ــ هذه القائمة تحتوى فقط أسماء الموظفين الفيدراليين الذين تركوا الخدمة بين ١٩٨٠ و ١٩٩٠

٢ ــ السجلات العامة لا تكشف عما تقاضاه الوكيل من الموكل. الأرقام المبينة هى ما دفعه الموكل إلى الشركة اثناء فترة تسجيل الوكيل كوكيل لهذا الموكل.

الملحق أ

الوكيل	الفرع الحكومي	المركز الوظيفي	الشركة الموظفة	الموكل الأجنبي	الدولة	الرسوم والنفقات المدفوعة للشركة ١٩٨٠/١٩٩٠
مويار	وزارة	المجلس	ميللرو	الحكومة الكندية	كندا	٥٠٦٢٠٠
هومر.اى	التجارة	العام	شيڤاليه	الجمهورية الفرنسية	فرنسا	٨٩٣٦٩
موردوك	إدارة	رئيس	هيرون،	أسمنت سانت لورانس	كندا	٨٣٩١٩٥
جيه.إى.	الطيران	المجلس	بوركت	هيئة تصدير الزهور	كولومبيا	٦٦٤٧٢٢
III	الفيدرالية					

١ ــ هذه القائمة تحتوى فقط أسماء الموظفين الفيدراليين الذين تركوا الخدمة بين ١٩٨٠ و ١٩٩٠

٢ ــ السجلات العامة لا تكشف عما تقاضاه الوكيل من الموكل. الأرقام المبينة هى ما دفعه الموكل إلى الشركة أثناء فترة تسجيل الوكيل كوكيل لهذا الموكل.

الوكيل	الفرع الحكومى	المركز الوظيفى	الشركة الموظفة	الموكل الأجنبى	الدولة	الرسوم والنفقات المدفوعة للشركة ١٩٨٠/١٩٩٠
				شركة مجموعة السكرسى ب. اى	امريكا ج	٣٥٦١١٥٩
				الكيماويات الزراعية بجواتيمالا	جواتيمالا	١١٥٣٧٦
				اسمنت كندا بلا فارج	كندا	١٢٧٨٥٠
				انتلسات للأقمار البحرية	اوروبا	٥٨٢٩٦
				أسمنت سانت مارى	كندا	٢١٠٧٦
				أسمنت جنستار	كندا	٣٦٤٦٥
				معدات تعدين ار.اس.فى	هولندا	غير معروف
				مجلس اعلان حقوق الانسان	اليابان	غير معروف
مورفى	البحرية	ادميرال	مورفى و	كوريا تاكوما البحرية	كوريا ج	١٢٠٧١٨
دانيال. جيه	الأمريكية	(متقاعد)	دمورى	جمهورية هايتى	هايتى	٨٤٠٠٠
		رئيس الأركان		شركة بى.سى.اى	كندا	٩٩٢١١
		نائب الرئيس		مشروعات بى.ايه.سى.او	اليابان	٥٠٠٠٠
		جورج بوش		ممتلكات بن	تايوان	غير معروف
			هيل و	الجمهورية التركية	تركيا	٢٢٠٨٥٦٨
			نولتن	حكومة هايتى	هايتى	٧٩٠٢٩٠
				جمهورية كوريا	كوريا	٢٣٣٤٤١
				المملكة المغربية	المغرب	٨٢١٩٦٤
				صناعة الإيرياص بأمريكا	المجتمع	٢٢٧٨٠٣
				الشمالية	الاوروبى	
				هيئة الصناعات الكهربية باليابان	اليابان	٤٧٧٠٩٤
				حكومة جزر الكايمان	جزر	٣٦٢٣٤٤
					الكايمان	
				طائرات مارتن باكر	بريطانيا	١٨٤٠٧

١ ــ هذه القائمة تحتوى فقط أسماء الموظفين الفيدراليين الذين تركوا الخدمة بين ١٩٨٠ و ١٩٩٠

٢ ــ السجلات العامة لا تكشف عما تقاضاه الوكيل من الموكل. الأرقام المبينة فى ما دفعه الموكل إلى الشركة اثناء فترة تسجيل الوكيل كوكيل لهذا الموكل.

الملحق أ

الوكيل	الفرع الحكومى	المركز الوظيفى	الشركة الموظفة	الموكل الأجنبى	الدولة	الرسوم والنفقات المدفوعة للشركة ١٩٨٠/١٩٩٠
				الخطوط الجوية الكورية	كوريا ج	٣٥٦٨٨٤
				شركة برازر	اليابان	٧٠٤٨٨
				تطوير الكوت دازور	فرنسا	٣٨٨٩٢
				الحزب الديمقراطى الليبرالى	اليابان	٢٤٦٠٠٠
				شركة دايوو للألكترونيات	كوريا ج	٣٢٥٠٠
				هيونداى موتورز أمريكا	كوريا ج	٤٣٥٠٨١
				حكومة انجولا	انجولا	٢٠٠٠
				مركز المعلومات الكندى للاسبستوس	كندا	٦٠١٥٠
				هيتاشى ليمتد	اليابان	٣٦٨٨٣٤

١ ــ هذه القائمة تحتوى فقط أسماء الموظفين الفيدراليين الذين تركوا الخدمة بين ١٩٨٠ و ١٩٩٠

٢ ــ السجلات العامة لا تكشف عما تقاضاه الوكيل من الموكل. الأرقام المبينة هى ما دفعه الموكل إلى الشركة أثناء فترة تسجيل الوكيل كوكيل لهذا الموكل.

الملحق أ

الوكيل	الفرع الحكومي	المركز الوظيفي	الشركة الموظفة	الموكل الأجنبي	الدولة	الرسوم والنفقات المدفوعة للشركة ١٩٨٠/١٩٩٠
مورفي	البحرية	أدميرال	هيل و	الهيئة العامة للمراقبة	سويسرا	٢٢٢٦٧٢
دانيال. جيه	الأمريكية	متقاعد رئيس	نولتن	سول.إس.إيه	فرنسا	٤١٥٨٢
		الأركان/		هيئة الصناعات الكهربائية كوريا	كوريا ج	١٩١٢٣٠
		نائب الرئيس		وزارة الشئون بإيسلندا	ايسلندا	٣١٢٩٥
		جورج بوش		المكتب القومي للكونياك	فرنسا	٤٠٨٣١٤
				مدينة كريفلد	المانيا غ	غير معروف
				تطوير بادن ـ فورتمبرج	المانيا غ	غير معروف
				مكتب السياحة القومي الالماني	المانيا غ	غير معروف
				هيئة تصدير الزهور	كولومبيا	غير معروف
				الحكومة الكندية	كندا	غير معروف
				سفارة اليابان	اليابان	غير معروف
				سفارة المملكة السعودية	السعودية	غير معروف
ماسكي	وزارة	الوزير	كادبورن و	منتجي التأمين على الحياة	كندا	غير معروف
ادموند.اس	الخارجية		بارك	شركة المعادن المتحدة	بريطانيا	غير معروف
نيمتز	وزارة	وكيل الوزارة	بول و	شركة إن.أى.سى/ إن.أى.سى	اليابان	٤٤٥٣٨١٢
ماثيو	الخارجية	للضمان	ويز	امريكا		
		الاجتماعي		صناعة المنسوجات الفيدرالية	كوريا ج	١٦٦٤٥٧
				بكوريا		
				هيئة الحديد والصلب الكورية	كوريا ج	٣٢٠٦٤

١ ـــ هذه القائمة تحتوى فقط أسماء الموظفين الفيدراليين الذين تركوا الخدمة بين ١٩٨٠ و ١٩٩٠

٢ ـــ السجلات العامة لا تكشف عما تقاضاه الوكيل من الموكل. الأرقام المبينة هى ما دفعه الموكل إلى الشركة اثناء فترة تسجيل الوكيل كوكيل لهذا الموكل.

الملحق أ

الوكيل	الفرع الحكومي	المركز الوظيفي	الشركة الموظفة	الموكل الأجنبي	الدولة	الرسوم والنفقات المدفوعة للشركة ١٩٨٠/١٩٩٠
أوكونيل	وزارة	المحلل الاكبر	كولير،	بترول فنزويلا	فنزويلا	١٥٨٤٩٥١
كيه، مايكل	التجارة	للسياسات،	شانون و	سيمنس ايه-جي	المانيا غ	٥٤٧٠٣٢
		إدارة التجارة	سكوت	بترول جامايكا ليمتد	جامايكا	٣٣٣٧٢٠
		الدولية				
أوجلسبي	البيت	مدير مكتب	هيكث،	مجس تطوير تجارة هونج كونج	هونج	٥٩٠٨٢٨
أم-بي	الابيض	شئون	سبنسر		كونج	
		الكونجرس	وشركاهم			
				حكومة جمهورية بنما	بنما	١٥٩٦٤٧
				الحرية والعدل/ قبرس	قبرص	١١٥٠٠٠
أولمر	وزارة	وكيل وزارة	بول و	شركة إن أى-سى/إن-أى سى	اليابان	غير معروف
ليونيل	التجارة	إدارة التجارة	ريز	امريكا		
		الدولى		حكومة بولندا	بولندا	غير معروف

١ ــ هذه القائمة تحتوى فقط أسماء الموظفين الفيدراليين الذين تركوا الخدمة بين ١٩٨٠ و ١٩٩٠

٢ ــ السجلات العامة لا تكشف عما تقاضاه الوكيل من الموكل. الأرقام المبينة هى ما دفعه الموكل إلى الشركة اثناء فترة تسجيل الوكيل كوكيل لهذا الموكل.

الملحق أ

الوكيل	الفرع الحكومى	المركز الوظيفى	الشركة الموظفة	الموكل الأجنبى	الدولة	الرسوم والنفقات المدفوعة للشركة ١٩٨٠/١٩٩٠
بيرى	البيت	مدير شئون	نايل و	المملكة المغربية	المغرب	٩٠٠٠٠٠
وليم	الابيض	امريكا ج/	شركاه	حكومة كينيا	كينيا	٧٠٧٢٥٠
		مجلس الأمن		الجمهورية الإسلامية الباكستانية	باكستان	٤٤٠٠٠٠
		القومى		جمهورية مصر العربية	مصر	٧٣٩٠٤٣
				حكومة الجابون	الجابون	١٨٧٥٠٠
بيروجينو	مجلس	عضو لجنة	بانرمان و	الحكومة التونسية	تونس	١٦٠٢١٤
روكسان	ممثلى	الشئون	شركاه			
	الولايات					
بويكين	وزارة	نائب مساعد	سويدلر و	شركة هيونداى موتور	كوريا ج	٣٥٢٧٦٥
ريتشارد	التجارة	وزير/ادارة	برلين			
		التجارة				
برينتز	وكالة	منسق لجنة	نايبل و	جمهورية مصر العربية	مصر	٩١٩٠٤٣
البرت، سى	التطوير	البيئة	شركاه	المملكة الأردنية	الأردن	٦٧٠٠٠٠
	الدولى			حكومة الجابون	الجابون	١٨٧٥٠٠
				الجمهورية الإسلامية الباكستانية	باكستان	٥٦٠٠٠٠
				الحكومة الكينية	كينيا	١٠٠٥٥١٧٢
				المملكة المغربية	المغرب	٩٠٠٠٠٠
				حكومة غينيا	غينيا	٧٥٠٠٠
				حكومة جامايكا	جامايكا	١٥٠٠٠٠
				هيئة التجارة الكورية	كوريا ج	غير معروف
				روزنغ يورانيوم ليمتد	ناميبيا	غير معروف

١ ــ هذه القائمة تحتوى فقط أسماء الموظفين الفيدراليين الذين تركوا الخدمة بين ١٩٨٠ و ١٩٩٠

٢ ــ السجلات العامة لا تكشف عما تقاضاه الوكيل من الموكل. الأرقام المبينة هى ما دفعه الموكل إلى الشركة اثناء فترة تسجيل الوكيل كوكيل لهذا الموكل.

الملحق أ

الوكيل	الفرع الحكومي	المركز الوظيفي	الشركة الموظفة	الموكل الأجنبي	الدولة	الرسوم والنفقات المدفوعة للشركة ١٩٨٠/١٩٩٠
				بنك التطوير الافريقي	اوروبا	غير معروف
				مجلس تطوير تجارة الصين	الصين	غير معروف
				حكومة ساحل العاج	ساحل العاج	غير معروف
بروويت ستيفن .إل	مجلس ممثلي الولايات	المدير التنفيذي بالمجلس للجنة الميزانية	هيرون و بوركيت	شركة مجموعة سكر سي.بي.أي	امريكا ج	٢٠٥٢٣٣
				اتصالات نوفاتيل	كندا	٢٤٣٠٣٦
				هيئة المواسير الصلب التايلندية	تايلند	١١٦٩٨١
				اجروكيميكاس بجواتيمالا	جواتيمالا	٣٠٧١٣
				كندا سيمنت بلا فارج	كندا	١٥٦١٩
				انتلسات للاقمار البحرية	أوروبا	٢٠٠٠٠

١ ــ هذه القائمة تحتوى فقط أسماء الموظفين الفيدراليين الذين تركوا الخدمة بين ١٩٨٠ و ١٩٩٠

٢ ــ السجلات العامة لا تكشف عما تقاضاه الوكيل من الموكل. الأرقام المبينة هى ما دفعه الموكل إلى الشركة اثناء فترة تسجيل الوكيل كوكيل لهذا الموكل.

الوكيل	الفرع الحكومى	المركز الوظيفى	الشركة الموظفة	الموكل الأجنبى	الدولة	الرسوم والنفقات المدفوعة للشركة 1980/1990
برويت ستيفن. ال	مجلس ممثلى الولايات	المدير التنفيذى للمجلس بلجنة الميزانية	هيرون و بوركيت	أسمنت سانت مارى	كندا	٣٨٦٢
				أسياساتيلايت للاتصالات	هونج كونج	٥٨٩٨
				أسمنت سانت لورانس	كندا	٤٥٦٥٤
				أسمنت اينلند	كندا	١٣٤٩٣
				تأمينات ياميتشى	اليابان	١٠٠٠٠
				دايو للتأمينات	اليابان	٢٣٤٨
				هيئة تصدير الزهور	كولومبيا	غير معروف
			لاكسالت، واشنطن	خطوط الصين الجوية العالمية	الصين	غير معروف
				هيئة الصحافة أر.أى.إن.إف.أى	أسبانيا	غير معروف
				حكومة انتيجوا/ باربودا	انتيجوا باربودا	غير معروف
				حكومة أنجولا	انجولا	غير معروف
				العمليات السياحية	هندوراس	غير معروف
				معهد الحياة	فرنسا	غير معروف
فاييللى جون	مجلس النواب الأمريكى	مساعدات النواب	ماكاليف، كيلى، رفاييللى وسيمنس	سفارة الجمهورية التركية	تركيا	غير معروف
				فيات.إس.بى.إيه	ايطاليا	٧٨٨٩٢٣
راتشفورد وليم.ار	مجلس ممثلى الولايات	عضو الكونجرس	جولدو لينجوود	شركة طومسون إس.سى.إف	فرنسا	٣١٣٤٤٤
				شركة بيريتا، يو.إس.إيه	إيطاليا	١٣٩٦٣٨

١ ـــ هذه القائمة تحتوى فقط أسماء الموظفين الفيدراليين الذين تركوا الخدمة بين ١٩٨٠ و ١٩٩٠

٢ ـــ السجلات العامة لا تكشف عما تقاضاه الوكيل من الموكل الأرقام المبينة هى ما دفعه الموكل إلى الشركة أثناء فترة تسجيل الوكيل كوكيل لهذا الموكل.

الملحق أ

الوكيل	الفرع الحكومي	المركز الوظيفي	الشركة الموظفة	الموكل الأجنبي	الدولة	الرسوم والنفقات المدفوعة للشركة ١٩٨٠/١٩٩٠
ريوس هنري.اس	مجلس ممثلي الولايات	عضو الكونجرس	روز، شميت، هالسي و ديال	منتجو اكسيد الرصاص المكسيكيون	المكسيك	٢٢٧٠٧٧
				هيئة الزهور المكسيكية	المكسيك	٢٧٧٩٧
				صناعات بيوبلس	المكسيك	غير معروف
				معادن لاس كويفاس	المكسيك	غير معروف
رودس جون. جيه	مجلس ممثلي الولايات	عضو الكونجرس	هنتون و ولیامز	انتلسات	اوروبا	٣٨٧١٨

١ ــ هذه القائمة تحتوى فقط أسماء الموظفين الفيدراليين الذين تركوا الخدمة بين ١٩٨٠ و ١٩٩٠

٢ ــ السجلات العامة لا تكشف عما تقاضاه الوكيل من الموكل. الأرقام المبينة هى ما دفعه الموكل إلى الشركة اثناء فترة تسجيل الوكيل كوكيل لهذا الموكل.

الوكيل	الفرع الحكومى	المركز الوظيفى	الشركة الموظفة	الموكل الأجنبى	الدولة	الرسوم والنفقات المدفوعة للشركة ١٩٨٠/١٩٩٠
ريبيكوف	مجلس	سناتور	كاى،	ايلسفير العلمية للمطبوعات	هولندا	٦٩٩٢٣٠
ابرهام	النواب		شولر	مركز استعلامات اليابان/ثقافى	اليابان	٩٠٩١٤
ريتشارد	وزارة	مندوب	ميلبانك و	سفارة إيسلند	ايسلندا	٤١٦٣٣
سون	الدولة	خارجى	تويد	جمهورية الصين الشعبية	الصين	٣٥٠٠٠
إيليوت				حكومة الكويت	الكويت	٣٦٨٩٥
				استشارات جيه.دى.اس العالمية	انجولا	غير معروف
ريتشموند،	مجلس	عضو مجلس	هيرون	هيئة تصدير الزهور	كولومبيا	١٠٣١٥٩٦
مارلين	النواب	الاتصالات	وبروكيت	اسمنت سانت لورانس	كندا	١٠٠٢٢٩٤
	الامريكى			مجموعة سى بى اى لشركات السكر	امريكا ج	٤٣٣٦٥٩
				ميتسوبيشى اليكتريك	اليابان	١٠٩٦٢٤
				توياكو اليابان	اليابان	١٠١٦١٦
				اسمنت كندا بلا فارج	كندا	١٨٣٩٩٩
				اسمنت جينستار	كندا	٧٦٨٩٧
				اسمنت سانت مارى	كندا	٤٦٢٨٠
				اسمنت بحيرة اونتاريو	كندا	٧٤٠٤٨
				آر.إس.فى لمعدات التعدين	هولندا	١٠٣٦٤
				مجلس إعلان حقوق الإنسان	اليابان	١٤٠٠٠
روبير	مجلس	مساعدات	هيل و	الترخيص والتسجيل لزيت النخيل	ماليزيا	٣٠٨٩٧٠
تسون	النواب	المجلس	نولتن			
مارك	الأمريكى			المملكة المغربية	المغرب	٢٩٧٦٠٥
				حكوة كندا	كندا	غير معروف

١ ــ هذه القائمة تحتوى فقط أسماء الموظفين الفيدراليين الذين تركوا الخدمة بين ١٩٨٠ و ١٩٩٠

٢ ــ السجلات العامة لا تكشف عما تقاضاه الوكيل من الموكل. الأرقام المبينة هى ما دفعه الموكل إلى الشركة أثناء فترة تسجيل الوكيل كوكيل لهذا الموكل.

الملحق أ

الوكيل	الفرع الحكومى	المركز الوظيفى	الشركة الموظفة	الموكل الأجنبى	الدولة	الرسوم والنفقات المدفوعة للشركة ١٩٨٠/١٩٩٠
روبنسون، فيليب	البيت الأبيض	مكتب افراد التقدير الفنى	باتون، بوجس وبلو	شركة كل ناكاجيما	اليابان	١٥٢٤٠٩
				مشترى السوق الحرة ليمتد	هونج كونج	١٤٦٩٧٧
				حكومة إيسلند	ايسلندا	١٢٨١٦٥
				سلطنة عمان	عمان	٩٠٣٠٢
				شركة الضمان الملكى	كندا	٨٥٢٩٦
				خطوط طيران كارجولكس	لكسمبورج	٥٨٢٤٠
				فند برو ايميج/ خارجية	كولومبيا	٣٧٥٠٠
				الياف أوليمبيك إس.إيه	كوستاريكا	٦٥٨١٦
				بيكيت للتعبئة والتغليف	كندا	١١٤٧٢

١ ــ هذه القائمة تحتوى فقط أسماء الموظفين الفيدراليين الذين تركوا الخدمة بين ١٩٨٠ و ١٩٩٠

٢ ــ السجلات العامة لا تكشف عما تقاضاه الوكيل من الموكل. الأرقام المبينة هى ما دفعه الموكل إلى الشركة اثناء فترة تسجيل الوكيل كوكيل لهذا الموكل.

الملحق أ

الوكيل	الفرع الحكومي	المركز الوظيفي	الشركة الموظفة	الموكل الأجنبي	الدولة	الرسوم والنفقات المدفوعة للشركة ١٩٨٠/١٩٩٠
روبنسون	البيت	عضو مكتب	باتون، بوجز	فيارت كانتيرى ايتاليانى	إيطاليا	٧٩٨٥
فيليب	الأبيض	التقديرات	ويلو	فند/ديف كومرسيو اكستريور	كوستاريكا	٧١٥٠
		الفنية		حكومة جمهورية جزر مارشال	جزر مارشال	غير معروف
				شركة تسويق المعادن	زيمبابوى	غير معروف
روز	وزارة	مساعد المدعي	جونز، وداى	سفارة جمهورى الصين الشعبية	الصين	١٢٧٨٤٥
جوناثان	العدل	العام	رايفز ويوج	مورجان جرينفل ليمتد .	بريطانيا	١٢٩٢٦٣٢
		للسياسة		غرفة لندن للتجار/ الصناعة	بريطانيا	غير معروف
		القانونية		حكومة كوستاريكا	كوستاريكا	غير معروف
روزندال	مجلس	مساعدات	نابيل و	حكومة كينيا	كينيا	١٠٥٥١٧٢
جينيفر	ممثلي	المجلس	شركاه	المملكة المغربية	المغرب	١٥٩٠٠٠٠
	الولايات			جمهورية مصر العربية	مصر	٢١٨٠٤٨٣
				المملكة الأردنية	الأردن	١٢٣٠٠٠٠
				حكومة الجابون	الجابون	٤٣٧٥٠٠
				الجمهورية الاسلامية الباكستانية	باستان	٥٦٠٠٠٠
				حكومة جامايكا	جامايكا	١٥٠٠٠٠
				حكومة غينيا	غينيا	٧٥٠٠٠
				حكومة السودان الديمقراطية	السودان	٦٠٠٠٠
				حكومة السلفادور	السلفادور	٥٠٠٠
				هيئة التجارة الخارجية الكورية	كوريا ج	غير معروف
				روزينج يورانيوم ليمتد	ناميبيا	غير معروف
				بنك تطوير أفريقيا	أوروبا	غير معروف

١ ــ هذه القائمة تحتوى فقط أسماء الموظفين الفيدراليين الذين تركوا الخدمة بين ١٩٨٠ و ١٩٩٠

٢ ــ السجلات العامة لا تكشف عما تقاضاه الوكيل من الموكل. الأرقام المبينة هى ما دفعه الموكل إلى الشركة اثناء فترة تسجيل الوكيل كوكيل لهذا الموكل.

الملحق أ

٢٥٠/ب

الوكيل	الفرع الحكومى	المركز الوظيفى	الشركة الموظفة	الموكل الأجنبى	الدولة	الرسوم والنفقات المدفوعة للشركة ١٩٨٠/١٩٩٠
				مجلس تطوير التجارة الصينى	الصين	غير معروف
				حكومة ساحل العاج	ساحل العاج	غير معروف
روزيلوت جون	البيت الأبيض	مساعدخاص صحافة	الكلاد و روزيلوت	الهيئة البريطانية/ الاستثمار والضمان	بريطانيا	غير معروف
سالمون جون. جيه	مجلس ممثلى الولايات	رئيس مجلس لجنة الطرق والأساليب	ديوى، بالانتاين	شركة دى. بى. ال.سى	بريطانيا	٤٤٥٩١
				هانشيل ايبيس ليمتد	باربادوس	١١٧٤٨

١ ــ هذه القائمة تحتوى فقط أسماء الموظفين الفيدراليين الذين تركوا الخدمة بين ١٩٨٠ و ١٩٩٠

٢ ــ السجلات العامة لا تكشف عما تقاضاه الوكيل من الموكل. الأرقام المبينة هى ما دفعه الموكل إلى الشركة اثناء فترة تسجيل الوكيل كوكيل لهذا الموكل.

الملحق أ

الوكيل	الفرع الحكومي	المركز الوظيفي	الشركة الموظفة	الموكل الأجنبي	الدولة	الرسوم والنفقات المدفوعة للشركة ١٩٩٠/١٩٨٠
سامولين فرانك	مجلس ممثلي الولايات	عضو لجنة الطرق والوسائل باللجنة الفرعية للتجارة	باتون، بوجز ويلو	سلطنة عمان	عمان	٥٠٩٦٥٣
				شركة كل ناكاجيما	اليابان	٤٠٦٨٠٧
				حكومة إيسلندا	إيسلندا	١١٧٢٢٧
				مشترو السوق الحرة ليمتد	هونج كونج	٣١١٨٠٥
				فيارت كانتيرى إتياليانى	إيطاليا	٥١٨٧٣
				بيكيت للتعبئة والتغليف	كندا	٣٨٤٦٥
				فند/ ديف كومرسيوا كستيريور	كوستاريكا	١٢٦٥٠
				شركة تسويق المعادن	زيمبابوى	١٧٢٣٨
				حكومة جمهورية جزر مارشال	جزر مارشال	٩٠٣٩
				سوينى أى حراندى .إس.بى.إيه	إيطاليا	١١٣٤
				حملة الضرائب الموحدة	بريطانيا	غير معروف
				أى.بالسيو. يا.شيا	فنزويلا	غير معروف
				حكومة أسبانيا	أسبانيا	غير معروف
سانايفر مايروت جى III	مجلس النواب	مساعدات النواب	شركة جاك ماكدونالد	مبيعات هيتاشى امريكا	اليابان	١٥٥٨٣٩
				المجلس العام للمراقبة	سويسرا	٨٥٧٤٥
				مينوركو إس . إيه	لكسمبورج	١٠٩٠٦
سانتوس ليونارد	مجلس النواب	رئيس مجلس التجارة، لجنة التمويل	بيركنز، كويى فيرنز، ليبيفرت	كرب اطلس اليكترونيك	المانيا ع	غير معروف
				أورليكون بوهرل العسكرية	سويسرا	٥٣٦٩٧
				جيه.دى.ايرفنج ليمتد	كندا	٢٠٥٧٤
				ماترا إيروسبايس	فرنسا	١٧٤٦٨

١ ــ هذه القائمة تحتوى فقط اسماء الموظفين الفيدراليين الذين تركوا الخدمة بين ١٩٨٠ و ١٩٩٠

٢ ــ السجلات العامة لا تكشف عما تقاضاه الوكيل من الموكل الأرقام المبينة هى ما دفعه الموكل إلى الشركة أثناء فترة تسجيل الوكيل كوكيل لهذا الموكل.

الملحق أ

٢٥٢/ب

الوكيل	الفرع الحكومي	المركز الوظيفي	الشركة الموظفة	الموكل الأجنبي	الدولة	الرسوم والنفقات المدفوعة للشركة ١٩٨٠/١٩٩٠
				دايمبيريكس، اس. ايه	فرنسا	غير معروف
ساترفيلد	مجلس	عضو	بيشوب ،	صناعات. بى.ايه.تى	بريطانيا	٥١٣٥٩٧
دايفيد	ممثلى	الكونجرس	كوك	سى.اس.ار ليمتد	استراليا	٢١٨١٧٧
	الولايات			باتسون. بى.تى.واى ليمتد	استراليا	١١٤٠٤
سوندرز	البيت	مساعد الممثل	سوندرز و	ميتسوبيشى اليكتريك	اليابان	٢٣٤٣٢٨
ستيفى	الأبيض	التجارى	شركاه	سفارة اليابان	اليابان	٢٢٠٠٠٠
		الامريكى				

١ ـــ هذه القائمة تحتوى فقط أسماء الموظفين الفيدراليين الذين تركوا الخدمة بين ١٩٨٠ و ١٩٩٠

٢ ـــ السجلات العامة لا تكشف عما تقاضاه الوكيل من الموكل الأرقام المبينة هى ما دفعه الموكل إلى الشركة اثناء فترة تسجيل الوكيل كوكيل لهذا الموكل.

الوكيل	الفرع الحكومي	المركز الوظيفي	الشركة الموظفة	الموكل الأجنبي	الدولة	الرسوم والنفقات المدفوعة للشركة ١٩٨٠/١٩٩٠
سوندرز ستيفن	البيت الابيض	مساعد للممثل التجارى الامريكى	سوندرز وشركاه	سيكور - إيبسون	اليابان	١٤١٤١١
				اتحاد النسيج التايوانى	تايوان	٩٣٤٢٨
				شركة اوهبياشى	اليابان	٧٨٤٢٦
				مكتب التجارة الخارجية/ الصين	تايوان	١٨٠٠٠
				هيئة الصناعات الكهربية / اليابان	اليابان	غير معروف
				حكومة كندا	كندا	غير معروف
سكروجز جون. اف	وزارة الصحة والخدمات الانسانية	مساعد الوزير التشريعات	جولد و ليبنجوود	فيات. اس.بى.ايه	إيطاليا	٧٨٨٩٣٣
				شركة طومسون سى.إس.إف	فرنسا	٣١٣٤٤٣
				جى.ايه.حى.إل.سى	بريطانيا	٣٤٠٥٥
				ريكو	اليابان	٥٦٧٧٢
		مفوض		شركة بريتا. يو.اس.ايه	إيطاليا	٦٠٠٤٦
سيمونز لورانس	ادارة الاسكان الفيدرالية		بوول، جولدشتاين	سفارة المغرب	المغرب	٩١٠١
سيتمان وليم	البيت الابيض	مساعد خاص/ صحافة	شركاء مايكل. كيه. دايفر	هيئة الثقافة العالمية / كوريا	كوريا ج	٤٧٦٧٧٠
				شركة دايوو	كوريا ج	٢٥٥٢٧٣
				شركة مجموعة سكر سى.بى.اى	امريكا ج	٣٠٠٠٠٠
				سفارة كندا	كندا	١٠٠٢٩٠
				وزارة التجارة والتطوير الصناعى	المكسيك	٦٢٥٠٠
				سفارة المملكة السعودية	السعودية	٢٧٥٠٠٠

١ ــ هذه القائمة تحتوى فقط أسماء الموظفين الفيدراليين الذين تركوا الخدمة بين ١٩٨٠ و ١٩٩٠

٢ ــ السجلات العامة لا تكشف عما تقاضاه الوكيل من الموكل. الأرقام المبينة هى ما دفعه الموكل إلى الشركة اثناء فترة تسجيل الوكيل كوكيل لهذا الموكل.

الملحق أ

الوكيل	الفرع الحكومى	المركز الوظيفى	الشركة الموظفة	الموكل الأجنبى	الدولة	الرسوم والنفقات المدفوعة للشركة ١٩٨٠/١٩٩٠
				حكومة سنغافورة	سنغافورة	غير معروف
				الاذاعة الكورية/ اعلان	كوريا ج	غير معروف
سمال كارنا	مجلس الأمن القومى	مدير الشئون العامة	هيل و نولتن	إس.جى.إس أمريكا الشمالية	سويسرا	٢٢٠١٧٢
				جمهورية تركيا	تركيا	٢٢٣٧٤٤٧
				حكومة جزر الكايمان	جزر الكايمان	٣٦٢٣٤٤
				هيئة الصناعات الكهربية/ كوريا	كوريا ج	٣١١٩٦٠
				هيونداى موتور أمريكا	كوريا ج	١٢٦٨٠٧٠
				هيئة الصناعات الكهربية / اليابان	اليابان	٣٤٤٨١٦
				الصلاحية والتسجيل لزيت النخيل	ماليزيا	٤٥٠٨٣٨

١ — هذه القائمة تحتوى فقط أسماء الموظفين الفيدراليين الذين تركوا الخدمة بين ١٩٨٠ و ١٩٩٠

٢ — السجلات العامة لا تكشف عما تقاضاه الوكيل من الموكل الأرقام المبينة هى ما دفعه الموكل إلى الشركة اثناء فترة تسجيل الوكيل كوكيل لهذا الموكل.

الملحق أ

الوكيل	الفرع الحكومى	المركز الوظيفى	الشركة الموظفة	الموكل الأجنبى	الدولة	الرسوم والنفقات المدفوعة للشركة ١٩٨٠/١٩٩٠
سميث	البيت	نائب الممثل	ستيبتر و	معهد السكر الكندى	كندا	غير معروف
مايكل . بى	الابيض	التجارى	جونسون			
شتيرن		الأمريكى				
بولا	لجنة	رئيسة	وينثورب،	مينالفركن نيدرلاندن	السويد	١٢٦٨٨٧١
ستون	التجارة	المجلس	ستيمسون			
ريتشارد	العالمية	سيناتور	ريتشارد بى	جمهورية الصين	تايوان	٩٢٠٠٠
بى			ستون			
			بروسكاور،	مكتب التجارة الخارجية / الصين	تايوان	١٧٠٠٠٠
			روز،			
			جوتيز ومند	حكومة جواتيمالا	جواتيمالا	١١٠٠٠٠
تالمادج	مجلس	سيناتور	لسون	هيئة تصنيع الطعام التايلاندية	تايلاند	٣٩٠٠٠٠
هيرمان.	النواب		بارنيت			
إى	الأمريكى		والاجيا			
تايث	البيت	سكرتيرة	برسون	طومسون اس.ايه		
شيلا .بى	الأبيض	صحفية	مارستيللر		فرنسا	٣٨٤١١٩
تومبسون	البيت	مساعد	تومبسون	ميتشوبيشى اليكتريك أمريكا	اليابان	٣٠٨٦١٤
روبرت	الأبيض	تنفيذى/ نائب	وشركاه	سوزوكى للسيارات الأمريكية	اليابان	٣١٧٨٠٢
		الرئيس		سفارة جمهورية تركيا	تركيا	١٠٠٠٠٠
		جورج بوش		ريد تيليبابليشينج	بريطانيا	٢٢٤١٢
توبليوس	مجلس	مكتب المدعى	مورجان	بانكودى سانتاندر	اسبانيا	٤٤٤٥
كاثلين . اى	إدارة بنك	العام	لويس و			
	القروض	للمجلس	بوكيوس			
	المحلية	العام				
	الفيدرالى					

١ ـــ هذه القائمة تحتوى فقط أسماء الموظفين الفيدراليين الذين تركوا الخدمة بين ١٩٨٠ و ١٩٩٠

٢ ـــ السجلات العامة لا تكشف عما تقاضاه الوكيل من الموكل. الأرقام المبينة هى ما دفعه الموكل إلى الشركة اثناء فترة تسجيل الوكيل كوكيل لهذا الموكل.

الملحق أ

الوكيل	الفرع الحكومى	المركز الوظيفى	الشركة الموظفة	الموكل الأجنبى	الدولة	الرسوم والنفقات المدموعة للشركة ١٩٨٠/١٩٩٠
اوريانتشك جون	الجيش الأمريكى	ضابط مكتب قسم السياسة/ العسكرية بمكتب نائب رئيس الأركان	هيل و نولتن	فيروزى فاينا نزياريا	ايطاليا	٧٦٣٣٧٥

١ ـ هذه القائمة تحتوى فقط أسماء الموظفين الفيدراليين الذين تركوا الخدمة بين ١٩٨٠ و ١٩٩٠

٢ ـ السجلات العامة لا تكشف عما تقاضاه الوكيل من الموكل الأرقام المبينة هى ما دفعه الموكل إلى الشركة اثناء فترة تسجيل الوكيل كوكيل لهذا الموكل.

الملحق أ

الوكيل	الفرع الحكومى	المركز الوظيفى	الشركة الموظفة	الموكل الأجنبى	الدولة	الرسوم والنفقات المدفوعة للشركة ١٩٨٠/١٩٩٠
فالديز أبيلاردو	وزارة الخارجية	رئيس المراسم	لاكسالت، واشنطن	حكومة انتيجوا/ باربودا	انتيجوا باربودا	٨٦٨٣٦٦
				هيئة الصحافة أر.إى.إن إف.إى	اسبانيا	٤٨٥٧٩٣
				هنرى سفير	لبنان	٤٥٠٠٠
				حكومة انجولا	أنجولا	٧٤٩٠٠٠
				العمليات السياحية	هندوراس	٧٥٠٠٠
				معهد الحياة	فرنسا	غير معروف
				الخطوط الجوية الصينية العالمية	الصين	غير معروف
فانيك تشارلس ايه	مجلس ممثلى الولايات	عضو الكونجرس/ رئيس لجنة الطرق والاساليب	سكواير، ساندرز وديمبسى	سفارة بلجيكا	بلجيكا	٤٤٩٥١
فير ستانديج لى	وزارة HUD	نائب وزير	فيرستانديج وشركاه	هيئة/ منتجى هويس و المتعاملين	المانيا غ	١١٠٠٠٠
			شركاء مايكل كيه دايفر	شركة دايوو	كوريا ج	١٩٢٧٧٣
				هيئة الثقافة العالمية / كوريا	كوريا ج	٣٥٧٦٤٢
				سفارة المملكة السعودية	السعودية	٣٧٥٠٠٠
				وزارة التجارة وتطوير الصناعة	المكسيك	٦٢٥٠٠
				سفارة كندا	كندا	٢٥٠٠٠
				مجموعة شركات سكر سى.بى.اى	أمريكا ج	غير معروف
فيكاريو جوزيف	هيئة التجارة العالمية	المدعى الأكبر / مستشار، الجمارك الأمريكية	هيرون، بوركيت	هيئة تصدير الزهور	كولومبيا	١٣٥١٦٤٦
				أسمنت سانت لورانس	كندا	١٢٠٨٠٧٨
				مجموعة شركات سكر سى.بى.اى	امريكا ج	٤٣٣٦٥٩

١ ـ هذه القائمة تحتوى فقط أسماء الموظفين الفيدراليين الذين تركوا الخدمة بين ١٩٨٠ و ١٩٩٠

٢ ـ السجلات العامة لا تكشف عما تقاضاه الوكيل من الموكل. الأرقام المبينة هى ما دفعه الموكل إلى الشركة اثناء فترة تسجيل الوكيل كوكيل لهذا الموكل.

الملحق أ

الوكيل	الفرع الحكومي	المركز الوظيفي	الشركة الموظفة	الموكل الأجنبي	الدولة	الرسوم والنفقات المدفوعة للشركة ١٩٨٠/١٩٩٠
				أسمنت كندا بلافارج	كندا	١٨٣٩٩٩
				آر.إس.في لمعدات التعدين	هولندا	٥٢١٦٦
				ميتسوبيشي اليكتريك	اليابان	١٠٩٦٢٤
				أسمنت جينستار	كندا	٧٦٨٩٧
				أسمنت بحيرة أونتاريو	كندا	٧٤٠٤٨

١ ــ هذه القائمة تحتوى فقط أسماء الموظفين الفيدراليين الذين تركوا الخدمة بين ١٩٨٠ و ١٩٩٠

٢ ــ السجلات العامة لا تكشف عما تقاضاه الوكيل من الموكل. الأرقام المبينة هي ما دفعه الموكل إلى الشركة أثناء فترة تسجيل الوكيل كوكيل لهذا الموكل.

الملحق أ

الوكيل	الفرع الحكومى	المركز الوظيفى	الشركة الموظفة	الموكل الأجنبى	الدولة	الرسوم والنفقات المدفوعة للشركة ١٩٨٠/١٩٩٠
				الأقمار البحرية العالمية	اوروبا	غير معروف
				اسمنت سانت مارى	كندا	٤٦٢٨٠
				ضمانات دايوا	اليابان	غير معروف
				اجروكيميكاس دى جواتيمالا	جواتيمالا	٨٠٩٧
				ضمانات يامايتش	اليابان	غير معروف
				هيئة المواسير الصلب التايلاندية	تايلاند	غير معروف
				اجورا سينترو/ ايستود العالمية	الارجنتين	٢٠٠٠
والدمان	وزارة	مساعد	ترانسنا	إيه. دى.إى.سى.إيه.إل	البرازيل	٢٠٠٠٠
رايموند	التجارة	الوزير	شيونال			
		سياسة	جلوبال.	فانوك ليمتد	اليابان	١٠٠٠٠٠
		الاقتصاد	يو.إس. إيه	شركة مازاك	اليابان	٥٠٠٠٠
		العالمى		كوماتو ليمتد	اليابان	٦٢٥٠٠
				جمهورية بتسوانا	بتسوانا	٣٧٥٠٠
			ايموند وادمان	الادارة العامة للاتصالات بتايوان	تايوان	١٣٧٧٠
واتكينز	وزارة	نائب مساعد	وذرلى و	كيامورترز	كوريا ج	٤٥٠٠٠
روبرت إى	التجارة	الوزيرلشئون	شركاه			
		السيارات				
ويجمان	مجلس	رئيس	جارقى،	سفارة كندا	كندا	غير معروف
ريتشارد	النواب	المستشارين/	شوبرت	حكومة كندا	كندا	غير معروف
	الامريكى	مدير الأفراد،	وباريز	ولاية مانيتوبا	كندا	غير معروف
		لجنة شئون		ولاية اونتاريو	كندا	غير معروف
		الحكومة				

١ ــ هذه القائمة تحتوى فقط أسماء الموظفين الفيدراليين الذين تركوا الخدمة بين ١٩٨٠ و ١٩٩٠

٢ ــ السجلات العامة لا تكشف عما تقاضاه الوكيل من الموكل. الأرقام المبينة هى ما دفعه الموكل إلى الشركة اثناء فترة تسجيل الوكيل كوكيل لهذا الموكل.

الملحق أ

الوكيل	الفرع الحكومي	المركز الوظيفي	الشركة الموظفة	الموكل الأجنبي	الدولة	الرسوم والنفقات المدفوعة للشركة ١٩٨٠/١٩٩٠
			ويلفورد،	سفارة كندا	كندا	٦٤٦٧٨٣
			ويجمان	ولاية مانيتوبا	كندا	٣٠١٦١٩
				ولاية أونتاريو	كندا	١٣٢٣١٩

١ ـ هذه القائمة تحتوى فقط أسماء الموظفين الفيدراليين الذين تركوا الخدمة بين ١٩٨٠ و ١٩٩٠

٢ ـ السجلات العامة لا تكشف عما تقاضاه الوكيل من الموكل. الأرقام المبينة هى ما دفعه الموكل إلى الشركة أثناء فترة تسجيل الوكيل كوكيل لهذا الموكل.

الوكيل	الفرع الحكومى	المركز الوظيفى	الشركة الموظفة	الموكل الأجنبى	الدولة	الرسوم والنفقات المدفوعة للشركة ١٩٨٠/١٩٩٠
ويلفورد	البيت	مدير الهيئة	ويلفورد،	سفارة كندا	كندا	٦٤٦٧٨٣
دبليو،	الأبيض	التنفيذى	ويجمان	ولاية مانيتوبا	كندا	٣٠٦٦١٩
هاريسون		لمكتب الادارة		شركة تطوير بترول سخالين	اليابان	غير معروف
		والميزانية				
وايتفيلد	وزارة	نائب الوزير	مجموعة	مكتب التجارة الخارجية	تايوان	٢٤٠٠٠٠
دينيس	العمل		بروك اريندت،	جمهورية الصين		
وايدس	مجلس	مجلس لجنة	فوكس	رحلات سيتمار البحرية	أستراليا	غير معروف
بيرتون	النواب	القضاء				
	الامريكى					
وينيك	البيت	مساعد/	سوزان دافيز	الحزب الوطنى الهندوراسى	هندوراس	غير معروف
جين	الأبيض	السكرتارية	العالمية			
		الصحافية				
واتيك	مجلس	مساعدات	هيل و	جمهورية تركيا	تركيا	١٣٨٣٥٦٨
روبرت	النواب	النواب	نولتن	تطوير الكوت دازور	فرنسا	٣٨٨٩٢
	الأمريكى			الحزب الديمقراطى الليبرالى	اليابان	٢٤٦٠٠٠
				هيونداى موتور أمريكا	كوريا ج	٤٣٥٠٨١
				المملكة المغربية	المغرب	٢٩٧٦٠٥
				الخطوط الجوية الكورية	كوريا ج	٢٩٤٨٠٢
				حكومة انجولا	انجولا	٢٠٠٠٠
				حكومة جزر الكايمان	جزر الكايمان	٢٠٤٢٣٠
				معهد الاسبستوس	كندا	غير معروف
				شركة إن إى سى	اليابان	غير معروف

١ ـــ هذه القائمة تحتوى فقط أسماء الموظفين الفيدراليين الذين تركوا الخدمة بين ١٩٨٠ و ١٩٩٠

٢ ـــ السجلات العامة لا تكشف عما تقاضاه الوكيل من الموكل الأرقام المبينة هى ما دفعه الموكل إلى الشركة اثناء فترة تسجيل الوكيل كوكيل لهذا الموكل.

الملحق أ

الوكيل	الفرع الحكومى	المركز الوظيفى	الشركة الموظفة	الموكل الأجنبى	الدولة	الرسوم والنفقات المدفوعة للشركة ١٩٨٠/١٩٩٠
				الهيئة العامة للمراقبة	سويسرا	غير معروف
				مجلس المرأة العربية	أوروبا	غير معروف
				الأمير طلال	السعودية	غير معروف
				شركة برارر	اليابان	غير معروف
				مركز معلومات الاسبستوس الكندى	كندا	غير معروف
				سالن للشحن الجاف	السويد	غير معروف

١ ـــ هذه القائمة تحتوى فقط أسماء الموظفين الفيدراليين الذين تركوا الخدمة بين ١٩٨٠ و ١٩٩٠

٢ ـــ السجلات العامة لا تكشف عما تقاضاه الوكيل من الموكل. الأرقام المبينة هى ما دفعه الموكل إلى الشركة أثناء فترة تسجيل الوكيل كوكيل لهذا الموكل.

الوكيل	الفرع الحكومى	المركز الوظيفى	الشركة الموظفة	الموكل الأجنبى	الدولة	الرسوم والنفقات المدفوعة للشركة ١٩٨٠/١٩٩٠
				انتلسات	أوروبا	غير معروف
				صناعة الإيرباص بأمريكا	المجتمع	غير معروف
				الشمالية	الاوروبى	
				جمهورية كوريا	كوريا ج	غير معروف
وندر	وزارة	مساعد	وندر، ريان،	المملكة المغربية	المغرب	غير معروف
برنارد	التجارة	الوزير/	كانون وتيلين	مجموعة تامين ادهوك	برامودا	غير معروف
		معلومات		التساوى الصناعى	نيوزيلاند	غير معروف
		الاتصالات		(الهادى) ليمتد		

١ ــ هذه القائمة تحتوى فقط أسماء الموظفين الفيدراليين الذين تركوا الخدمة بين ١٩٨٠ و ١٩٩٠

٢ ــ السجلات العامة لا تكشف عما تقاضاه الوكيل من الموكل. الأرقام المبينة هى ما دفعه الموكل إلى الشركة أثناء فترة تسجيل الوكيل كوكيل لهذا الموكل.

الملحق ب

الوكلاء الأجانب المسجلون كوكلاء لليابان فى أمريكا

مارس ١٩٩٠

٢٥٨

المنظمة اليابانية	الوكيل الأمريكى	تاريخ التسجيل الأول
شركة كل الخطوط الجوية اليابانية	شركة جلوبال يو.إس.إيه	٨٤/٩/١٣
هيئة إعلان حقوق الإنسان	شركة هيل ونولتن	٨٨/١١/٤
بنك اليابان	شركاء ويلبر إف مونرو	٧٨/٩/٢١
صناعات برازر ليمتد	شركة هيل ونولتن	٨٧/١/١٥
الاتحاد المركزى للتعاونيات	دونالد جى ليرتش جى اى وشركاه	٨٧/١/٨
الزراعية (زد.إى.إن.سى.إتش.يو)	ارنزوهادن	٨٧/٣/٣
تشايودا للكيماويات الهندسة والبناء ليمتد	شركة هورى وينكر	٨٩/٧/١٧
هيئة صناعة الاتصالات باليابان	اندرسون، هيبى، نارهيم وبلاير	٨٢/٢/١٢
	مينتز، ليفاين، وآخرين	٨٧/٢/٢
شركة الحبوب والنقل المتحدة	فيرنر، ليبفرت وآخرين	٨٨/٩/١٩
القنصلية العامة اليابانية	شركاء البيت الأبيض	٧٠/٢/٢٤
	شركاء مايكل كلييير	٨٧/٩/٩
	برتهاجن وشركاه	٨٧/٦/١٥
	شركة فيليب فان سلايك	٩٩/٩/٢٩
أيتارو أيتوياما	بلاك ، ماناقورت وآحرين	٨٩/٨/٢٣
هيئة الصناعات الألكترونية اليابانية	إتش وليم تاناكا	٧٧/١٢/٩
	بارون/ كانينج وشركاه	٧٢/٦/١٤
	شركة هيل ونولتن	٨٣/٥/٢٧
	أندرسون، هيبى واخرين	٨٦/١/١٣
	مادج، دوز واخرين	٨٧/١٠/٢
سفارة اليابان	تشارلز فون لويفينفلد جى ار	٧١/٩/١٦
	إتش. وليم تاناكا	٥٦/٤/٢٤
	شركة فيليب فان سلايك	٧١/٥/٤
	هوجن وهارتسون	٧١/٥/٧
	شركاء مايك ماساوكا	٨٤/١/٢٦

الملحق ب

الوكلاء الأجانب المسجلون كوكلاء لليابان فى أمريكا

مارس ١٩٩٠

١/٢٥٩

المنظمة اليابانية	الوكيل الأمريكى	تاريخ التسجيل الأول
سفارة اليابان (تابع)	بيكرت، برايس ورودس	٧٧/٤/٢٧
	والتر. اتش . ايفاتر III	٧٩/٥/١٥
	سوندرز وشركاه	٨٣/٣/٨
	مصادر واشنطن والاستراتيجية	٨٧/٦/٨
	المكاتب القانونية لبول. اتش	٨٨/١٠/٢٥
	ويلا تى.جى ار	
	نقابة الدقة بامريكا الشمالية	٨٩/١٢/٢٠
بنك التصدير والاستيراد اليابانى	ديكرت، برايس ورودس	٧٧/٤/٢٧
فانيوك ليمتد	شركة جلوبال يو.اس.ايه	٨٣/٦/٢٩
معهد المثبتات اليابانى	اتش وليم تاناكا	٨٩/١١/١٥
اتحاد مصايد السلمون اليابانية	جاى دونالد هاستنجر	٨٢/٥/٢٤
شركة فوجى إليكتريك ليمتد	مايرون. اتش. نوردكويست	٩٠/١/٥
	لحيللى، دراى ووارين	٨٨/١١/٣
شركة فوجيتسو أمريكا	اكين، جمب، شتراوس واخرين	٨٧/٨/٧
	فيكتور أتيا وشركاه	٨٨/٤/٢٢
فوجى للصناعات الثقيلة ليمتد	ويلكى ، فار وجالاجار	٨٦/٧/٢٤
	بايبرباسيفيك العالمية	٨٩/١٠/٢٦
فوجيتو ميكرو الكترونيكس	بال، جانيك ونوفاك	٨٩/٣/٢٨
	اكين، جمب، شتراوس وأخرين	٨٦/٤/١٧
حكومة اليابان	معهد الاقتصاد اليابانى بأمريكا	٥٦/١/٢٥
	شركاه ويلبر إف مورو	٧٨/٥/٤
	اوريك، هرينجتون وسوتكليف	٨٩/٦/١٥
شركة تطوير جوام أورانو ليمتد	جيرارد إف شيبا	٨٩/٩/١
هيتاشى أمريكا ليمتد	شركة جاك اتش ماكدونالد	٨٧/٩/٢٩
	باول، جولد شتاين، فرازر وأخرين	٨٧/٩/٢٥
هيتاشى ليمتد	باول، جولد شتاين، فرازر وأخرين	٨٥/١٠/٢٤
	شركة هيل ونولتن	٨٧/٣/٣٠
	شركة جلوبال يو.إس.إيه	٨٥/٩/٥
معهد أبحاث هيتاشى	شركة هيل ونولتن	٨٩/٥/٣١

الملحق ب

الوكلاء الأجانب المسجلون كوكلاء لليابان فى أمريكا

مارس ١٩٩٠

٢٥٩/ب

المنظمة اليابانية	الوكيل الأمريكى	تاريخ التسجيل الأول
شركة مبيعات هيتاشى بامريكا	باول، جولد شتاين، فرازر وآخرين	٨٧/٤/١٠
	شركة جاك . اتش. ماكدونالد	٨٧/٤/١٠
هيئة هوكيوتن للصيد العميق	جاى دونالد هاستينجر	٨٢/٥/٢٤
	جارفى، شويرت وباربر	٧٩/٨/٩
البنك الصناعى اليابانى	شركاه ويلبر إف مورس	٧٩/٩/٢٨

الملحق ب

الوكلاء الأجانب المسجلون كوكلاء لليابان فى أمريكا

مارس ١٩٩٠ — ١/٢٦٠

المنظمة اليابانية	الوكيل الأمريكى .	تاريخ التسجيل الأول
شركة العلاقات العامة العالمية ليمتد	شركة تى كيه سى العالمية	٨١/٩/١٠
	شركةالخدمات الأملية	٨٢/٦/٢٨
شركةتليكوم اليابان ليمتد	ديبيفوا وبليمبتون	٨٧/١١/٥
شركة المحركات الجوية اليابانية/ شركة تطوير طائرات اليابان	شركة جلوبال .يو.إس.إيه	٨٤/٢/١٣
الخطوط الجوية اليابانية	المكتب القانونى لجون .بى.سيارز	٨٤/٥/٩
	وست جلن للاتصالات	٨٨/١١/٢٣
	شركة تشارلز فون لويفينفلد	٥٤/١/٥
هيئة صناعة أجزاء السيارات اليابانية	روبنسون، لاك وأخرين	٨٧/٦/١٢
هيئة صانعى السيارات اليابانية	اتش وليم تاناكا	٧٧/٦/٩
	المكتب القانونى لجون . بى . سيارز	٨٤/٥/٩
	جيلينك، شوارتز وأخرين	٩٠/٢/٢٣
هيئة صانعى إطارات السيارات اليابانية	اتش وليم تاناكا	٨٤/٦/١٣
هيئة تصنيع كراسى التحميل اليابانية	اتش وليم تاناكا	٨١/١١/١٢
هيئة الصيد العميق باليابان	جاى دونالدها ستينجز	٨٢/٥/٢٤
	جارنى، شوبرت وأخرين	٧٩/٨/٩
معهد الاقتصاد اليابانى	دونالد . جى . ليرتش جى أر وشركاه	٧٠/١٠/٢٢
هيئة تطويرالصناعات الألكترونية اليابانية	جراهام وجيمس	٩٠/١/١٢
هيئة تصدير المنتجات المسطحة المعدنية اليابانية	اتش وليم تاناكا	٨١/١٠/٨
منظمة التجارة الخارجية اليابانية	مركز التسويق العالمى ليمتد	٧٦/٦/١٥
(جيه. اى.تى.أر.إف)	دينتوبرسون، مارستيللر	٨٦/٨/١١
	مشاركة كلاين	٨٦/٨/٢٧
	شركاء مايكل سولومون	٨٧/١/٦
	الإنتاجيات بواسطة هيراهارا	٨٨/٣/٨
	شركة أبحاث الاتصالات عبر المحيط الهادى	٨٨/٨/٢٦
	شركة هيل ونولتن	٨٩/٥/٣١
مركز التجارة العادلة باليابان	أرنولد ويورتر	٨٧/٩/١١
اتحاد اليابان لمقاولى البناء	شركة جلوبال . يو.إس.إيه	٨٧/٧/١٠

الملحق ب

الوكلاء الأجانب المسجلون كوكلاء لليابان فى أمريكا

مارس ١٩٩٠

٢٦٠/ب

المنظمة اليابانية	الوكيل الأمريكى	تاريخ التسجيل الأول
هيئة المصايد اليابانية	جاى دونالدها ستينجز	٧٨/١١/١٦
	جارفى، شوبرت وآخرين	٨٢/٢/٢٢
	المكتب القانونى لريتشارد إيه فراند	٨٧/١١/٣٠
	بيرنهاجن وشركاه	٩٠/٢/٦
المؤسسة اليابانية	شركة خدمات الصور المتكلمة الحديثة	٨١/٧/٣٠
	شركة تشارلز فون لويفينفلد	٨٧/٢/١٠

الملحق ب

الوكلاء الأجانب المسجلون كوكلاء لليابان فى أمريكا

٢٦١

مارس ١٩٩٠

المنظمة اليابانية	الوكيل الأمريكى	تاريخ التسجيل الأول
هيئة تصدير ألواح الصلب المجلفنة اليابانية	ويلكى فار وجالاحار	٨٥/١٢/٢٦
المعهد اليابانى للشئون الاقتصادية والاجتماعية	شركة تشارلز فون لويفينفلد	٧٩/١١/١٤
هيئة تصدير الحديد والصلب اليابانية	تشارلز . اى. بوتلر وشركاه	٨٣/١٢/٢٩
	ويلكى، فار وجالاجار	٨٥/١٢/٢٦
	ستيبتو وجونسون	٨٩/٤/١٩
هيئة مستوردى الخشب باليابان	مادج، روز ماخرين	٨٥/٢/١
هيئة بنائى معدات الآلات اليابانية	اندرسون، هيبى وإخرين	٨٣/٧/١٤
هيئة مصدرى الالات اليابانية	اندرسون ، هيبى واخرين	٨٣/٧/١٤
هيئة صانعى الات تشكيل المعادن اليابانية	اندرسون ، هيبى وإخرين	٨٣/٧/١٤
هيئة اليابان لمصدرى الخزف	اتش وليم تاناكا	٨١/٨/٣
مجتمع اليابان لمنتجى الآلات الصناعية	بوك. ايه. لندن وشركاه	٨٨/٤/٥
الاعمال الحديدية اليابانية ليمتد	بويهام، هايك واخرين	٨٩/٤/٢٨
هيئة منتجى التليسكوبات اليابانية	شركاء مايك ماسامكا	٨٣/١ /٣
شركة الدخان اليابانية	شركة دانيل جيه ايديلمان	٨٦/٨/٧
مركز التجارة اليابانى	اتش وليم تاناكا	٦٦/٨/٩
	شركاء مايك ماساركا	٧٤/٦/١٦
	شركة تى. كى سى العالمية	٧٩/٦/١٥
تعاونيات مصايد التونا اليابانية	اندرسون وبندلتون . سى. ايه	٨٦/٦/١٣
هيئة صيد الحيتان اليابانية	شركة تيللى ـ برس المتحدة	٧٩/١١/١٤
هيئة مصدرى منتجات الهدارات اليابانية	ويلكى ، فار وجالاجار	٨٥/١٢/٢٦
خدمة الاستعلامات بالقنصلية اليابانية	شركة خدمات ديروس لوسائل الاعلام	٨٧/٧/١٤
منظمة السياحة القومية اليابانية	خدمة الصور المتكلمة تحديثا	٨٢/٢/١١
هيئة الدباغين اليابانيين	جاى دونالد ها ستيجز	٨٢/٥/٢٤
شركة سياحة كينكى نيبون	شركة انترمار كتينج	٨٩/٣/١٥
شركة إنتاج كويتو	بول، هاستينجز واخرين	٨٩/٧/٧
	كيكست وشركاه	٩٠/٢/٢١
كوماتسو ليمتد	شركة جلوبال . يو.اس.ايه	٨٣/٧/٢٢
	ارنولد ويورتر	٩٠/٢/١٢
	اوجليفى وماذر وآخرين	٩٠/٢/١٣

الملحق ب

الوكلاء الأجانب المسجلون كوكلاء لليابان فى أمريكا

مارس ١٩٩٠

المنظمة اليابانية	الوكيل الأمريكى	تاريخ التسجيل الأول
شركة كويو يو إس اى	باول ، جولد شتاين فرازر وآخرين	٨٩/٦/٢٨
شركة كويو سابيكو ليمتد	باول ، جولد شتاين فرازر وآخرين	٨٩/٦/٢٨
شركة كايو سيرا	شركة جلوبال يو اس ايه	٨٤/٣/٢٤
شركة مارويينى أمريكا	شركة هيل ونولتن	٨٨/٢/٢٤
شركة ماتسوشيتا للصناعات الكهربية	ويبل، وجوتشال ومانجس	٨٦/٨/٤
شركة مازاك	شركة جلوبال يو إس إيه	٨٣/٧/١١
شركة ميتسوبيشى اليكتريك	روبنسون، لاك وآخرين	٨٦/١٢/١
شركة ميتسوبيشى إليكتريك خلال الجمهور الكونى	سوندرز وشركاه	٨٧/٧/٢٨
شركة ميتسوبيشى إليكترونيكس امريكا	تومبيسون وشركاه	٨٨/٢/٢٥
شركة ميتسوبيشى موتورز	ردر فين	٨٧/١٠/٥
ميتسوبيشى للضمان وأعمال البنوك	شركة الخدمات الأهلية	٨٨/٣/١٨
الات ميوراتا ليمتد	شركة جلوبال يو إس إيه	٩٠/١/١٤
شركة كل ناكاجيما ليمتد	شركة هيل ونولتن	٨٧/٥/٢٠
	مانات، فيلبس وأحرين	٨٧/٤/١٠
	بول، ويز، ريفكيند	٨٥/٥/١٠
كراسى تحميل نيوهامبشير	شركة هيل ونولتن	٨٨/٩/١٣
إن. إتش. كيه	اندرسون، هيبى وأحرين	٨٩/٩/٥
شركة وكالة نيهون	شركة انترماركتينج	٨٧/١١/٢٠
شركة نايتندو الامريكية	شركة هيل ونولتن	٨٩/٥/٣٠
شركة خطوط جوية الشحن اليابانية	وليمز وجنسن بى. سى	٨٥/١٠/٢٤
شركة صلب نيبون	ستيبتو وجونسون	٨٩/٣/٢٨
شركة التليفون والتلغراف العام اليابانى (إن تى تى)	شركة الخدمة الأهلية	٨٣/٦/١٥
نيبون يوسين كايشا (ان واى كيه)	بيتيت ومارتن	٨٦/٤/١٧
قسم صناعات الإيروسبايس بنيسان/ شركة نيسان موتور ليمتد	شركة التكنولوجيا العالمية و شركاه التجارة	٩٠/٢/٢١
شركة نيسان موتور ليمتد	شركاه مانشيستر ليمتد	٧٩/٨/٩
شركة نيشو ايواى الامريكية	وليم. إى. كولبى	٨٨/٥/١٢

الملحق ب

الوكلاء الأجانب المسجلون كوكلاء لليابان فى أمريكا

مارس ١٩٩٠

المنظمة اليابانية	الوكيل الأمريكى	تاريخ التسجيل الأول
شركة نيشو إيواى ليمتد	شركة كرف، كوبر ولوييس	٧٩/١١/٦
شركة إن. كيه. بى المتحدة	هارى إيه ساناج	٨٩/٤/١٧
معهد أبحاث نوميورا	شركاء ويلبراف موبرو	٨٤/٥/٨
هيئة الخط الطويل لشمال المحيط الهادى	بول . دى. كيللى	٨٨/٤/٢٠
هيئة شبك صيد الخط الطويل لشمال الهادى	جاى دونالد هاستينجز	٨٢/٥/٢٤
شركة أومباياش	جراهام وجيمس	٨٩/٥/٣
	سوندرز وشركاه	٨٨/١/١٣
شركة خدمات العلاقات العامة ليمتد	شركة الخدمة الأهلية	٨٨/٥/٢
شركة تطوير البحوث اليابانية	العلم العالمى، والتكنولوجيا المتحدة	٨٧/٦/٢٢
شركةريكو اليكترونيكس	فلايشمان ـ هيلا رد المندمجة	٨٨/٩/١
بنك سافوا ليمتد	شركة الخدمات المدنية	٨٨/٧/٢٥
	شركة هيل ونولتن	٨٨/٣/٣١
شركة سيبيولايت العالمية	شركة هيل ونولتن	٨٨/٩/١٣
شركة سايكور ايبسون	سوندرز وشركاه	٨٩/٦/١٤
	فيكتور عطية وشركاه	٨٨/٤/٢٢
شينتارو إيشيهارا	شركة فلايشمان ـ هيلارد	٩٠/١/١٢
شركة سونى	أرينت، فوكس وآخرين	٨٧/٧/١٤
	ديبفوا ويليمبتون	٨٣/١٠/٥
شركة سوميتومو	ستافورد، بورك وآخرين	٨٤/١٠/٢٥
شركة سوزوكى للسيارات الأمريكية	طومبسون وشركاه	٨٨/٢/٢٥
توا نينريو كوجيو كابوشيكى كايشا	المتحدون الأولون المندمجة	٨٧/٢/٢٥
شركة توهوكيو للطاقة الكهربية	سياسة واشنطن والتحليل	٨٩/٧/٣
	شركاء مايكل سولومون	٨٩/٨/١١
شركة وكالة طوكيو	شركة فلايشمان ـ هيلارد	٨٧/٤/٥
شركة طوكيو إليكتريك	كيللى، دارى ووارين	٨٧/٧/٢٤
شركة توشيبا	مادج، روز وآخرين	٨٧/٤/١٤
تويو كوجيو ليمتد	شركة هيل ونولتن	٨٧/٢/١٦
تويو مينكا كايشا ليمتد	سيدام وشيرار، بى.سى	٨٧/١٠/١٤
شركة تويوتا موتور	شركة هيل ونولتن	٨٩/٥/٣١

الملحق ب

الوكلاء الأجانب المسجلون كوكلاء لليابان فى أمريكا

مارس ١٩٩٠

٢٦٤

المنظمة اليابانية	الوكيل الأمريكى	تاريخ التسجيل الأول
شركة خدمات تويوتا موتور المندمجة لشمال أمريكا	شنادر، ماريسون وآخرين	٨٩/١١/١٤
شركة سفر رؤية العالم	هورى وينكر	٨٩/٩/٧
شركة ياماها موتور	ويلكى، فار وجالاجار	٨٦/٤/٢٨

ملاحظات ومراجع

(*) الصفحة	«ديباجة»
١٢	متى كينز : روبرت سكيدلسكى ، جون مايناردكينز : آمال خادعة ، ١٨٨٣ ـ ١٩٢٠ (مطبعة فايكنج ١٩٨٦ ص ٣٧٩ .

مقدمـــــــة

١٥	امتلاك ٢٨٥ بليون دولار : تقييم العمل الحالى ، وزارة التجارة الأمريكية ، مكتب التحليل الاقتصادى ، يونيو ١٩٨٩ ، جدول ١.
	التحكم فيما يزيد عن ٣٢٩ بليون دولار : « الاستثمار اليابانى فى أمريكا » ، وزارة الخارجية الأمريكية ، مركز دراسة الشئون الخارجية ، اكتوبر ١٩٨٩ ، ص ٦ .
١٦	التحكم فيما يزيد عن ٢٥ ٪ من كاليفورنيا : « موجة جديدة فى كاليفورنيا» ، واشنطن بوست ، ١٢ نوفمبر ١٩٨٩.
	امتلاك الكثير من الأراضى العقارية : تقييم العمل الحالى ، وزارة التجارة الأمريكية ، مكتب التحليل الاقتصادى ، يونيو ١٩٨٩ ، جدول ٤

(×) ملاحظة من المترجم : الأرقام الواردة فى أقصى اليمين هى أرقام الصفحات فى الأصل الانجليزى .

مشتروات روتينية : «رئيس ميتسوى للعقارات : الاستثمار في أمريكا ، استمرارية الملكية في الارتفاع » جريدة الاقتصاد اليابانية، ١٣ يناير ١٩٩٠ ، ص ١٨ .

والتجارة حتى ٢٥٪ : «لايمكننا العمل دون أموالهم» ، بواس توداى ، ٩ يناير ١٩٩٠ .

حوالى ٢٠٪ من أشباه الموصلات : بيانات لم تنشر ، خدمات بيانات انستات (أريزونا) مارس ١٩٩٠ أكثر من ٣٠٪ من السيارات :« التعاون ، موضوع نزاع النقابات» ، واشنطن بوست، ٢٠ مايو ١٩٩٠ .

١٧ مادامت بريطانيا ، اليابان : معدة من بيانت غير منشورة لوزارة العدل الأمريكية : «فى انتظار المبادىء الخارجية» ، مارس ١٩٩٠ .

بول كروجمان ، الشهيرة بول كروجمان ، عصر التوقعات الضعيفة (شركة الواشنطن بوست ، ١٩٩٠) ، ص ٦٩ .

١٨ التكلفة أكثر : مقابلة مع كريج سميث ، تقرير المؤسسة الخيرية المتحدة .

الفصل الأول

انتصارات اليابان السياسية

٣ أقل من ٣٠٪ : « مجالات السياسة العامة لدراسة إيه.فى.كيرنى إزاء التنافس الصناعى الأمريكى» ،

ايه.تى.كيرنى ، إنك ١٩٨٧ .

على نحو مخالف ، كبار الموظفين الأداريين : مقابلات مع الموظفين الإداريين الأوربيين واليابانيين .

سويا ، ١٦١ دولة : تقرير النائب العام إلى كونجرس الولايات المتحدة بشأن قانون تسجيل الوكلاء الأجانب لعام ١٩٣٨ ، كما تم تعديله ، وفقا لنتيجة عام ١٩٨٧ ، (وزارة العدل الأمريكية، ١٩٨٩) .

الجهاز السياسى الأمريكى لليابان : تم حسابه من البيانات غير المنشورة لوزارة العدل الأمريكية : «انتظارا للمبادىء الأجنبية : اليابان» مارس ١٩٩٠ .

٥ كما جاء فى ملاحظات فون راب : مقابلة ، مارس ١٩٨٩ .

٨ « لقد أسيء إلينا » : وكالة المخابرات المركزية تؤكد فضيحة توشيبا «بيان لعضو الكونجرس دنكان هينزى ، ٩ مارس ١٩٨٨.

١٠ الكونجرس يتلقى خطابا : خطابا من جورج بى. شولتز ، سى.وليام فيرتى ، ووليام اتش . تافت الرابع إلى المبجل وليام بروكسمير ، ٢٩ مارس ١٩٨٨ .

الكشف عن السجلات العامة : وفقا للبيان الملحق إلى القسم ٢ من قانون تسجيل الوكلاء الأجانب لعام ١٩٣٨ ، كما تم تعديله ، لمدج ، وروز ، وجوثرى ، والكسندر وفيردون ، رقم التسجيل ٣٢٠٠ بتاريخ ٢٦ مارس ١٩٩٠ ، ٢٨ سبتمبر

١٩٨٩ ، ٢٠ مـارس ١٩٨٩ ، ١١ اكـتـوبـر ١٩٨٨ ، ١٨ ابريل ١٩٨٨ ، ٩ اكتوبر١٩٨٧ ، ووفـقـا للبـيانات الملحـقـة لقانون تسـجيل الـوكـلاء الأجـانب لعـام ١٩٣٨ ، كـمـا تم تعـديله ، لديكشـتاين ، وشابيرو وموريـن ، رقم التسجيل ٣٠٢٨ بتاريخ ٦ يـنايـر ١٩٨٩ ، ٢٠يولـيـو ١٩٨٨ ، ١١ يـنايـر ١٩٨٨ ، ١٠ يوليو ١٩٨٧ .

١١ «مشكلات سياسية هامة وخطيرة» : خطاب من شينتارو أبى، مـاسـاوبوشى أيتـو ، مـيشـيـوواتانابى ، وأشـيـاء أخـرى إلى الرئيس رونالد ريجان ، ٢٩ سبتمبر ١٩٨٨ .

١٢ المنتجون الأمـريكيون : «كيف تفوق المنتجـون اليابانيون على منتـجى الأرز الأمـريكيين » ، سـام تريد ، نوفـمـبـر ١٩٨٨ ، ص١ـ٤.

فـى الواقـع ، رؤوس : نفـس المرجع ، ص ٢ ، خـطـاب مـن راى سـبليلى ، رئيس اللجنة الإدارية لقمح كلورادو ، إلى السـفـير كـلانـيـون يوتـر ، ١٩ إكـتـوبر ١٩٨٨ ، وخطاب مـن ويلارد بيدرسـون ، رئيس لجنة قـمح شـمـال داكـوتا ، إلى السـفـير كلانيون يوتر ،٢ اكتوبر ١٩٨٨ .

إضافة هامة إلى الضـرر : « إزالة عرض الأرز» نيويورك تايمز، ١٧ مارس ١٩٩٠.

ممارسـات اليابان الاسـتـثنائية : « عـلاقات الـبناء . الوثيقـة من المحتمل أن تـعوق أمـريكا» ، جـريدة الـيابان الاقـتـصـادية ، ٢٣ يناير ١٩٨٨ ، ص ٤ .

١٣ وعد إلى اليابان : «اتصالات البناء مازالت تراوغ البنائين الأمريكيين» ، جابان تايمز ، ٢١ إبريل ١٩٩٠ .

الفصل الثانى

امريكا الطرف الضعيف

١٦ محامى اللوبى : مقابلة سرية ، يوليو ١٩٨٩ .

١٧ «رغم الأعداد الضئيلة من المحامين» : مقابلة سرية ، يناير ١٩٨٩ . ملاحظات نفس المحامى ، نفس المرجع ، تعليق محامى واشنطن .

١٨ مثل ريتشارد هاروود : ريتشارد هاروود ، «شلن من الملك» ، واشنطن بوست ، ٢٢ فبراير ١٩٨٩ . وظيفة أبل الجديدة : مايكل ايزكوف، « محامى المدعى عليهم كارتل بمقاطعة كولومبيا : النائب العام الأسبق يثير غضب زملاء وزارة العدل السابقين .» واشنطن بوست ، ٢ اكتوبر ١٩٨٩ .

١٩ مكتب المحاسبة العام لسنة ١٩٨٦ : «الممثل الأجنبى : مسئولون فيدراليون سابقون على مستوى عال يمثلون المصالح الأجنبية » مكتب المحاسبات العام بالولايات المتحدة ، يوليو ١٩٨٦ .

٢٠ استجابة بوش : آرت باين ، «بوش يهاجم المخاوف من الاستثمار الأجنبى» ، لوس أنجلوس تايمز ٢٢ فبراير ١٩٨٩ . إيشيهارا يدافع : اكيوموريتا وشندتار وإيشيهارا ، اليابان التى يمكنها أن تقول «لا» : كارت العلاقات الجديدة بين الولايات

المتحدة واليابان (كويونشا ـ كابا ـ هولز، ١٩٨٩) الاستشهاد مبنى على أساس ترجمة هذا الكتاب المنشور فى سجل الكونجرس ، ١٤ نوفمبر ١٩٨٩ ، ص هـ ٣٧٨٣ . ولقد اشترى المؤلف ترجمة لهذا الكتاب باللغة اليابانية لحماية حقوق الملكية الثقافية لمستر موريتا ومستر إيشيهارا .

٢١ فى عام ١٩٨٦ ، حكومة اليابان : خطاب جانبى ، مكتب التمثيل التجارى الأمريكى ، ترتيبات بين حكومة اليابان والولايات المتحدة بخصوص التجارة (واشنطن دى.سى. ، سبتمبر ١٩٨٦) ألان وولف ، مشورة : مقابلة ، فبراير ١٩٨٩ السيناتور بيت ولسون يقول : «ولسون يهدد بفرض عقوبات اقتصادية ضد اليابان اذ لم يتم إزالة العجز التافه الاصطناعى وتتوقف تكتيكات الابتزاز المالى » ، مادة صحفية للنشر ، ٢١ مارس ١٩٨٨ . فى مارس ١٩٨٨ ، ولسن يعلق : نفس المرجع.

٢٢ مسئولو ميزا يقولون : مقابلة مع تى. يودن بيكنز ، نوفمبر ١٩٨٩. ومذكرة داخلية من دليو.مارك وومبل إلى سيدنى إك . تاسين . «بنك يونيون كاليفورنيا (UBC)» ، ٤ مايو ١٩٨٩ . الاقتصادى ديفيد هيل : مقابلة ، فبراير ١٩٩٠ . طبقا لما جاء فى فارايسترن «الممارسارت المصرفية» ، المرجع الاقتصادى لفارايسترن ، ٢٦ اكتوبر ١٩٨٩ . ص ٨ .

٢٣ مشروع أمريكى لعام ١٩٨٨ : كانجى يوشيو ، تم الاستشهاد به فى كينيث بى. بايل ، «أعباء التاريخ اليابانى »، فى طبعات جون اتش . ماكين ودونالد سى . هيلمان ، هل يمكن

المشاركة فى الزعامة الدولية ؟ عهد جديد لأمريكا واليابان (معهد المشروعات الأمريكية ، ١٩٨٩) ص ٦١ ـ ٦٢ .

٢٤ فى عام ١٩٨٩ ، هيربرت شتاين : هيربرت شتاين ، «لاتقلق بشأن العجز التجارى » ، وول ستريت جورنال ، ١٦ مايو ١٩٨٩ . فى عام ١٩٩٠ ، شتاين : هيربرت شتاين ، «من هو رقم ١ ؟ ومن يهتم؟» ، وول ستريت جورنال ، ١ مارس ١٩٩٠ . الآن فقط أصبح جديرا: مارك ليفينسن ،«هل يعتبر معرض التجارة الاستراتيجى تجارة؟» عبر مجلس الإدارة ، يونيو ١٩٨٨ ، ص ٨ . بول كروجمان MIT: بول أر . كروجمان ، «هل التجارة الحرة أصبحت ذابلة؟» وجهات نظر اقتصادية ،خريف ١٩٨٧ ، ص١٣٢ .

٢٥ مناورة موراوكا : «من الجائز أن تطلب اليابان تحقيقا رقيقا للولايات المتحدة » واشنطن تايمز ، ٥ يونيو ١٩٨٩ .

٢٦ كلايد بريستوتيز ، سابقا : كلايد فى بريستوتيز ، جونيور، أماكن التجارة «كتب أساسية ، ١٩٨٨» ص ٢٥٦ .

٢٧ ماذا نريد نحن اللوبيين : « مقابلة سرية اكتوبر ١٩٨٩» .

الفصل الثالث

العقلية السياسية اليابانية

٢٨ هاياساكا يعيد إلى الأذهان : مقابلة مع شيجزو هاياساكا . واشنطن ، دى.سى. ، ٢٠ نوفمبر ١٩٨٩ .

كايدانرن وحدة : « انتخابات اليابان والـ ٣ بليون دولار» ،

الأيكونوميست ، ٣فبراير ١٩٩٠ ، ص ٣١ .

٢٩ «فى انتخابات عام ١٩٩٠ ، ستيفن أر . وايزمان» رغم سنة الفضيحة ، فإن «سياسات المال» تبدو قوية دائما فى اليابان ، نيويورك تايمز ، ٢٩ يناير ١٩٩٠ . تقارير رسمية من : نفس المرجع السابق . وعلى خلاف ذلك ، فى الولايات المتحدة : تم حسابها من «التقرير النهائى للجنة الانتخابات الفيدرالية لحملات الكونجرس عام ١٩٨٨ نظير صرف ٤٥٩ مليون دولار» ، ٣١ إكتوبر ١٩٨٩ . لجنة الإنتخابات الفيدرالية تنشر التقرير النهائى بشأن الحملات الأولى للرئاسة ، ٢٥ أغسطس ١٩٨٩ ، والبيانات التى لم تنشر ـ ٢ مايو ١٩٩٠ لدورة مصاريف انتخابات ١٩٨٧ ـ ١٩٨٨ بقلم مايكل إس . دوكاكيس وجورج بوش ، واشنطن دى.سى. فى انتخابات ١٩٩٠ ، إل . دى . بى . وايزمان ، «رغم سنة الفضيحة» .

٣٠ قضية التجنيد : كارل فان فولفيرن ، لغز القوة اليابانية (الفر إيه كونبف ، ١٩٨٩) . جيمس فلوز ، أشبه بنا كثيرا (هو فاكون ميفلين، ١٩٨٩) كلايد برستوتيز ،. أماكن التجارة ، وتشارلمرز جونسون ،إم أى تى أى والمعجزة اليابانية (مطبعة جامعة ستانفور ، ١٩٨٢) . التجنيد غير عادى : فردهيات ومرجريت شابيرو ، «هل ستكفى استقالة تاكاشيتا؟» واشنطن بوست ، الطبعة الاسبوعية القومية ، ١ ـ ٧ مايو ١٩٨٩ .

٣١ التفكير فى الشبكة : مارك جى . تشالبين ، «تولى أمر

العداوة ـ الاسلوب الياباني» ، محامى البناء يناير ١٩٨٩ .

أكثر من ٨٨٪ : فان فولفيرن ، لغز القوة اليابانية ، ص ١١١ .

٣٢ مالذى يعطى الزوكوجيين : مقابلة هاياساكا ، نوفمير ١٩٨٩ .

٣٣ على سبيل المثال ، اليابانيون : كايكوهتبوتسويشى ، «فن السياسات : الأسلوب الياباني (لم ينشر) ، طوكيو ١٩٩٠ .

العمل يشترى الأمتيازات : تشارلز سميث «المزيد من سياسات المال . كيف كدست ال دى بى خزانة حرب ضخمة للانتخابات» ، المرجع الاقتصادى لفار ايسترن ، ٢٢ فبراير ١٩٩٠ .

نفس المساء : تشالين « تولى أمر العداوة ـ الأسلوب اليابانى ص٤ .

كسياسى يابانى واحد : مقابلة هاياساكى ، نوفمبر ١٩٨٩ .

تقرير فان ولفيرن : فان فوليفرن ، لغز القوة اليابانية ، ص١٢٠ .

مسئولان كبيران : مارجريت شابيرو « تصاعد الفضيحة فى اليابان» ، واشنطن بوست ، ٩ مارس ١٩٨٩ .

الحظ بين الهدايا : « اعتذار ناكاسونى لليابان التايمز (لندن) ، ٢٦ مايو ١٩٨٩ ، وفردهيان» مشرعان كبيران يتهمان فى اليابان، واشنطن بوست ، ٢٣ مايو ١٩٨٩ .

٣٤ تقرير النواب العموميين اليابانيون : شابيرو «تصاعد الفضيحة فى اليابان» .

أحد اليابانيين البارزين : مقابلة هاياساكا : نوفمبر ١٩٨٩ .

٣٥ «رغم التواجد» فان فولفيرن . لغز القوة اليابانية ، ص ٤٠٥ .

٣٦ طبقا لماير : هيربرت إى . ماير ، المخابرات العالمية الحقيقية (وايدينفيلد ونيكولسون ، ١٩٨٧) ص ٥٨ .

٣٧ بوب وود وارد : بوب وود وارد الحجاب : الحروب السرية لوكالة المخابرات المركزية ١٩٨١ ـ ١٩٨٧ (مساعديه وشوستر ، ١٩٨٧) ص ٣٦٨ ـ ٣٦٩ .

الهدف الحقيقى : مقابلة سرية ، نوفمبر ١٩٨٨ .

فى عام ١٩٨٨ ، خلال : مقابلة مع ريتشارد جيفاردت ، ابريل عام١٩٨٩ .

٣٨ قبل اسبوع واحد : مقابلة سرية ، يناير ١٩٨٩ .

للمصالح اليابانية : ممثلوا واشنطن ١٩٨٩ (كتب كولومبيا ١٩٨٩) ص ٧١٩ ـ ٧٢٠ .

٣٩ إحدى التجارات الأمريكية السابقة : مقابلة سرية ديسمبر ١٩٨٩.

٤٠ تقرير كلايدبريستوويتز مقابلة مع كلايد بريستوويتز : فبراير ١٩٩٠ .

قصة اليابان : مقابلة سرية ، اكتوبر ١٩٨٩ .

كواحد من كبار رجال الكونجرس. مقابلة سرية، ١٩٨٩ . المدير التنفيذى للبناء: مقابلة سرية، اكتوبر ١٩٨٩ . فى الواقع، انفجار ملحوظ: كارلارابوبورت « اليابان تقول إن قانون

التجارة الأمريكى عنصرى ومؤيد لمذهب حماية الإنتاج الوطنى » فاينانشيال تايمز، ٢٣ إبرايل ١٩٨٨.

٤١ مساعد تانا كا الأسبق : مقابلة مع سيجزو ها يا ساكا، طوكيو، إبريل ١٩٨٩.

٤٢ سوياسو يزور رون : كلايد اتش. فارن وورت« الولايات المتحدة تهتم بالتماس ناكاسونى فى نزاع الشحن الجوى»، نيويورك تايمز، ٨ مايو ١٩٨٦. وفى إبريل ١٩٨٦، نفس المرجع السابق.

٤٣ فى حكومة نيكسون : هنرى كيسنجر : سنوات البيت الأبيض (ليك ، براون ، ١٩٧٩) ص ٣٣٢ .

فى حكومة كارتر : خطاب من روبرت أليك . شتراوس الممثل الأمريكى الخاص بمفاوضات التجارة إلى فوميهكو توجو سفير اليابان فوق العادة والمبعوث السياسى المطلق الحرية ، ٢٠ مايو ١٩٧٧ ، المحاضر السرية الرسمية ، «إجتماع ٨ يونيو ١٩٧٩ بشأ ن التفاهم فى مجال الإعانات المالية والإجراءات التعويضية ، والتى غيرت فيما بعد بأسم (اتفاقية هوفباور) .

فى حكومة ريجان مكتب ممثل التجارة الأمريكية ، «الترتيب بين حكومة اليابان وحكومة الولايات المتحدة بخصوص التجارة» ، سبتمبر ١٩٨٦ . مكتب ممثل التجارة الأمريكية ، «سجل التفاهم بين الولايات المتحدة وسنغافورة خلال المشاورات الثنائية للمرجع العام لل GSP يوصى ٢٢ ـ ٢٣ سبتمبر ١٩٨٦ (لم تنشر) والخطاب السرى من كلاينون

بوتر ، الممثل التجارى الأمريكى ، إلى المبجل كيونج سوان كيم ، سفير جمهورية كوريا ، ٢٨ اغسطس ١٩٨٦ .

٤٤ فى ١٩٨٧، اليابانيون: مقابلة مع وليام سى. تويبلت الثانى أكبر عضو فى هيئة الأساتذة المهنيين، لجنة العلاقات الخارجية فى مجلس الشيوخ الأمريكى، ٢٩ إبرايل ١٩٩٠.نفس العام. كلايد هارمان» الاستثناء المفترض لليابان، مجلة نيويورك تايمز، ٢٨ أغسطس ١٩٨٨. فى ١٩٨٧، النقابة الأمريكية: «أداشى وارد لحظر استخدام كل ما يتم التخلص منه ، والذى يمكنه أن يزيد من النفايات أسفل المصارف المائية »، يوميورى، ١٥ اكتوبر ١٩٨٧. وأيضا فى نفس العام، لحم البقر الأمريكى: ستيوارات اورباخ، أحد المساعدين اليابانيين يستشهد بالأسباب الصحية، والدينية لتخفيف استيراد لحم البقر الأمريكى» واشنطن بوست، ١٨ ديسمبر ١٩٨٧.

٤٥ المسئول اليابانى ، مقابلة مع كلايد بريستوتيز، يوليو ١٩٨٩. نفس الصيف: محادثة تليفونية مع آلان ويمبر، يوليو ١٩٨٩.

٤٦ وفى عام ١٩٨٧ فقط، تقرير المدعى العام إلى الكونجرس الأمريكى بشأن إدارة قانون تسجيل الوكلاء الأجانب لعام ١٩٣٨، كما تم تعديله، وفقا لنتيجة عام ١٩٨٧ (وزارة العدل الأمريكية، ١٩٨٩).

الفصل الرابع

الباب الدوار لواشنطن

٤٧ الكاتب البريطانى : روبرت بايرون، الطريق إلى أوكسيانا مطبعة جامعة اكسفورد، ١٩٣٧ ص ٩.

٤٨ علاوة على ذلك توجد مصلحة غير رسمية : مقابلة سرية، مارس ١٩٨٨ ، فى أغلب الأحيان فإن هؤلاء المسئوليون السابقيون يعدون : ستيوات أورباخ، « الولايات المتحدة تحتج على تسجيل محادثات التجارة فى سيول »، واشنطن بوست، ١٥ سبتمبر ١٩٨٩.

٤٩ أرمونير موسكى : صبغة مختصرة لبيانات التسجيل، وفقا لقانون تسجيل الوكلاء الأجانب لعام ١٩٣٨ ، كما تم تعديلة، لأدموند اس. موسكى، رقم التسجيل ٣٤٩٠ـ ١٥ فبراير ١٩٨٩ ، ١٥ يونيو ١٩٨٣ . وزير خارجية أخر سابق: جيف جيرث وسارة بارليت، « كيسنجر والأصدقاء والأبواب الدوارة »، نيويورك تايمز، ٣٠ إبريل ١٩٨٩ ، وولتر بينكس، « كيسنجر يقول إنه لم يكن له أى دور فى مهمة الصين »، واشنطن بوست، ١٤ ديسمبر ١٩٨٩ ، والين سيسيولنيو ، «اللجنة تؤيد وزارة الخارجية. بيك، نيويورك تايمز، ١٧ مارس ١٩٨٩ . مهما كانت الأسباب : ألين سيسيولنيو « لن يكشف إيجيليرجر قائمة عملاء كيسنجر »، نيويورك تايمز، ١٢ نوفمبر ١٩٨٩.

٥٠ وفى شهر مايو ١٩٨٨ مسئول سابق بوزارة الدفاع يوجد

موقفا ثابتا للوبى فى واشنطن لصالح تركيا، « وول ستريت جورنال، ١٩ فبراير ١٩٨٩. جريج راشفورد وجودى سارسون»، الحديث عن تركيا، ليجال تايمز، ٢٠ فبراير ١٩٨٩. أدميرال دانيل مورفى : « التمثيل الأجنبى: مسئولون فيدراليون سابقون على مستوى عال يمثلون المصالح الأجنبية »، مكتب المحاسبة العام الولايات المتحدة، يوليو ١٩٨٦، الملحق ٤ ، ص٢٢ـ ٢٧.

جنرالات سابقون بالقوات الجوية: نفس المرجع السابق. واحدة من أفضل العلاقات : جين مارك ، «جنرالات أمريكيون يجدون أعمالا جديدة فى شركات أجنبية» ، ريتشموند تايمز ديسباتس ، ١٩ سبتمبر ١٩٨٩ .

فيما بين ١٩٧٣ ، ١٩٩٠ تجميع للصيغ المختصرة لبيانات التسجيل ، وفقا لقانون تسجيل الوكلاء الأجانب لعام ١٩٣٨ ، كما تم تعديله ، وزارة العدل الأمريكية ، يناير ١٩٧٣ إلى إبريل ١٩٩٠ ، وممثلى واشنطن .

٥١ فى عام ١٩٨٩ ، الثلاث الكبار : (كارلا هيلز) عرض ب لبيان للتسجيل ، وفقا لقانون تسجيل الوكلاء الأجانب عام ١٩٣٨ ، كما تم تعديله ، وزارة العدل الأمريكية ، ١٠ مايو ١٩٨٥ ، اليانور كيرلو ، «قضية تجارة الخشب الكبرى والمنتهية بالفوز بالنسبة لديوى ، بالانتين ، » ليجال تايمز ، ١٩ يناير ١٩٨٧ ، (إس.لين وليامز) استمارة دى جيه ـ ٣٠٥ ، الصيغة المختصرة لبيان التسجيل ، وفقا لقانون تسجيل الوكلاء

الأجانب لعام ١٩٣٨ ، كما تم تعديله ، ١٠ مارس ١٩٧٥ .
(جوليوس كاتز ، كرئيس لمؤسسة البحث الحكومى) تتابع بيان التسجيل للقسم ، من قانون تسجيل الوكلاء الأجانب لعام ١٩٣٨ ، كما تم تعديله ، لمؤسسة البحث الحكومى ، ١٨ أغسطس ١٩٨٨ ، وياميلا بروجان ، «الباب الدوار يدور وفقا لمسئولى التجارة الأمريكيين «ليجال تايمز ، ١٠ إبريل ١٩٨٩» .

٥٢ يقترحون اعادة التنظيم : مقابلات منفصلة وسرية مع ثلاثة من مسئولى التجارة الأمريكيين : يناير ١٩٨٨ ، أغسطس ١٩٨٨ ، اكتوبر ١٩٨٩ .

أحد الموظفين السابقين : مقابلة سرية ، أغسطس ١٩٨٨ .
قال لجريدة بالتيمور صن : مارك ماتيوس «حرية الوصول إلى واشنطن : دراسة إحدى القضايا» بالتيمور صن ، ١٩ مايو ١٩٨٦ .على النقيض حديث ليك : ستيوارت أورباخ « الأجانب يستخدمون المساعدين السابقين لريجان ، العملاء يدفعون الملايين من أجل الجهود التى تعوق سياسات الحكومة، «واشنطن بوست » ، ١٦ فبراير ١٩٨٦ .

أحد مسئولى التجارة الأمريكيين السابقين : مقابلة سرية ، اكتوبر ١٩٨٩ .

٥٣ مهنة منشيو : الولايات المتحدة الأمريكية ، دانيل مينشيو ، القانون الجنائى رقم ٣٦٣ ..ـ ٧٩ ، محكمة المنطقة الأمريكية ، منطقة كولومبيا ، الحفظ فى الاختبار بتاريخ ٣٠ يوليو

١٩٧٩ ، التخلى عن الاتهام ، توقيع دانيل مينشيو ، ٣٠ يوليو ١٩٧٩ ، القاضى وتعليق العقوبة / أمر إيداع السجن ، محكمة المنطقة الأمريكية لمنطقة كولومبيا ، الولايات المتحدة الأمريكية . دانيل مينشيو ، ١٠ اكتوبر ١٩٧٩ ، وتيموكى اس . روبنسون « الحكم على تالمدج المساعد الأسبق لمينشيو بالسجن لمدة أربعة أشهر بتهمة تزييف مستند حسابى » واشنطن بوست ، ١١ اكتوبر ١٩٧٩ .

فيما بين ١٩٧٣ ، ١٩٩٠ : التعديل الأول للصيغة المختصرة لبيان التسجيل ، وفقا لقانون تسجيل الوكلاء الأجانب لعام ١٩٣٨ ، كما تم تعديله ، لوليام آر . اليبرجر ، رقم التسجيل ٣٠٤٧ ـ ١٨ إبريل ١٩٨٣ : (إتالو ايلوندى) تتابع للبيان الملحق إلى القسم ، من قانون تسجيل الوكلاء الأجانب لعام ١٩٣٨ ، كما تم تعديله ، لايلوندى وفوستر ، مبلغ صغير P.C . رقم التسجيل ٣٢٣٥ ـ ٤١ أغسطس ١٩٨٩ ، صيغة مختصرة لبيان التسجيل ، وفقا لقانون تسجيل الوكلاء الأجانب لعام ١٩٣٨ كما تم تعديله ، ليولاشترن ، رقم التسجيل ٣٨٧٣ ، ١٠ فبراير ١٩٨٩ (مايكل جيه. كالهون) ممثلى واشنطن ١٩٨٥ (كتب كولومبيا، ١٩٨٥) ص ٥٧ ، ٢٠٢ ، وممثلى واشنطن ١٩٨٦ (كتب كولوميا ، ١٩٨٦) ص ٥٨ ، ١١٤.

٥٤ جولد فيلد يترك المكتب : تتابع للبيان الملحق للقسم ، من قانون تسجيل الوكلاء الأجانب لعام ١٩٣٨ ، كما تم تعديله ، لسويدلر وبرلين ، ثم تشريحه ، رقم التسجيل ٤٠٧٩ ـ ٥

أغسطس ١٩٨٨.

٥٥ فيما بعد ، حقا إنه واتكنز : خطاب من روبرت كى ، واتكنز إلى صانعى السيارات الأجانب مقترحا انشاء هيئة باسم الصناع الأمريكيين تلتزم بالاستثمار فى الولايات المتحدة ، ٢٣ سبتمبر ١٩٨٧ .

وكما يلاحظ كلايد بريستوفيتز : أماكن التجارة ، ص ٢٦٧ . وفى ربيع ١٩٨٩ : القائمة تكشف عن إمكانية مشاركة وكلاء التجارة الأجانب فى المناقشة لمراجعة إغراق السوق بالسلع ، وقضايا الإعانات المالية ، داخل التجارة الأمريكية ، ٦ يناير ١٩٨٩ ، ص ١١ ، وممثلى واشنطن ١٩٨٩ .

٥٦ بينما البعض يكونون أكفاء : رايموند فيرتون ، «هل يمكن للولايات المتحدة التفاوض من أجل المساواة التجارية ؟ مجلة هارفارد التجارية ، مايو ـ يونيو ١٩٨٩ ، ص ٣٣٦ .

واشنطن أقل إحسانا : مقابلة سرية ، فبراير ١٩٨٩ .

٥٧ أحد موظفى السفارة اليابانية السابقين : مقابلة سرية ، يوليو ١٩٨٩ . الصحفى جيمس فالوز : جيمس فالوز « البديل اليابانى» ، مجلة أتلانتيك الشهرية ، أغسطس ١٩٨٩ ، ص١٨ـ١٩ .

٥٨ محامى واشنطن لفترة طويلة : مقابلة مع هارى ماكفرسون ، يناير ١٩٨٩ .

٥٩ إنه يقول إنه : مقابلة سرية ، يناير ١٩٨٩ .

طبقا لما ذكره مسئول تجارى أمريكى حسن الاطلاع : مقابلة سرية ، مارس ١٩٩٠ .

أر. مايك جاديو ، مقتبسة من كتاب ستيوارت أورباخ ، «الفوجيون يستأجرون من أمريكا مايثير الجدال بشأن اللوبى» ، واشنطن بوست ، ١٧يناير ١٩٩٠ .

الفصل الخامس

اليابان تشترى واشنطن

٦٠ المؤرخ هوارد شونبرجر : هوارد شونبرجر «اللوبى اليابانى فى الدبلوماسية الأمريكية ، ١٩٤٧ ـ ١٩٥٢» ، مجلة الباسفيك التاريخية ، رقم ٣ ، أغسطس ١٩٧٧ ص ٣٢٧ ـ ٣٥٩ .

٦١ استخدام كيرن كصوت : جون روبرتس : «انبعاث زايباتسو اليابان : كشف أسرار المكائد السياسية والقوى السرية لهارى كيرن ، صحفى أمريكى ذو شهرة بسيطة ، والذى ساعد كبرى دور التجارة اليابانية على الحياة فى فترة مابعد الحرب ، نفاذ البصيرة ، يوليو ١٩٧٨ .

٦٢ إنها علاقة : كينيث بابل : «أعباء التاريخ اليابانى » فى دراسته لتلك الفترة : جون جى. روبرتس ، «جمهور اليابان واستعادة زايباتسو» المفسر اليابانى ، مجلد ١٢ ، أرقام ٣ ـ ٤ صيف ١٩٧٩.

٦٣ وفقا لما ذكرته وول ستريت جورنال : جوناثان كويتنى » ،

ريتشارد الخامس . الين يستخدم هيئة البيت الأبيض بحرية سنوات حكم نيكسون » وول ستريت جورنال ، ٢٨ اكتوبر ١٩٨٠ ، ومقابلة هاتفية مع ديفيد فليمنج ، نوفمبر ١٩٨٩ .

٦٤ من بين جوائزه : صيغة مختصرة لبيان التسجيل و وفقا لقانون تسجيل الوكلاء ١٩٣٨ ، كما تم تعديله ، لهارالد بى.مالجرن (القيام بالأعمال التجارية لمالجرن ، إنك) . رقم التسجيل ٢٧٧٣ ، ٢١ إبريل ١٩٧٧ .

وفى عام ١٩٧٧ ، لقد هبط «اتفاق : لجنة الجماعات الأوربية (EC) تحتفظ بهذه الطريقة بخدمات هارالد جى.مالجرن وماثيو جيه. ماركس (إم.إم) للمشاورة بخصوص تنفيذ أمريكا للاتفاقيات التى تم التوصل إليها فى المفاوضات التجارية المتعددة الجوانب [MTN] ، بأشارة خاصة إلى مسودة التشريع لإضفاء التأثير علاوة على ذلك ، توقيع هارالد جى.مالجرن وماثيو جيه.ماركس يوم ٢٢ فبراير ١٩٧٩ وروى دنمان للجنة المجتمعات الأوربية بتاريخ ٢ أغسطس ١٩٧٩ ، هارالد بى.مالجرن ، عرض ب لبيان التسجيل ، وفقا لقانون تسجيل الوكلاء الأجانب لعام ١٩٣٨ ، كما تم تعديله ، ٣٠ يناير ١٩٧٩ .

وفى نفس العام ، دفع مالجرن : رقم التسجيل ٢٨٥٤ ، مالجرن أنك ، تتابع البيان الملحق إلى القسم ، من قانون تسجيل الوكلاء الأجانب لعام ١٩٣٨ ، كما تم تعديله ، ٢ فبراير ١٩٧٩ ، والإتفاق بين شركة العلاقات العامة الدولية

ليمتد ، ومالمجرن ، انك ، ٢٨ ديسمبر ١٩٧٨ .

٦٥ وكذلك الحكومة اليابانية : رقم التسجيل ٢٨٥٤ ، مالمجرن ، إنك تتابع البيان الملحق إلى القسم ، من قانون تسجيل الوكلاء الأجانب لعام ١٩٣٨ ، كما تم تعديله ، ٢ فبراير ١٩٧٩ ، ومالمجرن ، إنك ،، عرض ب لبيان التسجيل وفقا لقانون تسجيل الوكلاء الأجانب لعام ١٩٣٨ ، كما تم تعديله ، ٢٩ يناير ١٩٧٩ .

أحد المسئولين التجاريين السابقين : مقابلة سرية ، اكتوبر ١٩٨٩ ، كتب ديفيدأوسيورن «عملاء اليابان السريون» الجمهورية الجديدة ، اكتوبر ١٩٨٤ . لقد أصبح هذا التسيل فيضانا : «التمثيل الأجنبى : مسئولون فيدراليون سابقون على مستوى عال يمثلون المصالح الأجنبية » ، ملحق ٤ ، مكتب المحاسبات العام للولايات المتحدة ، يوليو ١٩٨٦ .

٦٦ أحد المساعدين يقول : خطاب من ريتشارد إلى ماكليهنى ، كبير نواب الرئيس ، جراى وشركته ، إلى المبجل فرانك هورتون ، ١٧اكتوبر ١٩٨٥ .

أحد المسئولين السابقين يقول : مقابلة سرية ، يوليو ١٩٨٩ .

٦٧ كنقطة بداية : دور هيئة العاملين فى الكونجرس فى عملية صنع القرارات الأمريكية ، (المعهد القومى لتقدم البحث ، طوكيو ٢ ، يونيو ١٩٨٤ .

٦٨ أحد كبار مساعدى مجلس الشيوخ : مقابلة سرية ، نوفمبر

١٩٨٨ . المؤلفون كازوتامى يامازاكى وماساوكاناساشى : «التحقق من السياسات اليابانية والأمريكية - الجزء الأول اكتشاف الكونجرس الأمريكى «سلسلة من ثلاثة عشر جزءا ، بنهون كيازى شيميون ، يناير ١٩٨٨ .

أحد كبار مساعدى الكونجرس السابقين : مقابلة مع نانسى إيه. ليموند ، يناير١٩٨٩ .

الفصل السادس

اليابان والتليفزيون

٦٩ هجوم اليابان : مذكر بوقائع الاستئناف ، مؤسسة إذاعة زينيت ومؤسسة الاتحاد القومى الكهربائى ، LaRp . مقاومة التجمعات الضخمة لمقاضاة المنتجات الأليكترونية اليابانية ، القانون المدنى دى.سى. رقم ١٨٩ ... (النشرة الثالثة لعام ١٩٨١) ، ص٣٥-٣٦.

٧٠ مجلس الاستقرار : نفس المرجع السابق .

٧١ لإدارة تحديد السعر : نفس المرجع السابق .

٧٢ فى عام ١٩٧٦ ، فقط ٥٠٠ ، ممارسات تجارية أجنبية غير عادلة: العناصر الأساسية الجنائية لمشكلة التجارة فى أمريكا ، إبريل ١٩٨٥ ، ص ٩٤ - ٩٧ .

٧٣ أحد منتجات ماتسوشيتا : مقاومة التجمعات الضخمة لمقاضاة المنتجات الأليكترونية اليابانية ، ص ٣٤ .

٧٤ الخزانة تختار طرفا ثالثا : مقابلة سرية ، مارس ١٩٨٩ . أحد

المفاوضين التجاريين الأمريكيين السابقين : نفس المرجع السابق. كيسنجر نفسه يعيد إلى الذاكرة : هنرى كيسنجر : سنوات البيت الأبيض ، ص ٣٢٩ .

٧٥ فى أوائل عام ١٩٧٢ ، اليابان تقترح «اليابان تقترح الاجتماع مع الولايات المتحدة بشأن مواجهة إغراق السوق بالسلع» ، جريدة الاقتصاد اليابانية ، ٢٥ يناير ١٩٧٢ .

كما هى الحالة فى أغلب الأحيان : «مشكلات التجارة اليابانية ـ الأمريكية على قمة انفجار آخر» ، جريدة الاقتصاد اليابانية ، ٢٣مايو ١٩٧٢ .

٧٦ الإعداد للقمة : «المحادثات التجارية مع الولايات المتحدة عند طرف هاكون ، اليابان تقدم تنازلات بشأن الكومبيوتر وسلسلة التجزئة» جريدة الاقتصاد اليابانية ، أغسطس ١٩٧٢

العديد من المحامين والإداريين السابقين : مقابلات سرية ، يناير ـ مارس ١٩٨٩ .

٧٧ وفى عام ١٩٧٧ ، خمس أعضاء من اتحاد الكارتل : صيغة مختصرة لبيان التسجيل ، وفقا لقانون تسجيل الوكلاء الأجانب لعام ١٩٣٨ ، كما تم تعديله ، لهارالد جى. مالمجرن (القيام بالعمل التجارى كمالمجرن ، إنك.) رقم التسجيل ٢٧٧٣ ، ٢١ابريل ١٩٧٧ .

٧٨ كما جاء فى جريدة الاقتصاد اليابانية : ستيفن برونتى : «اليابان تواجه الحاجة إلى تكثيف اللوبى إذا ماكانت تأمل فى

اخـتـبـار مـذهـب حـمـاية الإنتـاج الوطنى الأمـريكـى » جـريدة الاقتصاد الوطنى اليابانية ، ١٠ يوليو ١٩٨٠ .

وفى مارس ١٩٧٧ النيوزويك : آلان جيه. مايروريتش توماس «أوقـات عـصـيـبة للتـجـارة الحـرة » النيـوزويك ، ١٤ مـارس ١٩٧٧.

كـجزء من الاتفـاقيـة : خطاب من روبرت اس.شـتـراوس الممـثل الأمريكى الخـاص لمفاوضات التجـارة ، إلى فوميهـيكو توجو ، السـفـيـر اليـابانى فـوق العـادة والمبعـوث السـيـاسـى المطلق الصلاحية، ٢٠ مايو ١٩٧٧ .

٧٩ ومازال رئيسا للجنة التجارة الدولية (ITC) : الاتفاق بين لجنة نادى المـائتين المحـدودة ودانيـل مـيـنشـيـو ، تـوقـيـع سوسـوموأوجاتا (١٠ أغـسطس ١٩٧٨) ودانيل مينشـيو (١١ أغسطس ١٩٧٨) ، أعـيد الطبع فى تحقيق السيناتور هيـرمان إى. تالمادج ، اجـراءات لجنة اختـيـار مـجلس شـيـوخ الولايات المتحدة بخصـوص الأخلاق مجلد ٣ . ١٩٨٠ ، ص ٧٧١ .

٨٠ ثلاثة أيام مـبكرا : خـطاب إلى يوشـيـو كـاواهارا ، الـوزير (التـجـارى) السـفـارة اليـابانيـة ، واشـنطـن ، دى.سى. ، من روبرت اتش. مـانلدهايم ، المستـشـار القـانونى العام للخـزانة ، ١٧ مارس ١٩٧٨.

ولم تتـوقـف الخـزانة هناك : «الاجـتـمـاع مع مـسـتـر تانابى ، السـاعـة ٣,٠٠ بعـد الظهـر ، ٢٠مـارس ١٩٧٨ » ، مـذكـرة إلى النشـر من جوردان ليوك .

وتم الاجتماع : «الاجتماع مع الأفراد والشركات المبينة بالقائمة بالصحيفة الساعة ٤,٣٠ بعد الظهر ، ٢٨ مارس ١٩٧٨ ، مذكرات حول الاجتماع بوزارة الخزانة الأمريكية بين مستر تانابى من سفارة اليابان ، وممثلين لتسع «صناع تليفزيون يابانيين ، روبرت اتش.ماندلهايم ، وأشياء أخرى ، ٢٨ مارس ١٩٧٨ .

٨١ وبعد اسبوعين : «تقييم رسوم إغراق السوق بالسلع فى مواجهة أجهزة التليفزيون المستوردة من اليابان ـ المشكلات المتعلقة بالمؤتمرات المكشوفة على مذكرة إلى عضو اللجنة المساعد للجمارك للتنظيمات والقرارات من هيئة المحامين لخدمة الجمارك ، واشنطن ، دى.سى. ، ١٨ إبريل ١٩٧٨ .

وفى عام ١٩٧٨ ، قاموا بالمحاولة : إتش.أر. لجنة المؤتمر ٨١٤٩ (قانون إصلاح الإجراءات الجمركية) سجل الكونجرس ، اس ٩٩٢٣ ، ٢٧ يونيو ١٩٧٨ ، ودان مورجان «صناع التليفزيون الأمريكيون يبحثون تهديد الإصلاح الجمركى» ، واشنطن بوست، ٢٥ يونيو ١٩٧٨ .

٨٢ بأن «المذكرة إى ـ ٢٣» ، من سفارة اليابان إلى وزارة الخارجية الأمريكية ، ١٣ إبريل ١٩٧٨ .

وأرسلت وزارة الخارجيةخطابا إلى مايكل روداك ، جونيور ، كاتب فى المحكمة العليا الأمريكية ، واشنطن دى.سى. ، من وايد اتش. ماكرى ، جونيور ، مساعد النائب العام ، ١٤ إبريل ١٩٧٨ .

التبادلات بين : نسخة طبق الأصل من المناقشة الشفهية ، فى مؤسسة إذاعة زينيت فى مواجهة الولايات المتحدة ، المحكمة العليا رقم ٥٣٩ ـ ٧٧ (٢٦ إبريل ١٩٧٨) .

٨٣ وفى سبتمبر ١٩٧٨ : إدارة قانون مواجهة إغراق السوق بالسلع لعام ١٩٢١ ، اللجنة الفرعية للتجارة ، اللجنة الخاصة بالأساليب والوسائل ، كونجرس الولايات المتحدة ، ٢١ سبتمبر ١٩٧٨ ، ص٤١ .

٨٤ فى مذكرة جماعية : «التخفيض التقديرى لرسوم أسعار إغراق السوق بالسلع كما تم تقييمه فى مواجهة أجهزة التليفزيون المستوردة من اليابان (تى.دى. ٧١ ـ ٧٦) تعديلات قيمة السوق الأجنبى وفقا للاختلافات فى ظروف البيع ، مذكرة للنشر من هيئة المحامين ، خدمات الجمارك ، ٢ مارس ١٩٧٩ .

وفى ١٩ مارس ١٩٧٩ ، خطاب : خطاب إلى روبرت تشازن ، مندوب الحكومة ، خدمات الجمارك الأمريكية ، من عضو الكونجرس تشارلز إيه.فانيك ، ١٩ مارس ١٩٧٩ .

٨٥ وفى يناير ١٩٨٠ ، هيوم : «أجهزة التليفزيون اليابانية» مذكرة الى روبرت سى. كاسيدى ، جونيور ، من بيترهيوم ، ٣يناير١٩٨٠ .

٨٦ وفى ٢٨ ابريل ١٩٨٠ ، هومرموير «تسوية قضية إغزاق السوق بالسلع إزاء استيراد الأجهزة التليفزيونيةمن اليابان» ، مذكرة من هومراى.مور ، جونيز ، المستشار القانونى العام

لوزارة التجارة إلى وزير التجارة ، ٢٨ إبريل ١٩٨٠ .

فانيك يوافق : خطاب إلى جون جرين والد النائب المساعد لسكرتير ادارة الاستيراد ، وزارة التجارة ، من تشارلز إيه. فانيك ٢٨ مارس ١٩٨٠ .

٨٧ ملاحظة أحد علماء القانون : كيفين سى. كينيدى» ، مؤسسة اذاعة زينيت فى مواجهة الولايات المتحدة »: نظير عتملية الارتياح التجارى الأمريكى » ، جريدة نورث كارولينا للقانون الدولى والتنظيم التجارى ، محلية ١٣ ، رقم ٢ ، ربيع ١٩٨٨ ، ص ٢٣٩.

وفى يناير ١٩٧٩ ، سايمور هيرش : سايمورام ، هيرش «التحقيق الذى قبل عن التدليس الجمركى لواردات اليابان من أجهزة التليفزيون «النيويورك تايمز» ٢٤ يناير ١٩٧٩ .

وفى مارس ١٩٧٩ ، الكسندر ، إنك. : محكمة المنطقة الأمريكية للمنطقة الجنوبية لنيويورك ، ملف ٧٩ جنايات رقم ١٩٤ . ، ٢٩مارس ١٩٧٩ .

٨٨ قائمة بالمشاركين فى التآمر غير المتهمين : «استجابة الحكومة لطلب المحكمة لمعلومات إضافية بخصوص مشكلة الفردية فى مواجهة المؤمرات المتعددة : قائمة بالمشاركين فى التآمر غير المتهمين ، رقم RSK ـ ١٨٣ ـ ٨٠ CR ، الولايات المتحدة الأمريكية فى مواجهة سيرز ، روبيك . وشركاه المتحدة ، محكمة المنطقة الأمريكية ، المنطقة المركزية بكاليفورنيا ، ٢١ يوليو ١٩٨٠ .

التماس أخر لسيرز : «موجز لدعوى الاستئناف الولايات المتحدة، الولايات المتحدة فى مواجهة سيزر ، روبيك. وشركاه ، إنك. ، محكمة الاستئناف بالولايات المتحدة . للدائرة التاسعة ، رقم٥٠٦٢ ـ ٨٨ .

٨٩ من بين البنود الأخرى : مقاومة المجمعات الضخمة لمقاضاة المنتجات الأليكترونية اليابانية ص ١ ـ ٤ .

وفى أواخر عام ١٩٨٣ ، محكمة الاستئناف : «موجز للولايات المتحدة كصديق للمحكمة لتأييد مقدمى العرائض » شركة ماتسوشيتا للصناعات الأليكترونية ، ليمتد ، وأشياء أخرى. مقدموا العرائض فى مواجهة مؤسسة اذاعة زينيث ، وأشياء أخرى ، رقم ٨٣ ـ ٢٠٠٤ ، المحكمة العليا بالولايات المتحدة ، اتفاق أكتوبر ١٩٨٤ .

٩٠ عمل قرار ٥ ـ ٤ دقيق : أل كامن ، «لن تراجع المحكمة العليا قضية

إغراق السوق بالسلع » ، واشنطن بوست ، ٢٨ إبريل ١٩٨٧ . وفى عام ١٩٨٩ ، النائب العام بنيويورك ، «شركة باناسونيك لإعادة مايزيد عن ١٦ مليون فى مؤامرة تثبيت الأسعار فى جميع أنحاء الدولة ، أنباء من النائب العام روبرت إبرامز ، الإدارة القانونية بنيويورك ، ١٨ يناير ١٩٨٩ .

الفصل السابع

المصالح الدفينة

٩١ فى يوليو ١٩٨٩ ، المليونير ، : مايكل هولز وسكوت روتشيلد (الأسوشيتد برس) «اختبارات معالج لحوم الدجاج يكشكش الملابس ، يوزع ١٠,٠٠٠ دولار كهدايا على أرضية مجلس شيوخ تكساس ، واشنطن بوست ، ٨ يوليو ١٩٨٩ .

٩٢ التجار الأمريكيون : تشاك ألستون «تجار السيارات المستوردة يظهرون الكيفية التى يكون للمال تأثيره الفعال» ، مجلة الكونجرس الربع سنوية ، ٢٩ يوليو ١٩٨٩ .

خسارة ماكاى : مقابلة مع بادى ماكاى ـ ٦ فبراير ١٩٨٩ .

ماكان يشير إلى : نفس المرجع السابق .

فى الوقت الذى انفقت فيه أوتوباك الأموال : محسوبة من فهرست اللجنة الخاصة بالمرشحين مؤيدين / معارضين ـ (د) ١٩٨٧ ـ ٨٨ : تجار السيارات والسائقون للتجارة الحرة PAC ، لجنة الانتخابات الفيدرالية ، ٩فبراير ١٩٨٩ .

٩٣ وفى إبريل ١٩٨٩ ، أعضاد مجلس الشيوخ : كيم ماتنجلى ، «انفجار مصروفات PAC المستغلة ، رول كول ، ١٧ ـ ٢٣ ابريل ١٩٨٩ . توم نيميت ، تاجر استيراد سيارات : نفس المرجع السابق .

جماعة تسمى الصداقة فى الحرية : «نجاح للناتو : تخفيض السلاح ، إعلان بواسطة الصداقة فى الحرية ، مبادرة ألمانية

للعلاقات الأوربية الأمريكية ، نيويورك تايمز ـ ٢٠ يوليو ١٩٨٩.

٩٤ كجزء من تلك الترتيبات : نشرة صحفية ، وزارة العدل، ١٣ يوليو ١٩٧٦ ، ومذكرة، «إلى متسلمى منشورات المجلس» من نوبل هيمندتجر، مدير ، وألن تايلور، السكرتير التنفيذى، مجلس تجارة أمريكا اليابان، ١٠ سبتمبر ١٩٧٦.

٩٥ وفى عام ١٩٨١، النيويورك تايمز تكشف المستور: كلان اتش. فارتسورت، اليابان تقول التسلل إلى جماعة المستهلكين، «نيويورك تايمز» ٣ ديسمبر ١٩٨١.

٩٦ رغم أن أحد موظفى IEMCA يقول :مذكرات غير منشورة من مقابلة أجراها منيدى كوتلر ، زملاء بحث ، ٩ سبتمبر ١٩٨٨ .

٩٧ فى النهاية ، ألغى مسئول LSI بخطابه : مراسلة سرية ، ٩ نوفمبر ١٩٨٩ .

٩٨ كأحد اللوبين المرتبط بـ PTG : مقابلة سرية ، ١٤ مارس ١٩٨٩ مذكرة عضو اللوبى : نفس المرجع السابق .

٩٩ فى مكانهم : «٤٩٠ . » ، بحث موقف نشرته المجموعة الموالية للتجارة ، مايو ١٩٨٧ ، وخطاب إلى أعضاء الكونجرس من المجموعة المالية للتجارة ، ١٦ مارس ١٩٨٧ (أعيد الإرسال ٢٣ إبريل ١٩٨٧) .

١٠٠ كما أشارت جريدة الاقتصاد اليابانية : ستيفن برونتى ،

«اليابان تواجه الحاجة إلى تكثيف اللوبى إذا كانت تأمل فى اختبار مذهب حماية الإنتاج الأمريكى » .

الفصل الثامن

السياسى الداهية

١٠١ ينعكس هذا الموقف فى أحد المقالات : كينارو هاسجاوا ، : مجتمع التجارة اليابانى وانتخاب الرئاسة الأمريكية» ، تشوكوردن ، أغسطس ١٩٨٨ (مترجم عن اليابانية) .

صاحب البنك الاستثمارى جيفرى جارتن : جيفرى إى. جارتن ، «كيف تساعد بون وطوكيو بوش بخبث» ، نيويورك تايمز ، ٢١ يوليو ١٩٨٨ .

١٠٢ من خلال العون المالى الأمريكى ، القلق من أن نصبح أكثر وضوحا ، ينهون كايزاى شيميون ، ٢٤ أكتوبر ١٩٨٨ (مترجم عن الألمانية) . حث تشارلز مانات : نفس المرجع السابق .

لوبى بعض قادة الحزب : جيمس ليونز ، «وقت الحزب لفرانك فاتكويف ، ليجال تايمز » ، ٢٢ أغسطس ١٩٨٨ ، وتأثير اليابان فى الأشياء الأمريكية التى لاتضارع ، جيجى برس للخدمات الصحفية ، ١ يوليو ١٩٨٨ .

عندما عقدت اللجنة الوطنية الديمقراطية انتخابها : ممثلوا واشنطن ١٩٨٨ وممثلوا واشنطن عام ١٩٨٩ .

كما يلاحظ هيدريك سميث : هيدريك سميث : سلطة اللعبة

: كيف تعمل واشنطن (راندوم هاوس ١٩٨٨) ، ص ١٢٢ .

١٠٣ أقل من أربعة أشهر : كلايد اتش. فارنسورت ، «واشنطن ووتش: لوبى جديد لليابانيين»، نيويورك تايمز ، ١١ مايو ١٩٨١ . ستيوارت سبنسر : على سبيل المثال : مايكل ايزكوف «مساعدو لويس والجدال حول موقفهم فى اللوبى» ، واشنطن بوست ، ٩ سبتمبر ١٩٨٨ .

السفير الأسبق إلى كوستاريكا : ديفيد هوفمان ، «تقرير يذكر إهمال مشاكل نوريجا فى المخدرات» واشنطن بوست ، ٩ إبريل ١٩٨٩ .

سياسى أخر إيزكوف «مساعدو بوش والجدال حول موقفهم فى اللوبى ، صيغة مختصرة لبيان التسجيل ، وفقا لقانون تسجيل الوكلاء الأجانب لعام ١٩٣٨ ، كما تم تعديله ، لجويل ويست ماكليرى ، رقم التسجيل ٣٧٧٧ ، ٣١ يوليو ١٩٨٩ .

١٠٤ وفى نفس الوقت: اتفاق الخدمات والمصروفات ، مذكرة الى حكومة جمهورية الفلبين من ساوير ، مجموعة ميلر ١٥ ابريل ١٩٨٨ ، وقع عليها بتاريخ ٢٠مايو ١٩٨٨ ، مارك مالوخ براون نيابة عن ساوير / مجموعة ميلر وإيمانويل إلد . بيلاز نيابة عن حكومة الفلبين : عرض أ البيان التسجيل ، وفقا لقانون تسجيل الوكلاء الأجانب لعام ١٩٣٨ ، كما تم تعديله ، لساوير / مجموعة ميلر ، رقم التسجيل ٣٧٧٧ ، لتمثيل حكومة جمهورية كولومبيا، ٢٦ مايو ١٩٨٨ : اتفاق الخدمات والمصروفات : مذكرة الى حكومة جمهورية بنما من ساوير ،

١ مارس ١٩٨٨ ، تم التوقيع عليها يوم ٢٠ إبريل ١٩٨٨ ، من ممثلي حكومة بنما وساوير/ مجموعة ميلر .

السكرتير الصحفي لحملة بوش : صيغة مختصرة لبيان التسجيل ، وفقا لقانون تسجيل الوكلاء الأجانب لعام ١٩٣٨ ، كما تم تعديله ، لشيلا بي. تيت ، رقم التسجيل ٢٤٦٩ ، ٢٩ مايو ١٩٨٥ ، وتتابع البيان الملحق القسم ٢ من قانون تسجيل الوكلاء الأجانب لعام ١٩٣٨ ، كما تم تعديله ، لبورسون - مارستيللر ، رقم التسجيل ٢٤٦٩ ، ٢٥ نوفمبر ١٩٨٥ .

خلال الحملة ، ريتشارد فيربانكس : صيغة مختصرة لبيان التسجيل ، وفقا لقانون تسجيل الوكلاء الأجانب لعام ١٩٣٨ ، كما تم تعديله ، لريتشارد إم. فيربانكس الثالث ، رقم التسجيل ٢٧٦٣ ، وتتابع البيان الملحق إلى القسم ٢ من قانون تسجيل الوكلاء الأجانب لعام ١٩٣٨ ، كما تم تعديله ، ليور ، هاستنجز ، جافسكي ووكر ، رقم التسجيل ٣٧٦٣ ، ١٦ ديسمبر ١٩٨٧ .

عميل أجنبي آخر في معسكر دوكاكيس : تتابع البيان الملحق إلى القسم ٢ من قانون تسجيل الوكلاء الأجانب لعام ١٩٣٨ كما تم تعديله ، لماناتوس وماناتوس ، رقم التسجيل ٣٥٢٢ ، ٩ مايو ١٩٨٨ .

١٠٥ أكثر من ستة عشر عميلا أجنبيا : تتابع البيان الملحق الى القسم ٢ من قانون تسجيل الوكلاء الأجانب لعام ١٩٣٨ ، كما تم التعديل ، ميلاك ، مانافورث وستون ، إتك. رقم

التسجيل ٣٤١٥ ـ ٦ مايو ١٩٨٥ ، تتابع البيان الملحق إلى القسم ٢ من قانون تسجيل الوكلاء الأجانب لعام ١٩٣٨ ، كما تم التعديل ، لبلاك ، مانافورث ستون وكيللى ،رقم التسجيل ٣٦٠٠ ، ١٦ يوليو ١٩٨٥ ، ١١ يناير ١٩٨٦ ، ٢٣ يوليو ١٩٨٦ ، للفترة المنتهية فى ١٤ ديسمبر ١٩٨٦ . (تاريخ تاريخ الإضبارة غير مقروء) ، ١٩ ديسمبر ١٩٨٧ ، ١٤ يناير ١٩٨٨ ، ١٤ يوليو ١٩٨٨ ، تتابع البيان الملحق إلى القسم ٢ من قانون تسجيل الوكلاء الأجانب لعام ١٩٣٨ ، كما تم تعديله ، لبلاك ، مانا فورت ، سنون وأتووتر ، انك. ، رقم التسجيل ٣٧١٠ ، ٢٥ فبراير ١٩٨٩ ، وولتر شابيرو وأشياء أخرى ، «تحقيق ربح عاجل من الاستفادة من ريجان» نوع جديد من الباعة الجائلين الكثيرين من يجعلها كبيرة» نيوزويك ، ٣مارس١٩٨٦ .

١٠٦ عندما وجدت أمريكا أن شركة ميتسوبيشى الكهربية : تتابع البيان الملحق إلى القسم ٢ من قانون تسجيل الوكلاء الأجانب لعام ١٩٣٨ ، كما تم تعديله ، لروبنسون ، ليك ، وليرد ومونتجمرى ، رقم التسجيل ٣٩١١ ، ١٠مارس ١٩٨٨ ، عرض أ ب لبيان التسجيل ، وفقا لقانون تسجيل الوكلاء الأجانب لعام ١٩٣٨ ، كما تم تعديله لروبنسون ، ولايك وليرر، انك. رقم التسجيل٣٩١١ ، ١٢ نوفمبر ١٩٨٦ ، والصيغة المختصرة : لبيان التسجيل ، وفقا لقانون تسجيل الوكلاء الأجانب لعام ١٩٣٨ ، كما تم تعديله ، لجيمس اتش، ليك ، رقم التسجيل ٣٩١١ ، ١٨ نوفمبر ١٩٨٦ .

١٠٧ في إحدى جلسات الاستماع بمجلس الشيوخ في يونيو ١٩٨٨: شهادة مورين سميث، نائب مساعد وزير التجارة الأمريكية لشئون اليابان، وزارة التجارة الأمريكية، أمام اللجنة الفرعية بخصوص التجارة الخارجية والسياحة للجنة التجارة، والعلوم والنقل بمجلس الشيوخ، ٢٤ يونيو ١٩٨٨. ريجيس ماكينا، مستشار: جون هيلكريك، «ساحة المعارك للتكنولوجيا العالية»، يو إس توداي، ١٤ يوليو ١٩٨٨.

١٠٨ وفي مقال في شهر مايو ١٩٨٨، بروس ستوكس، «ثقافة استحداث تراخيص البراءة،» ناشيونال جورنال، ٢١ مايو ١٩٨٨. وفي يونيو ١٩٨٨، أصبح ليك. جون إي. بيتر سون، «مساعد بوش يحافظ على عملائه اليابانيين» وديترويت نيوز، ١٦ يونيو ١٩٨٨، «ومساعد بوش يستخدم اللوبي من أجل اليابان»، تقرير واشنطن UAW، مجلد ٢٨، رقم ٢٢ لعام ١٩٨٨.

١٠٩ وفي يناير ١٩٨٩، مازال التتابع: مقابلة مع سبيرو، يوليو ١٩٨٩. حكمة سبيرو، استرجاع الأحداث الماضية: نفس المرجع السابق

الفصل التاسع

جذور صنع السياسة اليابانية

١١٠ تقديم المشورة إلى الشركات اليابانية: جاي دي جونكيه، «تقديم المشورة إلى رجال الاعمال اليابانيين للفوز بقلوب وعقول أوربا»، فاينا نشبال تايمز، ٥ ديسمبر ١٩٨٨.

١١١ فى مـايـو ١٩٨٩ ، السناتـور مـاكس ياوكـوس: تى. آر. ريد، « صنع فى مونتانا، مباح فى اليابان» ، واشنطن بوست، الطبعة الوطنية الأسبوعية، ٢٢ ـ ٢٨ مايو ١٩٨٩ . وفى حديثة، يقترح مـاهى: إيدى مـاهى، جـونيـور، « وجـهـة نـظر مـحلية، اهمـيـة السـياسـات الأمـريكية على المستوى المحلـى بالنسبة لرجـال الأعمال اليـابانيين: « مـحاضـرة أمام الندوة الاقتـصادية الدولية الخامسة والخمسين» طوكيو، ٤ ديسمبر ١٩٨٦ .

١١٢ المزيد مـن الدول لديهـا مكاتـب حـاليـا: لـيندا إم. سـبنسـر، الأصـول الأمـريكية. فـحص للاستـثمار الأجنبـى فى الولايات المتحـدة (معهـد القيادة الاقـتصادية التـابع للكونجرس، ١٩٨٨)، ص ٢ . عندمـا ذكـر رجـال التشـريع فى فلـوريدا: مـقـابلة سرية، ديسمبر ١٩٨٩ .

١١٣ كما أشار ماهى ، اليابانى: ايدى ماهى، جونيور. « وجهة نظر مـحلية »وفى عام ١٩٨٩ . هيئة التـجارة الخـارجية اليـابانية: هيـئة الـتـجـارة الخـارجيـة،اليـابانيـة دليل ١٩٨٩ ـ ١٩٩٠ : الشـركـات اليـابانية الفـرعية فى الولايات المتـحـدة الأمـريكية وكنـدا . (JETRO ١٩٩٠) ، ص ٢٥ . « لتـعليـم » أمـريكا، استـخـدام جـمعيـة الصناعـات الأليكتـرونية اليابانية(EIAJ) :جمعية الصناعات الأليكترونية اليابانية، « مـقدمة إلى أنشطة العـلاقـات العـامـة فـيمـا وراء البحـار لجـمـعـية الصناعات الأليكترونية اليـابانية ونظرة استشراق فى المستـقبل، « يونيو

١٩٨٥، ص ٣ـ ٥ (مترجم عن اليابانية) .

١١٤ أكيو موريتا: نفس المرجع السابق، ص ٤. وفي فبراير ١٩٨٥، وكذلك أزدهرت جمعية الصناعات الأليكترونية اليابانية: نفس المرجع السابق، ص ٦ . سيو جيو كاجيهيرا : سيوجيوكاجيهيرا ، « من واشنطن الى مستوى الولاية: «مبادلات مع المجتمع المحلي في تنس »، جمعية الصناعات الأليكترونية اليابانية/ لجنة العلاقات العامة فيما وراء البحار، كايدانرن جيبو، سبتمبر ١٩٨٨ (مترجم عن اليابانية).

١١٥ وفي يونيو ١٩٨٥، قال موريتا: جمعية الصناعات الأليكترونية اليابانية، مقدمة إلى أنشطة العلاقات العامة فيما وراء البحار لجمعية الصناعات الأليكترونية اليابانية ونظرة استشراق في المستقبل » ، ص ٤.

١١٦ وفقا لما ذكره موريتا: جمعية الصناعات الأليكترونية اليابانية، «الاسس المطلقة لحملة PR : الحاجات والأنشطة والواقعية، » ديسمبر ١٩٨٥ (ترجمة مؤقتة).

١١٧ معظم الولاية : ريتشارد رايس ولوسين البينتجتون، ولاية تنسي: دراسة حالة،« الأسس الأقليمية للمباني للمشاركة الأمريكية اليابانية، مجلد ٣ (مركز اليابان للتبادل الدولي، ديسمبر ١٩٨٦) ص٢٤.

١١٨ وفد الكونجرس لولاية تنسي: مقابلة سرية، مارس ١٩٨٩. منتدبات المناظرة العامة توجيه خطاب إلى مسئولي الولاية المعنيين: ملاحظات فرانك جوربل، الرئيس، أصدقاء تنسي

من اليابان فى التجارة، مطبوعة فى مجلة فريندز، قصة نجاح (أصدقاء تنسى من اليابان فى التجارة، ١٩٨٨) ص ٣. شركة مينى لها ثمانية مكاتب : تقرير النائب العام لكونجرس الولايات المتحدة حول ادارة قانون تسجيل الوكلاء الأجانب لعام ١٩٣٨ ، كما تم تعديله، نتيجة عام ١٩٨٧ (وزارة العدل الأمريكية، ١٩٨٩) ، ص ٤٢٥ ـ ٤٢٧ .

١١٩ أكثر بكثير عن ١١ مليون دولار: نفس المرجع السابق.

١٢٠ فى كتابه اليابان التى يمكنها قول «لا» مطبوع فى سجلات الكونجرس، ١٤ نوفمبر ١٩٨٩ ، فى ص ٣٧٨٧ . العمل داخل مجموعة موحدة، كايدانرن وموريتا : كريج سميث، « وقت الربيع فى طوكيو » ، تقرير المؤسسة الخيرية الموحدة، مجلد ٤ ، رقم ٧ ، إبريل ١٩٨٩ ، ص ٦.

الفصل العاشر

المبررات اليابانية الستة

١٢١ عندما عاد من رحلة طويلة : آلان ويبر، مجلة هارفارد التجارية، سبتمبر ـ اكتوبر ١٩٨٩ .

١٢٢ الصحفى الهولندى كارل فان فولفيرن : فان فولفيرن : لغز القوة اليابانية ، ص ١٢ .

١٢٣ إيجاد عدد من الوظائف الجديدة : محسوبة من «نفقات الاستثمار بواسطة دولة من كل مالك مطلق الاستفادة ، ١٩٨٧ ـ ٨٨» ، مايو ١٩٨٩ الجداول الملحقة ، وزارة التجارة

الأمريكية ، مكتب التحليلات الاقتصادية ، يونيو-١٩٨٩ ، جدول ١٠ .

ملاحظة حقيقة اقتصادية أخرى : إدوارد إم .جراهام وبول أر. كروجمان ، الاستثمار الأجنبى المباشر ففى الولايات المتحدة (معهد الإقتصاد الدولى ، ١٩٨٩) ص ٥٥ ـ ٥٦ .

١٢٤ مقال دعاية «للمستهلك» فى اليابان : مقابلة سرية ، مايو ١٩٨٩.

١٢٥ وفى مارس ١٩٩٠مقال فى ناشيونال جورنال : بروس ستوكس ، والتنافس على القومية ، ناشيونال جورنال ، ٣ مارس ١٩٩٠ ، ص ٥١٣ ـ ٥١٧ .

١٢٦ وفى خطبة اكتوبر ١٩٨٩ : الاستشهاد فى قيم جونسون ، «ناكاياما بشأن أوربا الشرقية ، معونة PRC ، تجارة أمريكا» خدمات أبناء كيودو (   ) ، ٢٤ اكتوبر ١٩٨٩ .

موقف الوزير ناكاياما بالكاد يكون فريدا فى نوعه ، الأسبوع التجارى / هايس ، استفتاء أجرى فى اليابان على ١,٠٠٠ شخص بائع ، ١٠ ـ ١٤ نوفمبر ، نشر فى روبرت نيف ، «وجهة نظر اليابان الواقعية لأمريكا» ، الأسبوع التجارى ، ١٨ ديسمبر ١٩٨٩ .

كملاحظة مراقب أمريكى لليابان : مقابلة سرية، إبريل ١٩٩٠ . وقت أن كان رجل الأعمال اليابانى الراحل جنجي ياسودا : روبرت راينهولد «كازينوهات لاس فيجاس تعتم صورة النجاح اليابانى» نيويورك تايمز ، ٢١ يونيو ١٩٨٩ .

١٢٧ شينتارو إيشيهارا ، المؤلف المشارك : هورينا وإيشيهارا ، اليابان التى يمكنها قول «لا» ، مطبوع فى سجلات الكونجرس ، ١٤ نوفمبر ١٩٨٩ . ص إى ٣٧٨٥ ـ ٣٧٨٦ .

١٢٨ وفى صيف ١٩٨٩ ، جامعة جنوب كارولينا : مقابلة مع جون جوديس ، يناير ١٩٩٠ .

وفى ١٩٨١ ، على سبيل المثال ، المحامون الذين قاموا بتمثيل : بيتر كولير وديفيدهوروتيز ، جيل مدمر : أفكار ثابتة حول الستينيات (كتب القمة ، ١٩٨٩) ص ١٨٢ .

وفى ١٩٨٩ ، نقاد الوكالة الاتحاد الفيدرالى لفرض قيود على المخدرات : بيتر جورمان «ماريجوانا المكارثية» ، نيويورك تايمز ، ٣٠ ديسمبر ١٩٨٩ .

وفى كتابهما لعام ١٩٨٩ الجيل المدمر : كوليروهوروتيز ، الجيل المدمر ، ص ١٦٧ ـ ١٨٤ .

وفى فقراته الختامية : جورج أر. باكارد ،

ومضاربو اليابان يسممون السياسة الخارجية ، واشنطن بوست ، ١٨أكتوبر١٩٨٩.

١٢٩ موضوع هؤلاء الذين ينتقدون اليابان يعيدون المكارثية إلى الحياة هوبارت روبير وباب الحكومة الدوار يحتاج لأن يكون بطيئا ، واشنطن بوست ، ٢٤ ديسمبر ١٩٨٩ .

١٣٠ وفى عام ١٩٨٩ ، المكتب : تقدير التجارة الوطنية : عوائق التجارة الخارجية ، تقرير للتجارة الأمريكية USTR ، مكتب

ممثل التجارة الخارجية الأمريكي، إبريل ١٩٨٩ ،ص ٩٧ ـ ١١٤ .

١٣١ معدلات التأمين على السيارة الأجنبية : كريستينالى ،«معدلات تأمين اليابان تبطىء من استيراد السيارات» ، جريدة التجارة ، ١مارس ١٩٩٠ .

رونالد بيترسون ، من هو الذى ينتظر حتى ربيع ١٩٩٠ : مقابلة مع رونالد بيترسون ، ٣٠نوفمبر ١٩٨٩ .

١٣٢ طبقا لأطروحة أوهامى «التحول العالمى» : كينيشيا أوهامى ، «الغربة العالمية ليس لها مكان بالنسبة للهلع اليابانى» ، وول ستريت جورنال ، ٢٩ نوفمبر ١٩٨٩ .

أطروحة التحول العالمى تظهر بمظهر كاذب : هوبارت روبين وجودى تى. آلين ، «العالم الجديد الشجاع ، إنك. : إلى الشركة المتفوقة ، الحدود ماهى إلا مجرد إزعاج » ، واشنطن بوست ، ١٩مارس ١٩٨٩ .

١٣٣ المستثمرون الأجانب ، جراهام وكروجمان ، الإستثمار الأجنبى المباشر فى الولايات المتحدة جدول ١,٨ .

١٣٤ وفى الثمانينات ، الإذاعة : بيتر ترويل ، وجهة نظر ، لماذا تختلف ردود الفعل بالنسبة لليابان وألمانيا ، وول ستريت جورنال ، ٢٦فبراير١٩٩٠ .

مقاول تنسى : «لا يزرع كل اللؤلؤ المستنبت صناعيا فى العالم فى اليابان» ، انترناشيونال هيرالد تريبيون ، ٨ مايو

. ١٩٨٩

١٣٥ فى أول مجموعة من الإجراءات : شهادة بات تشويت أمام اللجنة المالية بمجلس الشيوخ ، واشنطن دى.بى. ، ٧ نوفمبر ١٩٨٩ .

الفصل الحادى عشر

أعاجيب يابانية

١٣٦ أساس تلك الدعاية السرية : لوخ . كيه . جونسون ، قوة أمريكا السرية : وكالة المخابرات المركزية داخل مجتمع ديمقراطى (مطبعة جامعة اكسفورد ١٩٨٩) ص ٢٢ .

١٣٧ واهلن كان مؤهلا تأهيلا جيدا : خطاب تفاهم بين ريتشارد جيه واهلن ، الرئيس ، مصادر المعلومات الدولية ، ليمتد ، وصاحب السعادة هيرنان فيلينى ابرازوريز ، السفير الشيلى لدى الولايات المتحدة ، بتاريخ ١٩ ديسمبر ١٩٨٤ ، تتابع البيان الملحق إلى القسم ٢ من قانون تسجيل الوكلاء الأجانب لعام ١٩٣٨ ، كما تم تعديله ، لمصادر المعلومات الدولية ، ليمتد ، رقم التسجيل ٣٦٣٧ ، ٢٠ يناير ١٩٨٧ ، تتابع التقرير للوائح الفيدرالية لقانون اللوبى لمصادر المعلومات الدولية ، ليمتد ، ممثلا لمبيعات سيارات تويوتا فى الولايات المتحدة الأمريكية ، إنك. ، ٨ مايو ١٩٨٢ (الإختيارة المتتالية خلال ٦ ابريل ١٩٨٩) تتابع البيان الملحق إلى القسم ٢ لقانون تسجيل الوكلاء الأجانب لعام ١٩٣٨ ، كما تم تعديله ، لهيئة التجارة الخارجية اليابانية JETRO ، نيويورك ، رقم التسجيل

١٦٤٣ ، جدول د ـ ٤ : مصاريف معلومات البحث، ٤ أغسطس ١٩٨٩ .

استراتيجية النقد المنحرف : «الاستثمار الأجنبى ، المراهنات السياسية» ، إعداد شركة وايرس ليمتد ، ٣٠ مارس ١٩٨٨ ، المقدمة :

١٣٨ لورنس بير ، الرئيس : مقابلة مع لورنس بير ، ٢ نوفمبر ١٩٨٨، بعد إعلان بوش مباشرة : مقابلة سرية ، مارس ١٩٩٠ .

١٣٩ وفى ١ نوفمبر ١٩٨٩ ، نشرة صحفية ، «إلى رؤساء التحرير ، كتاب الأعمدة ورؤساء التحرير الأجانب ، من وارس ليمتد ، الموضوع : الاستثمار الأجنبى المباشر فى الولايات المتحدة ـ اتجاهات حديثة عصرية» ، ١ نوفمبر ١٩٨٩ ، مصادر المعلومات الدولية ، ليمتد .

١٤٠ ملاحظات آلان ويبر : محادثة تليفونية مع آلان ويبر ، فبراير ١٩٩٠ .

١٤١ مقال مانسفيلد أقل بكثير : مايك مانسفيلد «السفير مانسفيلد يتحدث إلى أمريكا»فى «قسم الإعلان الخاص : نظرة على الولايات المتحدة واليابان» ، أتلانتيك الشهرية ، فبراير ١٩٩٠ ، ص ٢أ ـ ١٢أ .

١٤٢ علاوة على ذلك كما مثل ليفين إل. كيرنس : كيفين إل. كيرنس «بعد FSX : تفاهم جديد فى العلاقات الأمريكية ـ اليابانية» ، فورين سيرفيس جورنال ، ديسمبر ١٩٨٩ .

١٤٣ وسط صراع زينيت : أر.سى. لونجورت ، رجل واحد تمكن من تحطيم النظام التجارى ، شيكاجو تريبيون ، ٤ إبريل ١٩٧٨ .

طالب بالتشريع : هوبارت روين ، «مشكلة التجارة فى عهد ريجان» واشنطن بوست ، ٤ اكتوبر ١٩٨٧ .

اكتسب أموالا : محسوبة من تتابع اليابان الملحق إلى قانون تسجيل الوكلاء الأجانب لعام ١٩٣٨ ، كما تم تعديله ، لهيئة التجارة الخارجية اليابانية (JETRO) ، نيويورك تايمز ، رقم التسجيل ١٦٤٣ ، يناير ١٩٨٧ إلى ديسمبر ١٩٨٨ .

١٤٤ مالمجران ، على سبيل المثال ، تم الغاؤه : تتابع البيان الملحق إلى قسم ٢ من قانون تسجيل الوكلاء الأجانب لعام ١٩٣٨ ، كما تم تعديله ، لمالمجران ، إنك. ، رقم التسجيل ٣٦٠٨ ـ ١٨ سبتمبر ١٩٨٥ ، تاريخ الانتهاء : ١٩ سبتمبر ١٩٨٥ .

١٤٥ أحد المفاوضين الأمريكيين السابقين يفسر السبب : مقابلة سرية ، مارس ١٩٩٠ .

١٤٦ رئيس الاحتياط الأسبق : رويتر ،«فولكر يعمل من أجل المشروع» نيويورك تايمز ، ١٤ مارس ١٩٨٩ .

تقرير فاينانشيال وورلد : شيلى ليلز ،« مرتبات السلطة فى وول ستريت» يو.إس.توداى ، ٢٢ يونيو ١٩٨٩ ، و«بيترسون يناقش FW » ، يو. إس. توداى ، ١٧ يوليو ١٩٨٩ . لجذب المزيد من الأعمال «عهد جديد فى M&A » ، إعلان صفحة كاملة فى جريدة ينهون كايزاى شيميون ، ١٧ يونيو ١٩٨٨ .

وفى عام ١٩٨٨ ، مجلة بيزنيس ويك ، ويليام جيه هولستن وأمى يورس «هدف اليابان فى الولايات المتحدة : ترجمة قوة الإقتصاد إلى نفوذ» ، بيزنيس ويك» ١١ يوليو ١٩٨٨ ، ص ٦٥ .

١٤٧ بينما كان هنالك سعر خاص للاعتماد المالى لمؤسسة سونى : ديفيد هوفمان وفردهيات ، «ريجان يسعى إلى تبرع سونى : مناقشة ١ مليون دولار لأجهزة الفيديو» ، واشنطن بوست ، ٢٨أكتوبر ١٩٨٩ .

فى المأدبة التى أقيمت تحت رعاية فوجى سانكى : اليزابيث يوميللر : «ربما تعود سونى إلى آداب السلوك ، إلى هوليود ، كقول ريجان ، واشنطن بوست ، ٢٩ اكتوبر ١٩٨٩ .

١٤٨ ويوم ٧ نوفمبر ١٩٨٩ : وول ستريت جورنال ، ٧ نوفمبر ١٩٨٩ : ماالذى تم الإعلان عنه بقدر قليل : برقية محظور نشرها من السفارة الأمريكية فى طوكيو إلى وزير الخارجية «الموضوع : مستر ساساكاوا المتواجد فى كل مكان» ، ٢١ سبتمبر ١٩٧٧ ، (نشرت يوم ٢٠ سبتمبر ١٩٨٢) .

وفى ١٩٣١ ، وجد : مذكرة سرية (أعيد نشرها) من ADCM إيه.إل. سيليجمان إلى السفير مانسفيلد ، مذكرة بشأن ريوشى ساساكاوا ، ٤ اكتوبر ١٩٧٩ وساساكاوا ريوشى ، أسير الحرب فى سجن سوجامو ، القسم القانونى من الأمر العالى لقوات الحلفاء ، ٤ يونيو ١٩٤٧ ، رقم الوثيقة ١٨٥ ـ ٣٩ .

طبقا لما أذيع : ملف القضية ١٨٥ : ملف خاص بريوشى ساساكاوا ، فى سجن سوجامو ،سجل العمليات الحربية للحلفاء ورئاسة العمليات الحربية ، الحرب العالمية الثالثة ، رقم الوثيقة ١٨٥ ـ ٤٣ (الأرشيف الوطنى الأمريكى) .

أقل من أربعة شهور بعد ذلك : نفس المرجع السابق .

السلطات الأمريكية : نفس المرجع السابق : ص ١٥ .

التهم الموجهة إليه : اليك ديوبرووديفيد إى. كابلان ، فاشية الجوهر الهادىء : رد اعتبار ريوشى ساساكاوا ، «صوت القرية»، ٤ اكتوبر ١٩٨٣ .

١٤٩ من كيس نقود : ريوشى ساساكاوا ، كراسة السيرة الذاتية ، حوالى عام ١٩٨١ .

فى السنوات الأخيرة : «أبواب الهبات الأمريكية المفتوحة للتطوير» ، ضريبة الاقتصاد اليابانية ، ٢٥ مارس ١٩٨٩ .

الفصل الثانى عشر

العلاقات والشئون الداخلية فى اليابان

١٥٠ دراسة مسحية حديثة : جغرافية : مسح جالاب الدولى ، مؤسسة جالاب ١٩٨٨ «الأمريكيون يحصلون على درجات منخفضة فى الاختبار الجغرافى لجالاب» ، نشرة صحفية من الجمعية الجغرافية الوطنية ، ٢٧ يوليو ١٩٨٨ ، وجلبرت إم.جروسفيز . «هؤلاء حيوانات الباندا لباناميين» ، نيويورك

تايمز ، ٣١ يوليو١٩٨٨ .

مسح تم التفويض به : كينيث اتش .باكون ، كبار أساتذة الكلية يفشلون فى الحصول على درجات ، وول ستريت جورنال ، ٩نوفمبر ١٩٨٩ .

حتى الأمريكيين المتعلمين : نفس المرجع السابق .

١٥١ كخطوة أولى : عرض البيانات التسجيل والإعفاء ، وفقا لقانون تسجيل الوكلاء الأجانب لعام ١٩٣٨ ، كما تم تعديله ، لتشارلز فون لوفنفيلد ، رقم التسجيل ٨١٠، الاختيارة بتاريخ ٥ يناير ١٩٥٤ ، ملاحظات بقلم سوزان بروسى كروسير، نيابة عن تشارلز فون لوفينفيلد، الموحدة، بمكاتب المؤسسة اليابانية الأمريكية، نيويورك، ٢ مارس ١٩٨٢ .

١٥٢ كواحد من الأمريكيين: ملاحظات كروسير

بداية الرحلات النموزجية: نفس المرجع السابق، عرض ببيان التسجيل، وفقا لقانون تسجيل الوكلاء الأجانب لعام ١٩٣٨، كما تم رؤية، لتشارلز فون لوفينفيلد،إنك . ، ٥ نوفمبر ١٩٧٩ : خطاب تفاهم بين تشارلزفون لوفينفيلد المتحدة، ومستر يوشيرو كوريسياكا، العضو المنتدب، معهد اليابان للشئون الاجتماعية والاقتصادية، بناية أوهتماشى ، ١ ـ ٦ ـ١ أوهتماشى ، طوكيو ، اليابان تم توقيعه ٣٠ أكتوبر١٩٧٩ .

فى الواقع ، لقد تقدم الآلاف : تتابع البيان الملحق إلى القسم ٢ ، من قانون تسجيل الوكلاء الأجانب لعام ١٩٣٨ ، كما تم تعديله ، لتشارلز فون لوفينفيلد ، رقم التسجيل ٨١٠ ـ ٣١

يوليو ١٩٨٩.

أحد عملاء اليابان الأمريكيين : ملاحظات كروير .

١٥٣ المساعدة على «حذو» رحلة خريجى الجامعة الأمريكية : نفس المرجع السابق .

الحكومة اليابانية تحتفظ بـ : تتابع البيان الملحق إلى القسم ٢ من قانون تسجيل الوكلاء الأجانب لعام ١٩٣٨ ،كمارتم تعديله ، لتشارلز فون لوفينفيلد ،رقم التسجيل ٨١٠، ٣١ يوليو ١٩٨٩ .

١٥٤ مصدر رئيسى للاحوال الإضافية : «إعداد أهداف جديدة : برنامج مؤسسة أمريكا ـ اليابان لما قبل الكلية متقدم فى المرحلة الثانية ، «منتدى : رسالة إخبارية عن مؤسسة اليابان ـ أمريكا مجلد ٥ ، رقم ٢ ، شتاء ١٩٩٠ .

لقد وجدت تلك المؤسسة : تقرير من يناير ١٩٨٨ حتى ديسمبر ١٩٨٨ ، مؤسسة أمريكا ـ اليابان ، يونيو ١٩٨٩ ، مقدمة .

رئيس تلك المجموعة : مارك هوسينبول ، «ورباكس اليابان طويل القامة : سبب أحداث تمويله لمشكلات منح الأموال» ، واشنطن بوست ، ٢١ يناير ١٩٩٠ ، فردهيات وبول بلوشنين ، الخبراء الأمريكيون بشأن اليابانيين غالبا مايكون لهم علاقات اقتصادية، واشنطن بوست ، ١٠ نوفمبر ١٩٨٩ .

١٥٥ إيرلى ، من الذى تم تعيينه مؤخرا ، اللجنة الاستشارية

للقطاع الخاص ، تقرير عضوية بواسطة اللجنة . ACTBN ، واللجنة الاستشارية لسياسة مفاوضات التجارة ،«مكتب اتصال القطاع الخاص ، مكتب ممثل التجارة الأمريكى ، ٧ مارس ١٩٩٠ .

١٥٦ كجزء من برنامج التفوق : تقرير من يناير ١٩٨٨ حتى ديسمبر ١٩٨٨ ، مؤسسة أمريكا ـ اليابان ، يونيو ١٩٨٩ ، مقدمة .

المؤسسة أنشأت أول : «إعداد أهداف جديدة : برنامج مؤسسة أمريكا اليابان لما قبل الكلية متقدم إلى المرحلة الثانية» .

فى عام ١٩٩٠ ، المؤسسة تعليق : نفس المرجع السابق .

١٥٧ بالمستوى الثانى : سلسلة حقائق المعرض: أسواق المال باليابان ، مؤسسة معلومات وأبحاث المستوى الرفيع (اليابان) ، مجلد ١٩ ، ص ١٥ ـ ١٦ .

٣٣٦ كلية وجامعة أمريكية : محسوبة من دليل متخصص اليابان ومعاهد الدراسات اليابانية فى الولايات المتحدة وكندا ، مجلد ٢ ، مؤسسة اليابان وجمعية الدراسات الأسبوعية (مؤسسة اليابان ، طوكيو ١٩٨٩) .

البروفيسور تشالرز جونسون وتقديره : لسلى هيلم ، إلياس زد. كيونيو ودين فاوست، « فى الحرم الجامعى : أوقات سخية والهدف النامى» ، فيرنس ويك ، ١١ يوليو ١٩٨٨ ، ص ٧٠ .

١٥٨ عدد من السنوات ، مؤسسة الميراث : «ماهى مؤسسة الميراث؟(بالألمانية) » ، «ماهى مؤسسة الميراث؟ (بالفرنسية) » ، ومعهد مؤسسة الميراث (بالفرنسية) ، وتراجم بلغات أسيوية ، مؤسسة الميراث .

التقرير يعرض الكثير من : دعم العلاقات الاقتصادية الأمريكية اليابانية ، مجلس التنمية الاقتصادية ، كايزاى دويوكاى ، ١٩٨٩ (CED) .

إرشاد الوفد الأمريكى : هيات ويلومشنين ، «الخبراء الأمريكيون غالبا مايكون لهم علاقات اقتصادية يابانية» .

أحد ممثلى مجلس التنمية الاقتصادية يقول : محادثة تليفونية مع روبرت هولاند رئيس لجنة التنمية الاقتصادية ، مارس ١٩٩٠ . وفى عام ١٩٨٨ ، إرلى والمشاركة فى التأليف : وليام دى.إرلى، وريتشارد إن . جاردنر . كما لوكان المستقبل قد أصبح مهما : سياسة اقتصادية فى الحكومة الجديدة ـ خطاب مفتوح للرئيس المنتخب ، معهد أسبن ، نوفمبر ١٩٨٨.

١٥٩ وفى أوائل الثمانينات ، على سبيل المثال ، هو لشقين ويوروس، «هدف اليابان فى أمريكا: ترجمة القوة الاقتصادية إلى نفوذ» ، ص٦٦.

إحدى الجامعات الأمريكية القيادية: مقابلة سرية. مايو ١٩٩٠.

وفى إبريل ١٩٩٠، المدير القائم بالأعمال: ستيورات أورباج، «

جماعة اليابان تعاقب كاتبا لإحدى المقالات، لاتهامة بوظيفة زائفة. والباحث منع من دخول المكتبة »، واشنطن بوست، ٥ إبريل، ١٩٩٠.

أنظمة تكتل سياسى CEO :.مقابلة مع رونالد سبيرو زيودنج، أغسطس ١٩٨٩.

باكارد أعلن على رءوس الأشهاد تعريفة لفان فولفيرن :« هل العجز التجارى مع اليابان مخاطرة أمنية قومية ؟ » نسخة طبق الأصل من المصالح الأمريكية، معرض ٩١٤، مؤسسة بلاكوول، واشنطن، دى. سى.، التاريخ المحدد٣٠ ديسمبر ١٩٨٩.

١٦٠ يعلن عن أعمال فالوز ديريستوتيز : « إن المضاربين اليابانيين يسممون السياسة الخارجية ».

مثال طيب. جورج أر. باكارد. « أمريكا واليابان: شركاء فى الرخاء» فى « قسم الإعلام الخاص» اتلانتيك الشهرية، فبراير ١٩٨٩.

هاكين يهاجم أراء جيمس فالوز: جون اتش ماكين، « اليابان، وأمريكا يجب أن يبتعدا عن الضربات السريعة : حلول تجارية - بعض البدايات »، جابان تايمز ١١ أكتوبر ١٩٨٩.

استجابة فالوز : محادثة تليفونية مع جيمس فالوز، مايو ١٩٩٠.

١٦١ ميتشل دانيلز : محادثة تليفونية مع ميتشل دانيلز، ابريل

.١٩٩٠

وفى يناير ١٩٩٠، جون بى. جوديس: « من واحد للموافقة: كيف « يساعد » اليابانيون وسائل الإعلام الأمركية لتفهم اليابان، مجلة صحافة كولومبيا، يناير ـ فبراير ١٩٩٠.

١٦٢ المنتجون الأمريكيون : نفس المرجع السابق.

فى عام ١٩٨٩، NHK ، نفس المرجع السابق .

ساساكاوا تساندريمول المؤسسة الأمريكية اليابانية : المؤسسة الأمريكية اليابانية فإن الوعى القومى لليابان من خلال التليفزيون العام ، منتدى : رسالة إخبارية للمؤسسة الأمريكية ، مجلد ٣ ، رقم ١ خريف ١٩٨٧ .

١٦٣ وفى عام ١٩٨٨ ، إقامة منتدى كمبريدج : جدول المنح والمخصصات ، فى العام المنتهى ٣١ ديسمبر ١٩٨٨ «تقرير من يناير ١٩٨٨ حتى ديسمبر ١٩٨٨ ، مؤسسة أمريكا ـ اليابان ، يونيو ١٩٨٩ ، ص ١٠ .

كل سنة منذ عام ١٩٨٧ « جدول المنح» ص ١٠ .

منتج واحد مستقل : مقابلة سرية ، فبراير ١٩٩٠ .

بداية أواخر السبعينات : تقرير من وكالة كيودو للأنباء ، ٢٩ مايو ١٩٨١ .

ساساكاوا يقول : نفس المرجع السابق .

إدارة البرنامج : تقرير من وكالة كيودو للأنباء ، ٢٨ مايو ١٩٨١.

وفى هذا البرنامج ، الصحف الرئيسية : برنارد دى فوسينر ، «الأمم المتحدة تقول إن وكالاتها تدعم الصحافة » ، نيويورك تايمز ، ١١ يونيو ١٩٨٩ .

١٦٤ وفى عام ١٩٨٦ ، شركة MITI تخطو خطوة أخرى : ستيوارت أورباخ «اليابان تراقب المهنيين الأمريكيين باعتبارهم من اللوبى ، واشنطن بوست ، ٢٢ اكتوبر ١٩٨٩ .طبقا لأحد التقارير فى اليابان ، «الصحفيون الاحتكاكيون تخصصهم لأمريكا ، وشركة MITI تخطط «الاستئجار المحلى فى ١٠ ولايات بتوجيه نقد شديد ضد اليابان «مستشهد به فى سجل الكونجرس ، ١٧ اكتوبر ١٩٨٦ ، ص ١٧١٨٥ .

١٦٥ السيناتور جون هاينز : خطاب إلى المبجل ياسوهيرو ناكاسونى، رئيس وزراء اليابان ، من السيناتور دونالد ديليو ويجل ، جونيور ، ١٦ اكتوبر ١٩٨٦ ، خطاب الى المبجل جورج جى. شولتز ، وزير الخارجية ، من السيناتور دونالد ديليوريجل ، جونيور ، ١٦ اكتوبر ١٩٨٦ ، خطاب إلى صاحب السعادة نوبيو ماتسوناجا ، سفير اليابان لدى الولايات المتحدة ، من السيناتور فرانك اتش موركورسكى ، ١٦ اكتوبر ١٩٨٦ ، خطاب الى المبجل إدوين ميس الثالث ، النائب العام الأمريكى من السيناتور فرانك أتش موركورسكى ، ٢٨ اكتوبر ١٩٨٦ ، وهاينز خطة اليابان ، حرث الأمريكيين ، صحفيون أمريكيون للبيع ، نشرة من مكتب السيناتور جون هاينز ، ١٦ اكتوبر ١٩٨٩ .

استجابة شركة MITI ، لم تنشر نقاط التباحث مع MITI ، اكتوبر١٩٨٦ .

متابعة بعيدة عن التسجيل : مقابلة سرية ، يوليو ١٩٨٩ .

١٦٦ ظهور نظير لأحد المندوبين : بيترباسل «ذكريات أمريكية : من هو الخاسر ؟» نيويورك تايمز ، ٢٤ يناير ١٩٩٠ .

ومع هذا كل تلك الفترة : قائمة بمجلس إدارة المستشارين لمعهد البحوث للتجارة والصناعة الدوليين (MITI/RI) ، ١٩٨٩ .

ساكسونهاوس نفسه يتحدث : جون بى جوديس « سياسة اليابان المتضاربة وصراع المصالح » فى هذه الأيام ، ١٧ ـ ٢٣ يناير ١٩٩٠.

١٦٧ فى مقال لجيجوت بتاريخ ١٢ يناير ، عمود : بول إيه جيجوت ، «هل اليابان الخائفة تريد افشاء الأسرار ؟ حسنا ، دعنا نكشف الأسرار » ، وول ستريت جورنال ، ١٢ يناير ١٩٩٠ .

١٦٨ فى شهر اكتوبر ١٩٨٧ ، روبين يوجه اللوم : هوبارت روبن ، «مشكلة ريجان التجارية» .

مقال فى شهر مارس ١٩٩٠، روبن يهاجم : هوبارت روبن ، «تبديد بعض الأساطير بشأن الاستثمار الأجنبى» ، واشنطن بوست ، ١٨ مارس ١٩٩٠ .

فى أحد الأعمدة التى تم نشرها : هوبارت روبن ، «الناخبون اليابانيون يفتقدون فرصة للإصلاح» ، واشنطن بوست ، ٢٥

فبراير ١٩٩٠ .

١٦٩ طبقا لما ذكره أحد خبراء اليابان : مقابلة سرية ، مارس ١٩٩٠ وشخص آخر يشير إليه باعتباره : مقابلة سرية ، مايو ١٩٩٠ ، ومباشرة بعد نشر شئون أجنبية : مقابلة مع كارل فان فولفيرن، طوكيو ، إبريل ١٩٩٠ .

فرد بارنس ، أحد كبار رؤساء التحرير : مقابلة مع فردبارنس ، مايو ١٩٩٠ .

١٧٠ كما طرحها أحد الصحفيين : مقابلة سرية ، مارس ١٩٩٠ .

الخلاصة وكلمة أخيرة

١٧١ منذ عشرين عاما : مقابلة مع جون بى . جوتنبرج ، جونيور ، مايو ١٩٩٠ .

شكر

لقد أولانى العديد من الناس المساعدة والتشجيع فى كتابة هذا الكتاب . وإننى مدين لهم كثيرا . ولقد أسهم العديد منهم بمعرفتهم وحكمتهم وتجاربهم بصفة شخصية : فالبعض منهم يشغل مراكز حكومية حساسة ، والبعض الأخر يشغل وظائف لها حساسيتها فى القطاع الخاص . وإننى شاكر لهم بصيرتهم النفاذة وإخلاصهم فى إبداء الرأى .

كما أننى استفدت كثيرا من جهود العديد من الصحفيين الذين تم الاستشهاد بعملهم فى هذا الكتاب . وكانت رغبتهم فى الإسهام بالمعلومات لاتقدر بمال . وللأسف لم يتح لهم فسحة من الوقت أو مكان للطبع للدراسة التمهيدية لهذا الموضوع بجهد أكثر تنظيما . هذا وما يزال إمعان النظر الذى لاسبيل إلى انكاره من جانب البعض وهو أحد السبل المؤكدة لحماية تكامل العمليات السياسية الأمريكية .

هذا ولقد كان أشبل جرين ، رئيسى فى التحرير فى كنويف ، بمثابة المستشار المبجل . وكان حماسه وتأييده لهذا المشروع أمر حيوى ، كما أن جينى ماكفى فى كنويف حافظت على العملية فى حالة حركة بذكائها وطبيعتها الطيبة .

وإننى أرغب أيضا فى التعبير عن شكرى إلى مارى وليامز ، رئيسة المكتب العام لقانون تسجيل الوكيل الأجنبى فى وزارة العدل ، والتى كانت مساعدة بصورة رائعة، وصبورة بشكل نادر ، ورغبتها الحقيقية فى التعاون معى .

كما أننى مدين بالشكر العميق إلى للويد هاند ومارتن جاريوس لمراجعتهما الشديدة التدقيق لهذا الكتاب ووثائقه وكذلك اقتراحاتهما الحكيمة .

فضلا عن هذا فقد قامت ستيفانى ابشيتن، الباحثة ورئيستى فى التحرير داخل الدار ، بتوفير المساعدة التى لاتقدر بمال فقد حددت المصادر والأفراد والمواد التى

غابت عن انتباه الأخرين لفترة طويلة . وبكل مهارة نظمت مجموعة من الملفات . وكان اشرافها على التحرير سريعا ومؤكدا . واستمرت عنايتها بالتفصيل فى التاثير على . وأسهمت روحها الطيبة وموقفها العتيد بشأن المواعيد الأخيرة لإنجاز العمل ونشره فى حينه لأن يكون لسر أهميته . بجانب ذلك فإن اقتراحاتها واكتشافاتها العديدة أوجدت اختلافا هاما فى الجوهر والاسلوب لهذا العمل .

ومرة أخرى ، فإننى أقدر تشجيع ديانى تشويت وبالتأكيد فإن هؤلاء الذين يسرهم جدا رؤية هذا الكتاب مطبوعا ، هم الأصدقاء الذين تحملوا استغراقى (واستغراقهم) فى هذا الموضوع مايقرب من ثلاث سنوات . لقد كانوا من المستمعين الكرماء (وعلى وجه العموم) نقادا هادئين . ومن ثم فإن ذكاءهم ، ومرحهم الجيد ، وصداقتهم تستحق جائزة كبرى .

